جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الرقابــة على البنــوك والمؤسســات الماليــة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

تخصص: قانون

إعداد الطالبة:
بلعيــد جميلــة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. معاشو عمار

د/كايس شريف: أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... رئيسا

د/معاشو عمار : أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... مقررا

د/ زوايمية رشيد: أستاذ، جامعة ميرة عبد الرحمن بجاية ..... ممتحنا

د/أيت منصور كمال: أستاذ، جامعة ميرة عبد الرحمن بجاية ..... ممتحنا

د/فتاك علي: أستاذ، جامعة ابن خلدون تيارت ..... ممتحنا

د/ أيت وازو زينة: أستاذة محاضرة قسم أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... ممتحنة

تاريخ المناقشة 19/سبتمبر/2017

إهـــداء



أهدي ثمرة جهدي إلى والدي العزيزين

إلى زوجي فاتح، وإلى أولادي تينهينان، إلياس، صارة،

إلى روح جدي الحسين وروح جدتي "لويزة"،

إلى أخوتي حميدة وكاتية ونبيل وعبد السلام،

إلى خالاتي حورية، نادية، فريدة، سعدية

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.



بلعيـــد جميـــلة



أشكر بصفة خاصة الأستاذ الدكتور معاشو عمار على إشرافه المتميز وعمله الدؤوب، ومتابعته المستمرة والارشادات القيمة التي وجهها طوال فترة تحضير الأطروحة، كما لا يفوتني أن أنوه بصبره الجميل وحرصه على تقديم إنتاج علمي وأكاديمي

كما أشكر البروفيسور الفرنسي "بيرنار سنتورانس" Bernard Saintourens، أستاذ بجامعة مونتيسكيو بوردو 4 الفرنسية (Montesquieu Bordeaux 4)

مدير معهد البحث في قانون الأعمال والتراث

(Directeur de l'institut de Recherche en droit des affaires et du patrimoine IRDAP)

على اشرافه على التربص طويل المدى طوال مدة ثمانية عشرة شهرا في اطار التكوين طويل المدى استنادا الى البرنامج الوطني الاستثنائي

(Programme Nationnal Excéptionnel PNE).

كما أشكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي فتحت أمامي أفاقا جديدة للمعرفة والبحث من خلال نافذة التكوين في فرنسا.

شكـــر وتقدير

أشكر أعضاء لجنة المناقشة كل من: الأستاذ الدكتور كايس شريف، الأستاذ الدكتور زوايمية رشيد، الأستاذ الدكتور كمال أيت منصور، الأستاذ الدكتور فتاك علي، والأستاذة المحاضرة قسم" أ" أيت وازو زينة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.



بلعيـــد جميـــلة

قائمة المختصرات (Liste des abréviations)

Liste des abréviations

أولا - باللغة الفرنسية

ACPR : ..... Autorité de Contrôle Prudentiel et de Résolution

CE:..... Conseil d'Etat

CNI : ..... Conseil National d'Investissement

DGC : ..... direction générale de la concurrence

FIBEN : .... fichier bancaire des entreprises

FSF: .....Forum de Stabilité financiére

JORAD: ..... Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

JOUE: ..... Journal Officiel de L'Union Européenne

JORF : ..... Journal Officiel de la République Française

OPCVM : ..... Organismes des Placements collectifs des Valeurs mobiliers

PASF : ..... Plan D'action des Services financiers

PPE : ..... les personnes politiquement exposées

PNB : ..... Produit Net Bancaire

PESF : ..... Le programme d'évaluation du secteur financier

ثانيا– باللغة الانجليزية

Abbreviation list

ATM : ..... Automated Teller Machine

ABS : ..... Asset Backed Security

BCFP : ..... Bureau of Consumer Financial Protection

CRD : ..... Capital Requirements Directive

CDS : ..... Credit default swaps

CDO : ..... Collateralised debt obligations

CPA : ..... Certified public account

FDIC : ..... Federal Deposit Insurance company

IAS : ..... International Accounting Standard

LTMC : ..... Long Term Capital Management

LIBOR: .....London Interbank Offerded Rate

MBS : ..... Mortgage Backed Securities

OTD: ..... Originate and distribute

Swift : ..... Society for Financial Telecommunications

SIV : ..... Structured investissment vehicule

SPV : ..... Special Purpose Vehicule

SAIF : ..... Savings Association Insurance Fund

« Je pense que les institutions bancaires sont plus dangereuses pour

Nos libertés que des armées entiéres prétes au combat……. ».

Thomas Jefferson, 3ème Président des Etats-Unis

Paroles prononcées en 1802(1)

(1) Thomas Jefferson, président des USA : un sacré visionnaire : [en ligne], 04 novembre 2011, disponible sur : purafiction.blogspot.com/2011/11/thomas-jefferson-président-des-USA-un.html [consulté le 20 mars 2016].

مقدمة

تتمتع البنوك والمؤسسات المالية بدور مهم في الاقتصاد الوطني لأية دولة[1]، فهي للاقتصاد بمثابة الدم في الجسد، وتأخذ مكانا مركزيا في النشاط الاقتصادي، لأنها تحمي الادخار المالي، وتضمن تمويل الاقتصاد، بما يمنح القطاع البنكي والمالي وضعية خاصة ومتميزة[2]، إذ أضحت بنكنة المجتمع (la bancarisation de la société)، ضرورة وحتمية مطلقة فرضتها الحداثة والعصرنة والتطور التكنولوجي السريع، من أجل مواكبة ومواجهة متطلبات واحتياجات الأفراد الملحة من خدمات بنكية ومالية مختلفة، بما يستوجب تطوير وتكييف المنظومة البنكية مع المستجدات والتطورالحاصل على المستوى الوطني أو الدولي.

ضمن هذا التوجه تعرضت المنظومة البنكية الوطنية لعدة اصلاحات خاصة بعد انكماش دور الدولة في الاقتصاد (le retrait de l'état de la sphère économique)، وعملية خوصصة المؤسسات العمومية التي تلاها صدور المرسوم التنفيذي رقم 201/88[3] المؤرخ في 18 أكتوبر 1988 وانتهاج النظام الليبرالي ابتداء من 1988 بعد تحرير التجارة الخارجية وتبني اقتصاد السوق وإعادة النظر في مركز المؤسسة العمومية الاقتصادية[4]، بدلا من النظام الاشتراكي الموجه.

1 – عبيد رضا، عمليات البنوك من الناحية القانونية، دون دار النشر، القاهرة، 1994، ص. 05.

2 – BOURAGHDA Maya: « La crise financiére internationale : comment remédier à la défaillance des groupes internationaux ? » la semaine juridique, édition Entreprise et affaires, n° 44, 30 octobre 2008, p. 3.

3 – المرسوم رقم 88–201 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1409 الموافق لـــ 18 أكتوبر سنة 1988 المتضمن الغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو إحتكار التجارة، الجريدة الرسمية العدد 42، المؤرخة في 1988/10/19.

4 – القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخة في 13 جانفي 1988.

لذلك عمل المشرع الجزائري على إيجاد ترسانة من القوانين والأنظمة والآليات لمواكبة حركية المجتمع والتغيرات الجذرية المستحدثة، ففي المجال البنكي استبدل قانون 12/86[1] المعدل والمتمم بالقانون رقم 88-06[2] والملغى بالقانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض[3] والذي تم تعديله في 1993، 1996 ثم في 2001[4] وتم إلغاؤه بعد ذلك وتعويضه بالأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[5] بموجب الأمر رقم 10-04 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010[6].

بدخول الجزائر اقتصاد السوق وفرض حرية الصناعة والتجارة الذي كرسته المادة 37 من دستور28 نوفمبر 1996[7]، أدى ذلك إلى فرض رقابة خاصة بقواعد السوق الذي تتواجد به

1 - القانون 12/86 المؤرخ 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34 المؤرخة في 20 أوت 1986 (ملغى).

2 - القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية العدد 02، المؤرخة في 1988.

3 - القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16 المؤرخة في 1990 (ملغى).

4 - الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 14 لسنة 2001.

5 - الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق لــ 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 أكتوبر 2003، العدد 64، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد، 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لــ 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 29 ديسمبر2016.

6 - الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11، الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخة في 2010/09/10.

7 - المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والمستفتى عليه في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادر في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 25 المؤرخ في 2002/04/14، والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية، العدد

البنوك الخاصة إلى جانب البنوك العمومية التقليدية، فإذا كانت الرقابة على البنوك العمومية التي تملكها الدولة تتم بطريقة صارمة وبتقنيات محاسبية وآلليات نظامية مثل مجلس المحاسبة، لأنها تمول بأموال الشعب وهي ملك له باعتبارها ناتجة عن الريع البترولي، فإن البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية لا تقل أهمية عن البنوك العمومية، لأنها تساهم وبشكل كبير في الاستثمارات المباشرة الأجنبية (investissement direct étranger IDE) وامتصاص البطالة وخلق القيمة المضافة وتحضير المرحلة ما بعد البترولية (préparer l'Algérie à l'après pétrole).

أدت الأزمة العالمية البنكية والمالية للسداسي الثاني من سنة 2007 إلى إعادة النظر كلية في المنظومة الرقابية على مستوى أوروبا وأمريكا والعالم بأسره، ولعل هذا يعتبر من بين الأسباب التي أدت إلى بروز أهمية دراسة هذا الموضوع، إذ أحدث إعلان البنك الأمريكي العملاق – لومان براذرز (Lehmann brothers)– إفلاسه في 2008 والبالغ من العمر مائة وخمسين (150) عاما ليس فقط إفلاس هذا البنك الكبير، وإنما إفلاس نظام اقتصادي ليبرالي عالمي برمته، نظرا للسقوط الأخلاقي بالدرجة الأولى قبل السقوط الاقتصادي الناتج عن المضاربات الكبيرة والحسابات الوهمية والتضخم الفاحش في البنوك التقليدية، مما أدى إلى ظهور فكرة "الفناء البنكي" "mortalité des banques"، بحيث أدت الأزمة إلى تغيير جذري للمنظومة الرقابية على المستوى الأوروبي والدولي والعالم بأسره.

أمام التحديات الوطنية والدولية يطرح دراسة موضوع الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الاشكالية الآتية : **ما مدى نجاعة منظومة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري لتشجيع الاستثمار وخلق الثروة ومناخ ملائم للمال والأعمال ؟**

= 14 المؤرخة في 07 مارس 2016، وقد غير المشرع الدستوري نص المادة 37 الى نص المادة 43 من الدستور الجديد لسنة 2016 التي تنص على أن "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في اطار القانون. تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية. تكفل الدولة ضبط السوق، ويحمي القانون حقوق المستهلكين. يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة".

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى بابين:

(الباب الأول) درسنا فيه عناصر وآليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، بتقسيمه إلى فصلين تضمن **(الفصل الأول)** عناصر الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

وتضمن **(الفصل الثاني)** آليات ممارسة الرقابة.

درسنا في **(الباب الثاني)** أثار الرقابة ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات داخليا ودوليا، مع تقسيمه إلى فصلين درسنا في **(الفصل الأول)** أثار الرقابة البنكية ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات على المستوى الداخلي وفي **(الفصل الثاني)** الرقابة البنكية وأثارها لمنع حدوث الأزمات على المستوى الدولي.

الباب الأول

عناصر وآليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

كانت "تجارة المال" دائما وأبدا أحد الانشغالات الإنسانية في المجتمعات المعاصرة، بحيث لا يمكن القيام بأي نشاط بدون استعمال الأموال سواء كان ذلك من الخواص، عندما يريدون الحصول على قروض استهلاكية لاقتناء سكنات، أو بالنسبة للمؤسسات التي تستثمر من أجل تحسين مردوديتها، وتقوية وضعيتها المالية، فالربح هنا تبادلي والمصلحة ترتكز على الحصول على الأموال، ومن أجل القيام بهذه الوظائف يتطلب الأمر بصفة عامة، تدخل البنوك التي تقرض الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

كما تعتبر "تجارة الأموال" الوظيفة الأساسية التي تنظمها البنوك، والتي تؤدي إلى خلق أنواع جديدة من القيم، ويؤكد ذلك الفقيه والفيلسوف الفرنسي "مونتيسكيو" في كتابه" روح القوانين على أنه: "في الدول التي تقوم بتجارة الاقتصاد، فمن حسن حظنا أننا وضعنا البنوك، التي شكلت بقروضها أنواعا جديدة للقيم *« dans les états qui font le commerce d'économie, on a "* heureusement établi des banques, qui par leurs crédit ont formé des nouveaux signes de valeurs [1] »

تتمتع البنوك والمؤسسات المالية بدور مهم في الاقتصاد الوطني لأية دولة[2]، فهي للاقتصاد بمثابة الدم في الجسد، وتأخذ مكانا مركزيا في النشاط الاقتصادي، لأنها تحمي الادخار المالي، وتضمن تمويل الاقتصاد، بما يمنح القطاع البنكي والمالي وضعية خاصة ومتميزة[3]، لهذه الأسباب فلا يمكن أن تبقى المهنة المصرفية باعتبارها "تجارة للأموال"، دون وازع ولا رقيب، بل يجب تأطيرها بمجموعة من القوانين النوعية الخاصة بطبيعة المجال البنكي لارتباطه بالمخاطر.

1 – Montesquieu, de l'Esprit des lois, in. Nean-Leduc Philip, Droit bancaire, édition Dalloz, 4ème édition, Paris, septembre 2010, p. 1.

2 – عبيد رضا، عمليات البنوك من الناحية القانونية، دون دار النشر، القاهرة، 1994، ص. 05.

3 – BOURAGHDA Maya: « La crise financiére internationale : comment remédier à la défaillance des groupes internationaux ? » la semaine juridique, édition Entreprise et affaires, n° 44, 30 octobre 2008, p. 3.

يعتبرالنشاط المصرفي أكثر النشاطات الاقتصادية في الدولة تنظيما بما يضمن مصلحة المودعين والغير نتيجة لارتكازه على "مبدأ التعامل بأموال الغير"، وإن كان هذا المبدأ يخص فقط البنوك دون المؤسسات المالية[1].

ينظم النشاط الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية قانون إطار يسمى قانون النقد والقرض والذي يتصل مع أكثر من فرع من فروع القانون الأخرى، كالقانون التجاري بالنسبة للأحكام الخاصة بالشركات، لكون البنكي تاجرا مضاربا على النقد والقرض[2]، باعتبار البنوك والمؤسسات المالية في الأصل شركات تجارية وشركات أموال، ومع القانون المدني بالنسبة للأحكام العامة مثل الوكالة والقرض الاستهلاكي، بما يفسر بقاء هذا الفرع المهم من القانون متشتتا في بعض فروع القانون الأخرى التي تتداخل معه، كما تزداد أهميته لعلاقته الواسعة والوطيدة بالاقتصاد[3]، و ما يفسر هذا التنوع للنشاط البنكي وتعدد اتصالاته بأكثر من فرع من فروع القانون تنوع الرقابة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.

ترتكز الرقابة على النشاط البنكي على مجموعة من العناصر تميزها عن الرقابة التي تخضع لها المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة **(الفصل الأول)** وعلى مجموعة من الآليات تعتمدها السلطات المكلفة بالرقابة **(الفصل الثاني)**.

1 – تنص المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم أنه "لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبامكانها القيام بسائر العمليات الأخرى".

2 – BONNEAU Thierry, Droit bancaire, édition Montchrestien, 8ème édition, 2009, p. 5.

3 – Neau-LEDUC Philipe, Droit bancaire, édition Dalloz, 4ème édition, Paris, septembre 2010 p. 1.

الفصل الأول

عناصر الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

يتغير مفهوم الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية من نظام اقتصادي إلى آخر، حسب ما إذا كانت الدولة تنتهج اقتصادا "موجها" أو "متفتحا"، وتتخذ مجموعة من المصطلحات يضاف إلى ذلك اختلاف المؤسسات التي تخضع للرقابة البنكية والمالية من دولة إلى أخرى حسب الشكل القانوني الذي تتخذه، و تنوع هذه الأخيرة كمؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار (les entreprises d'investissement) ومؤسسات الدفع (les établissements de paiement) في فرنسا، والبنوك والمؤسسات المالية في قانون النقد والقرض في الجزائر مع إمكانية اتخاذ البنك أو المؤسسة المالية شكل تعاضدية، ويقابل مفهوم "البنوك والمؤسسات المالية "في الجزائر مفهوم "مؤسسات القرض" التي يصنفهاالمشرع الفرنسي في خمس مجموعات، إلى جانب مؤسسات الاستثمار ومؤسسات الدفع ومؤسسات الدفع الالكتروني، كما تتنوع المؤسسات التي تخضع إلى الرقابة حسب نوع الخدمات التي تقدمها مثل مؤسسات التأمين[1] والدفع... الخ.

لحصر هذه الرقابة وتمييزها عن الرقابات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى باعتبارها رقابة نوعية (un contrôle spécifique) نحدد مفهوم الرقابة بتعريفها ومفهوم المؤسسات الخاضعة **(المبحث الأول).**

1- تم تقريب مفهوم البنك من التأمين في بداية عام 1990، والذي يترجم غالبا بمفهوم (assurbanque) أو (assurfinance) وذلك في حالة قيام مجموعة تأمين بتأسيس فرع بنك خاص به، أو(bancassurance) في حالة منح البنك منتجات تأمين أو خدمات التأمين , Banques et Assurance mémoire : banques et assurance [en ligne], 16 avril 2015, disponible sur : https://www.ladissertation.com/sciences-economiques-et-sociales.

تمارس الرقابة سلطات الدولة من خلال بعض الحدود والالتزامات على الرغم من الحرية التي تتميز بها العمليات المصرفية، والتي تهدف إلى تحقيق الربح، خاصة بعد فتح المجال للاستثمار في النشاط البنكي، وظهور بنوك خاصة تدار كشركات تجارية من طرف الأفراد، وتدخل في علاقات مع الغير كأي تاجر وتخضع للقانون الخاص والقواعد المهنية التي تتفق مع نشاطها ونظام تأسيسها والقوانين الخاصة بمهنتها[1]، وهو ما يمثل موضوعا للرقابة يتمثل في مجموعة العمليات المصرفية باعتبارها مهنة مصرفية، تتصل بالكثير من القطاعات الاقتصادية في الدولة **(المبحث الثاني)**.

1 – عوض عوض جمال الدين، عمليات البنوك التجارية من الوجهة القانونية، جامعة القاهرة، طبعة مبكرة، 1989، ص. 2000.

المبحث الأول

مفهوم الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تخضع البنوك والمؤسسات المالية الي مجموعة من الالتزامات والحدود، موحدة في أشكالها ومبادئها وتقنياتها بالنسبة لبعض الدول في العالم، وذلك بظهور اتجاه حديث يتجه نحو تنسيق وتوحيد أساليب الرقابة، على اعتبار طابع العالمية التي يتصف بها القطاع البنكي والمالي لاعتماده قواعد متناسقة بين مجموعة كبيرة من دول العالم والمستندة إلى توصيات بال المتمثلة في "قواعد الرقابة البنكية الفعالة"، وهو تنسيق يبدأ من التحديد الدقيق للرقابة البنكية بتعريفها وبيان خصوصيتها كرقابة نوعية (un contrôle spécifique) **(المطلب الأول)** وتحديد أنواع هذه الرقابة بدءا بالدخول لممارسة المهنة المصرفية إلى غاية الخروج منها **(المطلب الثاني)** مع تحديد النطاق المشمول بالرقابة **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

خصوصية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تتضح خصوصية الرقابة البنكية بتعريفها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها مثل الحوكمة **(الفرع الأول)**، وتوضيح المبادئ والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تعريف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

نعرف الرقابة على الأموال **(أولا)** ومن ثم نميزها عن المصطلحات المشابهة **(ثانيا)**.

أولا- تعريف الرقابة على الأموال

يمكن تعريف الرقابة على الأموال بـــ: "**الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعرف على سير العمل، والتأكد من استخدام الأموال للأغراض المخصصة لها،**

ومن سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية لتحسين معدلات الأداء مع الكشف في الأخير عن المخالفات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لمنع تكرار حدوثها في المستقبل وتوقيع عقوبات لتحقيق السياسة الردعية[1]".

فالرقابة نشاط مستمر يهدف إلى ضمان مصلحة المودعين لأن البنوك تتعامل بأموال الغير، والمتعاملين الاقتصاديين و منع حدوث المخاطر التي تنتج من التسيير السيئ و/أو من التعهدات المهمة (les engagements importants)، والتي لا يستطيع البنك مواجهتها، إذ تتطلب الطبيعة الخاصة للنشاط الذي تقوم به البنوك[2]،خطوة متقدمة للرقابة وهي صارمة بسبب تعقد الإجراءات والتنظيم والوسائل والمنتوجات التي تمنحها هذه الأخيرة والمخاطر التي تتعامل بها.

تقوم الرقابة على التأكد من الاستخدام الفعال لموارد المشروعات وتحقيق أهدافها بإنشاء معايير القياس، وتوضيح إجراءاته لتحديد مدى التقدم نحو الأهداف، والسعي نحو تشجيع النجاح، مع وجوب تصحيح القصور[3]، وهي تعني رقابة الأوراق المالية، ورقابة الحسابات وملاحظة القوانين والأنظمة المتعلقة بالمجال المالي[4].

ثانيا– المصطلحات المشابهة

يقتـــرب معنى الرقابة من معاني التحري، التحكم، المطابقـــة، والدقة[5]، كما يتداخل مفهومهـــا

1 – الكفراوي عوف محمود: البنوك الإسلامية، النقود، البنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص. 269.

2 – نستعمل كلمة بنوك للتسهيل فقط وفي الحقيقة عندما نقول بنوك نعني ضمنيا المؤسسات المالية في قانون النقد والقرض وهى المؤسسات التي تخضع تقريبا الى نفس الأحكام في القانون البنكي الجزائري، ومؤسسات القرض في القانون البنكي الفرنسي.

3 – المصري أحمد محمد، إدارة البنوك التجارية الإسلامية، المؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص. 16، 17.

4 – Le dictionnaire le petit Larousse, Paris, 2007, p. 246.

5 - SIRUGUET Jean-Luc, Le contrôle comptable bancaire, dispositif de maîtrise des risques, édition Revue Banque, 2ème édition, Avril 2007, pp. 37-38.

بمفهوم الحوكمة (la gouvernance)، إذ يمكن تعريف حوكمة مؤسسة ما على أنها: "**مجموعة القواعد وأنظمة التحفيز (Les systèmes d'incitation) والعقاب، مع تنظيم عملية أخذ القرارات من بعثات سلطات الرقابة، التي تضمن بأن يكون تسييرها مطابقا للمهام والأهداف المسطرة، فغالبا ما يرتبط تحليل الحوكمة على العلاقات بين مجلس الإدارة (الذي يمثل المساهمين)، والهيئة التنفيذية للمؤسسة (l'exécutif de l'entreprise)**".

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في عام 1999 الحوكمة [1] "**بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات**

---

1 – أصدرت لجنة بال (le comité de bâle) للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك (Enhancing Corporate Governance For Banking Organisations) كتكملة للجهود المستمرة لمواضيع الإشراف البنكي والتي أعيدت في خطوطها العريضة من خلال مراجعتها في جويلية 2005، وتم الاعلان عنها في 2006. نشطت لجنة بال للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم، تمثلت في إصدار توجيه إشرافي لتسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة، حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها، وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظومة بنكية. تشدد الخبرة الإشرافية على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك، فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة، كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين. وقد أصدرت لجنة بال عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، ركزت فيها على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي:

– مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)؛

– تحسين شفافية البنك (سبتمبر 1998)؛

– إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية،

– مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998).

تتكون الحوكمة الجيدة من عدة عناصر وهي:

أ– توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم،

ب– نظام لقياس مدى نجاح المؤسسة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛

ج– توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة المتدرجة من الأفراد و للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا نظام هرمي لسلطات التوزيع السليم والإدارة العليا ومراجعة الحسابات والتوزيع السليم بين وظائف المراجعة الداخلية والخارجية؛

د– وضع آلية للتعاون والتفاعل؛

– توافر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر، توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر؛ =

والمسؤوليات بين المشاركين في شركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون شركة المساهمة، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة المؤسسية، تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء".

لأهمية الحوكمة في المؤسسة فقد نص المبدأ الرابع عشر (14) من مبادئ الرقابة البنكية الفعالة التي توصي بها لجنة بال على أنه تتحقق سلطة الرقابة من أن المجموعة البنكية قد وضعت سياسات قوية واجراءات لحوكمتها،تمس الإدارة الإستراتيجية، تشكيلة المجموعة، التنظيم، أنظمة الرقابة، مسؤوليات المديرين، والإدارة العامة، وكذلك العلاوات، وعلى أن تكون هذه الاجراءات ملائمة لطبيعة الخطر، والأهمية النظامية للبنك[1].

خلفت الأزمة البنكية والاقتصادية الحديثة والتي بدأت في السداسي الثاني من سنة 2007 آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي، بما يثير تساؤلات على قدرة الدول والاقتصاديات لمواجهة صعوباتها ومواجهة مختلف الأزمات التي يمكن أن تعصف بها سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، نظرا لعدم استقلالها عن أسواق الرأسمال، وتعقيد المنتجات المالية ودقة العمليات

=– وضع رقابة خاصة على العلاقات التي يتزايد احتمال تضارب المصالح فيها، ورقابة خاصة لمراكز القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

– تحفيز عمل المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا على شكل مكافآت وحوافز مالية وإدارية أو ترقيات أو أي شكل آخر؛

رقابة خاصة لمراكز العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي الحوافز الماليـــة والإداريـــة للإدارة العليـــا والتي تحقق العمل بطريقـــة ملائمـــة، وبالنسبة للموظفيـــن. Comité de Bale, « Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les Etablissement Bancaires », Banque des Réglements Internationaux, Bale (Suisse), 2006, [en ligne], 04 novembre 2011, disponible sur : www.bis.org/publ/bcbs122.fr.pdf.

1 – Principes Fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Banque des Réglements Internationaux, Septembre 2012, p. 48. www.bis.org.

البنكية المعتمدة على التكنولوجيات العالية في الإعلام واتساع نطاقها وصعوبة اكتشاف الاحتيال، أو مجرد سوء الإدارة[1].

تعهدت بالتالي المؤسسات العاملة في القطاع البنكي على الالتزام بمجموعة من الاصلاحات الهيكلية المالية والتجارية[2] والقواعد الجديدة المتعلقة بالحوكمة وتسيير المخاطر والوقاية من الأزمات.

الفرع الثاني

مبادئ وأهداف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تتأسس الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية على مجموعة من المبادئ تكسبها صفة الرقابة النوعية (un contrôle spécifique) **(أولا)** تعمل على تحقيق أهداف الاستقرار المالي والاقتصادي وجذب الاستثمار **(ثانيا)**.

أولا – مبادئ الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

وضعت مجموعة من الهيئات الدولية المشكة من ممثلين عن الدول مجموعة من المبادئ والقواعد لمراقبة حسن سير المهنة المصرفية وضمان ثقة المودعين وتوحيد المستلزمات الحذرة خارج حدود الدول، من أهم هذه الهيئات نجد لجنة بال "Comité de Bâle"[3] للرقابة البنكية

---

1 – ستانلي فيشر، « سلامة النظام المالي »، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 34، العدد 1، 1997.

2 – SURZUR Jean- jacques « Une crise bancaire qui intérroge la place et le rôle du système financier », Analyses Et Doctorat Economiques, n° 108-109 - juin 2008, pp. 42-43.

3– لجنة بال أو لجنة بال للرقابة البنكية بالفرنسية (Comité de Bale) بالانجليزية (Basel Commitee on Banking Supervision BCBS) نشأت في سنة 1974 من محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة (G10) وهى عبارة عن منتدى أين تعالج وبصفة منتظمة (أربع مرات في السنة) موضوعات تتعلق بالرقابة البنكية، تنعقد في بنك تسوية النزاعات الدولية (banque des reglements internationaux)، يتكون من ممثلين عن البنوك المركزية لـــ (13) لثلاث عشرة دولة وهي: ألمانيا، بلجيكا، كندا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، البلدان المنخفضة، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا. وقد وسعت خلال دورات 10 و11 مارس 2009 إلى أستراليا، البرازيل، كوريا، الهند، المكسيك وروسيا، وفي 10 جوان 2009 فتح أيضا لهونكونغ، سنغافورة، =

الفعالة ومجموع المساهمات المالية الدولي (GAFI)[1]، وهي مؤسسات ذات طابع دولي، ساهمت بشكل كبير في وضع قواعد ومبادئ الرقابة المالية، التي ساهمت في تحقيق الأمن المالي.

تعتبر لجنة بال منتدى وهيئة ذات طابع دولي تعمل من أجل إرساء قواعد الرقابة البنكية، نشأت في سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة (G10)[2]، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (Banque des Régléments Internationaux BRI)[3]، بمدينة بال السويسرية في سنة 1988، وهم محافظو البنوك المركزية لـــثلاث عشرة (13) دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE[4].

= ولأعضاء أخرى من مجموعة العشرين وهي جنوب إفريقيا، العربية السعودية، الأرجنتين، أندونيسيا، وتركيا https :/fr.wikipedia.org/wiki/comité_de_bale

1 - GAFI : Groupe des Actions Financiéres International.

تم اعتماد مجموع المساهمات المالية الدولي – GAFI - لوضع حيز التنفيذ لرقابة واسعة للمخاطر المالية في إطار مجموعة العشرين الذي أعقبه إنشاء مجلس الاستقرار المالي الذي تم إنشاؤه في افريل 2009.

2– "أطلق فاليري جيسكار ديستان" الرئيس الفرنسي الأسبق في 1978 مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G7) والتي تتشكل من رؤساء الدول والحكومات للدول السبعة (07) المتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، إيطاليا، والذي توسع فيما بعد إلى مجموعة الثمانية (G8) بانضمام روسيا 1999، والتي كان من بين أهم أهدافها مناقشة شؤون العالم، وأصبح فيما بعد مجموعة العشرين (G20) JACQUILLAT- Bertrand, GARBOUA -Vivien Levy, Les 100 mots de la crise, édition que sais-je, France, février 2010, p. 114.

3 – بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية للبنوك المركزية أنشئ في 17 ماي 1930 يعتبر أقدم هيئة وتنظيم مالي دولي، تأسس على شكل شركة (société anonyme)، يتمثل المساهمون فيه في البنوك المركزية للدول (60) الستين في 31 مارس 2015، يقع مقرها في مدينة بال السويسرية، وهي تتميز على أنها بنك البنوك المركزية. تتمثل مهامها في مساعدة البنوك المركزية في الاستقرار النقدي والمالي، واستقبال التعاون الدولي في مجالاتها، والعمل في اطار بنك البنوك المركزية . https://fr.wikipedia.org

4 – L'OCDE : Organisation de Coopération et du Développement Economique. Elle compte 35 pays membres, est née en 1960. En font partie beaucoup des pays les plus avancés, mais aussi les pays émergents comme le Mexique, le Chili, et la Turkie. [en ligne], disponible sur : www.oecd.org.

تمثل لجنة بال هيئة دائمة للتعاون في مادة "الرقابة البنكية"، وقد درست كيفيات وأشكال التعاون الدولي الخاص بتدعيم الرقابة الحذرة وتحسين نوعية رقابة البنوك على المستوى الدولي، وأصدرت تقارير تخص مبادئ الرقابة الفعالة البالغ عددها خمسة وعشرون (25) مبدأ وأصبحت بعد ذلك (29) تسعة وعشرون مبدأ، تتنوع هذه المبادئ من مبادئ محاسبية إلى مبادئ ادارية وهى تعتبر مبادئ متكاملة [1].

تضع لجنة بال مجموعة توصيات تهدف إلى وضع حيز التنفيذ "للمعامل الأدنى للأموال الخاصة"، الذي يمثل النسبة بين الأموال الخاصة ومجموع القروض المقدمة من البنوك، سمى بـــ "معامل كوك"[2] "Ratio Cook"، الذي يضمن سيولة البنوك والمؤسسات المالية، تم تعديله في أول مرة في سنة 1996، وتوسع مفهومه بعد ذلك ليغطي مخاطر السوق (la couverture des risques du marché)، بعد أن كان محصورا في تحديد "خطر الطرف المتعاقد"، كما نتجت عن أعمال اللجنة الأروبية[3] ولجنة بال تعديل جديد للمعامل في 2007، سمي "بمعامل ماكدوناو"[4]، الذي وسع من نطاق المخاطر الواجب أخذها بعين الاعتبار من الدول، كما عدل من قياس المخاطر، مع الاعتراف بالتقنيات التي تخفف منها مثل (أخذ الضمانات...).

---

1 – عبد الله خالد أحمد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الاول، الأردن، 1997، ص. 115.

2 – هو معامل السيولة البنكية الموصى به من لجنة بال اذ يعتبر من أولى توصياتها، يهدف الى ضمان حد أدنى من الأموال الخاصة، لضمان صلابة البنوك المالية وقد سمي كذلك نسبة إلى رئيس" لجنة بال" وهو" بيتير كوك" والذي كان مدير بنك انجلترا وهو من الأوائل الذين اقترحو إنشاء لجنة بال، التي بدأت عملها نتيجة للعجز البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات 1980.https://fr.wikipedia.org/wiki/ratio_cook

3– تعتبر اللجنة الأوروبية مع مجلس الاتحاد الاوروبي والبرلمان الأوروبي والمجلس الاوروبي من المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، تأسست خلال ميثاق روما (le Traité de Rome) في 1957 https://fr.wikipedia.org.

4 – هو معامل القدرة على الوفاء البنكي حل "محل معامل كوك"، الذي يضع حدا للتعهدات المقدرة على القروض (وبعض الأصول الأخرى) التي تمنحها مؤسسة مالية بالنسبة للأموال الخاصة. يجب أن تحدد بأعلى حساب للبنك بالنسبة للنشاطات، ولاستراتيجية اكتساب الحافظة المالية (le portefeuille)، وتعالج مستويات التعهدات للبنك بالنسبة لصلابة الأموال الخاصة. يعتبر معامل ماكدوناو أكثر دقة مقارنة بمعامل كوك، لأنه يأخذ بعين الاعتبار مخاطر أكثر =

ظهر اتجاه جديد له علاقة بعالمية النشاط البنكي، بالإضافة إلى تطور أشكال التسيير البنكي (قواعد الحذر) سواء على المستوى الوطني أو الأوربي أو العالمي[1]، وبهذا تعتبر أعمال "لجنة بال" المصدر الأول وبامتياز لقواعد الحذر في مادة القدرة على الوفاء (Les règles prudentielles)[2]، وهي كنتيجة للإفلاسات البنكية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات 1980.

ضمن هذا المسعى قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بمتابعة مسار الاشراف والرقابة في 2013 والذي بدأ في 2009 بالاعتماد على محورين رئسيين هما:

- تكييف التدبير التنظيمي للتطور النوعي للأشكال الدولية في مادة الرقابة البنكية[3]،
- عصرنة وسائل ومنهجية الاشراف البنكي.

= ارتفاعا للقروض المعروضة. تتمثل صياغة هذا المعامل، في الأموال الخاصة للبنك (8%)، ولقروض البنك (58%) ومخاطر السوق (10%) والمخاطر العملية (5%).

[en ligne], disponible sur : https://fr.wikipedia.org/wiki/ratio_Mcdonough

1 – GAVALDA- Christian,et STOUFLET- Jean, Droit bancaire Institutions-Comptes-Opérations-Services , édition Litec, 6ème édition, France, mai 2005, p. 75.

2 – هو معامل كوك السابق الذكر، كان يهدف في البداية إلى تحديد الآثار المالية للبنك من خلال تخفيف خطر الطرف المتعاقد المتعلق بمنع من أن يؤدي إفلاس المدين إلى إفلاس البنك، ومن أجل ذلك يجب تأهيل البنك بأموال لتحمل صدمة في حالة ما إذا تكبدت خسائر نتيجة لعيب التعويض من المدين (عدم قدرة المدين على الوفاء). نظرا لمحدودية معامل كوك، ومن أجل مواجهة تطور النشاطات المحققة من البنوك على الأسواق المالية ولتصاعد المخاطر الجديدة، تم تعديل معامل القدرة على الوفاء مرتين الأولى في 1996، بحيث امتد مجال تدعيم الأموال الخاصة إلى وجوب تغطية مخاطر السوق، الذي يعتبر بمثابة الخطر (le risque) الذي يكبد المؤسسة مخاطر على العمليات المحققة على الأسواق المالية نتيجة عدم توازن مستويات السوق ونسب الفوائد، نسب الصرف والحصص. وجاء التعديل الثاني لهذا المعامل في 2007 في إطار "معامل ماكدوناو "بحيث اتسعت التغطية إلى المخاطر التشغيلية العملية وهي المخاطر المتحملة للخسائر نتيجة عجز الأنظمة والأشخاص، وبسبب أحداث خارجية.

3 - Le Rapport Annuel de la banque d'Algérie 2013, [en ligne], disponible sur : www.bank-of-algeria.dz.

ثانيا – أهداف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

إن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي يعتبر من أهم أهداف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية **(1)** وهو مرتبط بهدف ضمان كفاءة الجهاز البنكي والمالي **(2)** بما يضمن حماية الأموال التي تتعامل بها البنوك باعتبارها أموالا مملوكة للمودعين **(3)**.

1- الحفاظ على استقرار النظام البنكي

يتم الحفاظ على استقرار النظام البنكي باعتماد ميكانيزمات تجنب النظام المالي الانهيار، وتمنع حدوث إفلاس وانهيار البنوك والمؤسسات المالية، بتفعيل الرقابة التي تحافظ على أركان القطاع البنكي وبحماية الأصول الخصوم، سواء بالنسبة للعمليات الداخلية أو الدولية.

إذا حافظت البنوك على أصولها وخصومها وتعهداتها اتجاه المتعاملين والمودعين، تكون قد حافظت على سمعتها المالية، وحققت حماية كبيرة ضد المخاطر المتربصة بالمهنة المصرفية، إذ تساعد كل هذه الظروف مجتمعة في تأهيل البنوك والمؤسسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال قيامها بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تؤدي إلى تطوير اقتصاد الدولة ورفاهية المجتمع على حد سواء.

2- ضمان كفاءة النظام البنكي والمالي

يتم ضمان كفاءة النظام البنكي والمالي بتوجيهه نحو الاستثمار والاقتصاد المنتج، وحمايته من المخاطر، و بفحص الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، والتأكد من نوعية وجودة الأصول، ومدى توافق عمليات البنك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة مع الواقع المالي، مع التأكد من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها، بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية الحيوية والاستثمار في الدولة.

3- حماية المودعين

تتحقق حماية المودعين بتدخل السلطات المكلفة بالرقابة لفرض سيطرتها مثل اللجنة المصرفية، ولجنة رقابة البورصة وسلطة الأسواق المالية، وجمعية المساهمين، وجمعيات مستعملي البنوك[1]، وجمعية المصرفيين المنصوص عليها في المادة 96 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، مع ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر التي تتعرض لها أموالهم في حالة عدم تنفيذ البنوك لالتزاماتها اتجاههم، بحيث تشكل الرقابة ضمانا يحفزهم على إيداع أموالهم لدى البنوك.

المطلب الثاني

أنواع الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

نميز بين الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية حسب الجهة التي تمارسها **(الفرع الأول)** والرقابة حسب وقت حدوثها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

الرقابة حسب الجهة التي تمارسها

تمارس الرقابة من هيئات أو أشخاص خارجين عن البنك، تسمي رقابة خارجية **(أولا)** أو داخل البنك بواسطة هياكله الداخلية ومجموع المسيرين والمديرين وتسمى رقابة داخلية **(ثانيا)**.

أولا – الرقابة الخارجية

إن الرقابة الخارجية هى الرقابة التي تؤديها جهات خارجية عن البنك أو المؤسسة المالية، مثل

1 – تعمل هذه المؤسسات على تحسين أدوات الرقابة البنكية، والاتجار بالمنتجات المالية، وتأكيد التنظيم الخاص بالإعلان العمومي للادخار، وتحسين الإعلام المالي، ومراقبة منع المخاطر، وتطوير مشاركة المساهمين في الجمعيات العامة https://banque.oorekat.fr/gr/voir/67866/la-protection-des–epargnants.

اللجنة المصرفية التي تعتبر في الجزائر سلطة رقابية بامتياز على القطاع البنكي والمالي إلى جانب مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر ومحافظي الحسابات.

نظم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم الجهات المكلفة بالرقابة الخارجية وبين تشكيلها ومهامها الرقابية، والتي تتمثل في مجموعة الوسائل الادارية من تعليمات وأوامر وقرارات، ومجموعة من اجراءات التحري عن مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بقانون وقواعد المهنة المصرفية، والتزامها بحسن السيرة (les règles de bonne conduite)، ويمكن أن تنتهي إلى إصدار عقوبات في مواجهة هذه الأخيرة تصل إلى حد منعها عن ممارسة نشاطها في حالة الاخلال الخطير بقواعد حسن سير المهنة أو قواعد الحذر للتسيير البنكي والمالي.

ندرس السلطات المكلفة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية "بالتفصيل في **(المبحث الأول)** من **(الفصل الثاني)** من **(الباب الأول)**.

ثانيا – الرقابة الداخلية

نظم المشرع الجزائري الرقابة الداخلية بالنظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 الذي ألغي النظام رقم 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[1]، والذي يهدف إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية، الواجب وضعها حيز التنفيذ من البنوك والمؤسسات المالية، في حين نظمها المشرع الفرنسي بالنظام رقم 97-02 المؤرخ في 21 جانفي 1997 المتعلق بالرقابة الداخلية على مؤسسات القرض والصادر من لجنة التنظيمات البنكية والمالية، والمعدل عدة مرات آخر تعديل له جاء بموجب القرار المؤرخ في 19 جانفي 2010.

1 – النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 29 أوت 2012.

تعرف الرقابة الداخلية على أنها: "**الرقابة المفتاح" في البنك أو في المؤسسة المالية وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والمسارات** (processus) **الموضوعة حيز التنفيذ من مجلس الإدارة، والإدارة العامة، وكل مستويات العاملين، ولا نعني بها إجراءا أو سياسة مطبقة في وقت معين، ولكن نظام يعمل بصفة مستمرة في كل مستويات البنك، ويكلف مجلس الإدارة والإدارة العامة بإرساء ثقافة ملائمة قادرة على تسهيل مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة**".

تعتبر الرقابة الداخلية من بين الأسس التي يقوم عليها تسيير البنوك والمؤسسات المالية وتؤكد فعالية هذه الرقابة وقوتها تناسق القواعد المحاسبية والحذرة الخاصة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية، كما تبين قوة التنظيم الداخلي والقدرة على الفصل بين السلطات داخل الهيكل المالي للمؤسسة وحيازة محيط عملياتي (un environnement opérationnel) صحيح ومتحكم في نشاط البنك.

جاء النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية، بـــ "مخاطر جديدة" تتمثل في: خطر عدم المطابقة،[1] بحيث يوضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة، مع تعيين البنوك والمؤسسات المالية مسؤولا مكلفا بالسهر على تناسق وفعالية رقابة "خطر عدم المطابقة" وتبليغ اسمه إلى اللجنة المصرفية، إذ تعني هذه الرقابة وجوب قياس وتقدير مخاطر المنتوجات المالية الجديدة.

كما تم ربط جريمة تبييض الأموال والغش بالرقابة الداخلية بموجب التعديل الذي خصت به الرقابة الداخلية، بإدراج مواد تنص على مساهمة الرقابة الداخلية في الكشف عن عمليات

1 – خطر عدم المطابقة (le risque de non conformité) هو خطر العقوبة القضائية أو الإدارية أو التأديبية وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي ينشأ من عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف أو المؤسسات المالية، سواءا كانت تشريعية أو تنظيمية..." المادة 2 من النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية، التي ذكرت على سبيل الحصر المخاطر المتصلة بالمهنة المصرفية، مرجع سابق.

التبييض والغش سوءا كان الغش خارجيا أو داخليا، كما كرس أحكام الحوكمة التي بموجبها يمكن التحقق من أن البنوك تلتزم بمقتضيات النظام الخاص بالرقابة الداخلية، والذي يقع أصلا على عاتق الجهاز التنفيذي، وهيئة المداولة الذين يتعين عليهما تقييم فعالية جهاز الرقابة الداخلية واتخاذ كل إجراء تصحيحي.

تلزم سلطات الرقابة كل بنك بأن يملك نظام للرقابة الداخلية يكون فعالا ويستجيب لطبيعة وتعقد درجة الخطر الذي ينتج من نشاطات الحساب أو خارج الحساب، مع التفاعل مع تعديلات المحيط وظروف النشاط داخل البنك، فعندما تلاحظ السلطات الحذرة أن نظام الرقابة الداخلية غير ملائم أو غير فعال مقارنة بحجم الخطر النوعي للمؤسسة، فيجب عليها أن تتدخل في الحال، وأن تعلن تخوفها إلى الإدارة العامة، وتراقب التدابير المتخذة من طرف البنك من أجل تحسين نظام رقابته الداخلية[1].

يجب على كل مستخدم أن يدرك دوره في جهاز الرقابة الداخلية وأن يشارك فيه بفعالية[2] بحيث يكون مسير الشركة مسؤولا مدنيا وجزائيا عن حسن تسيير المؤسسة، ويمكن أن تشدد مسؤوليته عند إفلاس المؤسسة[3]، وذلك في حالة عدم كفاية الأصول.

تم اعتماد الرقابة الداخلية كتوصية من بين التوصيات التي تؤكد عليها لجنة بال، وأعيد التأكيد عليها قي الاتفاقين التاليين لاتفاق بال 1 وهما اتفاق بال 2، واتفاق بال 3، إذ أظهرت الأزمة البنكية والمالية التي حدثت في السداسي الثاني لسنة 2007 الضرورة الملحة التي تفرض ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، ودورها في تقدير المخاطر، مثل

1 – Le comité de Bâle sur le contrôle bancaire, cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires, Rapport de Septembre 1998, p. 23.

2 – المادة 64 من النظام رقم 11–08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

3 – TERKI Nour-Edine, Les sociétes commerciales, Ajed Edition, Alger, 2010, p. 160.

مخاطر السيولة ومخاطر القرض والمخاطر التشغيلية (les risques opérationnels) [1]، ومخاطر الغش الداخلي والخارجي وقد أصبحت محلا لاهتمام خاص على المستوى الدولي.

الفرع الثاني

أنواع الرقابة حسب وقت حدوثها

نميز ثلاثة أنواع من الرقابة حسب الوقت الذي تحدث فيه، فاذا كانت قبل البدء في العمليات المصرفية نكون أمام الرقابة الوقائية أو الرقابة السابقة أو القبلية **(أولا)** وإذا حدثت أثناء القيام بالعمليات المصرفية نكون أمام الرقابة على الأداء وعلى التنفيذ **(ثانيا)** أما الرقابة بعد تنفيذ العمليات المصرفية فهي بمثابة الرقابة التصحيحية أو اللاحقة على التنفيذ **(ثالثا)**.

أولا – الرقابة الوقائية

هي الرقابة التي تتم قبل القيام بالنشاط المصرفي، بالنظر إلى التعهدات المهمة التي تأخذها والخطر النظامي الذي يمكن أن يؤدي اليه افلاسها أوسقوطها على كل الاقتصاد[2]، وهي رقابة تهدف إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية خلال ممارسته لنشاطه، وتتم عن طريق التعليمات والتوجيهات التي يصدرها بنك الجزائر، والموجهة إلى البنوك العاملة في السوق المالية، من أجل الالتزام بمعايير كفاية الرأس المال، حسب ما تمليه لجنة بال، ووجوب الالتزام بمعاملات التسيير الحذر واحترام معدلات السيولة، ومعدلات التعرض للمخاطر، وتحديد نسبة القروض إلى الودائع.

تساهم الرقابة الوقائية في منع حدوث افلاسات مالية والتعثر المالي الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمات بنكية ومالية سواء على المستوى الوطني أو وهى تتجسد خاصة في رقابة الدخول إلى

1 – Principe n° 26 des Principes Fondamentaux pour un contrôle bancaire éfficace, Banque des Réglements Internationaux, Septembre 2012, op. cit.

2 – Guide du Banquier, Union Monétaire Ouest Africaine (LUMOA), Commission Bancaire : [en ligne], disponible sur : www.bceao.int/img/pdf/guide_du_banquier .pdf

ممارسة المهنة المصرفية، وتترجم في منح الاعتماد لبنوك ومؤسسات مالية تتوفر فيها الشروط التي تضمن قيامها بالمهنة المصرفية، واحترامها للقواعد الحذرة وذلك حماية لحقوق المودعين والمستهلكين، وقدرتها في مواجهة مخاطر المهنة المصرفية.

ثانيا – الرقابة على أداء البنوك والمؤسسات المالية

تتم الرقابة على أداء البنوك والمؤسسات المالية بقيام سلطات الرقابة بتقييم ورقابة الأداء عن طريق المعلومات والبيانات التي تتحصل عليها من الهيئات التي تخضع للرقابة، وعند وجود اختلالات وتجاوزات تقوم السلطات المختصة بالرقابة بمناقشة ذلك مع القائمين على هذا البنك، وحثهم على وجوب تصحيح هذه التجاوزات.

ثالثا – الرقابة التصحيحية أو اللاحقة على التنفيذ

تهدف هذه الرقابة إلى تصحيح الاختلاف بين ما هو موضوع ومخطط وبين ما تم تنفيذه فعلا، مع دراسة الأسباب التي تقوم وراء هذا الانحراف، وتجنب الوقوع في مثل هذا الانحراف مستقبلا،مع امكانية توقيع عقوبات على المؤسسات المخالفة للأنظمة والقوانين المنظمة للمهنة المصرفية.

المطلب الثالث

نطاق تطبيق الرقابة

نحدد نطاق تطبيق الرقابة من حيث المؤسسات الخاضعة **(الفرع الأول)**، ونطاق الرقابة من حيث النشاطات التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

نطاق تطبيق الرقابة من حيث المؤسسات الخاضعة

تتمثل المؤسسات التي تخضع للرقابة البنكية في البنوك والمؤسسات المالية وتعاونية الادخار والقرض، بحيث لم يعرف قانون النقد والقرض في الجزائر كل هذه المؤسسات وإنما اكتفى بتعريفها بالعمليات التي تقوم بهاسواء بالنسبة للبنوك **(أولا)** أو المؤسسات المالية **(ثانيا)** أو فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ومكاتب التمثيل لها **(ثالثا)** بالإضافة إلى مؤسسات أخرى لم يذكرها قانون النقد والقرض **(رابعا)**.

أولا – البنوك

البنوك حسب نص المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم هي المخولة دون سواها للقيام بكل العمليات المصرفية أو البنكية المنصوص عليها من المادة 66 إلى المادة 69 والتي تتمثل في عمليات القرض وتلقي الأموال من الجمهور، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، بينما لا تقوم المؤسسات المالية[1] بتلقي الأموال من الجمهور، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها[2]، وبامكان هذه الأخيرة القيام بسائر العمليات الأخرى، كما يمكن للبنوك أن تقوم بالعمليات التابعة لنشاطها الرئيسي والتي نصت عليها المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم[3].

---

1 – المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

3 – عددت المادة 72 العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية والتي لها علاقة بنشاطها كالعمليات الآتية: "– عمليات الصرف، – عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة، – توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها، – الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، – الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنماؤها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال، – يجب ألا تتجاوز هذه الأخيرة الحدود التي يضعها مجلس النقد والقرض".

حددت المادة 83 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الشكل الذي تتخذه البنوك بنصها على أنه: "**يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركة مساهمة، ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية**".

فالشكل الذي تتخذه البنوك هو شكل ضيق مقارنة بالشكل الحر الذي اعتمده المشرع الفرنسي بالنسبة لمؤسسات القرض التي يمكن أن تكون شركة أموال أو شركة ذات المسؤولية المحدودة، ويعود اتخاذ المشرع البنكي الجزائري لهذا الشكل القانوني في كونه الشكل الأكثر تنظيما في القانون التجاري، والذي يتماشى مع التسيير الإداري، من خلال الهياكل والأجهزة التي تتوفر عليها شركة المساهمة.

كما لم يميز قانون النقد والقرض الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم بين البنوك العمومية والخاصة، بالرغم من كون البنوك العمومية هى مؤسسات دولة لكون رأسمالها مملوك كليا للدولة[1]، وبالتالي فهى مؤسسات عمومية اقتصادية، إذ يعرف الأمر رقم 01-04 المؤسسات العمومية الاقتصادية على أنها: "**شركات تجارية تحوز الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام أغلبية الرأسمال الاجتماعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهي تخضع للقانون العام، كما يخضع انشاؤها وتنظيمها وسيرها للأشكال التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في التجاري**"[2].

تملك الدولة في البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة أغلبية الرأسمال يجب أن لايقل عن 51% وسهما نوعيا في مقابل نسبة 49% للرأسمال الأجنبي أو المساهمة غير المقيمة وبالتالي، يمكن اعتبارها بمثابة مؤسسات عمومية اقتصادية في غياب البنوك ذات

1 – Qu'est-ce que une enterprise publique économique ? [en ligne], disponible sur : https://www.digischool.fr.

2- المادتان 2 و3 من الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 22-08-2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فيفري 2008، الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخة في 2 مارس 2008.

رؤوس الأموال الخاصة الوطنية خاصة أن الدولة هى التي تملك أغلبية رأسمالها (51%) زائدا السهم النوعي.

في ظل غياب تعريف المشرع البنكي الجزائري للبنوك نجد أن المشرع البنكي الفرنسي قد عرف مؤسسات القرض التي تنتمي اليها مجموعة البنوك في المادة 511-1 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على أنها أشخاص معنوية، تمارس بصفتها مهنة معتادة عمليات البنك، التي حددتها المادة 311-1 من نفس القانون، والتي يمكن لها القيام بالعمليات التابعة المنصوص عليها في المادة 311-2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، وبالتالي نلاحظ أن المؤسسة البنكية يجب أن تكون شخصا معنويا ولا يمكن أن تكون شخصا عاديا منفردا وهذا منذ صدور القانون البنكي الفرنسي المؤرخ في 24 جانفي 1984[1]، كما أن مفهوم مؤسسات القرض هي مفهوم جامع[2] (une notion générique)، لأنها تجمع تحت تسمية واحدة مؤسسات تمارس المهنة المصرفية، وقد رتبتها المادة 511-9 الفقرة الأولى من القانون النقدي والمالي في (5) خمس مجموعات حسب الصفة المعترف لها وقت الاعتماد، بحيث تعتمد مؤسسات القرض كبنوك، بنوك تعاونية أو تعاضدية، صناديق القرض البلدي، شركات مالية أو مؤسسة مالية متخصصة، وتعتبر البنوك في فرنسا هي الوحيدة في مجموعتها التي تمارس كل عمليات البنك البنكية.

كما لم يميز المشرع البنكي في الجزائر في الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بين الأحكام التي تخضع لها البنوك الخاصة ذات الرأسمال الخاص والبنوك العمومية الريعية التي تعتبر ملكية خالصة للدولة، وقد أخضعها لنفس الأحكام والأنظمة، وهو نفس الأمر

1 – DEFOSSEY-Françoise Dekewer, MOREL-Sophie, Droit Bancaire, édition Dalloz, 10ème édition, France, 2010, p. 11.

2 – BONNEAU Thierry, Droit bancaire, op. cit., p. 91.

بالنسبة لفرنسا بحيث نجد أن البنوك الخاصة والمؤممة هي خاضعة للنظام المنصوص عليه في القانون النقدي والمالي الفرنسي[1]، وبالتالي لا يؤثر نوع المساهمة الرئيسية خاصة أو عامة على النشاط البنكي الذي يبقى خاضعا للقانون السابق[2]، كما تخضع لنفس أحكام الرقابة.

ثانيا – المؤسسات المالية

لم يعرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية، واكتفى بتعريفها حسب العمليات التي تقوم بها بحيث استثني من مهنتها المعتادة تلق الأموال من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف الزبائن[3]، وهو تعريف عام يجمع كل المؤسسات التي تقوم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية في مجموعتها. تنقسم المؤسسات المالية إلى مؤسسات مالية، ومؤسسات مالية متخصصة، تنشط خاصة في عمليات القرض الإيجاري إلى غاية 2009، ثم منحت بعد ذلك وبموجب قانون المالية لسنة 2015 أهلية منح القروض الاستهلاكية[4].

ثالثا – فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ومكاتب التمثيل

نميز هنا بين فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية (1) ومكاتب التمثيل لها (2)

1– فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

تشترط بعض الدول أكثرية وطنية في البنوك والبعض الآخر ترفض البنوك الأجنبية رفضا قاطعا، وهناك دول تكتفي بالتعامل بالمثل ودول أخرى تسمح بالبنوك الأجنبية، بأن تعمل ضمن الأنظمة القائمة بمجرد أنها تسمح بإنشاء بنوك أجنبية بدون شروط أو قيود، وهناك دول ترحب بإنشاء بنوك أجنبية بدون شرط المعاملة بالمثل وإنما تشدد فقط في إعطاء رخصة إنشاء

1 – BONNEAU Thierry, Droit bancaire, op. cit., p. 91

2 – Neau-LEDUC Philipe, op. cit., p. 22.

3 – المادة 71 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

4 – المادة 88 من القانون رقم 14–10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية العدد 78 المؤرخة في 31 ديسمبر 2014.

البنك[1]. تلجأ التشريعات التي تتشدد في الرقابة السابقة على التأسيس إلى اطالة الاجراءات والحصول على موافقات من عدة جهات[2]، وهو الأمر الذي نجده في الجزائر بالنسبة لاطالة الاجراءات والتشديد في الحصول على الترخيص بحيث تنص المادة 85 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: "**يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، والتي تتحصل على الاعتماد بعد استيفاء نفس شروط الترخيص الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري**"[3].

توسع اللجنة المصرفية تحرياتها إلى المساهمات والعلاقات المالية من الأشخاص المعنويين الذين يسيطرون بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بنك أو مؤسسة مالية، وإلى الفروع التابعة لها، كما يمكن توسيع مراقبة اللجنة المصرفية في إطار اتفاقيات دولية، إلى فروع الشركات الجزائرية المقيمة في الخارج، بما يحتم على البنوك الجزائرية أن تقيم فروعا لها في الخارج إذ ما يعلل تطور المؤسسة التجارية إقامة المؤسسات التابعة لها في الخارج في الأسواق الخارجية، والتي يمكن أن تترجم بطرق متنوعة حسب درجة اندماج المؤسسة في الدولة المستقبلة[4].

أما في فرنسا فتخضع الفروع (les succursales) التابعة للبنوك الفرنسية، التي لها مقر في دولة عضوه في الفضاء الاقتصادي الأوروبي تطبيقا للتعليمة الثانية الخاصة بالشروط البنكية، إلى رقابة دولة المقر، في حين أن الشركات التابعة (les filiales) فتخضع لرقابة الدولة الأصل[5].

---

1 – الجزار جعفر، البنوك في العالم، أنواعها وكيف تتعامل معها، الطبعة الثالثة، دار النفائس، لبنان، 1993، ص ص. 94-95.

2 – مؤيد أحمد محي الدين عبيدات، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات – دراسة مقارنة – دار الحامد، الأردن، 2007، ص. 108.

3 – المادة 92 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

4 –TRARI Mostepha, PISSOUT William et SEAMS Patrick, Droit Commercial internationl : Conforme aux conventions internationales ratifiées par l'Algerie, édition Berti, Alger, 2007, p. 264.

5 – GAVALDA Christian, Stouflet Jean, Droit Bancaire, Institution-Comptes-Services, 6ème édition Litec, mai 2005, p. 81.

2- مكاتب التمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

تنص المادة 84 من قانون النقد والقرض أنه يمكن أن يرخص المجلس بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية[1]، التي تعتبر شكل من أشكال إقامة مباشرة أو غير مباشرة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا نظاما ضريبيا خاصا، تسير بصفة استثنائية مهاما ادارية ولوجستكية أو مالية[2].

تنص المادة 511-19 من القانون النقدي والمالي الفرنسي أنه يجب أن يتم تبليغ سلطة الرقابة الاحترازية والقرار بفتح مكاتب تمثيل لمؤسسة القرض، وتعين التسمية والمقر الاجتماعي لمؤسسة القرض التي تمثلها[3]، وهو الأمر الذي لم يذكره الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

رابعا - المؤسسات الأخرى المشابهة

تنقسم المؤسسات المشابهة للبنوك والمؤسسات المالية في:

1- الشركات المالية المتخصصة خارج القانون البنكي: إن هذه المؤسسات على الرغم من عدم اعتمادها وعدم ورودها في قائمة البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنها تنتمي إلى النظام البنكي، بسبب عمليات البنك التي تقوم بها، وعددها (6) ستة من بينها بنك الجزائر للتنمية (BAD) بعد إعادة هيكلته الحالية إلى صندوق وطني للاستثمار، والمصالح المالية للبريد والمواصلات (الشيكات البريدية)، بحيث وبعد إعادة هيكلة قطاع اتصالات البريد في 2001 تحولت إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC).

1 – Banco Sabadel (Espagne), british arab commercial bank (Grande Bretagne), credit industriel et commercial (France), crédit agricol indosuez (France), fortis bank (Tunisie), fortis bank (France), union des banques arabes et françaises (France). Guides des banques et établissements financiers, édition juin 2015, p.18.

2 – www.eco.entreprise .fr/eco_entreprise_fr

3 – https://acpr.banque-France .fr /agrement –et- autorisation/

2- صناديق الضمان التي تعتبر مؤسسات لها مهمتين، تتمثل المهمة الأولى في منح تمويلات متخصصة، وأخذ مشاركات في مشاريع مؤسسات أو تعاونيات عن طريق تدابير ضمان ملائمة تسمح للبنوك بأن تتعهد بتمويل الاقتصاد[1].

3- الهياكل شبه البنكية مثل الشركة الخاصة بأوتوماتكية العمليات مابين البنوك والنقدية (SATIM)، وهي فرع من ثمانية (8) بنوك[2]، بالإضافة إلى تجمع الدفع عن طريق البطاقة البنكية[3]، الذي تأسس في جوان 2014 من مجموع البنوك التجارية التى تحتوي عليها الساحة المالية وهي 14 بنكا خاصا وستة (6) بنوك عمومية حسب صوت لكل بنك، ويشارك بنك الجزائر كعضو غير منظم لضمان أمن وسائل الدفع حسب التشريع الساري المفعول[4].

4- وسائل وأنظمة الدفع، كنظام المقاصة البنكية ونظام الدفع للمبالغ المالية الكبيرة (systéme de paiement de gros montants).

الفرع الثاني

نطاق تطبيق الرقابة من حيث النشاط

ميز قانون النقد والقرض بين نشاط البنوك **(أولا)**، ونشاط المؤسسات المالية **(ثانيا)**.

1 – sont : la Caisse de Garantie des Marchés publics (CGMP) est une institution créée par decrét executif n°98-67 du 21 fevrier 1998 sous le statut d'établissement public à caractére industriel et commercial (EPIC), la caisse de garantié des credits d'investissement , le fonds de garantie des credits aux PME, la société de garantié du credit immobilier, la compagnie algérienne d'assurance et de garantie des exportation (CAJEX) Guides des banques et établissements financiers, édition juin 2015, p. 18.

2 – sont la BADR, la BEA, BNA, CPA, la CNEP, la CNMA et al baraka bank

3 – GIE Le Groupement GIE Monétique

4 – يتمتع التجمع بالاستقلالية بدون هدف ربحي وبدون رأسمال. Guide des banques et des établissements financiers. op. cit., p. 20.

أولا – نشاط البنوك

إن البنوك هي وحدها المؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية، التي عددتها المادة 66 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي تتمثل في : تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، وهي تمثل مهنة معتادة وتسمى بالعمليات التي يرد عليها الاحتكار البنكي، وبهذا يمنع على كل شخص طبيعي أو معنوي من غير البنوك والمؤسسات المالية القيام بالعمليات التي تجريها البنوك بشكل اعتيادي حسب نص المادة 76 والتي خلطت بين العمليات المعتادة والتابعة التي لا يرد عليها الاحتكار، وذكرت على أن العمليات المعتادة هى المنصوص عليها في المواد من 72 إلى 74 والتي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية بصفة معتادة وهي المذكورة في الحقيقة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 وليس المواد من 72 إلى 74 التي تعدد العمليات التابعة، وهي العمليات التي لها علاقة بالنشاط الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية وليس العمليات التي تمثل مهنتها المعتادة.

يمكن لهيئات أخرى على سبيل الاستثناء أن تمارس بعض العمليات التي تجريها البنوك بشكل اعتيادي، وهي الهيئات التي ليس لها هدف ربحي، والتي تمنح في نطاق مهمتها ولأساب ذات طابع اجتماعي من مواردها الخاصة، قروضا بشروط تفضيلية لبعض منخرطيها، المؤسسات التي تمنح تسبيقات من الأجور أو قروضا ذات طابع استثنائي لأجرائها لأسباب ذات طابع اجتماعي[1] مثل التعاضدية أو التعاونية.

ثانيا – نشاط المؤسسات المالية

لا تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية إذ لا يمكن لها تلقي الأموال من الجمهور،

1 – المادة 77 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

ولا إدارة وسائل الدفع[1]، أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى[2]، كما يمكن لها أن تقوم بالعمليات التابعة كعمليات الصرف وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة، وتوظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها، والاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات. وقد أضاف التعديل الذي جاء به الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض عمليات الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنماءها مع مراعاة الأحكام القانونية، ويجب أن لا تتجاوز هذه الأخيرة الحدود التي يضعها مجلس النقد والقرض[3]، وهي نفس العمليات التي تقوم بها البنوك وتسمي بالعمليات التابعة، وإن لم ينص قانون النقد والقرض صراحة على ذلك واكتفى بذكر أن هذه العمليات لها علاقة بنشاطها، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التفكير إلى أنه يمكن أن توجد عمليات أخرى غير تلك المنصوص عليها قانونا على سبيل الحصر على اعتبار التطور المستمر للنشاطات والخدمات المالية[4].

1 – تنص المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب المستعمل".

2 – المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

3 – المادة 72 السابقة الذكر.

4 – نفس المادة.

المبحث الثاني

موضوع الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

بدأ مسار إصلاح مجال النقد والقرض في الجزائر بصدور القانون الاطار للمهنة المصرفية رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض[1]، الذي جاء مباشرة بعد فتح الساحة السياسية المكرس في دستور 1989 كنتيجة لأحداث أكتوبر 1988، والذي تزامن مع فتح الساحة الاقتصادية، من خلال الاصلاحات الاقتصادية وانتهاج الجزائر لاقتصاد السوق وفتح المجال البنكي للقطاع الخاص[2]، بما زاد من تنوع وبصفة محدودة للعرض البنكي بتكريس مبدأ المنافسة الحرة، وتشجيع زيادة التمويلات وتحديث وتطوير نوعية الخدمات المقدمة من البنوك لزبائنها.

لكن هذا القانون بقي حبرا على ورق على الرغم من بعض الاصلاحات الجزئية والهامشية التي جاء بها، والمتمثلة أساسا في فتح المجال البنكي، وإمكانية اعتماد البنوك الخاصة بعد أن كانت البنوك العمومية هي المهيمنة، مع منح استقلالية للبنك المركزي، ومع ذلك لم يستطع الاستجابة لمتطلبات السوق الحرة، الأمر الذي أدى إلى تعديله بموجب الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/05/27 والمتعلق بالنقد والقرض الذي خص إصلاح الجانب التنظيمي في القانون رقم 10/90 بخلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر، وكذلك الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية أي مجلس النقد والقرض، قصد ارساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الأمثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي.

---

1 – القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي ألغى أحكامه الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 (الج الر رقم 52 المؤرخة في 27-08-2003)، والذي عدل بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 (الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 01-09-2010).

2 – لأننا انطلقنا من 6 ست بنوك عمومية ليصل العدد اليوم إلى أكثر من 25 بنكا.

دائما ونظرا لمحدودية الإصلاح الذي جاء به الأمر رقم 01-01 المتعلق بالنقد والقرض، على اعتبار النقائص العديدة التي احتوته أحكامه تم الغاء القانون رقم 90-10 بموجب الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي بقى هو الآخر عاجزا عن مسايرة المستجدات والتطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والنقدي والمالي، باعتباره غير شامل وغير مندمج (non intégré) لكل التدابير والأنظمة المتعلقة بالقطاع البنكي، مقارنة بنظيره القانون النقدي والمالي الفرنسي، الذي نجد فيه كل الأنظمة والأوامر والتنظيمات المتعلقة بالقطاع النقدي والمالي، و بالنسبة للاجتهادات التي توصلت إليها جهود رجال القانون الفرنسي، بالنسبة للتقارير القانونية التي تم التوصل إليها بعد ما أحدثت الأزمة المالية نتائج وخيمة على البنوك الفرنسية، مثل تقرير "دولا روزبيير"، حول إصلاح الرقابة المالية والأجهزة المكلفة بها، وتقرير "لا مفالوسي".

يتمثل موضوع الرقابة في العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، بدءأ بأهم عملية تقوم بها وهي عملية القرض، فبواسطتها تستطيع البنوك والمؤسسات المالية تمويل الأسر والمؤسسات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، وتمويل جميع القطاعات داخل الدولة بما يوفر فرص العمل ويضمن الرفاهية للمجتمع **(المطلب الأول)**، ثم الرقابة على الأشكال المختلفة لتسيير البنوك والمؤسسات المالية أو ما يطلق عليه "رقابة الحذر" أو "الرقابة الاحترازية "ذات الصلة بالمخاطر المتعددة التي تتربص بالمهنة المصرفية، والتي تستلزم بذل حرص كبير في تطبيق بعض الأشكال المعترف بها دوليا والمسماة الأشكال المحاسبية **(المطلب الثاني)** وتصطدم الرقابتين السابقتين بعمليات وتدفقات مالية كثيرة بين البلد المعني وبقية العالم والتي تعتبر رقابتها والتحكم فيها انشغالا كبيرا على كل دول العالم، تتمثل في رقابة الصرف لحماية العملة الوطنية التي تتصل بحماية أكثر من مجال اقتصادي كمجال التجارة الخارجية، والمبادلات التجارية والاستثمارية من خلال رقابة حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والمدفوعات

الجارية، كما تتجاوز الرقابة من التدفقات المالية إلى الرقابة التي تهدف تنظيف القنوات البنكية من الأموال المشبوهة ذات المصدر غير المشروع مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بما نعبر عنه بالرقابة على الأمن النقدي والاقتصادي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

الرقابة على القروض

يعتبر القرض المصرفي أقدم وأبسط صور الاعتماد المصرفي، وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن لحسابه، كما يمثل عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولات وآجال الاستحقاق، ويخضع في الأصل إلى القواعد العامة، وقد يكون مضمونا بتأمينات أو غير مضمون يمنح للعميل مع مراعاة أمانته ويسره[1].

عرفت المادة 68 من الأمر رقم 03-11 من قانون النقد والقرض المعدل والمتمم عملية القرض تعريفا واسعا، إذ اعتبرتها " **كل عمل يضع من خلاله شخص أو يتعهد بوضع أموال في متناول شخص آخر أو يأخذ لمصلحة هذا الأخير تعهدا بالقرض عن طريق الإمضاء**" [2].

تعتبر عمليات القرض، من الناحية القانونية عقودا تخضع للقانون العام للالتزامات (droit commun des obligations)، وبالتالي تستجيب "اتفاقية القرض" ليس فقط للقواعد العامة، ولكن أيضا إلى القواعد الخاصة بالقروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة، وهي تمنح في مقابل ذلك حقا للبنكي[3] للحصول على أجر (rémunération) **(الفرع الأول)** كما تتم عملية القرض بتقنيات تطورت تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الحديثة وهو ماستلزم تكييف رقابة هذه التقنيات حسب التطور الحاصل في مجال القرض **(الفرع الثاني)**.

1 – طه مصطفى كمال، "القانون التجاري والعقود التجارية وعمليات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص. 177.

2 – تقابل هذه المادة المادة 313-1 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

3 – نستعمل مصطلح البنكي للدلالة على البنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الأول

القواعد التي يخضع لها القرض البنكي

يعتبر عقد القرض[1] أو عقد فتح الاعتماد المالي كما يسميه القانون الأردني وبعض قوانين الدول العربية الأخرى، عمل مصرفي وبالتالي تجاري، بحكم ماهيته الذاتية بالنسبة للمصرف فاتح الاعتماد، أما بالنسبة للمستفيد فإنه لا يعتبر تجاريا إلا بصفة تبعية، أي إذا كان القائم به تاجرا ولغايات تجارية[2]، للأهمية القصوى لمنح القروض من البنوك على الاقتصاد، تتدخل الدولة وتقوم بتأطيرها بصفة مزدوجة، فمن جهة تسهر على ضمان احترام السياسة النقدية برقابة إصدار النقد والقرض، ومن جهة أخرى تحمي مصلحة المودعين والاقتصاد بصفة عامة وذلك بمراقبة التسيير البنكي[3].

ويعمل هذا التأطير بمنح الحرية للبنكي[4]، في قبول أو رفض القرض، **(أولا)**، مع تقرير حق الحصول على مقابل القرض أو ما يسمى بالفائدة من القرض (La rémunération du crédit) **(ثانيا)**.

أولا – رقابة منح القروض

تقوم سياسة منح القرض على مبدأ الحرية في منحه، بينما يخضع قطع القرض وبصفة عامة إلى الزامية التسبيب وهذا حسب القانون الفرنسي، أما بالنسبة للقانون الجزائري فنجد أن

1 – يكون القرض البنكي دائما تجاريا بالنسبة للبنك، لأنه يعتبر عملية من عمليات البنوك، أما بالنسبة للعميل المقترض فيكون مدنيا أو تجاريا بحسب صفة المقترض والغرض الذي يخصص له، أنظر : مصطفى كمال طه، نفس المرجع السابق، ص ص. 177، 178.

2 – أكرم يا مالكي، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، وفقا لاتفاقيات جنيف الموحدة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص. 328.

3 – Dekewer - Defossey Françoise, MOREL Sophie, « Droit bancaire », édition Dalloz, octobre 2009, p. 21.

4 – نستعمل مصطلح البنكي للدلالة على البنوك والمؤسسات المالية التي نص عليها قانون النقد والقرض في الجزائر، وعلى مؤسسات القرض حسب ما نص عليه القانون النقدي والمالي في فرنسا.

المشرع الجزائري يتذبذب في سياسته اتجاه القروض[1] التي يمكن أن تمنحها البنوك والمؤسسات المالية وإن كان المبدأ هو الحرية في منح القروض، فإن هذه الأخيرة تصطدم بمنع القروض الاستهلاكية حسب ما يقضي به قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ثم تحديد هذا المنع بالنسبة للقروض العقارية والقروض الموجهة للمؤسسات، ورفع المنع بالنسبة للقروض الخاصة بالسيارات من أجل تمكين المواطنين من اقتناء السيارات عن طريق منح تسهيلات كالبيع بالتقسيط، ثم منح إمكانية للبنوك بمنع القرض الموجهة للاستهلاك[2]. ثم أعاد القروض العقارية إلى الواجهة قانون المالية لسنة 2015، وإدخالها حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 12 مايو 2015 الذي يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي[3].

نجد في قانون النقد والقرض في الجزائر قيدا على حرية البنوك والمؤسسات المالية في منح القروض وهو ما نصت عليه المادة 104 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه: "**يمنع على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضا لمسيريها وللمساهمين فيها أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية، ويمكن للبنك أو المؤسسة المالية**

1 – لا تعود هذه السياسة المتذبذة إلى النزعة الحمائية للاقتصاد الوطني، وإنما لفتح ورشات عمل إضافة إلى تخوف الدولة من تدهور قيمة الدينار وسعر برميل النفط والأزمة المالية العالمية، إذ لا تزال الجزائر تدير اقتصادها بعقلية الدولة الوطنية، وإن كنا أمام انحسار "الدولة الوطنية" و"مبدأ السيادة الوطنية"، مما يجعلنا عرضة لهزات عنيفة سياسية واقتصادية واجتماعية، فحبذا لو كان للجزائر إستراتيجية واضحة وقرار صائب وشجاع في الوجهة التي سوف تكون عليه سياستها الاقتصادية وتجنب سياستها الضبابية، يضاف الى ذلك سياستها التذبذبية في التعامل مع سياسة القرض مع انعدام الرقابة الفعلية على القروض بدليل عدم وجود أية فعالية لمركزية المخاطر التي تتولى هذه الرقابة.

2 – المادة 88 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية المؤرخة في 31 ديسمبر 2014، التي تعدل المادة 75 من الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009.

3 – المرسوم التنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 23 رجب عام 1436 الموافق لـــ 12 مايو 2015، يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، الجريدة الرسمية، العدد 24 المؤرخة في 13 ماي 2015.

أن تمنح قروضا في حدود 25% من أموالها الخاصة الأساسية لمؤسسة تمتلك مساهمة في رأسمالها"[1].

يمنع مثل هذا النوع من القروض لتجنب حدوث تنازع المصالح بين البنك والمسيرين والمساهمين في البنك أو المؤسسة المالية، الذي يمتد إلى أزواج المسيرين والمساهمين وأقاربهم من الدرجة الأولى، وقد أورد المشرع هذا المنع من أجل منع المحاباة والتفضيل في سياسة منح القرض التي يجب أن تستند إلى معايير اقتصادية بحتة، والحرص على تقدير مدى قدرة المقترض على السداد[2]، وذلك عملا بالمبدأ العشرين (20) من مبادئ الرقابة البنكيـــة الفعالة الموصى به من لجنة بال[3].

يحق للبنوك أن تقطع القروض البنكية، كما هو الشأن بالنسبة للمبدأ العام المعمول به في العقود، فالقرض ينتهي بانتهاء الأجل، عندما يمنح لمدة محددة، ويمكن للأطراف أن تتفق على ظروف الانقطاع المسبق (une rupture anticipée)، ويمكن إنهاؤه في أي وقت إذا كان لمدة غير

---

1 – الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 يوليو و2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 يوليو 2009، العدد 44.

2 – تلزم سلطة رقابة البنوك اعتماد سياسات واجراءات فعالة لتسيير القروض تشمل تحليل دائم لقدرة وارادة المقترضين للقيام بالتسديد حسب مقتضيات وعبارات العقد، وكذلك اختبار أداء وقوة الأصول التحتية (Les Actifs sous–jacents) لعمليات التسنيد، ومتابعة الوثائق والالتزامات التعاقدية والضمانات، والأشكال الأخرى للتقليل من المخاطر، ونظام لتنقيط وترتيب الأصول المبدأ السابع عشر (17) من المبادئ التاسعة والعشرون (29) للرقابة البنكية الفعالة الصادرة عن لجنة بـــال .

Voir : Principes Fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, op. cit. p. 49.

3 – كان عنوان المبدأ العشرون (20) والذي نصت عليه لجنة بال هو "العمليات مع أطراف لها علاقة بالبنك" "Transactions avec des parties liées à la banque" وينص على ما يلي: "من أجل منع عمليات مع أطراف لها علاقة بالبنك، ومن أجل الوقاية من تنازع المصالح، تلزم سلطة الرقابة أن تكون هذه العمليات مع أطراف لها علاقة بالبنك وفقا لشروط السوق، وأن تكون موضوع متابعة، وأن تؤخذ بشأنها تدابير ملائمة للتحكم أو التخفيف من المخاطر التي تنتج منها، وأن الاكثار من الديون المتعلقة بالعمليات يجب أن تتم وفقا لسياسة ومعايير ثابتة". أنظر الوثيقة صادرة عن بنك النزاعات الدولية بعنوان: Principes Fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Banque des Reglements Internationaux, septembre 2012, p. 48. www.bis.org

محددة، لكن يجب أن لا ينطوي هذا الانقطاع على خطأ، بحيث يفترض احترام المبدأ إلا في ظروف خاصة تتعلق بأجل إعلان الإخطار.

لم ينص المشرع البنكي الجزائري على كيفية إنهاء القرض، ولا على تسبيب عدم منح القرض، على خلاف المشرع الفرنسي الذي نص على التزامات التسبيب المتمثلة في تأطير الرقابة التي تتمتع بها مؤسسات القرض في منح القروض، بنص المادة 313-12-1 من القانون النقدي والمالي الفرنسي والتي استحدثت بموجب القانون المؤرخ في 19 أكتوبر 2009، والتي تفرض على البنكي منح المؤسسات التي تلتمس القرض أو التي استفادت من القرض، وبطلب من هذه الأخيرة، توضيحات حول العناصر التي أدت إلى تنقيطها، ولا يمكن تقديم هذا الطلب إلا من المؤسسات المعنية بطلب القرض، بما يحقق شفافية وتحقيق حق طالب القرض في الإعلام والمعلومة المالية[1].

ثانيا – رقابة أجرة القرض (La rémunération du crédit)

تحدد نسب الفوائد المدينة بكل حرية من طرف البنوك، إذ تنص المادة 9 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية على أنه: "**يتم تحديد نسب الفائدة الدائنة والمدينة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية. ولا يمكن في كل الحالات أن تتعدى نسب الفائدة الفعلية الاجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر**"[2].

1 – Loi n° 2009-1255 du 19 octobre 2009 tendant à favoriser l'accés au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, JORF, n° 0243 du 20 octobre 2009.

2 – المادة 9 من النظام رقم 13 – 01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في 27 فيفري 2013.

على الرغم من الحرية التي تتمتع بها البنوك في تحديد نسب الفائدة المدينة، فهي ليست مطلقة بل تصطدم أيضا بعقبات ناتجة من قانون تنظيم المنافسة، مع وجوب احترام السقف الذي يحدده بنك الجزائر الناتج من التنظيم الذي يضع حدا للربا[1]، والذي لم ينص عليه لا قانون النقد والقرض ولا قانون العقوبات ولا القانون المدني، لتوضيح ذلك نرجع إلى القانون الفرنسي في نص المادة 313–3 من قانون الاستهلاك الفرنسي، في صيغتها المطبقة ابتداء من 1 افريل 2011 والتي اعتبرت على أنه: "**يشكل قرض ربوي كل قرض اتفاقي (prêt conventionnel)، المقبول بنسبة فائدة إجمالية تتعدى في وقت قبوله ثلث (3/1) النسبة الفعلية المتوسطة المطبقة في الثلاثي السابق من مؤسسات القرض من أجل عمليات بنفس الطبيعة، والتي تشمل مخاطر متماثلة (des risques analogues)، كما هو محدد من السلطة الإدارية بعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية للقطاع المالي**".

الفرع الثاني

الرقابة على القرض والتغيرات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية

تدارك المشرع الجزائري وتحت تأثير أزمة عمليات التسنيد ومشتقات القرض والأدوات المعقدة التي يتم التعامل بها، والتي ساهمت في الأزمة المالية العالمية النقص الذي شاب قانون النقد

1 – وفي القانون الفرنسي ومنذ صدور القانون المؤرخ في 1966، فالبنوك حرة في تحديد نسبة الفائدة المدينة، لكن هذه الحرية لم تكن مطلقة، إذ يوجد سقف لا يمكن تجاوزه من طرف البنوك والذي نظمه القانون المؤرخ في 28 ديسمبر 1966 والذي تم تعديله عدة مرات، وأدخلت تدابيره في قانون الاستهلاك الفرنسي في المادة 313–1 وما يليها بحيث يجب أن تدل البنوك كتابة على النسبة المطبقة والنسبة الفعلية الإجمالية، التي لها وظيفة مزدوجة.

G. DECOCQ, Y. GERARD, J-M. MAROGER, Droit bancaire, édition revue banque, France, 2010, p. 128.

فالنسبة الربوية هي النسبة التي تتعدي (3/1) ثلث النسبة الفعلية المتوسطة المطبقة خلال الفصل السابق من طرف مؤسسات القرض لأجل عمليات من نفس الطبيعة والتي تتضمن مخاطر متماثلة. يقوم الوزير المكلف بالاقتصاد عن طريق مقرر بنشر في كل فصل هذه النسب المتوسطة و يتم حسابها من بنك فرنسا.

DEKEWER-DEFOSSEY Françoise, op. cit. p. 32.

والقرض، بإضافة الرقابة على المنتوجات المالية الجديدة وتفعيلها، أوما يعرف في العالم بـــ "الاستحداث المالي" (l'innovation financière) التي يمكن أن تتعامل بها البنوك والمؤسسات المالية بتقريره لالتزامات خاصة بالفوائد والمنتوجات الجديدة **(أولا)** والالتزامات الخاصة بالإعلام أثناء العمليات **(ثانيا)**، مع وجوب إعلام بنك الجزائر بالقروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية وتعاونيات الإدخار والقرض (les coopératives d'épargne et du crédit) **(ثالثا)**، وكذا التزامات البنوك الخاصة بالقروض في الحساب **(رابعا)** والتزام قياس وتقدير مخاطر القرض **(خامسا)**، كما تقوم هيئات خارجية بتنقيط القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية **(سادسا)**.

أولا– التزامات خاصة بعرض منتوجات قرض جديدة

يمكن للبنوك أن تقترح على زبائنها منتوجات ادخار وقرض جديدة، غير أنه ومن أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بها، وقصد ضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين اخضاع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر[1].

ثانيا – التزامات الإعلام والشفافية

لتسيير نظام بشكل دقيق وفعال يجب أن يتم مواجهة المشاكل المتعلقة بالإعلام (l'information)، بصفة توجه فيها الموارد ومصادر الرأسمال إلى استعمالات أكثر إنتاجية، إذ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بإعلام العملاء والجمهور، بشروط البنك التي تمارسها بالنسبة لعمليات البنك التي تنفذها، خاصة نسب الفوائد المحددة بحسب كل قرض ونسب الفوائد الفعلية الإجمالية على العمليات، ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تعلم زبائنها والجمهور عن

1 – المادة 3 من النظام رقم 13–01 المؤرخ في 08 أفريل 2013 المتعلق بالشروط المطبقة البنكية المطبقة على العمليات المصرفية،الجريدة الرسمية العدد، 29 المؤرخة في 27 فيفري 2013.

طريق كل الوسائل، بالشروط البنكية التي تطبقها على العمليات المصرفية[1]، إذ تخضع البنوك والمؤسسات المالية بصرامة، للشروط المسطرة والمطبقة على العمليات المصرفية في حدود معدل الفائدة الزائد الذي يحدده بنك الجزائر[2].

يجب على البنوك و بالنسبة لكل العمليات المقيدة في الجانب الدائن من الحساب، أن تقوم إجباريا بالقيد في الجانب الدائن للزبون في الآجال الموافقة لتاريخ تحديد القيمة الذي يتم تنظيمه وتحديده بتعليمة من بنك الجزائر[3].

ثالثا – الالتزام بإعلام بنك الجزائر بالقروض الممنوحة

نصت التعليمة رقم 08-01 المتعلقة بالحصول على المعلومات من البنوك والمؤسسات المالية، وتعاونيات الادخار والقرض عن القروض المقبولة من طرفها، وهذا بالزامها بإعلام بنك الجزائر بصفة دورية (périodiquement)، وباسم مركزية المخاطر (la centrale des risques)، بقائمة الأشخاص الطبيعيين المستفيدين من القروض ومبالغ هذه القروض المقبولة (les crédits consentis)، ويتم تنفيذ هذه التصريحات من الشبابيك التي تمنح القروض، وتكون موضوع إرسال مركزي إلى بنك الجزائر وإلى مقراتها الاجتماعية[4]، يتم التصريح بهذه القروض شهريا إلى بنك الجزائر، خلال 15 يوم من غلق الشهر المرجعي (mois de référence)[5].

1 – المادة 5 من النظام رقم 13-01 المتعلق بالشروط المطبقة البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السابق الذكر.

2 – مجلة الأبحاث الاقتصادية، السنة الثانية، العدد 16، الجزائر، المؤرخة في أكتوبر 2009.

3 – المواد 6 و7 من النظام 03-11 السابق الذكر.

4 – المادة 2 من التعليمة رقم 01-08 المؤرخة في 09 مارس 2008 المتعلقة بتجميع المعلومات التي تعني القروض المقبولة للخواص من البنوك والمؤسسات المالية، وتعاونيات الادخار والقرض.

5 – المادة 3 من التعليمة رقم 01-08 السابقة الذكر.

يجب على هذه المؤسسات أن ترسل إلى بنك الجزائر قائمة الخواص الذين استفادوا من القرض بصفة خاصة، وتعلمه بـــ: اسم ولقب المستفيد من القرض، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان، رقم الضمان الاجتماعي، ومبلغ القرض وترسل هذه المعلومات عن طريق "سند مغناطيسي" (support magnétique) حسب نوع القرض.

بالنسبة لكيفيات التصريح بالقروض من البنك أو المؤسسة المالية، لمؤسسة تمتلك مشاركة في رأسمالها، فيمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمنح قروضا في حدود 25% من أموالها الخاصة الأساسية للمؤسسات التي تحوز مشاركة في رأسمالها[1]، ويجب أن توضع هذه التصريحات بالرجوع إلى النموذج المرافق[2] كملحق ممضي من المسؤول الأول لهذه المؤسسة المصرحة بالمشاركة في الرأسمال.

رابعا – الالتزامات الخاصة بالقروض في الحساب

تلتزم البنوك بكل عمليات القروض في الحساب بصفة إجبارية، بإقراض حساب العميل داخل الآجال التي تتعلق بتاريخ القيمة التنظيمية[3]، وكل تأخر في تنفيذ عملية البنك، إلى أكثر من تاريخ القيمة التنظيمية المذكورة، يؤدي إلى فرض علاوة تدفع للعميل من البنك أو المؤسسة المالية المعنية[4]، ويتم تحديد كيفيات تطبيق هذه التدابير، وتلك الخاصة بنسبة الفائدة الزائدة (le taux d'intérêt excessif) بتعليمة من بنك الجزائر[5].

1 – المادة 2 من التعليمة رقم 05-09 المؤرخة في 30 جويلية 2009 المتعلقة بالتصريح بالقروض المقبولة من بنك أو مؤسسة مالية التي تحوز على مشاركة في الرأسمال.

2 – المادة 3 من التعليمة السابقة الذكر.

3 – المادة 8 من النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009.

4 – المادة 9 من النظام 09-04 السابق الذكر.

5 – المادة 10 من النظام 09-04 السابق الذكر.

يجب أن تساهم هذه التدابير في تحسين نوعية القروض البنكية، وتكريس العلاقة "بنك–مؤسسة" بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تسيير أحسن لمخاطر القرض[1].

خامسا – الالتزامات الخاصة بقياس وتقدير خطر القرض

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل مخاطر القرض[2]، وأنظمة وإجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها، وتسمح لها بحيازة "خريطة المخاطر" التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية كطبيعة النشاطات الممارسة، أو نوعية الأنظمة الموجودة والعوامل الخارجية كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية[3].

تكون ملفات القروض محل تحليل من وحدة مختصة مستقلة عن الكيانات العملياتية، وتتخذ قرارات القروض أو الالتزامات بالتوقيع من شخصين على الأقل، عندما تتطلب طبيعة أو عدد أو أهمية عمليات القرض ذلك[4].

كما يتم إعلام اللجنة المصرفية بمخالفات أحكام هذا النظام[5]، دون ذكر كيفية هذا الإعلام، وطريقة تدخل اللجنة المصرفية في هذه المخالفات.

أما بالنسبة للقانون الفرنسي، فيقوم بنك فرنسا بمسك بطاقة معلوماتية (un fichier informatique) ويمكن له طلب معلومات من مؤسسات القرض عن صحتها المالية لمتعامليها،

---

1 – أنظر الموقع الخاص ببنك الجزائر : www.bank-of-algeria. dz

2 – وهو الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد (المادة 1 من النظام رقم 11–08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 الذي يتعلق بالرقابة الدالخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 أوت 2012، العدد 47).

3 – المادة 38 من النظام رقم 11–08 الذي يتعلق بالمرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، المرجع السابق.

4 – المادة 46 من النظام رقم 11–08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، السابق الذكر.

5 – النظام رقم 92–01 المؤرخ في 22 مارس 1992 يتضمن تنظيم مركزية المخاطر وعملها (الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 93/2/7).

والإعلان عن الوضعيات المدينة الزائدة (le surendettement)، إذ تسمح هذه المصلحة بتجنب المخاطر التي تنتج من الاقتراض من نفس المدين[1].

تصنف القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المسجلة في ميزانية البنوك والمؤسسات المالية الى قروض جارية وأخرى مصنفة[2].

بالنسبة للمستحقات أو القروض الجارية فهى التي يبدو تحصيلها مؤكدا، نظرا لضمانها من الدولة، أو تلك المستحقات المضمونة بالودائع المكونة لدى البنك أو المؤسسة المالية المقرضة، وكذلك المستحقات المضمونة بسندات مرهونة قابلة للتحويل إلى سيولة دون أن تتأثر قيمتها[3].

وبالنسبة للمستحقات المصنفة فهي التي تبدي إحدى الميزتين الآتيتين :

– تحمل خطرا محتملا أو أكيدا لعدم التحصيل الكلي أو الجزئي،

– تحتوي على استحقاقات غير مدفوعة منذ أكثر من (3) أشهر، وتوزع المستحقات المصنفة إلى: – مستحقات ذات مخاطر ممكنة، – مستحقات ذات مخاطر عالية، مستحقات ذات مخاطر متعثرة.

يجب إبلاغ بنك الجزائر واللجنة المصرفية، كل (3) ثلاثة أشهر بقائمة المستحقات المصنفة التي أعيدت هيكلتها على الأقل مرة واحدة والتي يفوق مبلغها 50.000.000 دج، وتحدد تعليمة من بنك الجزائر كيفيات تطبيق هذا الحكم[4].

1 – Dekewer-DEFOSSEY Françoise, MOREL Sophie, op. cit., p. 23.

2 – المادة 3 من النظام رقم 14–03 المؤرخ في 16 فبراير 2016المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية العدد 56 المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

3 – المادة 4 من النظام رقم 14–03 المؤرخ في 16 فبراير 2014 الذي يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، المرجع السابق.

4 – المواد 5 و7 الفقرة 3 من النظام رقم 14–03 المؤرخ في 16 فبراير 2014، الذي يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق.

سادسا – تنقيط القروض

من أجل تحديد ترجيحات خطر القرض وطبيعة ونوعية الطرف المقابل، تستعمل البنوك والمؤسسات المالية : 1– خطر القرض حسب التنقيط الممنوح من هيئات خارجية لتقييم الخطر والتي تحدد قائمتها اللجنة المصرفية، 2– الترجيح الجزافي في حالة عدم وجود تنقيط من هيئة خارجية لتقييم القرض 3 – في حالة تعدد التنقيط الخارجي الممنوح لنفس الطرف المقابل ترجح المخاطر باستعمال أدنى تنقيط ممنوح.

يجب أن تلتزم سلطات الرقابة المتمثلة في اللجنة المصرفية باعداد قائمة لتعيين قائمة هيئات تنقيط القرض حتى يتم تجنب التنقيط الجزافي الذي يعتبر خطرا على التنقيط لا رقابة حذر عليه.

المطلب الثاني

الرقابة على قواعد الحذر والمحاسبة البنكية

يطلق على رقابة الحذر مصطلح رقابة أشكال التسيير وذلك بأن تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بقواعد جدية وصارمة، تتمثل من جهة في وضعية الخصوم والأصول، ومن جهة أخرى تتضمن استعمال الرأس المال وتنظيمه من طرف البنوك والمؤسسات المالية ومجموعة الحسابات الخاصة بها[1].

نميز بين الرقابة التي يكون موضوعها قواعد الحذر (les régles de prudence) لحسن سير المهنة المصرفية **(الفرع الأول)** والرقابة على محاسبة البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر رقابة تقنية بحتة يقوم بها مختصون في المحاسبة والحسابات وخبراء في المجال المحاسبي والمالي **(الفرع الثاني)**.

1 – FERHAT Raymond, Le droit bancaire, Bayrout, 1995, p. 78.

الفرع الأول

رقابة قواعد الحذر

يؤدي عجز مؤسسة بنكية ما إلى إحداث آثار وخيمة على الاقتصاد، وبهذا تتم مراقبة تسييرها بشكل واسع لضمان قدرتها على الوفاء وحماية المتعاملين معها، إذ نعني بأشكال الحذر مجموع أشكال التسيير العامة الموجهة لضمان الاستقرار المالي لمؤسسات القرض أي للبنوك والمؤسسات المالية حسب تعبير المشرع البنكي الجزائري.

تنص المادة 1/97 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه "**يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط المحددة بموجب نظام يتخذه المجلس، احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية**[1].

تنص الفقرة الأولى من المادة 97 على الالتزام الواقع على مؤسسات القرض دون ذكر مختلف المقاييس التي تضمن التسيير الفعال لهذه المؤسسات، وقد اكتفى الأمر رقم 03-11 بهذا القدر من التعريف، لكن الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010 استدرك هذا الغموض والتقصير بإضافة المادتين 97 مكرر و97 مكرر 2، التي يمكن اعتبارهما استدراك لما نص عليه المشرع الفرنسي في القانون النقدي والمالي والذي كان أكثر صراحة ووضوحا، بحيث تقابل المادة 97 المادة 511-41 منه والتي تنص على أنه: "**تلتزم مؤسسات القرض باحترام أشكال التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء في مواجهة المودعين، وبصفة عامة الغير وكذلك توازن بنيتها المالية، وتلتزم بصفة خاصة باحترام**

1 – الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادي الثاني عام 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 أكتوبر 2003، العدد 64.

معاملات تغطية وتوزيع المخاطر، ومن أجل احترام هذه الأشكال المتعلقة بالقدرة على الوفاء، يمكن أن يرخص لها باستعمال أساليب الرقابة الداخلية لتقدير المخاطر..."[1].

تتم رقابة التسيير من خلال رقابة تطبيق واحترام قواعد الحذر التي تحافظ على أموال البنك والمؤسسة المالية ومختلف مواردها الدائمة، وبهذا ينبغي تحديد هذه الرقابة والأموال الخاصة بالبنك **(أولا)** والتي تتحقق باحترام صارم ودقيق لبعض الأشكال التي يطلق عليها أشكال التسيير الحذر **(ثانيا)**.

أولا – تعريف الرقابة الحذرة والأموال الخاصة بالبنك

نعرف الرقابة الحذرة **(1)** ونحدد ماذا نعني بالأموال الخاصة للبنك **(2)**.

1 – تعريف الرقابة الحذرة

أدى تطور النشاط الدولي للبنوك والقطاع المالي بشكل أوسع والذي لا يخلو من مخاطر إلى تهديد استقرار النظام البنكي والمالي الدولي، ولهذا ظهرت القواعد الحذرة الموجهة "لضمان القدرة على الوفاء وسيولة الودائع وضمان المودعين"[2]، وعند مخالفة هذه الأشكال، تتعرض البنوك والمؤسسات المالية إلى عقوبات من طرف السلطات المختصة، بحيث تلتزم كل مؤسسة قرض بإثبات في كل حين أن أصولها تزيد عن خصومها بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ الرأسمال الأدنى[3]، بمعنى أنها تتوفر على السيولة اللازمة لممارسة نشاطها الذي يرتكز على الأموال.

1 – Art 511-41 du code Monétaire et Financier Français qui à été modifié plusieurs fois par la L. n° 2003-706, 1 août 2003, Ord. n° 2004-1201, 12 nov. 2004, Ord. n° 2007-571, 19 avr. 2007, et Ordonnance n° 2014 158 du 20 fevrier 2014 art 3, ainsi les établissements du crédit et les sociétés de financement sont soumis à une éxigence supplémentaire de fonds propre qui constitue l'éxigence globale de coussin de fonds propres prévue par le réglément n° 575/2013 du 26 juin 2013 du parlement européen du conseil.

2 – BONNEAU Thierry, Droit bancaire, op. cit., p. 32.

3 – المادة 88 من الأمر رقم 03–11 والمنقولة حرفيا من المادة 511–40 من القانون النقدي المالي الفرنسي.

2 – تحديد الأموال الخاصة

ترتكز قواعد الحذر على الأموال الخاصة للبنك والموارد الثابتة، التي تكون في متناول مؤسسات القرض[1].

تقوم الأموال الخاصة للبنك بامتصاص الخسائر (l'absorbtion des pertes) التي لم تتم تغطيتها بالحجم الكافي من الأرباح[2]، بحيث يرتكز كل نظام الرقابة الحذرة[3] على العلاقة بين تعهدات مؤسسة القرض ومبلغ الأموال الخاصة، ويضمن الالتزام الجامع للأموال الخاصة حماية الادخار، واستمرارية نشاط مؤسسات القرض، وبهذا فالتنظيم المعمول به في هذا المجال يفرض على مؤسسات القرض، حيازة أموال خاصة بمبلغ كافي، من أجل تغطية نشاطها البنكي والمالي، إذ تستعمل الأموال الخاصة كعنصر مرجعي في المراقبة الحذرة الممارسة من سلطات الرقابة.

---

1 – تمتاز هذه الأموال بالخصائص الآتية: فهي لا تتحدد لا بالرأسمال الاجتماعي، ولا بالأموال الخاصة المقترضة، وتتشكل من الأموال الخاصة القاعدية (الرأسمال، والاحتياطات غير احتياطات إعادة التقويم، وعلاوة الإصدار أو الإدماج (les primes d'émission ou de fusion)، الأموال المخصصة للمخاطر البنكية العامة، والتي تعرف على أنها المبالغ التي يخصصها المسيرون للمخاطر المتصلة بالعمليات البنكية... الخ)، بالإضافة إلى الأموال الخاصة التكميلية، (les fonds propres complémentaires)، بحيث تضاف إلى الأموال الخاصة القاعدية (احتياطات إعادة التقويم، الأموال الناتجة من إصدار السندات أو الاقتراضات المتصلة والتي تستجيب لبعض الشروط.
Voir : BONNEAU Thierry, op. cit., p. 185.

2 – نظام لجنة التنظيمات البنكية والمالية الفرنسية رقم 90–02 المتعلق بالأموال الخاصة المؤرخ في 23 فيفري 1990 المعدل والمتمم.

3 – كما تعرف المادة 3 من النظام رقم 95–04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 أن الأموال الخاصة تخص:

- مبلغ الأموال القاعدية؛
- والأموال الخاصة المكملة؛
- رأس الأموال الأصلي؛
- الاحتياطات غير احتياطات إعادة التقويم؛
- الرصيد المنقول من جديد عندما يكون في الجانب الدائن؛
- الاحتياطات المخصصة لتغطية الأخطار المصرفية العامة؛
- الربح المحدد في التواريخ حسب الشروط التي تحدد في تعليمة يصدرها بنك الجزائر.

ثانيا – تقنيات الرقابة على قواعد الحذر

تعتبر قواعد الحذر مجموع القواعد التي تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترامها واعتمادها في مجال تقسيم المخاطر، وتغطيتها وتصنيف الديون حسب درجة المخاطر، وإدراج الفوائد الناجمة عن الديون غير المضمون تحصيلها[1]، ويتم تحديد نسبها في الجزائر بتعليمة من بنك الجزائر، أما في فرنسا فيتولى تحديدها الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية[2].

تتمثل هذه القواعد في مجموع معاملات أو نسب تسمح بقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية والتي تتمثل في معامل تغطية المخاطر **(1)** ومعامل توزيع المخاطر **(2)** ومعامل السيولة **(3)** إلى جانب معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة **(4)** ومعامل خطر السوق **(5)** ومعامل المشاركات **(6)**.

1- معامل تغطية المخاطر أو معامل القدرة على الوفاء

تسمح الأموال الخاصة للبنك بضمان استمرارية نشاط مؤسسات القرض وحماية الادخار، كما يمكن استعمالها لامتصاص الخسائر التي لا يستطيع حجم الأرباح من تغطيتها، لهذا يفرض التنظيم البنكي على مؤسسات القرض، حيازة أموال خاصة بمبالغ كافية لتغطية نشاطها البنكي والمالي واستعمال هذه الأموال كعنصر مرجعي في الرقابة الحذرة التي تمارسها سلطات الرقابة، وهي التي تستعمل في حساب معامل كوك 8%، الذي يعرف "بمعامل القدرة على الوفاء "وهو النسبة بين الأموال الخاصة العامة والمبلغ الخاص بالتعرضات المقدرة حسب خطر القرض، ومستلزمات الأموال الخاصة بحسب الرقابة الحذرة لمخاطر السوق

1 – المادة 1 من النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991، الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية المعدل والمتمم بالنظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 (الجريدة الرسمية العدد 39 المؤرخة في 95/7/23) والملغى بالنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـــ 16 فبراير 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 56، المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

2 – Dekewer-DEFOSSEY Françoise, MOREL Sophie, op. cit., p. 24.

والمخاطر التشغيلية[1] التي يمكن أن نضربها في 12,5%، بالرجوع إلى "مفهوم التعرض" (notion d'exposition) الذي يستعمل بصفة كبيرة في التنظيم الحذر[2].

يعتبر تحسين هذا المعامل من بين أولويات السلطات العمومية، الذي تم استبداله فيما بعد "بمعامل ماكدوناو" مع بقاء هذا الأخير بنفس النسبة أي 8%[3]، وهي النسبة بين الأموال الخاصة العامة وقيمة التعرضات بالنسبة لخطر القرض.

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر باحترام وبصفة مستمرة، على أساس فردي أومجمع، معامل أدنى للملاءة يقدر بـــ 9,5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة[4]، ويجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل[5].

كما تلتزم البنوك والمؤسسات المالية، بتشكيل وسادة أمان (un coussin de sécurité)، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2,5% من مخاطرها المرجحة[6].

---

1 – هو خطر عملياتي حسب تعبير المشرع البنكي الجزائري، أو الخطر التشغيلي الذي يعتبر من المواضيع التي عرفتها لجنة بال في اطار اتفاق بال 2 على أنه الخطر الذي يمس المؤسسات المالية (البنوك والتأمين) وهو عبارة عن خطر مباشرة أو غير مباشرة ناتج عن عدم ملاءمة، أو من عجز اجراءات المؤسسة أو للمستخدمين داخل البنك أو الأنظمة الداخلية. https://.wikipedia .org

2 – BONNEAU. T, op. cit., p. 185.

3 – حسب التعليمة رقم 74–94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية فان مجموع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات من مستفيد واحد يجب أن لا يتعدي 25% ابتداءا من 1 جانفي 1995، وكل تجاوز للنسبة المذكورة يجب أن يتبع مباشرة بتشكيل تغطية للمخاطر تمثل ضعف النسبة المذكورة، وبالنسبة للقانون الفرنسي فإن هذه النسبة هي 25% بين مجموع المخاطر المحتملة على نفس المستفيد، والأموال الخاصة، و40% بالنسبة للمؤسسات التي يكون مبلغ الأموال الخاصة فيها لا يتعدي 7 ملايين أورو.

4 – المادة 2 من النظام رقم 14–01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـــ 16 فبراير 2014، مرجع سابق .

5 – المادة 3 من النظام رقم 14–01 السابق الذكر.

6 – المادة 4 من النظام رقم 14–01 السابق الذكر.

2- معامل تقسيم المخاطر

يتمثل معامل تقسيم المخاطر في النسبة بين الأموال الخاصة للبنك، وتلك الخاصة بمجموع التعهدات بالنسبة لنفس المتعامل، كما يوجد معامل لتقسيم المخاطر الذي يخص مجموع المستفيدين الذين تتعدي التعهدات بشأنهم نسبة معينة من الأموال الخاصة للبنك وهو مايسمى بـــ "معامل رقابة المخاطر الكبيرة"[1]، الذي يهدف إلى منع تمركز مكثف للمخاطر إذ يعتبر الخطر كبيرا عندما يتعدي نسبة 10% من الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية المعنية[2]، إذ لا يجب أن يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية ثمانية (8) أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية[3].

يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر المالية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد، ومبلغ أمواله الخاصة القانونية ويمكن للجنة المصرفية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد، بالنسبة لبعض المستفيدين أو بالنسبة لجميع مستفيدي بنك أو مؤسسة مالية[4]، وكل تجاوز لهذه المعايير يؤدى إلى عقوبات من اللجنة المصرفية دون تحديد لهذه العقوبات[5].

يجب أن يتوفر لدى البنوك والمؤسسات المالية تقريرا للتدقيق الخارجي حول المخاطر التي تتعرض لها كل شركة تشكل خطرا كبيرا[6]، كما تقوم كذلك باعداد سيناريوهات أزمة، تتعلق بتدهور مخاطر القرض على الأطراف المقابلة الرئيسية، والتي تأخذ بعين الاعتبار على وجه

1 – Dekewer-DEFOSSEY Françoise, MOREL Sophie, op,cit, p. 25.

2 – المادة 2 من النظام رقم 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، المرجع السابق.

3 – المادة 5 من النظام رقم 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، السابق الذكر.

4 – المادة 4 من النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـــ 16 فبراير 2014، يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، الجريدة الرسمية العدد 56، المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

5 – المادة 6 من النظام رقم 14-02 السابق الذكر.

6 – المادة 15 من النظام رقم 14-02 السابق الذكر.

الخصوص، تركيزات مخاطر القرض وقيمة تحقيق الضمانات المتعلقة بها[1]، كما يجب عليها أن تصرح كل ثلاثة (3) أشهر بمخاطرها الكبرى وفقا لأحكام تحددها تعليمة من بنك الجزائر[2].

3- معامل السيولة

يمثل النسبة بين الموجودات السائلة أو المتحركة (mobilisables)، والتعهدات لمجرد الاطلاع أو لأجل قصير، ويؤدي احترام هذه النسبة إلى منع المخاطر التي يتعرض لها المودعين، إذا ما تم استعمال متزايد لودائعهم لمجرد الاطلاع أو لأجل قصير، في عمليات لأجل متوسط أو طويل. يجب أن يكون هذا المعامل في كل الأحوال في حدود 100%، لكن حسابه معقد، لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار في حسابه السيولة والمتطلبات الكبيرة للقروض والديون، حسب حدود الآجال واحتمال الاستعمال الفعال للمتعامل من خلال الودائع أو القروض التي يملكها[3].

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير، والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، وتسمى هذه النسبة "المعامل الأدنى للسيولة "، الذي يجب أن يساوي في كل وقت على الأقل 100%[4].

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز فعليا وفي كل وقت، على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها، حسب استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة، وتسهر على تأمين تنويع كاف لمصادرها من التمويل، حسب المبالغ وآجال الاستحقاق والطرف المقابل.

1 – المادة 16 من النظام رقم 14-02 السابق الذكر.

2 – المادة 17 من النظام رقم 14-02 السابق الذكر.

3 – Dekewer -DEFOSSEY Françoise, op. cit., p. 24.

4 – المادة 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو 2011، الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 2 أكتوبر 2011.

في حالة مواجهة صعوبات في حساب معاملات السيولة لكل من الشهرين (2) الأخيرين للثلاثي الأخير، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية اللجوء بصفة مؤقتة إلى طرق إحصائية للحساب، بشرط أن يبلغ بنك الجزائر بهذه الطرق وأن توافق عليها اللجنة المصرفية.

4- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

يمثل النسبة بين الأموال الخاصة والموارد لأجل خمس (5) سنوات من جهة، ومجموع التخصيصات والمشاركات لبعض القيم المنقولة، والقروض الموجهة للعملاء والتي لها أجل خمس (5) سنوات، بحيث لا يجب لهذه النسبة أن تتعدى 60%، يسمح هذا المعامل بتدارك خطر عدم التوازن بين الأجل المتوسط للاستعمالات وتلك الخاصة بالموارد[1].

5- معامل مخاطر السوق

تخص مخاطر السوق المخاطر المتصلة بتدفق بعض عناصر عمليات السوق (كتغير أسعار الوسائل المالية، تغير أسعار الصرف ونسب الفوائد)[2]، تتعرض مؤسسات القرض التي تتدخل في أسواق الوسائل المالية لمخاطر السوق، إذ يجب أن يغطي دائما مبلغ الأموال الخاصة كل التعهدات المكتتب بها، وهو نفس الأمر بالنسبة للمخاطر بين البنوك أو مخاطر الصرف.

لم ينص قانون النقد والقرض في الجزائر على هذه الأشكال الخاصة بالتسيير ولا حتى بالنسبة للأنظمة الخاصة ببنك الجزائر الخاصة بالرقابة الداخلية، والذي اكتفى بذكر مخاطر السوق التي يتم تقديرها على محفظة التداول من خلال عنصرين يتمثل العنصر الأول في الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق والعنصر الثاني يتمثل في الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر[3].

1- GAVALDA Christian, Stouflet Jean, op .cit., 87 .

2 – BONNEAU Thierry, op. cit., p. 186.

3 – المادة 13 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56، المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

6- أخذ المساهمات (La prise de participation)

لم يذكر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم حدود هذه المساهمات[1]، واكتفت المادة 74 منه بالنص على أنه "**يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أخذ المساهمات، ولا يجوز أن تتعدي هذه النسبة بالنسبة للبنوك الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض**"، وبمفهوم المخالفة لهذه المادة فلا تخضع نسبة مشاركات المؤسسات المالية لأي حد، ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية، القيام بالخدمات التي تسهل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها ضمن حدود يقررها مجلس النقد والقرض[2].

ذكرت نسبة هذه المشاركات التي يمكن أن تأخذها البنوك والمؤسسات باعتبارها شركات في القانون التجاري، إذ تنص المادة 730 على أنه: "**لا يمكن لشركة المساهمة أن تملك أسهما في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تملك مباشرة جزءا من رأسمالها يزيد عن 10%، كما تعد شركة ما مراقبة لشركة أخرى، عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا من رأسمال يخول لها أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة، عندما تملك لوحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء أو المساهمين، على أن لا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة، وعندما تتحكم في الواقع بموجب حقوق التصويت التي تملكها في قرارات الجمعيات العامة لهذه الشركة**".

1 – المساهمات هي سندات تسمح حيازتها المستمرة بممارسة تأثير أو رقابة على الشركة المصدرة، وتعتبر هذه الوضعية قائمة عندما يمتلك بنك أو مؤسسة مالية 10% على الأقل من رأس المال أو حقوق التصويت في تلك الشركة. المادة 2 من النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، نفس المرجع السابق.

2 – المادة 6 من الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

تعتبر الشركة ممارسة الرقابة عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا يتعدي 40% من حقوق التصويت، وتسمي الشركة التي تراقب شركة أو عدة شركات بالشركة القابضة (la sociéte holding).

عندما تراقب شركة مساهمة شركة أخري، بصفة غير مباشرة، لا يجوز لهذه الأخيرة امتلاك أكثر من 50% من حقوق التصويت من الشركة الأولى[1]، وذلك بالنسبة لشركات المساهمة بصفة عامة و بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، فإنه يسمح لها أن تأخذ مساهمات بحيث لاتتجاوز أيا من المساهمات الحدين الآتيين: 15% لكل مساهمة من الأموال الخاصة القانونية، 60% لمجموع المساهمات من الأموال الخاصة القانونية[2]، وهو نفس ما ذهبت اليه المادة 19 من النظام 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات[3] ولا تخضع لهذه الحدود، المساهمات التي تحوزها في البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة بالجزائر، المساهمات في مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري التي تشكل تفرعا أو امتدادا للنشاط البنكي، بما فيها مؤسسات الترقية العقارية المنشأة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا المؤسسات التي تسير خدمات ما بين البنوك والسندات المقتناة منذ أقل من 3 سنوات، في إطار عملية مساندة مالية أو بغرض تطهير أو انقاذ مؤسسات، والمساهمات التي منح بشأنها مجلس النقد والقرض ترخيصا صريحا[4]، وقد استدرك المشرع البنكي ذلك بصدور النظام رقم 14-02 بعد ما نص على ذلك القانون التجاري بالنسبة لشركات المساهمة وبين المساهمات الخاصة بالبنوك

1 – أنظر المواد 730 – 731 – 732 – 732 مكرر من الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

2 – المادة 19 من النظام رقم 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، السابق الذكر.

3 – الخطر الكبير هو مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية بخصوص نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية، أنظر المادة 2 من النظام رقم 14-02 المرجع السابق الذكر.

4 – المادة 20 من النظام رقم 14-02 السابق الذكر.

والمؤسسات المالية، ويمكن للجنة المصرفية أن ترخص لبنك أو مؤسسة مالية بعدم الامتثال لأحكام هذا النظام لفترة معينة[1].

الفرع الثاني

الرقابة على المحاسبة البنكية

تسمح القواعد المحاسبية بالحصول على صورة أمنة للوضعية المالية للمؤسسة[2]، إذ يجب أن تتم المحاسبة بطرق سليمة وشفافة حتى تعكس الصورة الحقيقة للمؤسسة، وهي القواعد المعتادة بالنسبة للشركات التجارية[3]، يضاف إليها القواعد النوعية والخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، ويتم تنظيم ووضع الحسابات بصفة مدعمة[4]، بمعني بصفة جامعة لكل المؤسسات المنتمية إلى نفس الشركة والفروع التابعة لها **(أولا)**، ويقوم بالرقابة المحاسبية محافظوا الحسابات الذين يقومون بدورهم بالرقابة الوقائية المتمثلة في اطلاق الانذار **(ثانيا)** بالإضافة إلى رقابة المركز الوطني للسجل التجاري للحسابات القانونية للبنوك والمؤسسات المالية **(ثالثا)** وتتم وفق أشكال يجب أن تتكيف تقنياتها مع الأشكال المحاسبية الدولية **(رابعا)**.

---

1 – المادة 123 من النظام رقم 14–02 السابق الذكر.

2 – المادة 3 من النظام رقم 92–09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 يتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها (الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 93/3/7).

3 – تم النص على حسابات الشركة في القسم الأول من الفصل الرابع في القانون التجاري تحت عنوان "أحكام مشتركة خاصة بالشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية"، وقد ورد في الفقرة الأولى من القسم الأول الوثائق المحاسبية التي حددت في المواد من 716–717 من القانون التجاري. إذ أنه عند قفل كل سنة مالية، يضع مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة، جردا بمختلف عناصر الأصول والديون الموجودة في ذلك التاريخ. ويضعون حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية، بحيث توضع هذه المستندات تحت تصرف مندوبي الحسابات خلال الأربع أشهر التالية لقفل السنة المالية.

4 – تنص المادة 732 مكرر 4 (الأمر رقم 96–27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996) على أنه: "يقصد بالحسابات المدعمة، تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموع الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.

أولا – تنظيم المحاسبة البنكية والمالية ومهنة محافظي الحسابات

ندرس تنظيم المحاسبة البنكية بصفة عامة **(1)** ثم تنظيم مهنة محافظي الحسابات **(2)**.

1- تنظيم المحاسبة البنكية

يفرض على مؤسسات القرض تنظيم حساباتها حتى بالنسبة لحساباتها المدعمة[1]، وتنص المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: "**يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تنظم حساباتها بشكل مجمع وفقا للشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض**" إذ تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، من الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة، يتم اعدادها وفقا للترتيب التنازلي للسيولة، ويجب على المؤسسات الخاضعة أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة المالية"[2].

حددت هذه القواعد في فرنسا بموجب المواد 511-35 إلى 511-39 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، وهي قواعد نوعية تضاف إلى القواعد المألوفة للشركات التجارية، ويتم إعداد الحسابات بصفة مدعمة (بمعني بصفة عامة لكل المؤسسات لنفس الشركة أو الفروع لنفس المجموعة)، والتي يجب الاشهاد بها من محافظين للحسابات، إلا إذا كانت ميزانية المؤسسة هي أقل من الحد المحدد من سلطة الأشكال المحاسبية، في هذه الحالة يمكن اشهاد الحسابات من محافظ حسابات واحد[3].

1 – BONNEAU Thierry, op. cit., p. 183.

2 – المواد 2، 4، 7 من النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 الذي يتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76.

3 – Dekewer-DEFOSSEY Françoise, op. cit., p. 26.

ويلتزم كل بنك ومؤسسة مالية في الجزائر أن تنشر حساباتها السنوية خلال (6) أشهر الموالية لنهاية السنة المحاسبية المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية[1]، وفقا للشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، وبالتالي فهي تلتزم بالجرد، والحسابات الشهرية[2] والسنوية[3]، التي تشمل الميزانية ؛ حساب النتائج وملحقاتها وتقرير التسيير، إضافة إلى الحسابات المدعمة مع نشر الحسابات السنوية ضمن شروط يحددها مجلس النقد والقرض.

وفي الجزائر يقوم مجلس المحاسبة الموضوع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية[4]، بمهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.

2- تنظيم مهنة محافظي الحسابات

ينظم المهنة التي يقوم بها الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الذي يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات

---

1 – يكلف المركز الوطني للسجل التجاري بإعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ونشرها، بحيث تحتوي النشرة الرسمية للإعلانات القانونية على المجموعات الأربع الآتية: 1 – المجموعة التي تناول الحالة القانونية للتجار والمحال التجارية، 2 – المجموعة التي تتناول صلاحيات أجهزة الإدارة وسلطاتها الإدارية أو التسييرية وحدودها ومدتها، وكذلك جميع الاعتراضات التي ترتبط بذلك، 3 – المجموعة التي تتناول حقوق الملكية التجارية كتسجيل علامات الإنتاج، التجارة. ...4 – المجموعة التي تتناول الإعلانات المالية، وتشمل خاصة على الحصائل والنتائج وعلى عمليات الادخار العمومي. يحدد وزير العدل بقرار، مصاريف طبع الإعلانات القانونية ونشرها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، بناءا على اقتراح المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري، وموافقة مجلس إدارة المركز. (المرسوم التنفيذي رقم 92-70 المؤرخ في 18 فبراير 1992 المتعلق بالنشرة الرسمية الإعلانات القانونية، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخ في 1992/02/23.

2 – المواد من 4 الى 13 من التعليمة رقم 06-08 المؤرخة في 30 أكتوبر 2008 الذي يتعلق بحسابات الوضعيات المحاسبية الشهرية.

3 – النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 يتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 93/3/7.

4 – يضم المجلس ثلاثة أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، كما يتكون من لجان للتقييس والممارسات المحاسبية والواجبات المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط، لجنة المراقبة النوعية (المواد 4، 5 من القانون رقم 10-01 السابق الذكر).

والمحاسب المعتمد[1]، بحيث يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس لحسابه الخاص، تحت أي تسمية كانت، مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، إذا توافرت الشروط والمقاييس المنصوص عليها في القانون.

يجب على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات التجارية، وكذا مراقبتها وممارسة مهامهم بكل استقلالية[2].

ثانيا – الرقابة التي يمارسها محافظو الحسابات

يضمن محافظوا الحسابات رقابة شركات المساهمة ويسهرون على متابعة التدابير المنصوص عليها في القانون، والكشف عن كل خرق من خلال علاقاتهم بالجمعية العامة،وهو بمثابة الرقيب الاخلاقي والقانوني الذي يضبط أعمال الشركة، وقد وصفه البعض بأنه "ضمير الشركة " ويمارس رقابة قانونية أطلق عليها "قضاء الأرقام "la magistrature des chiffres"[3] بحيث يعتبر تعيينهم إجباري، ويقومون بصفة قانونية بإشهاد وانتظام وصحة الجرد للحسابات الاجتماعية والميزانية.

يجب على محافظي الحسابات أن يتأكدوا من احترام المساواة بين الشركاء والمساهمين، وهي من المهام الصعبة التي يلزمون بالقيام بها، بالإضافة إلى امتلاكهم لصلاحية ممارسة الرقابات

1 – القانون رقم 10–01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الذي ألغى أحكام القانون رقم 91–08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية العدد 42 المؤرخة في 11 يوليو 2010) المعدل والمتمم بالقانون رقم 15–18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2016، الجريدة الرسمية العدد 72، المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

2 – المواد 2، 3 من القانون رقم 10–01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق الذكر.

3– قاسم علي سيد، مراقب الحسابات – دراسة مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة –، دار الفكر العربي، القاهرة 1991، ص. 5.

والتأكد من انتظامية العمليات، ويكونون مسؤولين جزائيا في حالة خرق هذه الالتزامات والاخلالات التي يرتكبونها [1].

وبالرجوع إلى أحكام القانون التجاري نجد المادة 715 مكرر 11 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المتعلق بالقانون التجاري تنص على أنه: "**يجوز لمندوب الحسابات أن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي يتعين عليه أن يرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار الاستغلال، والتي اكتشفها أثناء ممارسته لمهامه، وفي حالة انعدام الرد أو إذا كان هذا الرد ناقصا، يطلب مندوب الحسابات من الرئيس أو مجلس المديرية استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداولة في الوقائع الملاحظة، ويتم استدعاء مندوب الحسابات في هذه الجلسة، في حالة عدم احترام هذه الأحكام، أو إذا لاحظ مندوب الحسابات أنه رغم اتخاذ هذه القرارات بقيت مواصلة الاستغلال معرقلة، يقوم حينئذ بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة غير عادية وفي حالة الاستعجال يقوم هو نفسه باستدعائها لتقديم خلاصة ذلك**".

ويطلق الإنذار[2] لتحقيق معاينة الوقائع (أو النقائص) التي من شأنها عرقلة الاستمرار لاستغلال المؤسسة، ولفت انتباه المسيرين الاجتماعيين، حيث يقوم محافظ الحسابات الذي عاين الوقائع أو النقائص التي من شأنها عرقلة الاستمرار في الاستغلال بطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب النظام القانوني المطبق في ميدان التسيير، ويتعين على

1 – BELLOULA Tayeb, Droit Pénal des Affaires et des sociétés commerciales, édition Berti, Alger, 2011, p. 375.

2 – لا يخص الانذار فقط محافظي الحسابات وإنما يمكن أن تقوم به كل جمعيات الوقاية المعتمدين، مثل جمعيات المصرفيين، والمساهمين بشرط أن يمثلوا نسبة 10% على الأقل من الرأسمال أو إذا كان الأمر يخص شركة مسجلة في البورصة، وكذا رئيس المحكمة التجارية لأن تدخله ذا طابع عام. أنظر أورنغ كريستيان: ميكانيزمات الانذار، التدابير الوقائية المطبقة على المؤسسات التي تواجه مشاكل ودور محافظ الحسابات في هذه التدابير"، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الاول حول قانون البنوك، مجلس الأمة، الجزائر، 5 جوان 2005، ص ص. 84-85.

هؤلاء الرد، لكن النص لا يوضح إن كان هذا الطلب في شكل كتابي أو شفاهي، كما لم يحدد لا شكل ولا آجال الرد ولا مضمونه.

في حالة انعدام الرد (بما يستوجب تحديد أجل الرد) أو إذا كان هذا الرد ناقصا، يطلب محافظ الحسابات من الرئيس أو مجلس المراقبة حسب الحالة، المداولة في الوقائع الملاحظة ويتم استدعاء محافظ الحسابات في هذه الجلسة، نلاحظ أن النص لا يحدد آجال لاستدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة من طرف الرئيس أو مجلس المديرية، ولا يحدد أيضا الأجل الذي يقوم فيه مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة بالمداولة[1].

في حالة عدم احترام هذه الأحكام، أو إذا لاحظ محافظ الحسابات أنه رغم اتخاذ هذه القرارات بقيت مواصلة الاستغلال معرقلة، فيقوم حينئذ بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو لجمعية عامة غير عادية، في حالة الاستعجال، يقوم هو نفسه باستدعائها لتقديم خلاصة ذلك.

لم تحدد المادة 715 مكرر 11 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتضمن القانون التجاري ماذا تعني بالوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار الاستغلال، والتي يجوز لمندوب الحسابات أن يطلب توضيحات بشأنها من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، والذي يتعين عليه أن يرد على كل الوقائع السابقة، كما لم تشر إلى ماذا يعني المشرع "بالوقائع" التي من شأنها عرقلة الاستغلال باستثناء أحكام المادة 715 مكرر 20 التي تذكر انخفاض الأصل الصافي للشركة بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع (4/1) من رأس مال الشركة.

1- بوسعيد رابح: "مهمة إطلاق الإنذار والتي يقوم بها محافظ الحسابات والوقاية من المشاكل التي تواجهها المؤسسات، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول حول قانون البنوك "الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك مجلس الأمة"، 5 جوان 2005، ص. 110.

تثير المهمة الموكلة لمحافظ الحسابات والتي تمتاز بجانبها الوقائي، المتمثل في التحذير المسبق حسب المقاييس المعتمدة دوليا لدى بعض المحللين شكا في فعاليتها، نظرا لعدم وضوح ونجاعة هذا التحذير المسبق، خاصة وأن محافظ الحسابات يطلع على مستندات البنك في آخر السنة المالية، فعدم توفر المعلومات المحينة تجعل تدخل محافظ الحسابات متأخرا[1] كما أن هناك وسائل إضافية أخرى للتحذير المسبق فضلا عن تلك المتمثلة باللجوء إلى القضاء التجاري.

يجب تدعيم اجراءات إطلاق الانذار من محافظي الحسابات وحماية هؤلاء من المتدخلين والمؤسسات ذات النفوذ التي أصبحت مسآلتها ممنوعة بموجب الحصانة التي تتمتع بها، مثل ما هو عليه الحال للبنوك العمومية في الجزائر.

كما يجب استصدار نص قانوني يحدد نوعية المؤسسات التي تخضع لعمل محافظ الحسابات، وكذا مهام الإنذار التي يتولاها هذا الأخير، والقواعد والالتزامات الواقعة على محافظي الحسابات في البنوك والمؤسسات المالية للأهمية القصوى التي تكتسيها هذه الأخيرة في المجال الاقتصادي، وهو ما قام به المشرع الفرنسي من خلال تشديد إطلاق إجراء الإنذار عندما يتعلق الأمر بمؤسسات القرض، وقد وسع هذا الإجراء إلى فروع هذه المؤسسات بغرض تفادي الخسائر التي تحدث فيها للأهمية القصوى التي تحتلها هذه المؤسسات في المجال الاقتصادي[2].

يقوم محافظو الحسابات بمهمة إطلاق الإنذار، ويمكن لهيئات أخرى أن تقوم به عندما يتعلق الأمر بالبنوك والمؤسسات المالية، إذ تقوم اللجنة المصرفية بتنفيذ إجراء الانذار لماله من صلاحيات متعلقة بالرقابة، مرتكزة في ذلك على المعطيات التي تتحصل عليها والمتصلة بمتابعة الاستغلال في هذه المؤسسات، ومراقبة مؤشرات تقسيم وتغطية المخاطر، ويمكن لبنك

1 – بوسعيد رابح، المرجع السابق، ص. 112.

2 – نفس المرجع السابق، ص. 100– 103.

الجزائر إصدار نظام يوضح ويقوي إجراء إطلاق الإنذار من طرف محافظ الحسابات عندما يتعلق الأمر بالبنوك والمؤسسات المالية.

كما يمكن إطلاق هذا الانذار إلى القضاء في حالة ملاحظة محافظ الحسابات للنقائص والاخلالات في التسيير المالي للمؤسسات والجمعيات تدعيما لصلاحياته القانونية ودوره الرقابي المهم لحماية الاقتصاد الوطني من الفساد والرشوة، والجرائم المالية بصفة عامة مع ضرورة حمايته من المتدخلين[1].

أثرت الأزمة المالية والفضائح المالية بالنظام البنكي الجزائري من خلال "فضيحة بنك الخليفة" وفضائح بعض البنوك العمومية وانتشار الفساد، فلا تهدأ صفحات الجرائد اليومية عن الإعلان على الفساد في المجال البنكي[2]، وقد نتج هذا التدهور على سبيل المثال لا الحصر من:

1- عدم احترام القواعد المحاسبية للمؤسسة،

2- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين،

3- غياب المتابعة والرقابة،

4- عدم احترام قواعد الحذر.

ثالثا – الرقابة التي يمارسها المركز الوطني للسجل التجاري

أمام فتح السوق الجزائرية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وتكريسا لمبدأ حرية المنافسة كان من الضروري على المشرع الجزائري، إصدار تشريعات لمراقبة هذه السوق وحماية المجتمع والاقتصاد من الممارسات التجارية غير المشروعة، والمخالفة للنظام العام والآداب العامة،

1 - Commissaire aux comptes et irrégularités dans les sociétés, appel à l'alerte de la justice, www.tribunelecteurs.com

2 – اختلاس 2100 مليار من البنك الوطني الجزائري (BNA) "في قضية عاشور عبد الرحمن" بأوامر شفهية الذي كان مدعوما من قبل المدير الجهوي للبنك الوطني الجزائري المسؤول عن عدة وكالات بنكية بجهة الوسط، جريدة الشروق، العدد 3619 المؤرخة في 08 أفريل 2012.

وأمام اتساع استثمار الخواص من أجانب ووطنيين وسعيهم المتواصل لتحقيق الربح، اتسع بالتوازي مجال رقابة الدولة ومعاقبة المخالفين.

قام المشرع نتيجة ذلك بإصدار العديد من التشريعات وتعديل أخرى حتى تتلاءم مع نظام اقتصاد السوق[1]، وتتعلق هذه الأحكام الجديدة بتطهير الحياة التجارية من الممارسات غير النزيهة، ومن تجار غير الشرعيين، بفرض "مبدأ شفافية قانون الأعمال"، بجميع فروعه مثل قانون الشركات وقانون المنافسة والاستثمار والقانون البنكي وقانون الملكية الصناعية والتجارية وقانون الجمارك[2].

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009[3]، بمجموعة من الأحكام الجديدة في ظروف الأزمة المالية العالمية التي مست أكبر الشركات التجارية، وكانت من بين أسبابها إخفاء بيانات ونتائج الشركات، كما كان من بين أهم أهداف هذا القانون تطهير حياة الأعمال والتجارة، وفرض مبدأ الشفافية باعتباره من أهم المبادئ في قانون الأعمال.

من التدابير الجديدة التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، نجد الإيداع القانوني لحسابات الشركة كوسيلة لفرض الشفافية على حسابات هذه الأخيرة، بحيث تلتزم الشركات التجارية التي تتمتع بالشخصية المعنوية بالإيداع القانوني والإجباري للحسابات الاجتماعية لممارسة 2011 وذلك قبل 31 جويلية 2012، ويجب أن تتم هذه العملية في الشهر الذي يلي انعقاد الجمعية العامة السنوية والعادية للحسابات الاجتماعية قبل 31 جويلية بالنسبة للشركات

1 – صدر قانون ترقية الاستثمار وقانون المنافسة وقوانين الخوصصة وتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وعدل القانون التجاري بشكل جوهري.

2 – بوقرو سعيد: قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بين تطهير الحياة الاقتصادية والتجارية وفرض شفافية قانون الأعمال، نشرة المحامي العدد 2010/12، ص. 29.

3 – الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 يوليو 2009، العدد 44.

التجارية، وخلال (6) الستة أشهر التي تلي انتهاء ممارسة 2011، بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، حسب ما يشير إليه المركز الوطني للسجل التجاري. تمس هذه العملية البنوك والمؤسسات المالية، وفروع البنوك الأجنبية (succursales de banques étrangères) المسجلة في السجل التجاري نهاية ديسمبر 2011، مع اضفاء طابع الإجبار على هذا الايداع حسب القانون الساري المفعول،وهو ما تقضي به المادة 11 من القانون رقم 13-06 المتضمن شروط ممارسة العمليات التجارية بالنسبة للمؤسسات الملزمة بإعداد الحسابات السنوية الاجتماعية الإجبارية[1]، ويعد عدم القيام بذلك مخالفة في حد ذاته. يقابل هذا السجل التجاري في الجزائر سجل التجارة والشركات بمقتضى المادة 123-1 من القانون التجاري الفرنسي حيث ذكر ستة (6) مجموعات من الأشخاص المعنوية التي تخضع لهذا الالتزام من بينها أشخاص طبيعية تاجرة وكذا الشركات التجارية[2].

تهدف هذه الوسيلة الى فرض الشفافية وتحقيق المصداقية داخل الشركة واتجاه الغير وكذا دائني الشركة، و في مواجهة إدارة الضرائب والمركز الوطني للسجل التجاري، وتعتبر النيابة العامة المستفيد الأكبر باعتبارها الجهاز المؤهل لمعاينة ومتابعة المخالفين.

رابعا – المحاسبة البنكية وتكييفها مع الأشكال المحاسبية الدولية

بقيت الأشكال المحاسبية حتى سنة 1980، عاجزة وذات دور محدود في إعطاء معلومات لسلطات الرقابة، ولإعطاء وصف للعمليات البنكية، وبالمقابل فقد ساهم تطور قواعد الحذر المتصلة بتحولات الأسواق المالية والتقنيات البنكية إلى تحديد مجموع الأشكال المحاسبية، حتى

1 – يخص هذا الإيداع للحسابات الاجتماعية خاصة، شركات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، حسب ما تقضي به المادة 11 من القانون رقم 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة العمليات التجارية، الجريدة الرسمية العدد 39، المؤرخة في 31 جويلية 2013.

2 - SORDINO- M-C., Droit pénal des Affaires, édition Bréal, France, Août 2012, p. 73.

تأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار القواعد الحذرة، والأهداف المالية التي تبحث عنها مؤسسات القرض[1].

تعددت الأشكال المحاسبية التي تأخذ بعين الاعتبار كيفيات العمليات البنكية، وأدى اعتماد هذه الأشكال حسب اللجنة المصرفية الفرنسية سابقا، إلى ميلاد المحاسبة البنكية التي تتميز قواعدها عن القواعد التي تطبق على الأعوان الاقتصاديين الآخرين، وأثر تطور الأشكال المحاسبية في قواعد الحذر، فمن جهة ترجع قواعد الحذر إلى مفاهيم محاسبية، من جهة أخرى تسمح المعلومات المالية الناتجة عن الوثائق المحاسبية من اعتماد في وقت الحاجة الأشكال الحذرة التي تتطور بتطور القطاع البنكي[2].

توثر الأشكال المحاسبية (IFRS) المطبقة على الحسابات المدعمة على القواعد المحاسبية، إذ يعتبر عدم وجود محاسبة صحيحة ودقيقة عنصرا من عناصر الافلاس للمؤسسة كما في الحالات التالية :حالة المحاسبة الصورية، حالة غياب المحاسبة أو عدم انتظامها ويمكن أن تكيف على أنها إفلاس أو جنحة الغش الضريبي[3].

من بين المؤشرات المحاسبية نجد مفهوم "الاستمرار في الاستغلال" الذي يعتبر مؤشرا محاسبيا عالميا في مجال تأسيس مختصر للكشوفات والوثائق المالية، وهو المؤشر الذي تبنته المنظمة العالمية المسماة IASC[4] ويحمل رقم "IAS1" في مدونتها، وقد تبنت عدة دول هذه المؤشرات، خاصة في ضوء عولمة الاقتصاد العالمي، والحرص على مواكبتها بضرورة الالتزام الدائم

1 – BONNEAU Thierry, op. cit., p. 188.

2 – Ibidem

3 – VERON Michel, Droit des affaires, édition Dalloz, 7ème édition, Paris, 2007, p. 265 – 267.

4 – تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في سنة 1973 بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة للدول العشرة (10) التالية: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر موقع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC www.startimes.com في 2007/12/08.

بشفافية الحسابات التي يشترطها كل مستثمر، وكل متعامل مع المؤسسة[1]، كما يخصص مؤشر "IAS1" لتقديم مخطط الموازنة والوثائق المحسابية المالية بهدف التمكن من نشر المعلومات الضرورية والحقيقية التي تعكس وضع المؤسسة.

المطلب الثالث

الرقابة على الأمن النقدي والاقتصادي

يتحقق الأمن النقدي برقابة كل التدفقات المالية بما في ذلك عملية الصرف وحركة رؤس الأموال من والي الجزائر **(الفرع الأول)**، مع رقابة أمن القنوات البنكية وتنظيفها من الأموال الشبوهة كالأموال ذات المصدر غير المشروع، التي يتم تبييضها وكذا الأموال التي تتجه وجهة غير مشروعة مثل أموال تمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والرق والأعضاء البشرية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

تعتبر عملية الصرف من بين العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية بصفة تبعية لنشاطها المعتاد وهو ما يطلق عليه بالعمليات التابعة (les opérations connexes)، وقد اعتبرتها المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[2] بأنها عملية لها علاقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية طبقا لنظام يصدره مجلس النقد والقرض[1].

---

1 – إن مفهوم استمرار الاستغلال يعني دوام الاستغلال في الوقت الحاضر وفي المستقبل والذي يمكن التنبؤ به، بمعنى أن تستمر المؤسسة في نشاطها بالصورة التي تمكنها استرجاع استثماراتها، عن طريق عملية الامتلاك، خلال مدة حياة هذا الاستثمار، بالإضافة إلى تسديد ديونها المستحقة والاستمرار في حياة كل التزاماتها... الخ.

2 – تنص المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه "يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية: عمليات الصرف، عمليات على الذهب والقطع المعدنية الثمينة، – توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشراؤها وتسييرها وحفظها وبيعها، – الاستشارة =

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بعمليات الصرف ليس كمهنة معتادة لها، بل كعملية متصلة بمهنتها الرئيسية والمعتادة لعلاقتها الواسعة بالمجال البنكي، وبهذا تخضع للرقابة مثلها مثل العمليات التي تقوم بها بشكل معتاد، ومن هنا ندرس تعريف الرقابة على الصرف **(أولا)** والمبادئ التي تقوم عليها **(ثانيا)**.

أولا – تعريف الرقابة على الصرف

تختلف الرقابة التي تطبقها الدولة على الصرف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية[2]، بحيث تكيف جرائم الصرف على أنها جرائم ذات طابع اقتصادي،كما تمس بثبات العملة وأرصدة الدولة، وتحدث ضررا محدقا بالاقتصاد الوطني لأية دولة ومن ثمة تكون فرعا من فروع قانون العقوبات الاقتصادي[3]. عرفت سياسة الرقابة على الصرف بعد صدور القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض تراجعا نحو الانفتاح الأمر الذي أدى إلى تعريفها تعريفا مغايرا عن سابقتها.

فالصرف يعني "**مجموعة التدابير النوعية القانونية والتنظيمية التي يتمثل موضوعها في التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على حجم العرض أو الطلب للتحويل**"[4]، كما نعني بالرقابة على الصرف في المفهوم الواسع، "**تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمترتبة طبقا للمصالح الوطنية**".

= والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، – الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال..."

1 – المادة 76 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – عيبوط محند وعلي، "الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص. 358.

3 – شيخ ناجية، "خصوصيات جريمة الصرف في القانون الجزائري" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص ص. 15–16.

4 – BOUSKIA Ahcène, L'infraction de change en Droit Algérien, édition Houma, 2ème édition, Alger, 2004, p. 3.

يتمثل موضوع التنظيمات الخاصة بالصرف والمسماة "رقابة الصرف"، من الناحية التطبيقية في رقابة العمليات التي تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، في إطار سياسة البحث عن الحفاظ عن توازن ميزان المدفوعات للجزائر[1]، وتخص هذه العملية كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، كما تشمل مختلف المجـــالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، والمدفوعات الجارية...)[2].

ثانيا – المبادئ التي تقوم عليها الرقابة على الصرف

تتمثل أهم مبادئ الرقابة على الصرف في الجزائر في احتكار الوسطاء المعتمدين لكل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج **(1)** مع وجوب الترخيص بالدفع بين الجزائر والخارج **(2)** ومنع المقيمين من تشكيل موجودات نقدية، مالية أو عقارية انطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر وإلتزام إعادتها **(3)** مع تنظيم بعض المبادئ التى تحكم الرقابة على الصرف اليدوي **(4)**.

1- احتكار الوسطاء المعتمدين لكل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وكل عملية صرف

يتمثل نطاق هذا الاحتكار في وجوب اللجوء إلى الوسيط المعتمد، الذي يتمثل في البنك أو المؤسسة المالية في مجال العمليات الجارية (les opérations courantes) وبصفة عامة للاحتكار المخصص للوسطاء المعتمدين في ما يخص الصرف بين الدينار والعملات الأجنبية[3] وتجري عمليات الصرف بالدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى الوسطاء المعتمدين المقيمين و/أو لدى بنك الجزائر[4].

1 – Gide Loyrette Nouel Algérie (Cabinet d'Avocats d'Affaires international), Le contrôle des changes algériens, Edition Berti, Algérie, 2011, p. 5.

2 – حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص. 171.

3 – BOUSKIA Ahcène, op. cit.,p. 3.

4 – المادة 21 من النظام رقم 07 –01 المعدلة بموجب المادة 2 من النظام رقم 16–01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المرجع السابق.

ترد بعض الاستثناءات على هذا الاحتكار تتمثل في تدخل المصالح المالية لبريد الجزائر في بعض التحويلات في حدود الصلاحيات المخولة لها حسب التعليمة رقم 12-97 المؤرخة في 10 ديسمبر 1997 في تقديم منح السفر والتعليمة رقم 04-91 المؤرخة في 31 جويلية 1991 الخاصة بالمنح المتأتية من الخارج، و استثناءات أخرى خاصة بالمسافرين[1]، واستثناءات خاصة بالصرف اليدوي[2]، والذي تنظمه التعليمة رقم 08-96 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996، والمعدلة بالتعليمة رقم 13-97 المؤرخة في 10 ديسمبر 1997، وكذلك بالنسبة لفتح الوسطاء المعتمدين للشبابيك التي تقوم بعمليات الصرف (les guichets pratiquant le change) المنظم بالتعليمة رقم 03-97 المؤرخة في 16 أفريل 1997.

يتمثل دور الوسطاء المعتمدين الذين يخضعون للتنظيم البنكي وللتنظيم الخاص بمكافحة تبييض الأموال، في السهر على احترام التنظيم، والسماح بالرقابة المادية من الإدارة لمجموع العلاقات المالية مع الخارج، إذ فوض مجلس النقد والقرض تطبيق تنظيم الصرف للوسطاء المعتمدين، الذين يسهرون على احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول لعمليات التجارة الخارجية والصرف، التي تعتبر رقابة لاحقة حسب النظام رقم 07-01 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المعدل والمتمم[3]، والذي اعتبره بعض الأعوان الاقتصاديين بنظام يؤدي إلى التأخر.

---

1 – بحيث يمكن للمسافرين الذين يدخلون إلى الجزائر لإدخال الأوراق المالية للبنوك الأجنبية (ولا يمكن لهم إخراج مثل هذه الأوراق إلا ضمن حدود معينة)، كما لا يمكن للمسافرين الذين يخرجون من الجزائر أن يحملوا معهم الأوراق المالية الخاصة بالبنوك الأجنبية الا ضمن حدود معينة.

2 – نعني بالصرف اليدوي كل شراء و/أو البيع لأوراق البنك و/أو شيكات السفر والمحررة بالعملة الأجنبية التي يمكن تحويلها بحرية إلى الدينار الجزائري.

3 – النظام رقم 07– 01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية العدد 31 المؤرخة في 2007/05/31، المعدل والمتمم بالنظام رقم 11-06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 فبراير 2012، العدد 08، المعدل والمتمم بالنظام رقم 16-01 المؤرخ في 16 مارس 2016 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية العدد 17 المؤرخة في 16 مارس 2016.

يمكن أن يباشر صلاحية الرقابة اللاحقة الوسيط المعتمد لحساب العملاء أو لحسابه الخاص، ومن الناحية العملية غالبا ما يلجأ الوسطاء المعتمدون إلى بنك الجزائر لتوقيع الرقابة اللاحقة، تخوفا منهم من أن توقع عليهم عقوبات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التأخر[1].

يتحقق الوسيط المعتمد من نظامية ومطابقة تحقيق العقود التجارية الموطنة لديه لحسن سير التدفقات المالية، ويخطر بنك الجزائر عن كل خرق تتم ملاحظته ويلتزم الوسيط المعتمد بالتصريح وإعداد تقارير[2] (Reporting)، حسب القواعد المحددة بتعليمات من بنك الجزائر[3].

وفي إطار عملية التفويض التي يتلقاها الوسطاء المعتمدون من مجلس النقد والقرض، يسهرون على احترام التنظيم الخاص بالتحويل الخارجي، وكذا ملزمين بالحصول على كل إثبات والتحري في الوثائق المقدمة، ولهذا يجب تقديم شهادة من المصالح المالية على كل تحويل للأموال إلى الخارج[4]، أو لصالح الأشخاص الطبيعية أو المعنوية غير المقيمة، ويمكن الحصول على هذه الشهادة بناءا على تصريح مسبق، ينفذ حسب الحالة من المتعاقد الجزائري، إذا لم يكن للمرسل إليه (le destinataire)، محل إقامة ثابت في الجزائر أو من طرف الشخص الذي يريد إدخال أموال مع إرفاق ذلك بمجموعة الوثائق اللازمة.

يتعين على الوسطاء المعتمدين إعلام متعامليهم على أنهم يمكن الاتصال ببنك الجزائر في حالة وجود مشكل، كما يجب على الوسطاء المعتمدين أن يقدموا تقارير إحصائية (des comptes rendus)، إلى بنك الجزائر بالنسبة للاستثمار الأجنبي، مع وجوب التصريح في كل 20 من كل

1 – Gide Loyrette Nouel Algérie, op. cit., p. 41.

2 – المادة 83 من النظام رقم 07-01 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

3 – التعليمة رقم 03-07 المؤرخة في 31 ماي 2007 غير منشورة.

4 – المادة 182 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة.

شهر بالتحويل و/ أو الدخول للأموال[1] (transfert /rapatriement)، ويتعين عليهم حسب التعليمة رقم 03-04 المؤرخة في 20 ماي 2004 التصريح لبنك الجزائر على كل القروض الخارجية للأجل القصير أو الطويل، حسب مدد متنوعة مع التزام عام بالتصريح إلى بنك الجزائر بعمليات الصرف[2].

2 – وجوب الترخيص بالدفع بين الجزائر والخارج

يسمح التنظيم الحالي بالقيام بعمليات دفع كثيرة، خاصة العمليات الدولية الجارية (les transactions internationales courantes)، والاستثمار بين الجزائر والخارج، ويتمثل المبدأ المعمول به في وجوب الترخيص بكل عملية صرف بين الجزائر والخارج، ويمكن في كل وقت أن تضيق تعليمة أو نظام من مجال التراخيص العامة أو يتم ربطها بمجموعة من الشروط، أو بتراخيص فردية تكون مرتبطة بمجموعة من الشروط، وتتمثل العمليات التي يجب أن تكون مرخصة بصفة نظامية في:

أ – حركة رؤوس الأموال بالدينار نحو الخارج وحركة رؤوس الأموال في الجزائر بين المقيمين وغير المقيمين، بحيث تعمل الجزائر بكل الوسائل حتى لا يخرج الدينار منها، من أجل الحد من المضاربة عليه[3]، مع استثناء بالنسبة للسفر، والتزام المقيمين من إعادة موجوداتهم إلى الجزائر، وبالمقابل لا يمكن لغير المقيمين أن يمتلكوا موجودات بالدينار في الخارج.

ب – الحركات بالعملة الصعبة بين المقيمين، إذ يتمثل المبدأ المعمول به في منع كل فوتره أو شراء للعملات الصعبة (الممتلكات أو الخدمات) على الإقليم الجزائري، إلا بترخيص من التنظيم أو من بنك الجزائر[4].

---

1 – التعليمة رقم 09-05 المؤرخة في 28 أوت 2005.

2 – التعليمة رقم 02-96 المؤرخة في 6 فيفري 1996.

3 – المادة 6 من النظام رقم 07-01 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، مرجع السابق.

4 – المادة 5 من النظام رقم 07-01 السابق الذكر.

3- منع المقيمين من تشكيل موجودات نقدية، مالية أو عقارية انطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر

نصت المادة 8 من النظام رقم 07-01 على القاعدة الصارمة والمتمثلة في منع المقيمين من تشكيل موجودات نقدية مالية أو عقارية انطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر والتزام إعادتها، إلا أن هناك نوعا من التخفيف من هذه الصرامة يتمثل في أنه:

- لا تعني الموجودات النقدية المنقولة التي ليس لها طابع التوظيف أو الاستثمار،

- ولا تقصد إلا الموجودات المحصلة من نشاطات مقامة في الجزائر، وبالتالي لا تعني الموجودات المكتسبة بالميراث في الجزائر، والموجودات المكتسبة نتيجة العمل في الخارج أو بمناسبة عمل ليس له علاقة في الجزائر، والموجودات المتكونة في الخارج من المقيمين قبل ترخيص رقابة الصرف في 1963، ويمكن لبعض الموجودات في الخارج أن تتحصل على الترخيص، مثل: الاستثمار المنصوص عليه في المادة 126 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، إذ تسمح هذه المادة صراحة للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج، مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج سلع أو خدمات في الجزائر، ويحدد مجلس النقد والقرض شروط تطبيق هذه المادة ويمنح الرخص لها وفقا لهذه الشروط.

نجد بعض الاستثناءات الخاصة بالحسابات البنكية المرخصة، بحيث يمكن للبنوك والشركات الجزائرية أن تفتح مؤسسات، أو فروع أو وكالات في الخارج والتي لها نشاط في الخارج، ويمكن للمقيمين من جنسية فرنسية، والذين لهم موجودات في الجزائر، ويمارسون مهنة غير مأجورة (une activité non salariée) بموجب التعليمة رقم 92-94 المؤرخة في 29 ديسمبر 1994 (التي اعتمدت بموجب اتفاق بين الجزائر وفرنسا)، تحويل إلى الخارج 25% من عائداتهم السنوية الصافية والتي تخضع إلى شرط الحصول على ترخيص مسبق من بنك

الجزائر، وأن يكون التحويل مرة كل سنة، ويخص ذلك الموجودات المرخص لها بالتنظيم أو من بنك الجزائر.

يمكن للعاملين الأجانب المقيمين والذين يتم استخدامهم في الإدارات والأعوان الاقتصاديين من القانون الجزائري، تحويل اقتصادهم إلى الخارج ضمن شروط يحددها القانون[1].

إن إعادة الأموال إلى الجزائر يطرح من الناحية العملية عدة مشاكل، في حالة ما إذا كانت إعادة الأموال تتم بتحويل بنكي في حسابات مستفيد لدى وسيط معتمد، بحيث لا يكون مثل هذا التحويل ممكنا في أغلبية الأحيان، خاصة مع البلدان التي ليست لها علاقة دبلوماسية مع الجزائر، والدول التي تكون محل "مقاطعة" على المستوى العالمي لكونها جنة ضريبية، وبالنسبة للمبالغ السائلة المقدمة خطأ من الجزائر، يستوجب الأمر طلب بواسطة الوسيط المعتمد تعليمات من بنك الجزائر[2].

4- تنظيم الرقابة على الصرف اليدوي

تنظم التعليمة رقم 08-96 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996، المعدلة بموجب التعليمة رقم 13-97 المؤرخة في 10 ديسمبر 1997، الصرف اليدوي بالنسبة لفتح الوسطاء المعتمدين للشبابيك (les guichets)، حسب التعليمة رقم 03-97 المؤرخة في 16 أفريل 1997، ويعرف هذا التدخل استثناء بالنسبة لمكاتب الصرف (les bureaux de change).

تقوم شبابيك الصرف بكل حرية بالصرف اليدوي بالإضافة إلى مكاتب الصرف التي تتحصل على تفويض من بنك الجزائر، بحيث يرتبط إنشاؤها بالحصول على اعتماد من بنك الجزائر مع رقم تسجيل خاص بكل مكتب بالنسبة للجانب القانوني.

1 – المادة 78 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، مرجع سابق.

2 – Gide Loyrette Nouel Algérie, op. cit., pp. 48, 49.

لم توضع هذه المكاتب حيز التنفيذ من الناحية الواقعية حتى الآن، على الرغم من الإعلان عن ذلك منذ سنوات، بحيث تم الترخيص بها ابتداءا من سنة 1996 و"قد تم اعتماد مجموعة من مكاتب الصرف، ولكنها لم تبدأ في عملياتها، ويعود هذا التأخر في نشاط هذه المكاتب إلى عدم قدرتها للحصول على الموارد من العملة الصعبة خارج بنك الجزائر.

وقد أضاف النظام رقم 16-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات الجارية والحسابات بالعملة الصعبة المعدل والمتمم للنظام رقم 07-01 امكانية بنك الجزائر بأن يرخص لمكاتب الصرف القيام بعمليات الصرف الآتية :

- شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية والشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية وغير مقيمة،

- بيع مقابل العملة الوطنية بالأوراق النقدية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لأشخاص طبيعية غير مقيمة، في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنانير في نهاية اقامتهم في الجزائر متأتية من تحويل سابق للعملات الأجنبية[1].

تمثل هذه المكاتب الحل لو كانت الجزائر تتمتع باقتصاد منتج ومتنوع وبتدفق السياح إلى الجزائر"[2]، ولعل ما يؤكد نقص أو انعدام هذه الشبابيك الخاصة بهذه المكاتب هو وجود السوق الموازية للصرف التي تعمل في وضح النهار مثل "سوق بورسعيد" بالعاصمة.

1 - المادة 21 من النظام 07-01 المعدلة والمتممة بالنظام رقم 16-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، والصادر في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية العدد 17 المؤرخة في 6 مارس 2016.

2 - حسب التقرير الذي أدلى به الاقتصادي والخبير المالي "رشيد سكاك" في جريدة الوطن، العدد 6726 المؤرخة في 28 نوفمبر 2012، ص. 3.

الفرع الثاني

الرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

أصبحت مكافحة التدفقات المالية غير الشرعية أولوية لجميع دعاة التحكم في الشمولية المالية التي تمنح تسهيلات للتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، ويعتبر تبييض الأموال[1] في قلب كل النشاطات الإجرامية التي تمثل اليوم تهديدا كبيرا، سواء على مستوى الأمن الداخلي أو الاستقرار المالي بسبب التحرك المستمر للأموال وضخامة مبالغها، إذ يتعلق تبييض الأموال بتبييض أموال ذات مصدر غير مشروع بينما تمويل الارهاب في تسويد أموال (noircir l'argent) ذات مصدر مشروع مثل (تحصيل أموال منظمة لمصلحة أسباب إنسانية، وتحويل الإعانات العامة (détournement des subventions publiques)[2].

ساهمت التطورات المتسارعة التي شهدتها البنوك والمؤسسات المالية في نواحي الربط الالكتروني والوسائل المصرفية، إلى جعلها أكثر عرضة للاستغلال في عمليات تبييض الأموال كالاتجار بالمخدرات (le trafic des stupefiants) والأسلحة أو الأعضاء البشرية، وهي جرائم منظمة عابرة للأوطان.

---

1 – عرفت جريمة تبييض الأموال منذ القدم، حيث ارتبطت هذه الجريمة بأعمال القرصنة البحرية والتي من أشهرها عمليات القرصنة التي قام بها "أونري أنري" وعصابته في المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي. وترجع عمليات غسيل الأموال بوسائلها الفنية الحديثة إلى "عصابات المافيا" عندما تم القبض على زعيم هذه العصابات وهو ألكبون (al Capone) في عام 1931، غير أنه لم يتم اثبات سوى تهمة التهرب من دفع الضرائب عند مواجهته فتمت محاكمته وأرسل إلى السجن. هذا ما حصل مع "ماير لانسكي" البولندي الأصل الذي عاش في نيويورك ووصل إلى أعلى المراتب في المافيا الايطالية، وكان يسمى "محاسب المافيا" إذ فكر "لانسكي" الابتعاد عن المصير الذي وصل إليه ألكبون، بسبب التهرب من دفع الضرائب، وبأن الأموال الناتجة عن أي نشاط ولا تعلم بها إدارة ضرائب الدخل في الولايات المتحدة لن تخضع للضريبة، ثم انتقل إلى هافانا، لكن مجئ (فيدل كاسترو) إلى الحكم في 1959، قلب خططه رأسا على عقب وانتقل بعد ذلك إلى جزر البهاما، وكان هدفه الرئيسي هو التهرب من دفع الضرائب. ولهذا اعتمد مباشرة تبييض الأموال بشكل منظم بواسطة هذا الشخص، الذي كان يمثل حلقة وصل بين المافيا الأمريكية والإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية. أنظر محمود محمد سعيفان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 16.

2 – PEZARD. A., Code monétaire et financier, édition Litec, France, 2010, p. 2789.

كما تتم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في إطار دولي، وبهذا فاعتماد تدابير على المستوى الوطني فقط بدون تنسيق دولي أو تعاون سوف تكون لها أثار محدودة، كما أن زيادة أدوات ووسائل الدول ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يصادفه تطوير وتكييف المجرمين لتقنيات التبييض مع وسائل الكشف والبحث الجديدة وذلك بعد دمج الأموال بأموال أخرى مشروعة، واستثمارها في أنشطة مشروعة لإخفاء مصدرها غير المشروع، وذلك بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية ولهذا جاءت التوصيات الأربعون (40)[1] لمجموع المساهمات المالية الدولي (GAFI)[2] على شكل هيكل قانوني (un corpus)، يتضمن مجموعة التعديلات الكثيرة التي تسعى إلى تكييف المنظومات الرقابية للدول مع تطور تقنيات التبييض والوسائل المستعملة من المبيضين، وتوسيع نطاق هذه العمليات لتمس مجموعة كبيرة من المهنيين، لذا أصبحت مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لا تمس فقط المؤسسات البنكية، ولكنها تمس أيضا حتى المهن غير المالية.

1 – محمود محمد سعيفان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل للأموال، مرجع سابق، ص. 16.

2 – إن مجموع المساهمات المالية الدولي هو جهاز مابين الحكومات (un organisme intergouvernemental) يضع أشكالا تضمن تطوير السياسات ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يتكون حاليا من 34 بلدا منها: إفريقيا الجنوبية، ألمانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، اللجنة الأروبية (قائمة الدول الأعضاء) مجلس التعاون الخليجي (conseil de coopération du golf)، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فيدرالية روسيا، فنلندا، فرنسا، قبرص (Grèce)، هونك كونف، الصين (Hong Kong, Chine)، إيرلندا، يسلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، النرويج، زيلندا الجديدة، مملكة الدول المنخفضة (Royaume ,les Pays bas Antilles Néerlandaises et Aruba les)، البرتغال، المملكة المتحدة، سنغافورة، السويد، سويسرا، تركيا: 34 دولة وحكومة ومنظمتين محليتين، وأكثر من 20 ملاحظا، و5 تنظيمات محلية ذات النوع الخاص بالمجموعة (5 organismes régionaux de type GAFI) وأكثر من 15 تنظيم أو هيئة دولية، وقائمة الأعضاء والملاحظين يمكن الرجوع إليها على الموقع:

A propos du GAFI membres et observateurs :
www.fatf-gafi.org/fr/pages/aproposdugafi/membresetobservateurs/

عمدت الجزائر وحسب التوصية الأولى لمجموع المساهمات المالية الدولي، إلى اعتماد تقنيات حسب الاتفاقيات الدولية الخاصة[1] بوقاية القنوات المالية، ومنع استعمالها لإضفاء الشرعية لهذه الجريمة التي تعتمد على تقنيات مضادة تتزايد بازدياد تقنيات الردع والمكافحة.

ويظهر هنا الدور الخطير الذي يقوم به البنك في مكافحة هذه الظاهرة، ومحاولة تحليل الإجراءات الداخلية، وبيان ما إذا كانت هذه الإجراءات كافية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أم لا ؟ مع ضرورة تطوير تقنيات مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

فلدراسة الرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب نتعرض لدراسة التقنيات المتبعة وأساليب الوقاية من استعمال القنوات البنكية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب **(أولا)** وأساليب الرقابة **(ثانيا)**.

---

1 – وبهذا وقعت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات تخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها بتاريخ 20 ديسمبر 1988 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95–41 المؤرخ في 28 يناير 1995، وهي اتفاقية صادقت عليها معظم دول العالم من أجل تنسيق تقنيات الوقاية والمكافحة من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة تمويل الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 22 أفريل 1998، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98–413 المؤرخ في 7 ديسمبر 1998.

واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو 1999، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 200–79 المؤرخ في 9 أفريل 2000 والاتفاقية الدولية الخاصة بقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 ديسمبر 1999، والمصادق عليها بموجب المرسوم رقم 2000–445 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000.

إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1 نوفمبر 2000، والمصادق عليها بموجب المرسوم رقم 02–55 المؤرخ في 5 فبراير 2002.

واتفاقية الأمم المتحدة ضد الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95–41 المؤرخ في 28 يناير 1995 الذي ذكرناه أعلاه، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة المؤرخة في 2000 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02–55 المؤرخ في 5 يناير 2002 السابق الذكر.

أولا – الوقاية من استعمال القنوات البنكية والمالية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب

تسعى معظم دول العالم إلى تطبيق توصيات مجموع المساهمات المالية الدولي، بحيث يطبق مسار مراجعة التوصيات الأربعين (40) ليس فقط على تبييض الأموال، ولكن أيضا على تمويل الإرهاب، بتركيبها مع التوصيات الثمانية (8) الخاصة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد نصت التوصية الرابعة لمجموع المساهمات المالية الدولي (GAFI)،على التزام الدول على أن لا تعيق قوانينها الخاصة بالسر المهني للبنوك والمؤسسات المالية وضع توصياته حيز التنفيذ.

كما تنص التوصية الخامسة (5) على أنه لا يجب أن تملك الدول حسابات مجهولة ولا حسابات تحت أسماء صورية، ويجب على المؤسسات المالية أن تأخذ تدابير الحذر بفعالية في مواجهة العملاء، خاصة التحقق من هويتهم عندما يعقدون علاقات عمل، أو عند القيام بالعمليات العرضية، التي تفوق السقف المحدد المطبق، أو تحت شكل تحويل إلكتروني (virement électronique)، ضمن الظروف التي حددها البيان التوضيحي للتوصية السابعة الخاصة بمعطيات تحديد المتعامل، التي يتم الحصول عليها مسبقا، إذ تتمثل تدابير الوقاية حسب هذه التوصية في:

– تحديد هوية ومعرفة العميل بحسب الوثائق بصفة عقلانية، وكذا المعطيات والمعلومات التي تكون من المصدر[1]،

– تحديد هوية المستفيد الفعلي من العملية، وأخذ كل التدابير العقلانية من أجل التحري والبحث على هذه الهوية،

– ممارسة حذر دائم وثابت في مواجهة علاقة الأعمال وضمان اختبار فعلي للعمليات المنفذة، خلال كل فترة هذه العلاقة الخاصة بالأعمال، للتأكد من أن العمليات المنفذة متناسقة مع معرفة

1 – Les Recommandation du GAFI, février 2012, www.fatf-gafi.org

مؤسسة متعامله أو نشاطاته التجارية ومقدار الخطر، عندما يكون ذلك ضروريا لمعرفة مصدر الأموال.

ضمن هذا المسعى كيفت الجزائر نظامها القانوني مع هذه التوصيات وسعت إلى تطبيقها من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية[1]، وعملت على إدخالها في قانونها الداخلي، حسب القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم[2] والأنظمة المعدلة والمتممة له.

من خلال ذلك ندرس التدابير الوقائية والرقابية التي شملتها مجموعة أحكام القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم والأنظمة المعدلة له المعتمدة من المشرع، المتمثلة في: وجوب إعداد برامج فعالة للوقاية من عمليات تبييض الأموال **(1)** وتطبيق "قاعدة اعرف عميلك جيدا" **(2)**، وتدعيم إجراءات الرقابة الداخلية للكشف عن عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب **(3)**، وإلزام أن يتم كل دفع يفوق مبلغا يتم تحديده عن طريق التنظيم، بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية **(4)**، إضافة إلى تقييد مبدأ السرية المصرفية الذي يعتبر أساس قيام الجنات الضريبية **(5)**.

1- إعداد برامج فعالة للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية المشابهة بأن تضع برنامجا فعالا لمحاربة عمليات تبييض الأموال، وتشمل هذه البرامج :

1 – منها الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 ديسمبر 1999 والمصادق عليها بتاريخ 15 ديسمبر 2000 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-417 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000 والمصادق عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002.

2 – المعدل والمتمم بالأمر رقم 12-02 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 15 فبراير 2013.

– تطوير وتطبيق السياسات والخطط والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بمكافحة عمليات تبييض الأموال، بما في ذلك تعيين موظفين أكفاء على مستوى الإدارة،

– وضع نظم تدقيق ومراجعة داخلية تهتم بمراقبة توفر المتطلبات الأساسية في مجال مكافحة تبييض الأموال، ومراجعة هذه النظم بصفة دورية لاكتشاف الضعف فيها والتحقق من مدى الالتزام بتطبيقها[1]،

– تكييف نظم الرقابة والتوصيات الدولية في مجال تبييض الأموال، والصادرة عن مجموع المساهمات المالية الدولي (GAFI)، وبيان لجنة بال للرقابة والإشراف على البنوك،

– دعم الانضباط الإداري داخل البنك أو المؤسسة المالية، وتكريس قانون أخلاقيات المهنة بما يضمن استقامة ووعي الموظفين والعاملين في البنك،

– التزام البنوك والمؤسسات المالية باليقظة، وتوفير برنامج مكتوب للوقاية والكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ينبغي أن يتضمن هذا البرنامج الإجراءات وعمليات الرقابة ومنهجية الرعاية اللازمة لمعرفة الزبائن، وتوفير تكوين مناسب لمستخدميها، وجهاز علاقات (مراسل وإخطار بالشبهة) مع خلية معالجة الاستعلام المالي[2].

يندمج هذا البرنامج في نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ويتم إعداد تقرير سنوي بذلك يرسل إلى اللجنة المصرفية[3]،

– تطوير نظام تبادل المعلومات البنكية، والتوسيع من مجالها، بحيث لا تقف عند حد المعلومات

1– المادة 1 من النظام رقم 05–01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 – المادة 1 من النظام 12–03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 27 فبراير 2013.

3 – المادة 1 من النظام رقم 05–01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخة في 06/04/23.

اللازمة لتقييم المركز المالي للعميل بغرض منح الائتمان، بل يمتد إلى ما يمكن أن يساهم في مكافحة عمليات تبييض الأموال،

تطبق التنظيمات التي يتخذها مجلس النقد والقرض والخطوط التوجيهية لبنك الجزائر في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل، ومكافحتهما على البنوك والمؤسسات المالية، وعلى المصالح المالية لبريد الجزائر ومكاتب الصرف التي تخضع لرقابة اللجنة المصرفية[1].

لم يتم توضيح سلطات الرقابة التي تخضع لهذه العلاقات مع المراسلين المصرفيين (المصارف المراسلة) واكتفت المادة 9 من النظام رقم 12-03 بذكر تقدير المديرية العامة[2]، فأي مديرية عامة يقصدها المشرع ؟ وما هي الجهة المكلفة بالرقابة على هذه المصارف المراسلة هل السلطات الوطنية أم السلطات الأجنبية التابعة لها البنك المراسل، وفي كل الأحوال يجب أن يكون قانون وقاية ومكافحة تمويل الإرهاب في البلد المستقبل أو بلد البنك المراسل مساويا أو أكثر حرصا في النص على تدابير الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، وهو ما يمثل ضمانا على حسابات هذه البنوك الأجنبية بأن تكون مصدقة، مع منع إقامة العلاقات مع بنوك تقيم في الجنات الضريبية، أومع بنوك وهمية إضافة إلى البنوك الالكترونية التي لا تتوافر الجزائر على إمكانيات رقابتها.

2- تطبيق قاعدة "أعرف عميلك جيدا"

يجب على البنوك والمؤسسات المالية التعرف على هوية الزبائن عند إقامة علاقة التعامل، من خلال التعرف على عنوان الزبون و/أو المستفيد الفعلي من العملية سواء كان واحدا أو أكثر[3]،

1 - المادة 10 مكرر 3 من القانون رقم 15-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـــ 15 فبراير 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

2 - المادة 9 من النظام رقم 12-03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المرجع السابق.

3 - المادة 3 والمادة 4 من النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، مرجع سابق.

والتأكد من موضوع وطبيعة النشاط ومراقبة حركات الحسابات لاكتشاف أنواع العمليات والمعاملات غير الاعتيادية و/أوغير العادية أو مبررها الاقتصادي، بالنسبة لزبون محدد.

من بين التدابير الوقائية التي تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية نجد : إثبات شخصية الزبائن غير الاعتياديين **(أ)**، وإثبات هوية المتعامل في حالة تعقد العمليات، وإثبات المستفيد الحقيقي من العملية **(ب)**، ويجب على الخاضعين أن يتوفروا على منظومة مناسبة لتسيير المخاطر المتعلقة بتبييض الأموال ووضع وتنفيذ برامج تضمن الرقابة الداخلية والتكوين المستمر لمستخدميهم **(ج)**.

أ) إثبات شخصية الزبائن غير الاعتياديين

يتم إثبات شخصية الزبائن غير الاعتياديين بتقديم وثيقة رسمية أصلية سارية الصلاحية متضمنة للصورة، وبتقديم وثيقة رسمية تثبت العنوان.

بالنسبة للشخص غير الاعتيادي شخص معنوي، يجب عليه تقديم قانونه الأساسي، وأية وثيقة تثبت تسجيله أو اعتماده، وبأن له وجودا فعليا أثناء إثبات شخصيته، وهي نفس الإجراءات الخاصة بإثبات هوية الزبون الاعتيادي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا[1].

لم يذكر الأمر رقم 12-02 ولا النظام رقم 12-03 المتعلقان بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحتهما الزبون العرضي (le client occasionnel)، كما لم يذكر حالة عدم صحة ودقة الوثائق المقدمة من الزبون، فيجب في هذه الحالة تقديم معطيات جديدة حسب تحديد هوية جديدة، إذ يجب التدقيق في معرفة هوية الزبون بصفة مدعمة، تزداد بازدياد تعقد العمليات الخاصة بعلاقة الأعمال، وحالة كون الزبون غير معتاد.

1 – المادة 8 من القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المؤرخ في 6 فيفري 2005، مرجع سابق.

كما تنص المادة 4 من الأمر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على أنه: "**يجب على الخاضعين أن يتأكدوا من موضوع وطبيعة النشاط وهوية زبائنهم وعناوينهم، قبل فتح حساب أو دفتر، أو حفظ سندات أو قيم أو إيصالات، أو تأجير صندوق أو القيام بأي عملية أو ربط علاقة أعمال أخرى**"، **وفي حالة عدم تأكد الخاضعين من تصرف الزبون لحسابه الخاص، يتعين عليهم الاستعلام بكل الطرق القانونية من هوية المستفيد الحقيقي أو الآمر الحقيقي بالعملية**"[1] أو الذي يتم التصرف لحسابه[2]، لكن لم يبين المشرع بدقة الطرق القانونية التي يجب استعمالها من أجل التأكد من هوية الآمر الحقيقي بالعمليات، أو الذي تتم علاقة الأعمال لحسابه.

تعرض الأمر رقم 12-02 إلى مفهوم جديد للأشخاص الذين يخضعون للرقابة في مجال تبييض الأموال وهو "**الشخص المعرض سياسيا**"، بحيث عرفته المادة 4 من الأمر رقم 12-02 على أنه: "**كل أجنبي معين أو منتخب، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف هامة، تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية** "في حين لم يتعرض إليه القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، كما جاء خطأ في المادة 7 من النظام رقم 12-03 الذي يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما ولم يعتبره زبونا غير عاديا.

فإذا كانت هذه العبارة جديدة في القانون الجزائري، إلا أنها قديمة عبر العالم فتعود جذورها إلى القضايا التي انفجرت ابتداء من سنوات 1990 والمتعلقة بالمسئولين السياسيين، في المكسيك،

1 – المادة 6 من الأمر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01، مرجع سابق.

2 – المادة 9 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المعدل والمتمم.

وباكستان، ونيجيريا المتهمين بتهريب الأموال وتحويلها إلى بنوك وحسابات في أروبا، وهي "قضية أباشا" في نيجيريا، و"سالينا" بالمكسيك و"زار داري" بباكستان.

يجب على الخاضعين أن يتوفروا على منظومة مناسبة لتسيير المخاطر، تكون قادرة على تحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو الزبون أو المستفيد الحقيقي شخصا معرضا سياسيا (la personne politiquement exposée)، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحديد أصل الأموال والحرص على ضمان مراقبة مشددة ومستمرة لعلاقة الأعمال"[1].

تثير المادة الأولى من الأمر رقم 12-02 اشكالا في أنها قد أضفت صفة الشخص المعرض سياسيا على الشخص الأجنبي المعين أو المنتخب، وتجاهلت الوطني الذي يكون معينا أو منتخبا يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف هامة، تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية ؟ ألا يعتبر حسب المشرع الجزائري شخصا معرضا سياسيا إذ أن التعريف السابق ذكره يخص بعبارة الشخص المعرض سياسيا الأجانب فقط ؟

فيختلف المفهوم الذي منحه المشرع الجزائري للشخص المعرض سياسيا عن المفهوم الذي نصت عليه التعليمة الأوربية رقم 70/2006/ للمجموعة الأوربية بحيث اعتبرت الأشخاص المعرضين سياسيا على أنهم "**الأشخاص الطبيعيين الذين يشغلون والذين خولت لهم وظيفة عمومية مهمة، بالإضافة إلى أعضاء عائلاتهم المباشرين أو الأشخاص المعروفين بالاشتراك معهم بصفة واسعة، وهو تعريف شامل يجمع بين الوطني والأجنبي**".

اعتمدت التعليمة رقم 60/2005/ للمجموعة الأروبية المؤرخة في 26 أكتوبر 2005 التعريف المعتمد من مجموع المساهمات المالية الدولي، والذي وسع مفهوم "الشخص المعرض سياسيا"

1 – المادة 7 مكرر من الأمر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، السابق الذكر.

إلى الأشخاص الآتية: "رؤساء الدول والحكومات، الوزراء، البرلمانيين، أعضاء المحكمة العليا، الدبلوماسين، الأعضاء المباشرين من عائلاتهم (الزوج(ة)، والأولاد، الأشخاص المعروفين بمشاركتهم معهم بصفة واسعة، المستفيدين من تعليمة قانونية، أو من شخص معنوي (une instruction juridique)، من خلال علاقات الأعمال الواسعة[1].

ب) إثبات هوية المتعاملين في حالة تعقد العمليات (الحذر المدعم)

إذا ما تمت عملية ما في ظروف من التعقيد غير عادية أو غير مبررة أو تبدو أنها لا تستند إلى مبرر اقتصادي أو محل مشروع، أو في الحالات التي يفوق مبلغ العملية حدا معينا، يتعين على الخاضعين أن يولوها عناية خاصة والاستعلام عن مصدر الأموال ووجهتها، وكذا محل العملية وهوية المتعاملين الاقتصاديين[2]. يمكن للمفتشية العامة للمالية ومصالح الضرائب والجمارك، وأملاك الدولة والخزينة العمومية، وبنك الجزائر، إرسال وبصفة عاجلة تقريرا سريا إلى الهيئة المتخصصة فور اكتشافها، خلال قيامها بمهامها الخاصة بالمراقبة والتحقيق بوجود أموال أو عمليات يشتبه أنها متحصل عليها من جريمة،أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب[3].

وقد جاءت التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر في 23 ديسمبر 2015 لتلزم المؤسسات المالية على أن يتم كل دفع الكتروني يتجاوز سقف 1000 أورو (1000 USD / EUR) أو ما يقابلها في العملات الأخرى، بإرفاق جميع العمليات اجباريا بمعلومات خاصة باسم ولقب مانح الأمر

1 – La directive n° 2005/60/CE du 26 octobre 2005 du parlement européen et du conseil relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux et du financement du terrorisme, journal officiel de l'union européenne, L 309/15 du 25/11/2005.

2 – المادة 6 من الأمر رقم 12–02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مرجع سابق.

3 – المادة 10 من الأمر رقم 12–02 السابق الذكر.

والمستعمل لتحقيق العملية، رقم حساب مانح الأمر، وعنوانه ورقم هويته الوطني، رقم التعريف للمتعامل (le numéro d'identification client)، تاريخ ومكان ميلاده[1]، بحيث تضمن هذه التدابير تحقيق مسار للتحويلات الالكترونية وذلك تأكيدا لتوصيات مجموع المساهمات المالية الدولى حسب المادة 16 منه، وهي تدابير تلتزم بها المؤسسات العاملة في الجزائر.

تلتزم المؤسسات المالية العاملة في الجزائر أيضا بالنسبة للتحويل العابر للحدود (les virements transfrontaliers)، بأن تتأكد من أن التحويلات التي تقل أو تساوي سقف 1000 أورو (1000 USD / EUR) بالنسبة للعملات الأخرى تتوفر على اسم ولقب مانح الأمر والمستفيد منه، وكذلك رقم الحساب والرقم المرجعي الوحيد للعملية (le numéro de référence unique de l'opération)، ويتم التحقق من هذه المعلومات في حالة وجود شبهة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، طبقا للتوصية رقم 16 الخاصة بمجموع المساهمات المالية الدولي[2].

ج) وضع أنظمة رقابة ملائمة للكشف عن عمليات التبييض

يجب على الخاضعين في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وضع وتنفيذ برامج تضمن الرقابة الداخلية والتكوين المستمر للمستخدمين، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر أن تتوفر على أنظمة تسمح لجميع الحسابات باكتشاف النشاطات ذات الطابع غير الاعتيادي أو المشتبه فيها[3].

1 – La note de la banque d'Algérie, portant lignes directrices relatives aux virement électroniques, du 23 décembre 2015, en application de l'article 10bis de la loi n° 05-01 du 6 fevrier 2005 relative à la prevention et la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée

2 – www.algerie360.com/economie/algerie/en-conformité-avec-les-recommandations-du-gafi.

3 – المادة 10 مكرر 1 من الأمر رقم 12–02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، نفس المرجع السابق.

3 – تدعيم إجراءات الرقابة الداخلية

تدخل الرقابة الدائمة لجهاز الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن "جهاز رقابة المطابقة"[1]، ومن أجل ذلك تعين مسؤولا على المطابقة في البنك وفي المؤسسة المالية والمسؤول عن رقابة خطر عدم المطابقة، وهو الإطار السامي المراسل لخلية الاستعلام المالي[2]، ويتم إعداد تقرير سنوي من البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر ضمن برنامج الرقابة الداخلية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويرسل إلى اللجنة المصرفية[3].

تساهم الرقابة الداخلية وكذا المعايير الداخلية في البنك أو المؤسسة المالية في تدعيم فعالية الكشف عن عمليات التبييض وتمويل الإرهاب، بحيث تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع تنظيم صارم وإجراءات ووسائل تسمح لها باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

4 – إلزام أن يتم كل دفع أو تعامل مالي بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية

يجب أن يتم كل دفع أو تعامل مالي بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية وذلك لتفادي تسرب الأموال، وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 05–442[4] الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع والتي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية

1 – المادة 20 من النظام رقم 11–08 المتعلق بالرقابة الداخلية، والمادة 19 من النظام رقم 12–03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، السابق ذكرهما، وهو يتمثل في مسؤول مكلف بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة".

2 – المادة 30 من النظام رقم 11–08 المتعلق بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية، السابق الذكر.

3 – المادة 22 من النظام رقم 12–03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما السابق الذكر.

4 – المرسوم التنفيذي رقم 05–442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية، الجريدة الرسمية، العدد 75 المؤرخة في 2005/11/20.

والمالية، ليحدد الحد المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، بإخضاع كل دفع يزيد عن 50.000 دج اما إلى الى الصك (الشيك) أو التحويل أو بطاقة الدفع أو السفتجة أو السند لأمر أو الاقتطاع، وعموما كل وسيلة دفع كتابية أخرى[1]، لكن هذا النص لم يدم طويلا وتم إلغاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-289 وذلك بسبب عدم تمكن الهيكل البنكي، من استيعاب العدد الهائل من المعاملات على اعتبار أن المبلغ المحدد ضئيل جدا، مع افتقار البنوك للإمكانات المادية اللازمة لفتح حساب بنكي لكل متعامل ومنحهم دفاتر، إضافة إلى أن قانون النقد والقرض لا يلزم البنوك بفتح حسابات مالية إجبارية لكل المتعاملين، وقد تم تعديله بعد ذلك بالمرسوم رقم 10-181 المؤرخ في 13 جويلية 2010 الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية، والذي ألزم أن يتم كل دفع يتجاوز مبلغ 500.000 دج بواسطة الصك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، سند لأمر، كل وسيلة دفع كتابية أخرى بوسائل الدفع البنكية وعن طريق القنوات البنكية والمالية.

أما في فرنسا فإن المبلغ المحدد عن طريق الوحدة قدر بمبلغ 150.000 أورو يطبق على بنك التجزئة (la banques du détail)، وليس على بنوك الاستثمار وتسيير الأصول (la banque d'investissement et de gestion d'actifs)، فتطبيق هذا السقف بصفة صارمة يؤدي الى مشكل على المستوى الدولي بالنسبة لتغير سعر الصرف، وبعض العقبات الداخلية فيما يخص تحديد السقف[2].

1 – المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية، الجريدة الرسمية العدد 75 المؤرخة في 2005/11/20 والذي ألغي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-289 المؤرخ في 30 أوت 2006، الجريدة الرسمية العدد 53 المؤرخة في 06/08/30.

2 - JOUFFIN Emmanuel et HOTTE David, « déclaration de soupçon », Etat des lieux et questions, revue banque édition, Paris, 2008, 109.

5 – تقييد مبدأ حرية السرية المصرفية

يؤكد المبدأ العام المتبع في التشريعات المصرفية لكل دول العالم ضرورة التزام المصرفي بالسر، وهو أمر مرتبط بطبيعة المهنة[1]، ويعتبر السر المصرفي قاعدة يجب العمل بها، بحيث يضطلع المصرفي على أسرار الغير، وهو في المقابل ملزم بضمان السرية على ما يعتبر سرا في معاملات الزبون.

يعتبر السر المصرفي من القواعد المستقرة واللصيقة بعمل البنوك، فتلتزم البنوك بموجب القواعد العامة في القانون والأعراف المصرفية بحفظ أسرار العملاء وعملياتهم المصرفية، ما لم يكن هناك نص يقضي بغير ذلك. ينصرف السر المصرفي إلى كل أمر أو معلومات أو وقائع تتصل بعلم البنك عن عميله، بمناسبة نشاطه فيستوي في ذلك أن يكون العميل قد أفضى بها بنفسه إلى البنك، أو يكون قد اتصل بعلم البنك بها من الغير، ويتأسس التزام البنك بالمحافظة على أسرار عملائه على مبدأ هام هو حماية الحق في الخصوصية[2].

وبهذا يمكن لنا وقبل تحديد السر المصرفي، تحديد الأسس التي كان يرتكز عليها السر المصرفي والتي تتمثل في:

– العادات التي يرتكز عليها نظام السرية المصرفية، فهي من ناحية أولى العادات التي تكونت عبر الزمن واحترمتها المصارف وعملت بموجبها، ومن جهة أخرى القوانين التي تكرس هذه العادات وتلزم البنوك باحترامها، كما ساهمت العوامل السياسية والنظام الديمقراطي في التأثير على تنظيم السرية المصرفية، ويضاف إلى كل ذلك بعض الدوافع كحماية الحياة الخاصة[3]،

---

1 – لعشب محفوظ، النظام المصرفي، النظرية العامة للقانون المصرفي– النظام المصرفي الجزائري – العقود والمسؤولية المصرفية، – السر المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، الجزائر، ص. 74.

2 – محمدين جلال وفاء، دور البنوك في مكافحة تبييض غسيل الأموال، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص ص. 78، 79.

3 – تقوم حماية هذه الحياة في سويسرا "البلد الأم" للسرية المصرفية بدور بارز ومهم، وتشكل الأساس الذي تبنى عليه معظم النشاطات الاجتماعية والسياسية والدينية، ويتم تكريسها بشكل مطلق، ويعتبر مبدأ الحماية أو السر المصرفي =

ودوافع فلسفية وإنسانية، تستند إلى مبادئ أخلاقية مبنية على ترسيخ الثقة التي تعتبر أساس النشاط المصرفي، وتتحدد في معظمها على تقديس الحرية الشخصية والمثل العليا التي يستند إليها المجتمع، ولهذا تم تكريس مبدأ السرية المصرفية كحارس أمين لهذه الأموال[1].

كما أظهرت الأزمة الاقتصادية الحديثة مدى أهمية المعرفة الجيدة للقطاع البنكي والمالي وممارساته والفاعلين فيه، وهي المعرفة التي تمر عبر نشر واعلام واسع بالمعطيات حول النشاطات البنكية والمالية[2].

في المقابل يمكن للبنكي أن يقدم رأيه حول عميل من عملائه، أو بما يسمى رأي الساحة (L'opinion de la place)، بشرط عدم إيصال إلا المعلومات غير السرية (des informations non confidentielles) عن "الوضعية الصعبة" والحذر المنصوح به "prudence conseillée" أو عن "مؤسسة صحية" بصفة كاملة، وعلى أنه لاوجود للشيكات غير المدفوعة فيها "aucun impayé"[3].

يلتزم بالسر المصرفي موظفو البنك، ومديرو البنك ومسئولي الائتمان فيه وغيرهم من كبار المسؤولين، ويسأل البنك عن إفشاء أحد موظفيه لأسرار العملاء على أساس مسؤولية التابع عن أعمال تابعيه، أما إذا كان السر المصرفي قد وصل إلى علم التابع من مصدر آخر أو بوسيلة أخرى، فلا يكون البنك مسؤولا عن الإفشاء[4].

= في المجتمع السويسري من البديهيات، ولذلك تعتبر البنوك السويسرية معقلا لبارونات الفساد والتبييض، بالنظر إلى هذه السرية المصرفية المقدسة.

1 – سركيس أنطوان جورج، السرية المصرفية في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص ص. 19 – 20.

2 - Rapport du groupe de travail du Cnis « L'accés aux données bancaires et financiéres : une mission de service publique », juillet 2015 p.12.

3 – ROUBI B.S-, Lexique de la banque et des marchés financiers, édition Dunod, 6ème édition, p. 279.

4 – دلندة سامية، المرجع السابق، ص. 270–271.

إذا كانت السرية المصرفية مبدأ مستقر في المعاملات المصرفية، ولا يجوز إفشاء أسرار العميل إلا في حالات محددة بنص القانون، فهل يجوز كذلك استبعاد مبدأ السرية المصرفية في حالات الاشتباه بتبييض الأموال ؟ وهل تسقط المسؤولية عن البنوك في حالة إبلاغها عن العمليات المشبوهة إلى السلطات المختصة ؟

تختلف التشريعات الوطنية في الإجابة عن هذه التساؤلات، وإن كان الاتجاه الحديث هو التقييد من السر المصرفي بعد أن حولت غايته الأولى التي كانت تسعى الى حماية المعلومات السرية الخاصة بالأفراد، واستعماله كمظلة تختفى وراءها العمليات غير المشروعة، خاصة في المجال الضريبي[1].

ومن التشريعات التي تحد من إطلاق مبدأ السرية المصرفية نجد الجزائر، التي تعمل على الموازنة بين مبدأ السرية المصرفية وبين اعتبارات الحذر المصرفي، التي تتطلب الحرص والشفافية في معاملات البنوك والمؤسسات المالية، بخلق حماية خاصة للبنوك بل أكثر من ذلك التزاما بالوقاية من عمليات التبييض ورقابتها، بالخروج على مبدأ السرية المصرفية في حالة إبلاغ السلطات المختصة عن العمليات المشبوهة، أو تقديم معلومات عنها طالما كان تصرف البنك بحسن نية.

بالرجوع إلى تدابير القانون المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، نجد المادة 22 من القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المعدل والمتمم تنص على أنه: "**لا يمكن الاعتداد بالسر المهني أو السر البنكي في مواجهة الهيئة المتخصصة بمعالجة المعلومات المالية والاستعلام عنها**"، باستقرائنا لنص هذه المادة نجدها تنص فقط على عدم التمسك بالسر المصرفي في مواجهة خلية الاستعلام المالي،في حين يجب

1 - Jérome Lasser-CAPDEVILLE, « Le secret bancaire, approches nationales et internationales, Revue Banque édition p. 16 – 17.
www.revuebanque.fr/media/content /users/…./1405498986184.pdf.

أن يكون ذلك أيضا في جميع الجهات المؤهلة للتحري عن المعلومات مثل اللجنة المصرفية والجهات القضائية في حالة التحقيق القضائي.

ثانيا – الرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

كانت مكافحة تبييض الأموال في فرنسا تشمل فقط الجرائم التي يكون محلها الاتجار غير الشرعي للمخدرات، ثم اتسع نطاقها إلى كل الجرائم التي تخضع إلى عقوبة سالبة للحرية لمدة تزيد عن (1) سنة حبسا، بالنسبة للجنح الاقتصادية (délits économiques)، مثل الغش الضريبي، وحتى تتمكن البنوك أن تمارس مهمة الرقابة، تم تأهيلها بمجموعة من الوسائل تتمثل في خلايا متخصصة، وإجراءات كتابية، وأنظمة مراقبة، و إعلام المستخدمين، واللجوء إلى وسائل فرز العمليات، وتحليل سلوك المتعاملين التي أصبحت ممارسة عادية ويومية[1].

كما أوجد المشرع الجزائري لتحقيق رقابة فعالة على تسرب الأموال على غرار ما يحدث على المستوى الدولي، ميكانيزمات تخول له الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية تتمثل في وجوب إخضاع المؤسسات خاصة البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية للبريد والمؤسسات المالية المشابهة وبعض الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الذين يمارسون مهنا غير مالية إلى واجب الإخطار بالشبهة **(1)**، الذي تستقبله الهيئة المختصة بتحليل ومعالجة المعلومات المالية والتي يقدمها إليها الخاضعون للإخطار بالشبهة **(2)**.

1- الإخطار بالشبهة

يعتبر الاخطار بالشبهة التزام تفرضه حوكمة المؤسسة خاصة المالية منها،وذلك لكون أن الجريمة تهدد أكبر أصل ورأسمال هذه المؤسسات والمتمثل في السمعة[2]، والذي يجب أن يكون

1 – GARRIGUES Gilles Favarel, GODEFREY Thierry, LASCOUMS Pierre, les sentinelles de l'argent sale les banques aux prise avec l'anti-blanchiment, édition la découverte, 2009, p. 6.

2 - WERNER Patrick, « avant propos dans la revue banque : le soupçon en question, pour une lutte éfficace contre le banlanchiment », édition revue banque, Paris 2008, p. 13

محررا بخط واضح، دون حشو أو إضافة، عن طريق الرقن أو آليا[1]، يلتزم الخاضعون بواجب الإخطار بالشبهة[2] الذي أصبح ضروريا لصعوبة الحصول على الدليل على عمليات تبييض الأموال[3]، بحيث ينشأ نموذج وحيد للإخطار بالشبهة ووصل استلام الإخطار بالشبهة الذي يحدد شكله ونموذجه ومحتواه المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 9 يناير 2006 الذي يتضمن شكل الإخطار بالشبهة[4]،تختص بتصميمه خلية معالجة الاستعلام المالي دون سواها[5]، يحرران على المطبوعين المطابقين للنموذج المحفوظ لدى الهيئة المختصة (خلية الاستعلام المالي)، ويتحمل تصميم الإخطار بالشبهة البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر والمؤسسات المالية المشابهة، وشركات التأمين ومكاتب الصرف والتعاضديات والرهانات والألعاب والكازينوهات، وكل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالاستشارة و/أو بإجراء عمليات إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أية حركة لرؤوس الأموال، لاسيما على مستوى المهن الحرة المنظمة، خصوصا مهن المحامين والموثقين ومحافظي الحسابات والسماسرة والوكلاء الجمركيين وأعوان الصرف والوسطاء في عمليات البورصة والأعوان العقاريين ومؤسسات الفوترة، وكذا تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والأشياء الأثرية والتحف الفنية[6].

---

1 – المواد 2، 3، 4، 5 من المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 9 يناير 2006 يتضمن شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل استلامه، الجريدة الرسمية العدد 2 المؤرخة في 2006/01/15.

2 – المادة 10 من الأمر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سابق.

3 – DELAGE Genéviève Giudicelli, Droit des affaires, 6ème édition, édition Dalloz, novembre 2006, p. 165.

4 – المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 9 يناير 2006 يتضمن شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل استلامه، الجريدة الرسمية العدد 2 المؤرخة في 2006/01/15.

5 – كما يحدد وصل استلام الإخطار بالشبهة حسب ما ذكرته الفقرة 4 من المادة 20 من القانون رقم 05-01 التي تنص على أنه يحدد شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل استلامه عن طريق التنظيم بناءا على اقتراح من الهيئة المختصة.

6 – التي يمكن أن نطلق عليها عبارة "الأشخاص الخاضعة" حسب تعبير المشرعين الجزائري والفرنسي.

2- الهيئة المختصة بمعالجة وتحليل المعلومات المالية

أنشئت الهيئة المختصة بمعالجة وتحليل المعلومات المالية(CTRF)[1] في سنة 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 2002/04/07[2]، بتطبيق الفقرة 4 من التوصية رقم 1373 (2001) لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة[3] والتوصية رقم (26) السادسة والعشرون لمجموع المساهمات المالية الدولية (GAFI).

تنشأ خلية الاستعلام المالية لدى وزير المالية، وقد أظهر عدد من الخبراء دور هذه الخلية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بعدما أصبحت سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والتي أضفاها عليها الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012[4] وتم تأهيلها بمصالح تقنية للقيام بمهمتها الخاصة باستقبال المعلومات المالية، بحيث تضع الدولة وسائل بشرية ومادية ومالية لازمة لقيامها بمهمتها، مع تزويدها بميزانية خاصة بها[5] مع منحها صلاحيات أكثر في مجال الاستعلام، وطلب المعلومات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

يمكن لخلية الاستعلام المالي أن تتحصل من المفتشية العامة للمالية ومن مصالح الضرائب والجمارك وأملاك الدولة والخزينة العمومية وبنك الجزائر، وذلك بصفة عاجلة على تقرير سري فور اكتشافها، خلال قيامها بمهامها الخاصة بالمراقبة والتحقيق، وجود أموال أو عمليات

---

1 - Cellule de traitement des renseignements financiers.

2 – المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 07 أبريل 2002، والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها (الجريدة الرسمية العدد 23 المؤرخة في 2002/04/07)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-275 المؤرخ في 6 سبتمبر 2008، والمرسوم التنفيذي رقم 10-237 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010.

3 – الذي يشير الى ضرورة تقوية التنسيق على المستوى الوطني، الإقليمي، الدولي، من أجل تحرك دولي لمواجهة التهديد الناتج من أعمال الإرهاب.

4 – الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـــ 13 فبراير 2012، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـــ 6 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية المؤرخة في 22 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـــ 15 فبراير 2012، العدد 08.

5 – L'Arrété interministériel du 28 mai 2007 portant organisation des services techniques de la cellule de traitement des renseignements financiers.

يشتبه أنها متحصل عليها من جريمة، أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب[1]، ويمكن لها أن تطلع هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهاما مماثلة على المعلومات التي تتوفر لديها حول العمليات التي يبدو أنها تهدف إلى تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، وعدم استعمال المعلومات لأغراض غير تلك المنصوص عليها في القانون، كما يمكن لها الحصول من الخاضعين ومن السلطات المختصة على معلومات بعد تلقي طلبات من هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهاما مماثلة[2].

يرسل مفتشو بنك الجزائر المفوضون من قبل اللجنة المصرفية، في إطار المراقبة في عين المكان لدى البنوك والمؤسسات المالية وفروعها ومساهماتها ولدى المصالح المالية لبريد الجزائر، أو في إطار مراقبة الوثائق، بصفة استعجالية، تقريرا سريا إلى الهيئة المختصة بمجرد اكتشافهم لعملية تمت في ظروف من التعقيد غير عادية، أو غير مبررة أو تبدو أنها لا تستند إلى مبرر، بحيث تتولى الهيئة المختصة تحليل واستغلال المعلومات التي ترد إليها من السلطات المختصة والخاضعين قصد تحديد مصدر الأموال ووجهتها[3].

يتم التنسيق بين الهيئة المختصة واللجنة المصرفية ومفتشي بنك الجزائر، وتقوم بتنسيق أعمالها لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وأعمال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

1 – المادة 21 من الأمر رقم 12–02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما مرجع السابق.
2 – المادة 25 من الأمر رقم 12–02، مرجع سابق.
3 – المادة 8 من الأمر رقم 12–02، مرجع سابق.

الفصل الثاني

آليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

يتمثل نشاط البنوك في تسيير عمليات البنك، أو مجموع الخدمات البنكية التي تشمل تسيير وسائل الدفع والودائع والقروض وتسيير الثروة (la gestion de fortune)، ونشاطات أخرى كالوساطة، وهي منظمة ومؤطرة بشكل خاص في الجزائر، كما هو عليه الحال في بقية دول العالم.

ونظرا لأهمية هذا النشاط في إطار تطور اقتصادي صحي، يخضع بالإضافة إلى قواعد القانون العام إلى أرمادة من القوانين (القانون المدني، القانون التجاري... الخ) وإلى قانون نوعي، وهو القانون الإطار للمهنة المصرفية، المتمثل في الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، إضافة إلى مجموعة من الأنظمة البنكية التي يصدرها مجلس النقد والقرض والأوامر والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر.

وقد نظم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم مجموعة من السلطات المكلفة بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية لقواعد المهنة المصرفية، التي تتعاون مع سلطات أخرى لم ينص عليها الأمر رقم 03-11، وهي سلطات تساهم بصفة غير مباشرة في الرقابة نظرا لتداخل المجالات الاقتصادية بعضها ببعض **(المبحث الأول)** مع تأهيل هذه السلطات بمجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الرقابة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

السلطات المكلفة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

من السلطات التي تقوم بالرقابة على البنوك والمؤسسات نجد بنك الجزائر الذي يتمتع بأهم دور له في تسيير السياسة النقدية، والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ورقابتها، باعتباره سلطة إشرافية عامة و"بنكا للبنوك" على قمة النظام البنكي في كل دولة (**المطلب الأول**).

كما أنشأ القانون رقم 90–10 جهازا رقابيا يتمثل في "اللجنة المصرفية" المكلفة بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية للتدابير التشريعية والتنظيمية التي تطبق عليها، عن طريق مجموعة القرارت التي تصدرها والمعاقبة على المخالفات الملاحظة (**المطلب الثاني**)، ونظرا لكون رقابة هذه السلطات لها علاقة بسلطة أعلى أي الهيئات المركزية الممثلة للدولة، فهي تعمل بالتعاون وبالتنسيق معها كمجلس النقد والقرض ووزارة المالية، ومجلس المحاسبة الى جانب سلطات أخرى لها علاقة بالقطاع البنكي والمالي وبتجارة المال بشكل عام (**المطلب الثالث**).

المطلب الأول

بنك الجزائر

يتمتع "بنك الجزائر" باعتباره بنكا للبنوك بنظام خاص (**الفرع الأول**)، مع تزويده بمجموعة من الهياكل تساعده في مهمته كونه مؤسسة نقدية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

نظام بنك الجزائر

ان بنك الجزائر يعتبر بمثابة مؤسسة عمومية ذات طبيعة قانونية متميزة تخول له مهاما ذات مصلحة عامة (**أولا**) مع تمتعه بإدارة خاصة (**ثانيا**).

أولا- الطبيعة القانونية لبنك الجزائر

يعتبر "البنك المركزي الجزائري" أو "بنك الجزائر"[1] أو "بنك البنوك "أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، في 13 ديسمبر 1962، بموجب القانون رقم 144/62[2]، وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار[3]، وتقرر إنشاؤه في شكل مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

1 – يقابله في القانون الفرنسي "بنك فرنسا" الذي نشأ بالمرسوم المؤرخ في 18 جانفي 1800، و كان عبارة عن شركة أسهم ذات رأسمال يحوزه الخواص، ثم بعد ذلك تحصل بمقتضى القانون المؤرخ في 14 أفريل 1803 على امتياز إصدار أوراق البنك، واتسع وازداد دوره بمرور السنوات، ثم أمم بموجب القانون الصادر في 2 ديسمبر 1945، ونظم خلال حوالي عشرين (20) سنة بالقانون رقم 73–07 المؤرخ في 3 جانفي 1973. عدل قانونه الأساسي والذي كان موضع جدل في مدى استقلالية بنك فرنسا ابتداءا من 1993 تحت تأثير "ميثاق ماستريخت "" Traité de Mastrikht" الذي نص على أن السياسة النقدية مخولة إلى النظام الأروبي للبنوك المركزية (SEBC)، وكان هدف هذا القانون هو جعل بنك فرنسا بنكا مستقلا ومكلفا بتحديد السياسة النقدية. اندمج بنك فرنسا في النظام الأوربي للبنوك المركزية بعد تعديل القانون المؤرخ في 12 ماي 1998 للقانون المؤرخ في 4 أوت 1993، وتحقق بذلك تحويل الصلاحيات اللازمة بتأثير من ميثاق ماستريخت وأصبحت السياسة النقدية محددة من النظام الأوربي للبنوك المركزية.

2 – القانون رقم 144/62 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وتحديدا قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 10، المؤرخة في 28 ديسمبر 1962.

3 – وإن كان لا يزال حتى اليوم التشريع البنكي الجزائري يتأثر تأثرا شبها كليا بالتشريع البنكي والمالي الفرنسي، بحيث نجده قد أخذ مختلف الأحكام التي يخضع لها "بنك الجزائر" من تلك المطبقة على "بنك فرنسا".

حسب المواد 01، 02، 08 من قانون 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي، لكن هذه النصوص لم تمنح البنك المركزي سلطة فعلية لتحقيق أهدافه ميدانيا، خاصة في مجال تسيير السياسة النقدية، واستمر الوضع كذلك إلى غاية صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي منح له هذه الصلاحيات وفقا للمادة 11 منه.

وبصدور الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي ألغى القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض أعيدت تسمية البنك المركزي لتصبح "بنك الجزائر" بموجب المادة 9 من هذا القانون التي احتفظت للبنك بنفس التعريف الوارد في المادة 11 من قانون النقد والقرض رقم 10/90، تماشيا مع التسمية التي أطلقها المشرع البنكي الفرنسي على البنك المركزي وهي "بنك فرنسا" كما أضاف هذا الأمر أن الدولة تمتلك رأسمال بنك الجزائر، بموجب المادة 10 منه، كما قام بتكريس هياكل جديدة دعمت مهام بنك الجزائر في الرقابة على إنشاء البنوك والمؤسسات المالية.

المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير ويتبع في ذلك قواعد المحاسبة التجارية[1].

يظهر من إنشاء بنك الجزائر إرادة السلطات السياسية في الجزائر في تحقيق ما معناه في اللغة الاقتصادية "ضرورة التحكم في المستقبل" وفي المعنى السياسي "تنظيم ديقراطية الشعب"[2]، إذ يعتبر البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، بسبب علاقته الوطيدة بالدولة، كما يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل به الحكومة للتأثير على السياسة الاقتصادية بوجه عام والسياسة النقدية بوجه خاص.

إن البنك المركزي هو وليد التطور النقدي بين الدول، وبهذا لا يمكن أن يتحقق تماثل كامل بين البنوك المركزية، إلا أن هناك اتجاهات عامة تسيطر على وظائف البنوك المركزية في مختلف الدول مع اختلاف في بعض التفاصيل[3]، ثم أضافت إلى ذلك وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار أوراق البنكتوت (إصدار أوراق البنك أو النقد)، وتطورت بعد ذلك وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزية، وهو السبب الذي يبرر لفظ "بنك"، يضاف إلى ذلك قيام هذه البنوك المركزية بنفس نشاط البنوك التجارية[4].

إن قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية استثناء وليس قاعدة، غير أنه بالنسبة للبلاد التي تكون الآليات الأخرى للبنك المركزي ضعيفة أو محدودة الأثر، نجد أن تشريعاتها النقدية تمنح للبنك المركزي حق القيام ببعض العمليات المصرفية كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الائتمانية.

---

1 – يعد بنك الجزائر بنكا لاصدار العملة النقدية الوطنية، وهو امتياز للدولة، ويفوض له ممارسة هذا الامتياز، حسب نص المادة 2 من الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – BEN HALIMA Ammour, Le système bancaire Algérien, textes et rialité, édition Dahlab, Algérie, p. 13.

3 – تأثرت الكثير من قواعد البنوك المركزية في مختلف الدول بالتطور الذي لحق بنك انجلترا، والسبب في ذلك يعود الى أسبقية النظام المصرفي في انجلترا على كثير من الدول.

4 – حشيش عادل أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص. 214.

عند قيام البنك المركزي[1] بعمليات مصرفية، فكأنه يضرب مثلا للبنوك التجارية كي تحذو حذوه أو يكمل نقصا في هيكل الائتمان، إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى المنافسة مع البنوك الأخرى، ويمكن أن يحدث أثارا ضد أهداف السياسة الائتمانية التي يسعى إلى تنفيذها [2]،كما يضمن بنك المركزي الاستقرار النقدي والمالي، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته[3].

ثانيا – إدارة بنك الجزائر

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة (3) نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية[4]، كما يخضع لنظام خاص يتمثل في اعفائه بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها[5]، باعتباره مؤسسة وطنية مركزية، وبنكا لمالية الدولة.

يعتبر "بنك الجزائر" أو "البنك المركزي الجزائري" سابقا مؤسسة مركزية وبنكا للبنوك، ودليلا للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، ويأتي على رأس المؤسسة المصرفية في

1 – يعد البنك المركزي السويدي (بنك ريكس Risk Banks) أقدم البنوك المركزية في العالم، وهو الذي تأسس في سنة 1656، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة في سنة 1668، ولكن مع ذلك فإن بنك انجلترا الذي أسس في 1694 يعتبر أول من طبق مبادئ ووظائف البنك المركزي، ويرجع إليه الفضل في تطوير المبادئ التي يقوم عليها في الصيرفة المركزية.

2 – الناقة أحمد: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الكتاب الحديث، طبعة 1996، ص. 206.
المادة 2 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

3 – قريصة صبحي تدرس، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص. 67، 168.

4 – المادة 13 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم.

5 – المادة 2 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدلة للمادة 32 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

البلاد، كما يمكن له أن يقوم ما عدا في بعض الاستثناءات بالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملاتها، فهو إذن متميز عن البنوك والمؤسسات المالية[1].

الفرع الثاني

الهياكل المساعدة لبنك الجزائر لممارسة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

ينظم ويدير بنك الجزائر مجموعة من الهياكل تتمثل في مركزية المخاطر والأسر **(أولا)**، ومركزية المبالغ غير المدفوعة **(ثانيا)** ومركزية الميزانيات **(ثالثا)**.

أولا – مركزية مخاطر المؤسسات والأسر

مركزية مخاطر المؤسسات والأسر[2]، هي مصلحة لمركزة المخاطر تكلف بالقيام، لدى كل بنك وكل مؤسسة مالية التي تدعى المؤسسات المصرحة، بجمع هوية المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة، ومبلغ الاستعمالات، ومبلغ القروض غير المسددة، وكذا الضمانات المأخوذة بالنسبة لكل صنف من القروض[3]، وهي تنقسم إلى قسمين هما مركزية مخاطر المؤسسات" والتي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر و"مركزية مخاطر الأسر" التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة لمركزة المخاطر تدعى "مركزية المخاطر" تكلف بجمع ومعالجة وحفظ المعلومات حول القروض البنكية وإعادتها إلى المؤسسات المصرحة، بعد كل

---

1 – ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص. 244.

2 – يستعمل المشرع الجزائري في الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم مصطلح "مركزية المخاطر" وفي النظام رقم 92–01 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم مركزية الأخطار يستعمل مصطلح مركزية الأخطار، وبالتالي هل المصطلح الأدق هو المخاطر أو الأخطار ؟ ونحن نرجح مصطلح المخاطر (les risques) وليس الأخطار (les dangers).

3 – المادة 2 من النظام رقم 12–01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2012، يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 13 يونيو 2012، العدد 36.

عملية مركزة، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وتعاونيات الادخار والقرض الانخراط في مركزية المخاطر.

يتعين على المؤسسات المصرحة أن تصرح إلى مركزية المخاطر بـــ: المعطيات المتعلقة بتعريف المستفيدين وسقف وقوائم القروض الممنوحة لزبائنهم، مهما كان المبلغ، بعنوان العمليات التي أجريت على مستوى شبابيكها، وتسمى هذه المعلومات بالمعطيات الإيجابية، والمبالغ غير المسددة من قوائم القروض تسمى معطيات سلبية.

تصرح البنوك والمؤسسات المالية شهريا بجميع القروض الممنوحة لزبائنها من مؤسسات وأفراد مهما بلغت قيمتها، كما يضاف إلى ذلك الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، فهي إذن تضطلع بمهمة التعرف على المخاطر المصرفية وعمليات القرض الايجاري التي تعتبر قروضا نوعية، لم يتناولها الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم وقد تم تخصيص نصين قانونين ينظمان الاعتماد الايجاري والسندات وهما على التوالي الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996[1]، والنص القانوني الثاني هو القانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالسندات والقروض الرهنية، بحيث تعتبر هذه العمليات عمليات بنكية لم يذكرها قانون النقد والقرض التي يمكن أن تمارسها البنوك والمؤسسات المالية وكذلك مؤسسات القرض الايجاري.

تزود مركزية المخاطر بالمعلومات المذكورة، بحيث لا يمكن لمؤسسات القرض أن تمنح قرضا خاضعا للإعلان لزبون جديد دون أن تستشير مسبقا مركزية المخاطر لبنك الجزائر[2].

---

1 – فحسب المادة الأولى من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية العدد 3 المؤرخة في 1996/01/14 على أنه: "يعتبر الاعتماد الايجاري عملية تجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون الخاص أو العام..."

2 – المادة 8 من النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم مركزية المخاطر وعملها، الجريدة الرسمية، العدد 8 المؤرخة في 1993/02/07.

يقوم بنك الجزائر بتبليغ البنوك والمؤسسات بطلب منها المعلومات التي يتلقاها من زبائن المؤسسة، ولا تستعمل هذه المعلومات إلا في حالة قبول القروض وتسييرها ولا تستعمل لأغراض أخرى، لا سيما الاستشراف التجاري والتسويقي[1].

تلتزم كل المؤسسات التي تنظم إلى مركزية المخاطر لبنك الجزائر بتبليغ وبصفة دورية، بنك الجزائر باسم مركزية المخاطر قائمة الأشخاص الطبيعية التي تستفيد من القروض، وكذلك مبالغ القروض المقبولة، تبلغ هذه المعلومات بواسطة الشبابيك (les guichets) التي تمنح القروض، وتكون موضوع نقل إلى المقرات الاجتماعية التي تضمن تقديم مركزي (une remise centralisée) لبنك الجزائر.

تبلغ هذه التصريحات في كل شهر إلى بنك الجزائر، قبل (15) خمسة عشرة يوم التي تلي انتهاء الشهر المرجعي[2]، وتبلغ بدورها البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى تعاونيات الادخار والقرض، بنك الجزائر بقائمة الخواص الذين استفادوا من القروض بصفة خاصة، وتلتزم بتبليغ المعلومات التالية: الاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان، رقم الضمان الاجتماعي على سند ممغنط (un support magnétique) وذلك حسب نوع القرض[3]، كما تلتزم بتبليغ وبدون تأخير مركزية المخاطر بصفة مستقلة بالقروض وبكل معلومة مهمة طرأت على وضعية المستفيد، كتعديل القانون الأساسي للشركة، أو عند تغيير العنوان أو أية معلومة أخرى.

1 – المادة 8 من الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، كما جاء في المادة 9 من النظام رقم 12–01 المؤرخ في 20 فبراير 2012 الذي يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، عبارة الأسواق التجارية أو لغرض التسويق بدلا من العبارة المنصوص عليها في الأمر رقم 10–04 المتعلق بالنقد والقرض "الاستشراف التجاري والتسويقي".

2 – Art. 2, 3 de l'instruction n° 01-08 du 09 mars 2008, op. cit.

تتسم المعلومات التي تبلغها مركزية المخاطر بالسرية التامة[1]، وقد تخلت النصوص عن طابع الإلزام، بالنسبة لإفشاء المعلومات وخرق واجب السرية للمعطيات الخاصة بالزبون، خاصة أمام سلطات الرقابة وفي مجال الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

تكون المؤسسات المصرحة مسئولة اتجاه بنك الجزائر عن دقة ووضوح وتناسق المعلومات، التي ترسلها إلى مركزية المخاطر، وهي مسئولة أيضا عن الحماية والحفظ والإرسال الداخلي للمعطيات التي تتلقاها من مركزية المخاطر[2]، دون أن يحدد القانون نوع هذه المسؤولية، والعقوبات المترتبة على ذلك، ويجب التصريح للجنة المصرفية عن كل مؤسسة لا تمتثل للالتزامات السابقة، مع سكوت النص على نوع المتابعة التي تمارسها اللجنة المصرفية في هذه الحالة.

نلاحظ نقصا في الأحكام المنظمة لـــ "مركزية المخاطر"، بحيث لم يذكر المشرع كيفيات الإعلام ولا الآجال المتعلقة بذلك، ولا التدابير التأديبية أو العقوبات التي توقع على البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء الماليين الآخرين، الذين يتعين عليهم الانضمام إلى مركزية المخاطر في حالة مخالفتهم لهذه الأحكام، خاصة أن سياسة القروض تشكو في الجزائر من نقائص كبيرة، أهمها عدم تقدير مخاطرها كتقدير عجز الطرف المقابل عن التسديد، مع نقص تقدير تركيز القرض في مستفيد واحد ووجود قروض وهمية، تمنح دون وجود لإثباتات على صحة المشاريع الاقتصادية التي تمنح بشأنها، يضاف إلى كل هذه التحديات، ضرورة تكييف القانون المدني، في المسائل المتعلقة بالإثبات لضمان فعالية أكثر للنظام القانوني ورفعه إلى مستوى المعايير الدولية[3].

1 – المادة 14 من النظام رقم 12–01 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم مركزية المخاطر، مرجع سابق.

2 – المادة 11 من النظام رقم 12–01، السابق الذكر.

3 – تملغاغت مصطفى، "الإصلاح المالي وأثره على قطاع العدالة" مداخلة قدمت إلى الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة، الجزائر، 2005، ص. 246.

ثانيا – مركزية المبالغ غير المدفوعة

تعتبر "مركزية المبالغ غير المدفوعة" هيكلا من هياكل بنك الجزائر، يجب أن ينظم إليها جميع الوسطاء الماليين[1]، منهم البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العامة، والمصالح المالية للبريد والمواصلات، أو أية مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتتولي تسييرها، من أجل إضفاء فعالية على عمل البنوك والمؤسسات المالية في مجال مكافحة[2] إصدار شيكات بدون رصيد.

لم يلتزم المشرع بتسمية واحدة لهذه المركزية، فتارة يطلق عليها مصطلح باللغة العربية "فهرس مركزية المستحقات غير المدفوعة"، (le fichier de la centrale des impayés de la banque d'Algérie)، حسب ما جاء في القانون التجاري، فتارة يسميها النظام رقم 92-02 بـــ "مركزية المبالغ غير المدفوعة" مما يؤدي بالمشرع إلى عدم توحيد المصطلحات وهو الخطوة الأولى لتحديد النصوص القانونية والاحالة إليها[3].

نجد في فرنسا بطاقية وطنية لعوارض الدفع (Fichier National des Incidents de remboursement des Crédits aux Particuliers FICP) الذي يحصي عوارض الدفع الموصوفة المتصلة بالقروض الممنوحة للخواص لحاجات غير مهنية، يمنح لمؤسسات القرض حتى تتمكن من تقدير المخاطر المتصلة بمنح القرض[4].

1 – المادة 2 من النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 والذي يتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها (الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 1993/02/07).

2 – المادة 1، 2 من النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992.

3 – حسان نادية، "تأثير تعديل القانون التجاري لسنة 2005 على جريمة إصدار شيك بدون رصيد أو ناقص الرصيد"، المجلة القضائية، العدد 1، المؤرخة في 2009، ص. 54.

4 – Rapport du Groupe du Travail Cnis « L'accés aux données bancaires et financiéres : une mission de sérvice public », France, juillet 2015, p. 109.

كما ينص القانون التجاري على توجيه المسحوب عليه "أمرا بالدفع" لتسوية العارض طبقا لنص المادة 526 مكرر 2 فقرة 1، بينما نجد أن النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات إصدار شيك بدون رصيد المعدل والمتمم بالنظام رقم 11-07 يسميانه "الأمر بالإيعاز"[1]، والذي تم الحاقه بأربعة ملاحق[2]، حسب النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 المعدل والمتمم للنظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها[3].

يعلم الوسطاء الماليون "مركزية المبالغ غير المدفوعة" بعوائق الدفع التي طرأت على القروض التي منحوها و/أو على وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف زبنهم، ويتم إعلام اللجنة المصرفية بكل مخالفات تتعلق بالإعلام بعوائق الدفع الخاصة بكل قرض، أو وسيلة الدفع تحت طائلة المتابعات التي يمكن أن توقعها اللجنة المصرفية في حالة عدم الامتثال لهذه الالتزامات.

يعتمد إجراء الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد، على نظام مركزة المعلومات، المتعلقة بعوارض دفع الشيكات بسبب نقص أو انعدام الرصيد ونشرها على مستوى البنوك والخزينة العمومية، والمصالح المالية "لبريد الجزائر"، قصد الاطلاع عليها واستغلالها، لاسيما عند تسليم دفتر الشيكات الأول لزبونها، إذ يجب على البنوك والخزينة العمومية، والمصالح المالية للبريد والمواصلات وفقا لنص المادة 526 مكرر من القانون التجاري، وذلك قبل تسليم دفتر الشيكات

1 – المادة 3 من النظام رقم 92-02 المؤرخ في مارس 1992 السابق الذكر.

2 – الملحق الأول الخاص بشهادة عدم الدفع والملحق الثاني يخص أمر بالتسوية بعد أول عارض دفع والملحق الثالث يخص الامر بالتسوية خلال المهلة الثانية للتسوية والملحق الرابع يخص اشعار بالحضر في حالة تكرار عارض الدفع المنصوص عليها في النظام رقم 11-07 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها،المرجع السابق ص ص. 37 – 38.

3 – النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 الذي يعدل ويتمم النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخة في 15 فبراير 2011.

الأول للزبون، أن تطلع على "بطاقية مركزية عوارض الدفع" لبنك الجزائر[1]. كما تلتزم كل مؤسسة أخرى بأن تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتتولي تسييرها، بالاطلاع على سجل مركزية عوارض الدفع لبنك الجزائر، قبل تسليم دفتر الشيكات الأول للزبون.

يساهم البنك في تسوية عارض الدفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد، بقيامه بالإجراءات الأولية التي أكدت المحكمة العليا على طابعها الإلزامي، والتي تطور موقفها بعد ذلك بالنسبة لطبيعة الإجراءات الأولية من اعتبارها من النظام العام في البداية إلى الأخذ بفكرة البطلان المترتب على عدم مراعاتها[2] وتتمثل هذه الإجراءات في:

1- تبليغ مركزية المبالغ غير المدفوعة، وإن كان المشرع لم يلزم البنك بذلك، بحيث استعمل في المادة 2 من النظام رقم 11-07 عبارة "يتعين على البنك"، في حين أن الأمر يتعلق بالوجوب والإلزام،

2- توجيه الأمر الأول بتسوية عارض الدفع للساحب،

3 - يمنع البنك الساحب من إصدار الشيكات خلال مدة (5) خمس سنوات، إذا لم يقم بتسوية عارض الدفع خلال مدة 10 أيام، وفق مقتضيات المادة 6 من النظام رقم 08-01 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد المعدل والمتمم، بحيث يتعين على البنك بمجرد حدوث عارض دفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد، وفقا لأحكام القانون التجاري، أن

---

1 - في الفصل الثامن مكرر تحت عنوان "في عوارض الدفع" وبموجب التعديل الذي جاء به القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري تنص المادة 526 مكرر على أنه: "يجب على البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا، قبل تسليم دفاتر الشيكات إلى زبائنها أن تطلع فورا على فهرس مركزية المستحقات غير المدفوعة لبنك الجزائر، وهو ما قامت بإعادته المادة 3 من النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 الذي يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها (الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 2008/07/22) والمعدل والمتمم بالنظام رقم 11-07 المتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 فبراير 2012، العدد 8.

2 - بوسقيعة أحسن، "اجتهاد المحكمة العليا بخصوص جنحة إصدار شيك بدون رصيد: التعليق على القرار 552400، الصادر عن غرفة الجنح والمخالفات بتاريخ 2012/01/26"، مجلة المحكمة العليا، العدد 2، الجزائر 2012، ص. 97.

يصرح بذلك لمركزية عوارض الدفع لبنك الجزائر في غضون الأربعة (4) أيام عمل الموالية لتاريخ تقديم الشيك، وفي هذا الإطار يتم إعداد وتسليم شهادة عدم الدفع للمستفيد من الشيك المستحق غير المدفوع، وفقا للنموذج الموحد الملحق بهذا النظام وذلك من طرف البنك المسحوب عليه، عند تقديم الشيك للتسوية لدى شباك توطين الحساب أو عند اللزوم لدى المقاصة اليدوية، أو من طرف البنك المقدم للشيك، عند رفض الشيك لدى المقاصة الالكترونية، طبقا لنمط عمل نظام المقاصة الإلكترونية المسمى الجزائر (المقاصة الالكترونية مابين البنوك) وطبقا لمعايير تبادل وسائل الدفع ما بين البنوك.

دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بأجل (4) الأربعة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يجب على المؤسسة المقدمة إرسال بدون تأخر نسخة من شهادة عدم الدفع إلى المؤسسة المسحوب عليها[1]، وبمجرد حدوث أول عارض دفع بسبب انعدام أو نقص في الرصيد تمت معاينته قانونا، يجب على المسحوب عليه (البنك) أن يرسل للجهة المصدرة للشيك أمرا بالدفع في الأجل المنصوص عليه في التشريع، وهي مدة أقصاها 10 أيام ابتداءا من تاريخ توجيه الأمر، وفي حالة عدم تسوية عارض الدفع خلال أجل (10) أيام، فإنه يمنع من إصدار الشيكات خلال مدة خمس (5) سنوات لدى كل المؤسسات المصرحة، وهذا ابتدءا من تاريخ الأمر بالإيعاز.

يتعين على الساحب للشيك رد صيغ الشيكات، التي لم تصدر بعد والتي يحوزه أو يحوزها مفوضوه، وخلال مدة العشرين (20) يوما الموالية لانقضاء أجل الأمر بالإيعاز، المحدد (10) بعشرة أيام التي يحددها القانون، يمكن لساحب الشيك غير المسدد الشروع في تسوية عارض الدفع عن طريق تكوين رصيد كـــافي ومتوفر، مع دفع غرامة التبرئـــة المنصوص عليهـــا في

1 – المادة 2 من النظام رقم 11–07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 الذي يعدل ويتمم النظام رقم 08–01 المؤرخ في 20 يناير 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخة في 15 فبراير 2011.

القانون التجاري[1]، لصالح الخزينة، من أجل استعادة إمكانية إصدار الشيكات[2].

يتعين على المسحوب عليه (البنك) طبقا لأحكام المادة 526 مكرر 7 من القانون التجاري أن يصرح بدون تأخر، لدى مركزية عوارض الدفع بأي إجراء المنع من إصدار الشيكات تم اتخاذه ضد أحد زبائنه.

كما يبلغ بنك الجزائر بانتظام البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر، القائمة المحينة للممنوعين من استعمال دفتر الشيكات، وبمجرد ما يبلغ بنك الجزائر قائمة الأشخاص الممنوعين من استعمال دفتر الشيكات، يجب على البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية "لبريد الجزائر" طبقا للمادتين 526 مكرر 8 و526 مكرر 9 من القانون التجاري أن:

– تمتنع عن تسليم دفتر الشيكات لكل زبون ورد اسمه في القائمة،

– بطلب إرجاع نماذج الشيكات لكل شخص مدرج في القائمة التي يعدها بنك الجزائر للممنوعين من إصدار الشيكات، ويطبق منع إصدار الشيكات على كل الحسابات الجارية، وحسابات الشيكات التي يحتفظ بها الزبون المعني، ويطبق أيضا على وكلائه بالنسبة لذات الحسابات.

ثالثا – مركزية الميزانيات (la centrale des bilans)

أنشأت "مركزية الميزانيات" لدى بنك الجزائر[3]، تتمثل مهامها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، قصد تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

---

1 – تحدد غرامة التبرئة بمائة دينار (100دج) لكل قسط من ألف دينار (1000دج) أو جزء منه. تضاعف هذه الغرامة في حالة العود، ويدفع حاصل هذه الغرامات إلى الخزينة العمومية (526 مكرر 6 من القانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فبراير 2005).

2 – المواد 2، 5، 6، 7، من النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير سنة 2008 يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحته الجريدة العدد 33، المؤرخة في 2008/07/22.

3 – المادة 8 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق.

تقوم بجمع المعلومات المحاسبية والمالية[1] ومعالجتها ونشرها، والخاصة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من البنوك والمؤسسات المالية، وشركات الاعتماد الايجاري، والتي تخضع إلى تصريح لمركزية المخاطر لبنك الجزائر.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية، وشركات الاعتماد الإيجاري أن تنضم إلى مركزية الميزانيات لبنك الجزائر وأن تحترم قواعد سيرها، وتلتزم بتزويد هذه المركزية بالمعلومات المحاسبية والمالية التي تتعلق بالسنوات الثلاث (3) الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر[2].

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والمالية، موضوع تسجيل ومراقبة توافق المعطيات من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وشركات الاعتماد الايجاري، وفقا لنموذج موحد، وذلك قبل إرسالها إلى بنك الجزائر، وبعد الانتهاء من معالجة المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بزبائن البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاعتماد الايجاري، تقوم مركزية الميزانيات بإرسال إلى هذه الأخيرة نتائج التحليل التي تدرج ضمن ملف فردي خاص بالمؤسسة.

يتكون بنك الجزائر بالإضافة الى الهياكل السابقة من (11) احدى عشرة مديرية عامة[3] وهي: المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي، والمديرية العامة للمفتشية العامة، المديرية العامة للشبكة والمديرية العامة للإدارة والوسائل، الإدارة العامة للموارد البشرية، المديرية العامة للدراسات، المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية، المديرية العامة للصرف والمديرية العامة للصندوق، المديرية العامة للمطبعة، والمديرية العامة للمدرسة البنكية.

---

1 – تتضمن المعلومات المحاسبية والمالية حسب المادة 5 من النظام رقم 96–07 المؤرخ في 3 يوليو 1996 الذي يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها (الجريدة الرسمية العدد 64 المؤرخة في 96/10/27): الميزانية وجدول حسابات النتائج والبيانات الملحقة.

2 – المواد 1، 2، 3، 4، 6، 7 من النظام رقم 96–07 المؤرخ في 3 يوليو 1996، مرجع سابق.

3 – تتفرع هذه المديريات إلى 34 مديرية مركزية، وإلى نيابات المديريات وعددها 79 نيابة مديرية.

المطلب الثاني

اللجنة المصرفية

استحدثت اللجنة المصرفية بموجب الأمر رقم 71-47 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض، تحت اسم "لجنة تقنية مؤسسات القرض" وكانت خاضعة لسلطة وزير المالية[1]، وتم تنظيمها وكيفية تسييرها بالمرسوم رقم 71-191[2]، تم حل "لجنة تقنية مؤسسات القرض" بالقانون رقم 86-12 و تعويضها بـــ "لجنة الرقابة على المؤسسات المصرفية"، ثم أصبحت تسمي بموجب القانون الإطار للمهنة المصرفية رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض[3] "اللجنة المصرفية"[4]، وهى جهاز رقابي بأتم معنى الكلمة، وتقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التنظيمية والتشريعية المطبقة عليها، والمعاقبة على الاخلالات التي يتم معاينتها.

خص قانون النقد والقرض اللجنة المصرفية بتنظيم خاص **(الفرع الأول)** كما خول لها مجموعة من السلطات والصلاحيات تتداخل مع صلاحيات سلطات الرقابة للقطاع البنكي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة لوجود علاقات متعددة بين قطاع المالية والاقتصاد **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تنظيم اللجنة المصرفية

تنص المادة 105 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه: "**تؤسس لجنة مصرفية تدعى في صلب النص**" **اللجنة** " تتمتع بتشكيلة خاصة تميزها عن تشكيلة بنك الجزائر **(أولا)** وطبيعة قانونية خاصة **(ثانيا)**، مع طريقة معينة لتعيين أعضائها **(ثالثا)**.

1 – أنظر المواد 10 و11 من الأمر رقم 71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض المؤرخ في 20 يوليو 1971، الجريدة الرسمية العدد 55 المؤرخة في 06 جولية 1971.

2 – المرسوم رقم 71-191 المؤرخ في 30 جوان 1971 الذي يتعلق بتشكيل وتسيير اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، الجريدة الرسمية العدد 55 المؤرخة في 06 جويلية 1971.

3 – الملغى بالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم .

4 – BEN HALIMA Ammour, le système bancaire Algérien, op. cit., p. 76.

أولا – تشكيلة اللجنة المصرفية

غير الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[1]، أعضاء اللجنة المصرفية وذلك بإثراء تشكيلتها، وتوسيعها لتشمل المحافظ رئيسا، وثلاثة (3) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، إضافة إلي قاضيين (2) ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، وممثل عن مجلس المحاسبة، يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين وممثل عن وزير المالية.

أدخلت التشكيلة الجديدة التي جاء بها التعديل كفاءات في المجال المحاسبي والمالي ضمن تشكيلة اللجنة المصرفية، إضافة إلى رجال القانون الذين يتم التنسيق بينهم من أجل تحقيق الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، فوجود ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة، والذي يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي، وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، والذي يعتبر أعلى هيئة متخصصة في رقابة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية لأشكال المحاسبة (les normes comptables)، وهو بالمقابل يراقب محافظي الحسابات الذين يلتزمان بالأحكام القانونية المعمول بها، والتي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية ومراقبتها، وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة.

---

1 – المادة 8 من الامر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 والذي كانت اللجنة المصرفية حسب المادة 106 منه تتشكل من:

– المحافظ رئيسا،

– ثلاثة أعضاء يعينان بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي،

– قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء،

– ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين،

– ممثل عن الوزير المكلف بالمالية."

تتطلب المهمة التقنية المعقدة الموكلة لأعضائها أن يكونوا محيطين بالمسائل الفنية والقانونية، فالضرورة العملية تقتضي أن تكون سلطات الضبط عموما مشكلة من الخبراء والفنيين[1]، فحسب هذه التشكيلة الجديدة فقد خول القانون للجنة المصرفية علاقة واسعة بوزارة المالية ومجلس المحاسبة، بهدف إظهار الدور الرقابي لهاتين الهيئتين والتنسيق بينهما، مع تكريس علاقاتهما الواسعة بالعمل المصرفي.

كرس المشرع الفرنسي رقابة موسعة من سلطة الرقابة الاحترازية والقرار (ACPR)[2]، التي تعتبر سلطة إدارية مستقلة، والتي حلت محل اللجنة المصرفية الفرنسية، بحيث أدمجت فيها اللجنة المصرفية الفرنسية السابقة[3]، وسلطة رقابة التأمينات والتعاونيات (ACAM)[4]، ولجنة مؤسسات القرض والاستثمار ولجنة مؤسسات التأمين، وقد تم هذا الدمج حسب نص المادة 152 من قانون عصرنه النشاطات الاقتصادية الذي صدر في 2008[5].

ثانيا – الطبيعة القانونية للجنة المصرفية

لم يحدد قانون النقد والقرض الطبيعة القانونية التي تتمتع بها اللجنة المصرفية، واهتم فقط بذكر مهامها بخلاف المشرع البنكي الفرنسي الذي اعتبر سلطة الرقابة الاحترازية والقرار (l'Autorité de Contrôle prudentiel et de résolution) سلطة إدارية مستقلة[6]، كما أكد

1 – ZOUAIMIA Rachid, « Les autorités de régulation indépendantes », in Algérie cinquante ans après : la part du droit sous la dir. de Laggoune Walid, T. 2, édition AJED, Alger, 2013, p. 827.

2 – Autorité de Contrôle Prudentiel et de Résolution.

3 – L'ordonnance n° 2010-76 du 21 janvier 2010 portant fusion des autorités d'agrément et de contrôle de la banque et de l'assurance, JORF n° 18 du 22 janvier 2010, p. 1392.

4 – Autorité du Contrôle des Assurances et des Mutuelles

5 – Loi n° 2008-776 du 04 août 2008 de modernisation de l'économie, JORF, n° 0181 du 05 aout 2008.

6 – L612-1 du Code Monétaire et Financier Français.

مجلس الدولة طابع السلطة الادارية للجنة المصرفية واستبعد الطابع القضائي لها[1]، الأمر الذي ترك المجال لتضارب الآراء حول طبيعة اللجنة المصرفية في الجزائر، ما زاد الأمر تعقيدا هو كونها تجمع بين وظيفتي المتابعة والجزاء، باعتبارها خصم وحكم في نفس الوقت، بما يثير تساؤلات حول مدى موضوعية القرارات والعقوبات التي تصدرها، بما يتعارض مع الاتجاه السائد في الفقه، والذي يؤكد ضرورة الفصل بين وظيفتي المتابعة والجزاء، معتبرا أن هذا المبدأ لا يطبق على الهيئات القضائية فحسب، بل يشمل أيضا جميع الهيئات المستقلة التي يخول لها القانون توقيع الجزاء[2].

كما أن عدم ملائمة ضبط القطاعات الاقتصادية والمالية مع النظام القمعي حتم على المشرع تزويد اللجنة المصرفية باعتبارها سلطة ضبط قطاعية بسلطة قمعية وسحبها جزئيا من القاضي خدمة للضبط الاقتصادي الذي يفرض على الدول انتهاج سياستي ازالة التجريم وتجنيح الجرائم[3].

لا تعتبر السلطة الادارية المستقلة جهازا للتسيير وإنما جهازا للرقابة أو الاشراف أو التحكيم أو التنظيم، ويمكن أن تجمع بعض السلطات مثل سلطة الترخيص، وسلطة العقاب، وسلطة التحكيم، وحل النزاعات بين المتدخلين، كما تمتاز بخاصيتين تميزها عن الإدارات الكلاسيكية في القانون الاداري في كونها مستقلة، ولا تخضع لأي سلطة عليا من السلطات العمومية ولا لأية رقابة وصاية، ولو أن بعضا منها قد وضعت لدى رئيس الحكومة مثل ما هو عليه الحال

1 – قرار مجلس الدولة رقم 13 الصادر في 09 فيفري، 1999، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة الإدارة رقم 01، 1999، ص. 193.

2 – ZOUAIMIA Rachid « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », Revue Académique de la recherche juridique, Faculté de droit et des sciences politiques, Université de Bejaia, n° 1, volume 7, 2013, p. 12.

3 – العيد سعدية، المسؤولية الجزائية للبنك عن جريمة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016، ص. 264.

لمجلس المنافسة[1]، كما تتمثل خاصيتها في تشكيلتها الجماعية (la composition collégiale) التي تميزها عن المؤسسات العمومية[2].

يرى بعض الكتاب أن اللجنة المصرفية هي هيئة قضائية عندما تنطق بعقوبة تأديبية أو تقضي بتعيين متصرف إداري أو مدير مؤقت، وتكون سلطة إدارية عندما تصدر أمرا أو تحذيرا[3]، ويتزعم هذا الموقف أنصار الطابع الازدواجي للجنة المصرفية،لكن على الرغم من قيام اللجنة المصرفية بإصدار بعض العقوبات التأديبية كما تقوم به بعض الهيئات القضائية، إلا أنها تختلف عنها في كيفية تحديد الإجراءات أمامها، إذ يتمثل الفرق بين الجهة القضائية واللجنة المصرفية في أن الإجراءات المطبقة أمام الجهات القضائية تتحدد عن طريق القانون، بينما أغلبية الإجراءات المطبقة أمام اللجنة المصرفية يحددها نظامها الداخلي.

تعتبر اللجنة المصرفية من بين سلطات الضبط القطاعية التي يقترب عملها من عمل القاضي، فيما يخص تطبيق السلطة الردعية ولكنها تختلف عنها في نقاط ثلاثة تتمثل في:

1 – أن العقوبة التي توقعها سلطة الضبط لا تشكل ردعا وعقابا على المساس بالقانون، ولكنه أكثر من ذلك فهي إشارة موجهة الى مجموع السوق،

2 – أن سلطة الضبط تتجه أكثر الى أساليب الاقناع، مثل الأمر الذي يتضمن تصحيح وضعية معينة،

3– ويتمثل الوجه الثالث للاختلاف في أن سلطة الضبط المستقلة لا تتدخل فقط لتحديد قواعد العمل، بل لوضع التوازنات المرغوبة[4].

1– المادة 23 من الأمر رقم 03 –03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003.

2 – ZOUAIMIA Rachid, ROUALT- Marie Christine, Droit Administratif, édition BERTI, Alger, 2009, p. 91.

3 – DIB Saïd, « La nature du contrôle juridictionnel des actes de la commission bancaire en Algérie », in Revue du Conseil d'Etat, n° 3, Alger, 2003, p. 121.

4 – ZOUAIMIA Rachid, « Les autorités de régulation indépendantes », op. cit., p. 23.

يشكل الطعن ضد قرارات اللجنة المصرفية طعنا بالبطلان، يجعل تصنيف قراراتها ضمن القرارات الإدارية، ومن ثم يتعين القول كما استقر عليه الفقه أن اللجنة المصرفية تشكل سلطة إدارية مستقلة[1]، وبالتالي تعتبر قراراتها ذات طبيعة إدارية ويرفع الطعن بشأنها إلى مجلس الدولة، كما أن حضور قاضيين ضمن تشكيلة اللجنة المصرفية، لا يعتبر دليلا قاطعا على طابعها القضائي، ذلك أن بعض السلطات الإدارية المستقلة تضم قضاة دون أن تستفيد من التكييف القضائي لأعمالها، مثل لجنة تنظيم ومراقبة البورصة (COSOB)[2].

بالنسبة لإجراء المواجهة كدليل على الطابع القضائي للجنة المصرفية، فهوليس صحيح بدليل أن القاعدة نتجت من النظام الداخلي الذي تصدره اللجنة المصرفية، وليس من نص تشريعي، ونفس الأمر بالنسبة لتسبيب قراراتها، لأن دولة القانون تقتضي أن تكون الإجراءات أمام السلطات الإدارية المستقلة وجاهية، إضافة إلى تسبيب القرارات وحق الدفاع، وهي نفس الإجراءات المتبعة أمام الهيئات القضائية، حتى وإن كان من غير الممكن تصنيفها في خانة الهيئات القضائية[3].

كما أنها تختلف عن الهيأة القضائية على الرغم من أنها تتشكل من قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

استقر رأي مجلس الدولة، عند فصله في الطبيعة القانونية للجنة المصرفية على أن اللجنة المصرفية تمثل سلطة إدارية مستقلة[4]، ويتم تبليغ قراراتها بواسطة عقد غير قضائي، أو طبقا

1 – فور جون لوي: أمين عام سابق للجنة المصرفية تنظيم الرقابة المصرفية باللغة الفرنسية، مجلة مجلس الدولة رقم 2005/6، ص. 5 إلى 15.

2 – Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse.

3 – ZOUAIMIA Rachid, « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », in Revue Académique de la recherche juridique, Faculté de droit et des sciences politique, Université de Bejaia, n° 1, volume 7, 2013, p. 12.

4 – قرار مجلس الدولة رقم 2129 المؤرخ في 08 ماي 2000 بين يونيون بنك وبنك الجزائر.

لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وتكون الطعون الموجهة ضد قراراتها من اختصاص مجلس الدولة، وهي غير موقفة للتنفيذ[1]، وقد اعتمد مجلس الدولة في قراره هذا على معايير مرتبطة بالنزاع مثل غياب قواعد الإجراء القضائي وطبيعة الطعن في قرارت اللجنة المصرفية والذي يعتبر طعنا بالإلغاء[2].

لا تكون قرارات اللجنة المصرفية قابلة للطعن، إلا فيما يخص قرار تعيين قائم بالإدارة المؤقت أو تعيين مدير مؤقت أو المصفي، وكذلك بالنسبة للعقوبات التأديبية، ومن هنا نرى أن مجلس الدولة يقوم برقابة نشاط الرقابة الذي تقوم به اللجنة المصرفية، لكن الاجتهاد القضائي في هذا المجال قليل جدا، فدور مجلس الدولة هو دور مساعد للجنة المصرفية أكثر من كونه دور رادع لها[3]، كما لا تتمتع اللجنة المصرفية بالشخصية المعنوية، الأمر الذي يؤدي الى إثارة مسؤولية الدولة في حالة الخطأ الصادر من هذه الأخيرة، على غرار سلطة الرقابة الاحترازية والقرار في فرنسا.

ثالثا – تعيين أعضاء اللجنة المصرفية

يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة المصرفية لمدة (5) خمس سنوات، وهو ما يظهر عدم استقلالية هذه الهيئة فسلطة التعيين يجب أن تتوزع بين السلطة التنفيذية والبرلمان حسب ما هو

1 – قرار مجلس الدولة رقم 12101 المؤرخ في 2003/04/10 بين البنك الجزائري الدولي AIB وبنك الجزائر – مجلة مجلس الدولة، العدد 6، الصادرة في 2005، ص. 64.

2 – سبب مجلس الدولة قراره الصادر في 8 ماي 2000 كما يلي: حيث أنه من الثابت أن القرار المطعون فيه يذكر أن رئيسها صرح قبل مناقشة الموضوع، أن اللجنة المصرفية تشكل جهة قضائية متخصصة، لكن حيث أن الجهات القضائية تفصل بين الأطراف، في حين أن اللجنة المصرفية تشكل هيئة رقابية مهنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات المطبقة أمام الجهات القضائية تحدد عن طريق القانون، في حين أن أغلبية الإجراءات المطبقة أمام اللجنة المصرفية يحددها نظامها الداخلي لها...

3 – فنيش كمال، آلية ضمان دولة القانون والحريات العامة ترتكز على العدالة، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول لقانون البنوك "الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك" مجلس الأمة، 5 جوان 2005، ص. 60.

معمول به في الدول الغربية، وذلك حتى تتمتع بالاستقلالية في أعمالها[1]، بينما نجد أن نظيرتها في القانون النقدي والمالي الفرنسي وهى سلطة الرقابة الحذرة والقرار (l'autorité de contrôle prudentiel et de résolution)، يعين أعضاء تشكيلتها الجماعية (le collège) بمقتضى المادة 612-1 بقرار من الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية، ويعين نائب الرئيس لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية، والضمان الاجتماعي والتعاونيات، بعد أخذ رأي اللجان الوطنية والمجلس الوطني ومجلس الأمة[2].

تبنى المشرع الجزائري نفس هذا التوجه سواء بالنسبة لتشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة[3] أو سلطة ضبط السمعي البصري[4]، فهناك من يرى أنه لكي تحقق سلطة الضبط الغاية التي أوجدت من أجلها لابد أن تتمتع بالاستقلالية على المستويين العضوي والوظيفي، وتظهر الاستقلالية من الجانب العضوي من خلال اعتماد تقنية العهدة لفائدة أعضاء سلطة الضبط، ومن الجانب الوظيفي من خلال عدم جواز الغاء أو تعديل أو استبدال القرارات الصادرة عن سلطة الضبط من طرف سلطة عليا.

---

1 – ZOUAIMIA Rachid, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, édition Houma, Alger, 2005, pp. 40 et 41.

2 – L612-5 du code monétaire et financier français, disponible sur le lien électronique : « codes.droit.org/cod/monétaire-financier ».pdf.consulté le 23/04/2015.

3 – القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12جانفي 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية العدد 2، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012. وتنص المادة 50 منه على أنه: "تتشكل سلطة ضبط الصحافة المكتوبة علاوة عن ثلاثة (3) أعضاء من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية، من عضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني، عضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة وسبعة أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين الذين يثبتون خمسة عشرة (15) سنة على الأقل من الخبرة في المهنة.

4 – المادة 57 من القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة العدد 16، المؤرخة في 23 مارس 2014، إذ تنص هذه المادة أن سلطة ضبط النشاط السمعي البصري، علاوة عن (5) أعضاء من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية، من عضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة.

الفرع الثاني

علاقة اللجنة المصرفية بالسلطات الأخرى المساهمة في الرقابة

ندرس علاقة اللجنة المصرفية بمجلس المنافسة **(أولا)** وعلاقتها بمجلس النقد والقرض **(ثانيا)**، وعلاقتها ببنك الجزائر **(ثالثا)**

أولا- علاقة اللجنة المصرفية بمجلس المنافسة

لم ينص الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على علاقة اللجنة المصرفية بمجلس المنافسة في مجال الضبط، بحيث يعتبر مجلس المنافسة سلطة ضبط عامة، يختص بمجال الضبط الخاص بجميع المؤسسات الداخلة في القطاع الاقتصادي، بينما اللجنة المصرفية هي سلطة ضبط قطاعية خاصة بقطاع البنوك والمؤسسات المالية، ويقع على عاتقها كما هو عليه الأمر بالنسبة لسلطات الضبط القطاعية الأخرى مرافقة القطاع الخاضع لها نحو نظام تنافسي، فهي تمارس بالتالي مهمة تنظيم قبلية (une mission de régulation éxante)، والتي تتمثل أساسا في وضع حيز التنفيذ للميكانزمات الضرورية للانتقال من نظام الاحتكار إلى نظام المنافسة، في حين تكون مهام الضبط لمجلس المنافسة بعدية[1].

يتمتع الضبط الاقتصادي بأهمية كبيرة كونه يهدف الى خلق توازن بين مبدأ المنافسة، مع مبدأ عدم المنافسة (principe a-concurentiel) أو مبدأ ضد المنافسة (principe anticocurentiel)، ويقع على المشرع الحفاظ على هذا التوازن[2]، بحيث توجد علاقة وثيقة بين مجلس المنافسة الذي ينظم المنافسة الحرة في اطار القانون واللجنة المصرفية التي تضبط قطاع البنك والمالية وتعمل على ضمان احترام هذه المؤسسات للتنظيمات المصرفية في اطار مناخ أعمال نزيه

1 – AREZKI Nabila, « L'interrégulation entre le conseil de la concurrence et les autorités de régulation srctorielles », in Revue academique de la recherche juridique, Faculté de Droit et des sciences politiques, Université de Béjaia (Algerie), n° 02, volume 06, 2012, p. 9.

2 – FRISON ROCHE Marie-Anne « Ambition et efficacité économique», Revue de droit bancaire et financier France, novembre-décembre 2009, pp. 59 – 66.

وتنافسي، ويقوم مجلس المنافسة بالتأطير الأفقي للأسواق[1]، ويسهر على ضمان حرية المنافسة حتى في الأسواق التي تقع من اختصاص سلطات الضبط القطاعية الأخرى، بما يؤدي إلى التداخل في الصلاحيات، خاصة الردعية منها.

وباستقرائنا أحكام الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم نجد إشارة طفيفة لكلمة المنافسة في المادة 75 التي تنص في الفقرة الثانية وبتعبير ضمني أنه ينبغي أن تبقى النشاطات المذكورة مهما يكن من أمر محدودة الأهمية بالمقارنة بمجموع نشاطات البنك أو المؤسسة المالية، وهذا كإشارة إلى حالة الهيمنة على السوق التي تعتبر من الممارسات المنافية للمنافسة، وقد أضافت المادة أنها لا يجب أن تمنع ممارسة هذه النشاطات المنافسة أو تحد منها.

يعاب على هذه المادة أنها تستعمل أسلوب الاستحسان باستعمال لفظ "ينبغي" في حين نجد أن مثل هذه الممارسات إن تحققت، فإنها تؤدي إلى مخالفات وأعمال معاقب عليها دون تحديد الجهة المختصة بالردع هل اللجنة المصرفية أو مجلس المنافسة، فلو افترضنا وقوع اتفاق محضور للهيمنة على السوق البنكية والمالية بين بنكين أو أكثر، فيجوز لأي بنك يكون ضحية لهذا الاتفاق أن يخطر مجلس المنافسة لكي يضع حدا لهذا الفعل باعتباره من الممارسات المقيدة للمنافسة النزيهة التي يختص بالنظر فيها، ومن جانب آخر يمكن للبنك الآخر أن يخطر اللجنة المصرفية على أساس أن هذا الاتفاق يعد خرقا لأحكام المادة 105 من قانون النقد والقرض التي تلزم البنوك باحترام قواعد حسن المهنة. يمكن أن ينتج عن هذه الحالة تناقض في محتوى القرارين الذين يصدرهما كل من مجلس المنافسة واللجنة المصرفية في نفس القضية، وفي حالة الطعن في القرارين أمام الجهات القضائية، بحيث يكون الطعن في قرارات مجلس المنافسة

1 – تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة، الجزائر 2013، ص. 332.

المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة أمام مجلس قضاء الجزائر[1]، في حين أن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية يكون أمام مجلس الدولة[2]، وهو ما يؤدي الى التداخل في الصلاحيات، وإمكانية تقديم طعنين الى جهتين مختلفتين.

ثانيا – علاقة اللجنة المصرفية بمجلس النقد والقرض

إن مجلس النقد والقرض هو سلطة إدارية مستقلة وسلطة ضبط مستقلة، كما يعتبر سلطة نقدية تقوم بإصدار الأنظمة في مجال النقد ومقاييس وشروط عمليات البنك المركزي، وتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها، وقد أضاف التعديل الذي جاء به الأمر رقم 10-04 منتجات التوفير والقرض الجديدة، وإعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها وشروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية[3].

تظهر علاقة التداخل بين السلطتين في كون المحافظ هو رئيس لمجلس النقد والقرض وللجنة المصرفية، ويشارك مجلس النقد والقرض في الرقابة السابقة أو القبلية للقيام بالأعمال المصرفية، بحيث يمكن له أخذ قرارات فردية كالترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، والترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية[4]، كما يشترك ظاهريا في أخطر عقوبة يخولها القانون للجنة المصرفية وهي سحب الاعتماد، بحيث نصت المادة 95 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: "**ودون الإخلال بالعقوبات التي قد تقررها**

1 – المادة 63 من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003، المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-12، المؤرخ في 25 جوان 2008، الجريدة الرسمية، العدد 36 لسنة 2008، وبالقانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010، الجريدة الرسمية العدد 46 لسنة 2010.

2 – المادة 107 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقر ض، مرجع سابق.

3 – أنظر المادة 62 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، وهي تحدد الصلاحيات الممنوحة لمجلس النقد والتي يمارسها بإصداره أنظمة خاصة بها.

4 – المادة 62 من الامر رقم 03-11 المعدلة بموجب الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض.

اللجنة المصرفية في إطار صلاحياتها، يقرر المجلس سحب الاعتماد: وذلك إما بناءا على طلب من البنك أو المؤسسة المالية، أو تلقائيا، إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة، وإذا لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشرة (12) شهرا، أو إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة (6) أشهر"[1]، يتمثل الفرق بين سحب الاعتماد الذي يقوم به مجلس النقد والقرض والاعتماد الذي تنطق به اللجنة المصرفية في أن سحب الاعتماد من المجلس هو تصرف إداري، بينما سحب الاعتماد من اللجنة المصرفية فهو عقوبة.

ثالثا – علاقة اللجنة المصرفية ببنك الجزائر

تتصل اللجنة المصرفية من خلال اشتراك تشكيلتها ببنك الجزائر في شخص المحافظ فهو رئيس اللجنة المصرفية ورئيس بنك الجزائر، الأمر الذي يؤدي الى تداخل الصلاحيات خاصة في حالة قيام المحافظ بممارسة مهامه كرئيس للجنة المصرفية، وفي حالة قيام هذه الأخيرة برقابة البنوك والمؤسسات المالية، أوعندما يقوم بمهامه كرئيس لبنك الجزائر، ويظهر هذا الاشتراك في قيام بنك الجزائر في اطار برنامج سنوي بتكليف لمفتشين تابعين له للقيام بالرقابة لحساب اللجنة المصرفية[2]، كما يمكن لبنك الجزائر في حالة الاستعجال، أن يقوم بأية عملية تحري ويبلغ اللجنة المصرفية بنتائج هذه التحريات.

المطلب الثالث

السلطات الأخرى المساهمة في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

يمكن أن تتداخل سلطات أخرى لتساهم في الرقابة على القطاع البنكي وفي تنويع أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، ومن بين هذه السلطات نجد مجلس النقد والقرض

1 – المادة 95 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – المادة 108 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، المرجع السابق.

الذي يعتبر أساسا سلطة نقدية (autorité monétaire) **(الفرع الأول)** ووزارة المالية باعتبارها ممثلة للدولة من جهة وللنظام البنكي والمالي على المستوى المركزي من جهة أخرى **(الفرع الثاني)**، إضافة إلى مجلس المحاسبة الذي يقوم بالرقابة المحاسبية على مؤسسات القطاع البنكي والمتمثلة في البنوك العمومية باعتبارها مؤسسات عمومية اقتصادية **(الفرع الثالث)** ويمكن أن نضيف إلى هذه الرقابات الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط الدولية على البنوك والمؤسسات المالية الوطنية **(الفرع الرابع)** والرقابة التي تمارسها إدارة الضرائب **(الفرع الخامس)**.

الفرع الأول

مجلس النقد والقرض

خص قانون النقد والقرض مجلس النقد والقرض بطبيعة خاصة **(أولا)** وتشكيلة مختلفة عن تلك الخاصة باللجنة المصرفية وبنك الجزائر **(ثانيا)**.

أولا – طبيعة مجلس النقد والقرض

يعتبر مجلس النقد والقرض سلطة نقدية تصدر الأنظمة المتعلقة بالمجال البنكي والمالي، يتمتع بصلاحية إصدار النقد، وكذا تغطيته، ومقاييس وشروط عمليات البنك المركزي، لاسيما خصم السندات تحت نظام الأمانة، ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات، كما يحدد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها[1].

ثانيا – تشكيلة مجلس النقد والقرض

يتكون مجلس النقد والقرض من:

أ– أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر[2]،

1 – المادة 62 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 – "يتكون أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر من:

المحافظ رئيسا، =

ب- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية[1].

يضاف الى أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، ثلاثة (3) موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، يضاف إليهم شخصيتان يختاران للعمل داخل مجلس النقد والقرض، بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية، وبهذا نجد أن هناك خمس (5) شخصيات ذات كفاءة في المجال النقدي والمالي والاقتصادي.

وبهذا فيتكون مجلس النقد والقرض من تسعة (9) أعضاء، يعين جميعهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، ويتم تعيين الشخصيتين أيضا بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، ويتداولان ويشاركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة[2].

نصت المادة 59 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في الفقرة 2 منها على أن عضوا المجلس يشاركان في التصويت بكل حرية، دون أن تشير إلى الأعضاء الثلاثة لمجلس إدارة بنك الجزائر، وهم ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة في المجالين الاقتصادي والمالي، فيما اذا كانا يشاركان في التصويت.

تنص المادة 24 من قانون النقد والقرض على أنه "**يكون حضور أربعة أعضاء في مجلس الإدارة على الأقل كافيا لعقد اجتماعه، ولا يجوز لأي عضو أن ينتدب من يمثله، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا** "، ويكون ذلك عندما يجتمع مجلس إدراة بنك الجزائر على أساس

= نواب المحافظ الثلاثة،

ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي..." المادة 18 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

1 - المادة 58 من الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 - المادة 59 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

أنه يمثل بنك الجزائر وليس مجلس النقد والقرض، بما يترجم وجود تداخل في الصلاحيات بين بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

الفرع الثاني

وزير المالية

يساهم وزير المالية في الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية بصفة غير مباشرة **(أولا)** كماتربطه علاقات بسلطات الرقابة الأخرى **(ثانيا)**.

أولا – الرقابة التي يقوم بها وزير المالية

يشرف الوزير المكلف بالمالية على أعمال بنك الجزائر، إذ يلتزم هذا الأخير بإبلاغ الوزير المكلف بالمالية، بكل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات نحو الخارج[1]، إضافة إلى وجوب اتفاق وزير المالية على نسبة وكيفيات عمولة الإدارة التي تفضي إليها المكشوفات بالحساب، والتي تمنح إلى الخزينة العمومية[2]، مع ضرورة موافقة الوزير المكلف بالمالية على توظيف أموال بنك الجزائر التي تصدر على شكل سندات صادرة عن هيئات مالية، ويملك الوزير المكلف بالمالية سلطة تعديل مشاريع الأنظمة خلال 10 أيام لطلب تعديلها والتي تبلغ إليه عن طريق محافظ بنك الجزائر[3].

تستمع اللجنة المصرفية إلى الوزير المكلف بالمالية بطلب منه[4]، حسب المادة 108 التي لم تحدد إذا كان ذلك على سبيل الاستشارة أو لإصدار أمر إليها، أو لكونه يدخل في اطار التنسيق بين رقابتها والإشراف الذي يقوم به وزير المالية.

1 – المادة 36 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، مرجع سابق.
2 – المادة 46 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، مرجع سابق.
3 – المادة 63 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
4 – المادة 108 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

يكون النظام الذي يصدره المحافظ بصفته رئيسا لمجلس النقد والقرض موضوع طعن بالإبطال يقدمه الوزير المكلف بالمالية أمام مجلس الدولة، ولا يكون لهذا الطعن أثر موقف بما يفسر تأثير السلطة التنفيذية على أعمال وقرارات مجلس النقد والقرض، وبما يترجم أيضا عدم استقلاليته.

وضعت لدى وزير المالية مفتشية عامة للمالية تقوم برقابة وتدقيق وتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، بحيث دعم الأمر رقم 08-01 الصادر في فيفري 2008[1]، هياكلها التي تقوم بالتدقيق والرقابة بعد طلب من السلطات أو الأجهزة التي تمثل الدولة المساهمة، حسب الشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم[2]، إذ يتعين على مسؤولي المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تجري بشأنها الرقابة والتدقيق، أن يعرضوا على المفتشين عند أول طلب الأموال والقيم والتبريرات الضرورية لإنجاز مهمتهم[3].

ثانيا – علاقة وزير المالية بأجهزة الرقابة

لوزارة المالية علاقة ببنك الجزائر باعتباره قمة هرم النظام البنكي والمصرفي **(1)** كما له علاقة باللجنة المصرفية **(2)**.

1- علاقة وزير المالية ببنك الجزائر

يقدم مراقبا بنك الجزائر للمجلس كل الاقتراحات التي يريانها ملائمة واذا رفضت اقتراحاتهما أو الملاحظات التي يريانها، يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداولات، ويطلعان الوزير المكلف بالمالية، كما يرفعان تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة (4) التي

1 – الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فيفري 2008، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية العدد 11، المؤرخة في 02 مارس 2008.

2 – المادة 7 مكرر من الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فيفري 2008، السابق الذكر.

3 – المادة 7 مكرر 4 من الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، المعدل والمتمم، المرجع السابق.

تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى المحافظ، ويجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصهما[1].

تتضح هنا رقابة وزير المالية على مراقبي بنك الجزائر، بالنسبة للحراسة الخاصة التي يقومان بها على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة، وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية، بما يمثل رقابة على رقابة، وحسب التقرير الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي (FMI) [2] حول تقدير استقرار القطاع المالي في الجزائر المنجز في جوان 2014، فيجب تدعيم التنسيق بين بنك الجزائر ووزارة المالية من أجل تسيير أحسن للسيولة التي تتوفر عليها البنوك والمؤسسات المالية.

كما أسست لجنة مشتركة في إطار الصرف وحركة رؤوس الأموال بين بنك الجزائر ووزارة المالية، تكلف بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي المحافظ ووزير المالية[3].

كما اعتمد أول تدبير نتيجة تصعيد الأزمة الاقتصادية العالمية على إنشاء خلية أزمة (la célule de crise) وضعت على مستوى وزارة المالية لتمثيل بنك الجزائر وخلية أخرى على مستوى بنك الجزائر لمتابعة تطور آثار الأزمة ومخاطر امتدادها الى القطاع البنكي بصفة خاصة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة، تقوم باختبار خطر الافلاس للمؤسسات غير المقيمة التي تباشر المشاريع الكبيرة، وتذبذب أسعار الصرف، وتأثيرها على الواردات في الجزائر للممتلكات والخدمات[4].

1 – المادة 27 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – Fond Monétaire International

3 - Rapport du FMI sur l'Evaluation du Systéme Financier en Algérie n° 41/161, du juin 2014, p. 5.

4 - Rapport de la Banque d'Algerie sur la stabilité du Systéme Bancaire Algérien, juin 2013, p. 16.

2- علاقة وزير المالية باللجنة المصرفية

تظهر علاقة وزير المالية باللجنة المصرفية من خلال استحداث عضوية ممثل عن وزير المالية في تشكيلة اللجنة المصرفية التي تعتبر جهازا رقابيا[1]، دون ذكر صلاحيات هذا الممثل، والأرجح أنه يكرس علاقة سلطات الرقابة بالسلطة المركزية في الدولة والممثلة في وزير المالية،وكذلك تنسيق رقابة المفتشية العامة للمالية باللجنة المصرفية باعتبارهما يساهمان في الرقابة على البنوك والمؤسسات التي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية، خاصة البنوك العمومية التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.

الفرع الثالث

مجلس المحاسبة

يتمتع مجلس المحاسبة بصلاحيات رقابة مالية الدولة على أعلى مستوى، والهيئات المحلية كالبلدية والولاية، ورقابة محاسبة البنوك العمومية التي تخص حسابات الأموال العمومية، وحتى بالنسبة للهيئات الخاصة التي تستفيد من مساعدة الدولة[2] ومطابقة هذه الحسابات، وينسق ذلك مع المفتشية العامة للمالية، وهو مؤسسة دستورية تتمتع بالاستقلاليته، بما يخول له امكانية تحقيق الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية.

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة من هيئات الرقابة البعدية على مالية المؤسسات العمومية وعلى المال العام، تم تكريسه بموجب المادة 190 من دستور 1976، وبالمادة 160 من دستور 1989، وهو منظم حاليا بالمادة 192 من القانون رقم 16-01 المتضمن نص التعديل الدستوري لسنة 2016.

1 – المادة 106 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدلة والمتممة بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، المرجع السابق.

2 - Cour des compte, [en ligne], 04 novembre 2011, disponible sur: http://fr.wikipedia.org/wiki/Cour-des-comptes

لأهمية الدور الذي يلعبه مجلس المحاسبة في رقابة مالية الدولة ندرس الطبيعة القانونية لهذا المجلس وكيفية تنظيمه **(أولا)** ونطاق رقابته **(ثالثا)**.

أولا – الطبيعة القانونية وتنظيم مجلس المحاسبة

يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة[1]، ويتمتع باختصاص إداري وقضائي في ممارسة المهمة الموكلة إليه، و بالاستقلالية ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في أعماله[2]. يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلال المالي، ويزود بالموارد البشرية والوسائل المالية الضرورية لعمله وتطوير نشاطاته، ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية.

ينظم مجلس المحاسبة لممارسة وظيفة الرقابة في غرف ذات اختصاص وطني وفي غرف ذات اختصاص إقليمي، ويمكن أن تنقسم الغرف إلى فروع، ويسند دور النيابة العامة إلى الناظر العام، ويساعده نظار مساعدون، ويشمل على أقسام تقنية ومصالح إدارية، وكتابة ضبط، توضع تحت سلطة رئيس مجلس المحاسبة، ولكاتب ضبط رئيسي يساعده كتاب ضبط[3].

يتم تعيين أمين عام لمجلس المحاسبة بمرسوم بناءا على اقتراح من رئيس مجلس المحاسبة، ويتم تحديد النظام الداخلي لمجلس المحاسبة الذي يصدر بمرسوم رئاسي، باقتراح من رئيس مجلس المحاسبة، بعد استشارة كل الغرف مجتمعة[4].

1 – المادة 192 من القانون رقم 16–01 المتضمن نص التعديل الدستوري لسنة 2016، مرجع سابق.

2 – المواد 2 و3 من الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 يوليو 1995، العدد 39، المعدل والمتمم.

3 – المواد 29، 32، 34، 35 من الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم.

4 – المواد 36 و37 من الأمر رقم 95–20 السابق الذكر.

ثانيا – نطاق تطبيق رقابة مجلس المحاسبة

تخضع لرقابة مجلس المحاسبة جميع مصالح الدولة والجماعات الإقليمية، والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها والتي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية، باستثناء بنك الجزائر الذي يعتبر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة[1].

يمارس مجلس المحاسبة رقابته أيضا على تسيير الشركات والمؤسسات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني، التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات العمومية الأخرى، بصفة مشتركة مساهمة بأغلبية الرأسمال أو سلطة قرار مهيمنة.

تخضع لرقابة مجلس المحاسبة البنوك العمومية والبنوك الخاصة التي تملك فيها الدولة أوالجماعات الإقليمية أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات العمومية الأخرى، بصفة مشتركة أو فردية مساهمة بأغلبية في الرأسمال، وبمفهوم المخالفة يثور هنا التساؤل عن مصير البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي تملك فيها الدولة أغلبية الرأسمال أي نسبة 51%، في ظل انعدام البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني، وبالتالي تساهم الدولة بأغلبية الرأسمال مقابل 49% للرأسمال الأجنبي أو غير المقيم إضافة الى السهم النوعي بما يؤدي بنا إلى اعتبار البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل في الساحة المالية الجزائرية كلها مؤسسات الدولة، التي لا تزال تملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أغلبية رأسمالها، مع تمتعها بالسهم النوعي الذي نعتبره "جوكر" الرقابة، أي "مخابرات عسكرية" كما هو منتشر في الادارات والمؤسسات العمومية سابقا، أضف الى كل ذلك حق الشفعة المقرر بنص المادة 83 من الأمر

1 – المادة 9 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وهو الحق الذي أضافه التعديل الأخير للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم، يؤدي ذلك إلى اعتبار البنوك والمؤسسات ذات رؤوس الأموال الخاصة مؤسسات عمومية اقتصادية وخضوعها بالتالي إلى رقابة مجلس المحاسبة.

الفرع الرابع

الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط

تعتبر الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط الدولية رقابة خاصة ذات طابع دولي، تتمتع بشهرة واعتراف دولي، بما يستوجب تحديد هذه الوكالات **(أولا)**، وتحديد نوع الرقابة التي تقوم بها **(ثانيا)**.

أولا – تحديد وكالات التنقيط الدولية

تتمتع وكالات التنقيط الدولية بأهمية في مجال مراقبة المؤسسات الاقتصادية، بما فيها البنوك والمؤسسات الدولية، فهي تملك استقلالية كبيرة سواء التقنية أو السياسية، أكسبتها سمعة فريدة من نوعها، وتلعب دورا رئيسيا في إعادة تمويل البنوك وتشكل مصدرا إعلاميا بالنسبة للمسيرين للبنك والسلطات على حد سواء[1].

توجد على المستوى الدولي ثلاث وكالات دولية كبيرة تمثل 80% من السوق العالمية للتنقيط وهي "Standard & Poor's" و"Moody Investor Service" و"Fitch Rating"، تبدي هذه الوكالات أراء على شكل تنقيط على مدى إمكانية المقرض ليواجه في الأجل المناسب تسديد وتعويض الفوائد والرأسمال للدين المتعاقد بشأنه[2]، ويتعلق الأمر بصفة كلاسيكية بالمديونية

1 – ماتوت جان بيار، "ملخص أشغال اليوم البرلماني الأول بخصوص البنوك"، منشورات الأمة، ص. 128.

2 – حديثا قامت هذه الوكالات بتنقيط حاملات السندات للتمويلات الهيكلية مثل قروض الرهن العقارية وبطاقات القرض، قرض السيارات... الخ. وهذا النشاط يمثل جزءا كبيرا من رقم أعمالها بالاحتفاظ بنفس النموذج الزمزي من التنقيط للإصدارات بالسندات (les émissions titrisées) مع الدين العادي هذا ما أدى بهذه الوكالات إلي خلق نوع من الغموض.

ذات الطابع البنكي أو الإجبارية، إضافة إلى إصدار أوراق الخزينة (billets de trésorerie) أو الورق التجاري (Commercial paper).

تظهر قدرة المقترض ليواجه التزاماته حسب سلم للتنقيط، يتكون من 21 إلى 23 نقطة لكل وكالة من هذه الوكالات، والتي تتقارب كثيرا في التنقيط، تتمثل النقطة الجيدة في نقطة (AAA) للوكالات الثلاثة المذكورة أعلاه، ثم النقطة الأقل تتمثل في D للوكالتين (Standard & Poor's وMoody's) و C لـــ (Fitch Rating) ونقطة (BBB) التى تمثل نقطة العبور من رتبة الاستثمار بدرجة الى رتبة الاستثمار بدون درجة (la note BBB marquant le passage de investissent grade à –investissent non grade)[1].

ثانيا – نوع الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط

تقوم هذه الوكالات المعروفة دوليا ومعظمها أمريكية، بتنقيط البنوك عبر العالم بأسره، ويشكل مستوى التنقيط لها معيارا أساسيا لترقية مؤسسة بنكية ما، أو على العكس إسقاطها، فالنقطة المرتفعة تسهل على البنك المعني إعادة التمويل، أما النقطة الرديئة فتؤدي إلى إسقاط سمعة البنك المعني وفقدان الثقة فيه، ويصعب عليه التمويل بسبب ذلك (عدم قبول سنداته المالية، عدم تسجيله في البورصة، عدم الثقة في ديونه، عدم ثقة المودعين فيه).

يعتبر التنقيط الذي تمنحه هذه الوكالات معيارا للصحة المالية لكل مؤسسة بنكية، فعمل هذه الوكالات يجب أن يكون ذا شفافية عالية وفعالية ملائمة، ونظرا لأهمية عملها فقد أدى نقص مصداقيتها بسبب انعدام شفافيتها، إلى أن تساهم في حدوث الأزمة الاقتصادية البنكية العالمية التي حدثت في السداسي الثاني من 2007[2].

---

1 - JACQUILLAT- Bertrand, GARBOUA - Vivien Levy, op. cit., p. 14.

2 – إن التنقيط المالي يعتبر نشاط قديم، أخذ جذوره في الرأسمالية الأمريكية، ففي سنة 1860 قام "أونري فارنام بور" (Henri Varnum poor) بإصدار كتاب "The History of Railrouds and in The United States"، بإظهاره لأهمية البحث عن الأموال، لتمويل الأجهزة التي تسمح بتقدير قيمة الدولة، إضافة لمخاطر الإفلاس للمستثمرين

ذكر النظام رقم 14-01 التنقيط المالي الذي تقوم به هيئات خارجية لتقييم القرض والتي تحدد قائمتها من طرف اللجنة المصرفية من أجل تحديد ترجيحات خطر القرض حسب طبيعة، ونوعية الطرف المقابل[1].

الفرع الخامس

رقابة إدارة الضرائب

حسب مقتضيات المادة 83 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم فان البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري يجب أن تؤسس على شكل شركة مساهمة، وكما يدرس المجلس إمكانية أخذ البنك والمؤسسة المالية شكل تعاضدية، فهي اذن تخضع للرقابة المحاسبية أو التحري المحاسبي الذي يعني مجموعة العمليات التي يكون هدفها اختبار محاسبة مؤسسة ومقابلتها مع المعلومات المتحصل عيلها من الإدارة، من أجل قياس وتقدير صحة التصريحات المقدمة، بحيث يلتزم الخاضعون للرقابة بحيازة محاسبة للنشاط تكون موضوعا للرقابة[2].

تخضع شركة المساهمة للضريبة حسب قواعد القانون العام، وبالتالي فإن الضرائب التي تخضع لها البنوك هي: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على القيمة المضافة (TVA) الرسم على النشاط المهني (TAP)، الرسم على التكوين والتعلم (TFA)، الضريبة على الأجور ودفع الاشتراكات الناتجة من نظام الضمان الاجتماعي، وكذلك الرسم على العقار[3].

وضرورة لهؤلاء لتقدير بكل دقة لهذه المخاطر. ويعمل بصفة مستمرة على نشر دفاتر يمنحون فيها أرائهم حول أمن أو على خطر الشركات المقترضة لتمويل استثماراتها. كما نجد من بين الأوائل في مجال التنقيط نجد في 1990 " John Moody" الذي أصدر (Moody's Manuel of Industrials And Miscellanous Securies)، وأنشأ بعد بضع سنوات "Moody's Investor Service"، وهي أول وكالة تنقيط حديثة، ويعتبر من بين الأوائل في العالم للقيام بمثل هذا النشاط. كماعرف نشاط التنقيط حتى سنة 1970 توسعا معتدلا و دائم، مرتكزا بصفة أكثر أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نشاط خاص، يعرف على أساس "الرأي المستقل المتعلق بأهلية وإرادة المقترض لسداد دينه".

1 – المادة 13 من النظام رقم 14-01 الذي يتضمن نسب الملاءة السابق الذكر.

2 - LOPEZ Christian-, Droit pénale fiscal, 1ère édition, édition lextenso, Paris, 2012, p. 134.

3 - Le Guide des banques et établissments financiers, édition juin 2015.

تخضع السلطات الواسعة للتحري والرقابة التي تتمتع بها إدارة الضرائب إلى وجوب احترام بعض القواعد التي تضمن للخاضعين للضريبة عدم تعسف هذه الأخيرة وخضوعها للقانون بصفة صارمة[1].

كما وضع المشرع شرطا مسبقا حتى يمكن القيام باجراءات المتابعة ضد أي شخص بجريمة التهرب الضريبي ويتمثل في الشكوى التي تقدمها إدارة الضرائب والتي لها الحق أن تتأسس كطرف مدني[2].

1 - BEN AMARA Mansour, BOUZNAD Hocine, Le droit fiscal des affaires en Algérie, édition Houma, Algérie, 2012, p. 28.

2 – قرموش عبد اللطيف: "جريمة التهرب الضريبي"، مجلة مجلس الدولة، العدد 1، الجزائر 2009، ص. 23.

المبحث الثاني

وسائل سلطات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

خول قانون النقد والقرض مجموعة من الوسائل والأدوات لتنفيذ الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية من بينها الوسائل الخاصة بالاجراءات التي يجب أن يحترمها البنك أو المؤسسة المالية حتى يستطيع ممارسة المهنة المصرفية والتي يتولى مجلس النقد والقرض رقابة احترامها، وهو ما نكيفه بالرقابة على الدخول لممارسة العمليات المصرفية أو الرقابة السابقة **(المطلب الأول)** ثم الرقابة التي تمارسها سلطة هرم النظام البنكي أوما يسمى بـــ "بنك البنوك" والمتمثل في بنك الجزائر **(المطلب الثاني)** ووسائل خاصة باللجنة المصرفية باعتبارها سلطة رقابية بامتياز **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

وسائل الرقابة السابقة لمجلس النقد والقرض

يمارس مجلس النقد والقرض رقابة الدخول إلى المهنة المصرفية، وهى رقابة تسبق الرقابة التي تقوم بها سلطات الرقابة الأخرى ونسميها بالرقابة السابقة لتنفيذ العمليات المصرفية، وتتمثل في مراقبة مدى توفر شروط ممارسة العمليات المصرفية، وهى يمكن اعتبارها رقابة وقائية، بحيث يتمتع الجانب الوقائي في الرقابة بدور مهم لمنع حدوث هزات عنيفة ولأن "الوقاية خير من العلاج " وهي تساهم في التعرف على الأوضاع المتوقعة للبنك من حيث السيولة والأمان، وتتيح لمتخذ القرار فرصة تنمية إجراءات تحول دون جعل الأوضاع المتوقعة وغير المرغوبة واقعا يصعب تغييره، كما تتيح له في نفس الوقت فرصة تنمية إجراءات أخرى تجعل الأوضاع المرغوبة واقعا ملموسا[1].

1 – القليوبي سميحة، "الأسس القانونية لعمليات البنوك"، مكتبة الإسكندرية، 1996، ص. 398.

تهدف الرقابة السابقة الى خدمة خطط مستقبلية يسعى البنك من خلالها الى تحقيق أقصى عائد مع تجنب المخاطر اللصيقة بالمهنة المصرفية[1]، إذ نجد أن المشرع الجزائري قد خول مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، إضافة إلى صلاحياته التنظيمية صلاحية الرقابة السابقة على تنفيذ العمليات المصرفية والتي تتم بوسيلتي الترخيص بانشاء الشركة **(الفرع الأول)** واعتماد هذه الشركة لتمارس العمليات المصرفية **(الفرع الثاني)** إضافة إلى تمتعه بصلاحية سحب الاعتماد **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

الترخيص كاجراء أولي للرقابة السابقة على البنوك والمؤسسات المالية

ندرس الترخيص وأثره على البنوك والمؤسسات المالية **(أولا)** ورقابة الحصول على الترخيص **(ثانيا)**.

أولا – تعريف الترخيص

يرخص مجلس النقد والقرض بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري، على أساس ملف يحتوي خاصة على نتائج تحقيق يتعلق بمراعاة المادة 80 من قانون النقد والقرض"[2]، وبهذا فقد نص المشرع الجزائري البنكي أن أول إجراء تقوم به البنوك والمؤسسات المالية هو الحصول على الترخيص، ولكن ما هي طبيعة هذا الترخيص ؟

---

1 – هنيدي منير إبراهيم، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، الإسكندرية 1996، ص. 351.

2 – المادة 82 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، وهي تحيل الى المادة 80 من نفس الأمر والتي تنص على الممنوعين من تأسيس بنك أو مؤسسة مالية أو إدارتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو تسييرها أو تمثيلها، أو أن يخول حق التوقيع عنها، وذلك إذا حكم عليه بسبب ما يأتي: أ–جناية، ب–اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب أو اصدار شيك بدون رصيد أو خيانة الأمانة، ج– حجز عمدي بدون وجه حق ارتكب من مؤتمنين عموميين، أو ابتزاز أموال أو قيم، د– الافلاس، – مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف، و–التزوير في المحررات أو التزوير في المحررات الخاصة التجارية أو المصرفية، ز– مخالفة قوانين الشركات ... إلى آخر المادة.

إن الترخيص يعتبر إجراء أولي الزامي يكون قبل الاعتماد الذي تتحصل عليه البنوك والمؤسسات المالية، وقد نص عليه الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بدون أن يتطرق إلى تعريفه أو تحديد طبيعته القانونية، وإن كان يظهر وفقا لما نستقرأه من نصوص المواد 62، 65، 82، 87 أنه عبارة عن قرار إداري فردي يصدر عن مجلس النقد والقرض، بصفته سلطة نقدية ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة.

إن تردد المشرع البنكي الجزائري بين الأخذ بفكرة الترخيص، وعدم الأخذ بها أدى به الى الخلط بين المواد، إذ نجد مثلا أن المادة 92 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض تنص على أن الترخيص يكون بتأسيس الشركة الخاضعة للقانون الجزائري، في حين نجد أن المادة 82 من نفس القانون تنص على ما يناقض ذلك، وهو كون أن الترخيص يؤدي الى إنشاء بنك أو مؤسسة مالية، فهل الترخيص يكون لإنشاء بنك أو مؤسسة مالية التي يحكمها القانون الجزائري (حسب المادة 82[1]) أم لإنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري (حسب المادة 92)[2] ؟

لم يذكر قانون النقد والقرض الأشخاص المؤهلين لطلب الترخيص، وحسب النظام رقم 02/06 الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 24 سبتمبر 2006[3]، فيتم الحصول على الترخيص بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية، بناءا على طلب من أحد المساهمين وذلك بعد استيفاء شروط وإجراءات الحصول على الترخيص المقررة لتأسيس بنك الذي يسبق حصول الاعتماد وشروط إقامة فرع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية.

1- تنص المادة 82 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على الترخيص بانشاء بنك أو مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري.

2- تنص المادة 92 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: بعد الحصول على الترخيص، يمكن تأسيس الشركة الخاضعة للقانون الجزائري ويمكنها أن تطلب الاعتماد، وبالتالي يظهر أن المادة 82 تنص على أن الترخيص بانشاء بنك أو مؤسسة مالية، بينما تنص المادة 92 على أن الترخيص بإنشاء شركة التي تصبح بنكا أو مؤسسة مالية بعد حصولها على الاعتماد.

3 – النظام رقم 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 06/12/2.

يمكن رفض منح الترخيص من مجلس النقد والقرض، وقد ربط المشرع الطعن بوجوب رفضين، ولا يقدم الرفض الثاني إلا بعد مضي (10) عشرة أشهر على الأكثر لرفع الطعن الأول، ونرى هنا طول المدة المخصصة لأحقية رفض هذا التظلم التي لا تستجيب لديناميكية اقتصاد السوق.

ثانيا – رقابة الحصول على الترخيص

نص قانون النقد والقرض ومجموعة الأنظمة الصادرة عن مجلس النقد والقرض على مجموعة من الشروط تفرض على البنوك والمؤسسات المالية للحصول على الترخيص، والتي تمثل رقابة سابقة لإنشاء الشركة التي سوف تعتمد بعد ذلك كبنك أو كمؤسسة مالية وتضمن لها قوتها لمواجهة التزامات السيولة والقدرة على الوفاء ومختلف المخاطر التي تترصد بالمهنة المصرفية وتتمثل هذه الشروط في الالتزام بالشكل القانوني **(1)**، والتزام الشرف والنزاهة في المسيرين والمديرين **(2)** والتزام توفر الرأسمال الأدنى للمؤسسة **(3)**.

1 – رقابة الشكل القانوني للبنك والمؤسسة المالية

نصت المادة 83 من قانون النقد والقرض على أنه: "**يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضديه**".

بالرجوع إلى القانون التجاري نجد تعريف شركات المساهمة بحيث تعتبر شركة المساهمة: "الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة (7)[1].

1 – المادة 592 من المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 1993.

فالبنوك والمؤسسات المالية يجب أن تكون على شكل شركة مساهمة، ولكنها تختلف عنها في أن شركات المساهمة التي تعتمد كبنك أو مؤسسة مالية تمارس مهنة معتادة لها تتمثل في المهنة المصرفية والممثلة بالعمليات المصرفية المذكورة في المواد 66 إلى المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[1]، ولا تعتبر شركات المساهمة بنوكا إلا إذا مارست الأعمال المصرفية[2]، بما يميز البنوك والمؤسسات المالية عن الشركات التجارية التي تكون على شكل شركة مساهمة، ويجب أن يتم إثبات الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة[3].

ضيق المشرع البنكي من الشكل الذي تتخذه الشركة على نقيض المشرع الفرنسي الذي جعل الشكل الذي تتخذه الشركة حرا، وبالتالي يكفي أن تكون الشركة هي شركة أموال، ولعل ما أدى بالمشرع الجزائري الى التضيق من مجال تدخل الشركات الأخرى، هو نقص التجربة البنكية وعدم اتساع الساحة المالية[4]، والتخوفات التي يتميز بها المشرع الجزائري من المنافسة

1 – تنص المادة 83 الفقرة 2 على اضطلاع مجلس النقد والقرض بدراسة جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية، وذلك استنادا إلى نص المادة 77 من نفس الأمر التي تسمح بذلك مع مراعاة لبعض الحالات التي يفرزها الواقع العملي كما هو الشأن بالنسبة للصندوق الوطني التعاضدية الفلاحية الذي رخص له بممارسة الأعمال المصرفية بموجب النظام رقم 05/92.

2 – إن شرط ممارسة العمليات هو شرط مهم لمنح صفة بنك، ويجب أن يكون على سبيل الاحتراف وتحت تسمية معينة تميزه عن باقي البنوك والمؤسسات الممارسة ولا تخلق لبسا لدى الجمهور.

3 – المادة 545 الفقرة 1 من القانون التجاري.

4 – بقيت البنوك العمومية الستة مهيمنة على الساحة المالية في الجزائر وهي (البنك الوطني الجزائري (BNA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA)، وبنك التنمية المحلية، وصندوق التوفير والاحتياط (CNEP) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، إذ يشمل القطاع البنكي في الجزائر على ست بنوك عمومية و14 (أربعة عشر بنكا خاصا ذات الرأسمال الأجنبي (10 شركات تابعة و3 فروع لبنوك دولية وبنكا برأسمال مختلط)، ولا يوجد أي بنك خاص خاص ذات رأسمال جزائري يعمل في السوق المحلية. وهناك مجموعة من فروع بنوك متعددة الجنسيات مثل "ستي بنك الجزائرCitibank Algérie" و"أش أس بيسي الجزائر" HSBC Algeria وArab bank PLC. وتشمل الشركات التابعة (Les filiales) (Credit Agricole CIB Algerie, Natexis Algerie, BNP Paribas, Arab Banking Corporation, Housing Bank for trade and finance, Fransbank, Al-Djazair, Gulf Bank Algeria, Al Salam Bank et Trust Bank Algeria, وتكمل هذه المجموعة بنك ذات رأسمال مختلط.
Les banques étrangères en Algérie le journal de liberté du 04 novembre 2014, n° 6758.

الأجنبية، وكون أن شركات المساهمة هي التي تتجاوب مع التسيير الإداري الموجه للبنوك، بحيث يشبه بعض الكتاب تنظيم وتسيير شركات المساهمة بالدولة التي تتوزع صلاحياتها بين التنفيذ والتشريع والقضاء[1].

يمكن أن تأخذ البنوك أو المؤسسات المالية شكل تعاضديه، وهي تتمثل في تعاونية الادخار والقرض التي تنشأ لفائدة التجمعات المتكونة من الأجراء المنتمين لنفس الهيئة القانونية، أو نفس المجموعة أو نفس المؤسسة أو كل مجموعة يكون لأعضائها نفس المصلحة والتي تم التوقيع معها على عقد مرجعي[2]. فالتعاونية هي مؤسسة مالية ذات هدف غير ربحي، وهي ملك لأعضائها وتسير بحسب مبادئ التعاضدية، وتهدف إلى تشجيع الادخار واستعمال الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم قروضا وتقديم خدمات مالية لهم وهي شركة ذات رأسمال متغير، تتمتع بالشخصية المعنوية[3].

يعرض طلب الترخيص المقدم من تعاونية الادخار والقرض الى مجلس النقد والقرض ليفصل فيه في مدة (15) خمسة عشرة يوما، ابتداء من استلام الملف القانوني[4]، تطلب بعد ذلك تعاونية الادخار والقرض التي تحصلت على الترخيص الاعتماد لدى محافظ بنك الجزائر في أجل (12) اثنا عشرة شهرا ابتداءا من تاريخ تبليغ الترخيص، بحيث تمنع تعاونية الادخار والقرض من القيام بأية عملية مصرفية قبل الحصول على الاعتماد، الذي يمنح بموجب مقرر يصدر عن محافظ بنك الجزائر[5].

---

1 – LACHEB Mahfoud, Droit des Affaires, office des publications universitaires, 3ème édition, 12-2006, p. 101.

2 – المادة 2 من النظام رقم 08-03 المؤرخ في 21 يوليو 2008 الذي يحدد شروط الترخيص باقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 مارس 2009، العدد 15، ص. 26.

3 – المادة 2 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 27 فبراير 2007 الذي يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض الجريدة الرسمية المؤرخة في 07/2/18، العدد 15.

4 – المادة 7 من النظام رقم 08-03 الذي يحدد شروط الترخيص بإقامة تعاونية الادخار والقرض، المرجع السابق.

5 – المادة 10 من النظام رقم 08-03 الذي الذي يحدد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض، السابق الذكر.

2- رقابة شرف ونزاهة المسيرين والمديرين

يجب أن تتوفر في مسيري البنوك والمؤسسات المالية شروط النزاهة والشرف في المسيرين[1]، إذ لا يجوز أن يكون مؤسسا[2] لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتها، وأن يتولي مباشرة أو بواسطة شخص آخر إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأية صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها، وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة إذا حكم عليه بالجرائم التالية: اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب أو إصدار شيك بدون رصيد، أو خيانة الأمانة، أو حجز عمدي بدون وجه حق ارتكب من مؤتمنين عموميين، أو ابتزاز أموال أو قيم أو الإفلاس، أو مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف، أو التزوير في المحررات الخاصة التجارية أو المصرفية، ومخالفة قوانين الشركات، أو إخفاء أموال استلمها إثر إحدى هذه المخالفات، وكل مخالفة مرتبطة بالاتجار بالمخدرات والفساد وتبييض الأموال والإرهاب.

يمنع أن يكون من مسيري البنوك أو من مؤسسيها الشخص الذي حكم عليه من قبل جهة قضائية أجنبية، بحكم يتمتع بقوة الشيء المقضي فيه، يشكل حسب القانون الجزائري إحدى الجنايات أو الجنح المذكورة أعلاه، كذلك إذا أعلن إفلاسه أو الحق بإفلاس، أو حكم بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائر أو الخارج ما لم يرد له الاعتبار[3].

---

1 – نص النظام رقم 05/92 على تحديد مفهوم المسير في مادته الثانية الفقرة د على أنه: "كل شخص طبيعي له دور تسييري في المؤسسة، كالمدير العام أو المدير أو إطار مسئول يتمتع بسلطة اتخاذ باسم المؤسسة التزامات تصل إلى صرف الأموال أو المجازفة أو الأوامر بالصرف نحو الخارج".

2 – المؤسسون: هم الأشخاص الطبيعيون وممثلو الأشخاص المعنويين الذين يشاركون مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في أي عمل غرضه تأسيس مؤسسة، والمسير هو كل شخص طبيعي له دور تسييري في مؤسسة.

3 – المادة 6 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المتعلقين بالنقد والقرض.

أضاف التعديل الذي جاء به الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض إلى فئة الأشخاص الممنوعين من تأسيس أو إدارة البنك أو المؤسسة المالية، والذين يخول لهم حق التوقيع عنها، الأشخاص الذين تورطوا في جرائم الفساد وجريمة الاتجار بالمخدرات وجرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[1]، موازاة مع مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[2]، ومكافحة الفساد[3]، والاتجار بالمخدرات التي تعتبر جرائم منظمة عابرة للحدود،تستوجب مكافحتها تنسيق الجهود الوطنية والدولية، ومراقبة مؤسسات الدولة والمؤسسات ذات الطابع الدولي.

ويمنع أيضا من تأسيس بنك أو مؤسسة مالية الأشخاص الذين أعلن إفلاسهم أو ألحقوا بإفلاس[4]، بصورتيه التفليس بالتقصير والتفليس بالتدليس وقد أخلط المشرع التجاري الجزائري بين مصطلح الإفلاس والتفليس حسب ما هو وارد في عنوان "الباب الثالث" من "الكتاب الثالث" في التفليس والجرائم الأخرى في مادة الإفلاس".

---

1 – المادة 6 من الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – لقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة ظاهرة تبييض الأموال وهي: اتفاقية فيينا الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وذلك بموجب المرسوم رقم 95-45 المؤرخ في 1995/01/28. واتفاقية قمع تمويل الإرهاب لسنة 1995، وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم 2000-445 المؤرخ في 2002/12/23 واتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 بموجب مرسوم رئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 2002/02/25.

3 – وهى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.

4 – أدرج المشرع الجزائري الإفلاس بين هذه الجرائم، في حين كان عليه أن ينص على التفليس وليس الإفلاس لأن التفليس هو الذي يعتبر جريمة حسب ما ذكرته المواد 369 و371 و374 و378 و379 و380 من القانون التجاري استعمل المشرع في المادة 383 من قانون العقوبات قبل تعديلها في 2006/12/20 مصطلح "الإفلاس" للتعبير عن المصطلح الفرنسي "banqueroute" وتدارك الأمر اثر صدور قانون 2006/12/20، ولكنه لم يتدارك الأمر بالنسبة لقانون النقد والقرض بحيث اعتبر الإفلاس جريمة وليس التفليس.

يمنع من تأسيس بنك أو إدارة أو تمثيل بنك، الأشخاص الذين توجد أسماؤهم في القائمة الوطنية للغشاشين[1] (le fichier national des fraudeurs)، غير مذكورين في قانون النقد والقرض، إذ يجب إرسال قائمة أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة، الذين تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة التأسيسية للبنوك أو المؤسسات المالية، المرفقة بسيرتهم المهنية وملفهم الإداري إلى محافظ بنك الجزائر قصد اعتمادهم، و يجب أن يرخص محافظ بنك الجزائر بصفة عضو في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة عند تسليم الترخيص.

يرخص محافظ بنك الجزائر مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية، لا يمس غرض المؤسسة أو رأسمالها أو المساهمين فيها[2]، ويمكن أن يطلب الترخيص المسبق من طرف محافظ بنك الجزائر، وتطبق نفس هذه الأحكام على مسيري فروع البنوك أو المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر[3]، كما يطبق نفس هذا الإجراء على المديرين العامين، والمديرين العامين المساعدين غير الأعضاء في مجلس الإدارة وعلى الأعضاء في مجلس المديرين[4]، وتعرض تعديلات القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي تتوفر على فرع في الجزائر على مجلس الإدارة إذا كانت منصبة على غرض الشركة[5].

شدد الأمر رقم 10-04 المعدل للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على ضرورة وأهمية إثبات نزاهة المسيرين وأهليتهم وتجربتهم في المجال المصرفي، حيث تشكل نزاهة ومصداقية وشرف الأعضاء الركيزة الأساسية لتحقيق حسن سير المهنة المصرفية، بعد ما أكدت

1 – المادة 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

2 – المادة 6 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدلة والمتممة للمادة 94 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

3 – المادة 12 من النظام رقم 06-02 السابق الذكر.

4 – المادة 13 من النظام رقم 06-02 السابق الذكر.

5 – المادة 94 الفقرة 6 من الأمر رقم 03-11 المعدلة والمتممة بالمادة 6 من الأمر رقم 10-04 السابق الذكر.

الفضائح المالية ذلك، إضافة إلى وجوب تأكيد التزام المؤسسة الطالبة لتحقيق أهدافها التنموية، في ظروف تتجانس مع السير الحسن للنظام المصرفي، وضمان خدمات نوعية للزبائن، وكان من الأحسن لو ربط المشرع هذا الالتزام المعنوي بالتزام مادي يتمثل في وجوب كتابة تعهد من المؤسسة، وإخلالها بهذا التعهد والالتزام يعرضها إلى عقوبات وغرامات مالية.

3- رقابة الرأسمال الأدنى

يجب أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على رأسمال مبرأ كليا ونقدا، يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدده نظام يتخذه المجلس[1]، وقد إرتفع هذا الرأسمال بموجب النظام رقم 08-04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية[2] وعلى هذا تنص المادة 2 منه على أنه "**يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي تتأسس على شكل شركة مساهمة والخاضعة للقانون الجزائري، أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل (10) عشرة ملايير دينار 10.000.000.00 دج بالنسبة للبنوك المنصوص عليها في الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، وثلاثة ملايير وخمسمائة مليون دينار 3.500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المالية[3]، التي حددتها المادة 71 من الأمر رقم**

1 – المادة 88 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة المؤرخة في 08/12/24، العدد 72 الذي ألغى النظام رقم 04-01 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية.

3 – لقد كان النظام رقم 01/90 المؤرخ في 04 جويلية 1990 المتعلق بالرأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الموجودة والممارسة في الجزائر، في مادته الأولى يحدد الحد الأدنى للرأسمال الإجتماعي الذي ينبغي على البنوك الاكتتاب به كما يلي:

– 500 مليون بالنسبة للبنوك ويشترط ألا يقل هذا الرأسمال عن 33% من الأموال الخاصة.

– 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية دون أن يقل المبلغ عن 50% من الأموال الخاصة.

(وهي تختلف عن الرأسمال الأدنى الواجب توفره في شركات المساهمة المنصوص عليها في المادة 596 من القانون التجاري) لأن قيمته الدنيا تغيرت، وقد تم تحديد نسبة الرأسمال الأدنى بالنظر إلى سعر الصرف مقارنة مع الدولار. هذا ما يؤكده أيضا تغير هذه النسبة التي كانت وبموجب النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 ووفق مقتضيات المادة 04 من والتي منحت مهلة 2 سنة للبنوك تبدأ من يوم صدور تنفيذه.

11/03[1]، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج، أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب، حسب الحالة من البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، كما يجب أن يتوفر لتعاونيات الادخار والقرض عند تأسيسها رأسمال محرر كليا ونقدا يساوي على الأقل خمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج)[2]، ويجب أن يدفع رأسمال الشركة الأدنى المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه عند تأسيس الشركة وفقا للقواعد المحددة في المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 59/75 المتضمن القانون التجاري.

وضع المشرع الجزائري هذا الحد للتمييز بين البنوك والمؤسسات المالية، دون النظر إلى طبيعة العمليات التي تمارسها كلا المؤسستين، وذلك خلافا للمشرع الفرنسي الذي حدد المبلغ بالنظر إلى طبيعة النشاطات التي تمارسها كل مؤسسة، ويسحب الإعتماد من البنوك والمؤسسات المالية التي لا تلتزم بأحكام هذا النظام، ويقوم مجلس النقد والقرض بفحص طلبات رفع الرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية الممارسة في الجزائر[3].

---

1 – المادة 2 من النظام رقم 08–04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

2 – المادة الأولى من النظام رقم 08–02 المؤرخ في 21 يوليو2008 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 مارس 2009، العدد 15، ص. 25.

3 – Communiqué du 8 Décembre 2009, Note d'information sur l'augmentation du capital des banques et établissements financiers.

من أجل السماح لها بأن تتكيف مع تدابير النظام رقم 08–04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بالرأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها في الجزائر. وفي اجتماعه في الدورة العادية، في 18 ديسمبر 2009، تحت رئاسة محافظ بنك الجزائر، رخص مجلس النقد والقرض بالزيادات في الرأسمال الخاصة بالبنوك كما يلي:

- La Trust Bank Algeria رخص لها برفع رأسمالها من 7.500.000.000 دينار ليصل إلى 10.000.000.000 دينار.

- La Gulf Bank Algérie رخص لها برفع رأسمالها من 3.500.000.000 دينار ليصل إلى 10.000.000.000 دينار.

- La BNP Paribas قد رخص لها برفع رأسمالها من 5.500.000.000 دينار إلى 10.000.000.000 دينار. =

ثالثا – رقابة الترخيص بالتنازل عن الأسهم في البنك أو في المؤسسة المالية

تعتبر البنوك التجارية شركات أموال، فالأصل فيها أن لا يكون لشخصية المساهم اعتبار لأن المسؤولية ليست تضامنية، إلا أن الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، قد اهتم بشخصية المساهمين في البنك، نظرا لدورهم الهام في اختيار الاتجاه الذي يتبعه البنك، والمساهمة في تعيين مجلس إدارته ومجلس مراقبته وكل المسيرين[1]، بما يساهم في الحفاظ على استقرار الوضع المالي للبنك، من خلال دعوة محافظ بنك الجزائر للمساهمين والمؤسسين في البنك إذا تبين أن هذا الأخير يواجه أزمة من أجل تقديم الدعم الضروري ومنحه الموارد المالية اللازمة وخصم الأوراق المالية أو إقراضها مقابل ضمانات معينة.

يمتد نطاق الترخيص ليشمل الترخيص المسبق الذي يمنحه المحافظ عن كل تنازل عن أسهم أو سند مشابه في بنك أو مؤسسة مالية، ويعتبر لاغيا وعديم الأثر، كل تنازل عن سهم أو سند مشابه، لم يتم على مستوى التراب الوطني، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا يرخص للمساهمين في البنوك والمؤسسات المالية برهن أسهمهم أو سنداتهم المشابهة[2].

يوجه طلب الترخيص بالتنازل إلي رئيس مجلس النقد والقرض أي "محافظ بنك الجزائر"، يظهر فيه أسباب هذه العملية، وكذا كل عنصر آخر للتقييم يفيد المجلس[3]، وعندما يترتب عن التنازل

= – وفرع بنك Citibank NA Alegria رخص لها برفع رأسمالها من 1.180.000.000 دينار إلى 10.000.000.000 دينار.

وتلتزم المؤسسات التي يكون مقرها الاجتماعي في الخارج قبل إقامة فروع لها، والمرخص بها من مجلس النقد والقرض من أجل القيام بعمليات البنك في الجزائر، بأن تمتلك رأسمال يساوي على الأقل الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء بنك أو مؤسسة مالية من القانون الجزائري والتي تنتمي إلى نفس المجموعة.

1 – أنظر: ملهاق فضيلة، المرجع السابق، ص. 307.

2 – المادة 94 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدلة والمتممة بموجب المادة 6 من الأمر رقم 10–04 المتعلق بالنقد والقرض.

3 – المادة 14 من النظام رقم 06–02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 الذي يحدد شروط تأسيس بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية، المرجع السابق.

تعديل هيكل مجموع المساهمين، يجب أن يعرض الطلب إلى رئيس مجلس النقد والقرض، ويكون هذا الطلب مرفقا بملف تحدد عناصره عن طريق تعليمة من بنك الجزائر[1]، كما يتم التحيين سنويا من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، لكل المعلومات الخاصة بالمساهمين الذين يحوزون على الأقل على 5% من رأسمال مؤسستهم، بمعنى المساهمين الذين يمكن اعتبارهم ذوو تأثير على البنك أو المؤسسة المالية.

لم يذكر قانون النقد والقرض في المادة 80 منه على منع المساهمين الذين تمت إدانتهم بجريمة من تقديم المساعدة والدعم للبنك أو المؤسسة المالية، على الرغم من الدور المهم الذي يتمتع به هؤلاء داخل هذه المؤسسات، فهل يمكن تقديم دعم المساهمين بأموال ذات مصدر إجرامي (تبييض الأموال مثلا الذي نصت عليه الفقرة ط من المادة 80 المذكورة أعلاه) ؟ وبالتالي كان من الضروري ذكر المشرع المساهمين من قائمة الأشخاص الممنوعين في المساهمة في البنك إذا ما حكم عليهم بسبب الجرائم المنصوص عليها في المادة 80 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

سببت فضائح البنوك الخاصة تعقيد إجراءات الترخيص، وعدم السماح للمستثمرين الخواص الجزائريين بتأسيس بنوك في ساحة مالية تشمل (6) ستة بنوك و(14) بنكا أجنبيا و(9) وتسعة مؤسسات مالية[2]، بحيث كان بامكان أن يساهم القطاع البنكي الذي لم يسمح بالاستثمار فيه بجزء كبير من الإنتاج الوطني خارج المحروقات.

1 – المادة 2 من النظام رقم 06-02 السابق الذكر.

2 – المقرر رقم 15-01 المؤرخ في 4 يناير 2015، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.

الفرع الثاني

الاعتماد كاجراء ثاني للرقابة السابقة لمجلس النقد والقرض

يرتبط الدخول لممارسة المهنة المصرفية للشركة التي تحصلت على الترخيص، بالحصول على الاعتماد بمقرر من المحافظ، وهي شكلية تظهر ضرورة التأكد من أن المؤسسة التي تريد ممارسة المهنة المصرفية لها وسائل طموحها، وهي رقابة لازمة تهدف إلى حماية أموال الجمهور والمودعين بصفة خاصة، والأموال العامة واستقرار النظام البنكي بصفة عامة **(أولا)** وبالتالي لا يمكن الحصول على الاعتماد إلا بتوفر شروط معينة، تمثل التزامات تلقى على عاتق البنك، فإذا تحققت الشروط المنصوص عليها في القانون، يمنح الاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية، وإذا لم تلتزم الشركة بهذه الشروط يرفض الاعتماد **(ثانيا)**، أو يسحب الاعتماد **(ثالثا)**.

أولا – رقابة منح الاعتماد

ربط المشرع بين ممارسة المهنة المصرفية والاعتماد، الذي يمنح بمقرر من محافظ بنك الجزائر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية[1]، وتعاونية الادخار والقرض[2]، أما في فرنسا فكان يمنح من لجنة مؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار، قبل صدور الأمر رقم 2010-76 المؤرخ في 21 جانفي 2010، المتعلق بإدماج سلطات الاعتماد والرقابة للبنك والتأمين، وبعد صدور هذا الأمر أصبح الاعتماد يمنح من سلطة الرقابة الاحترازية والقرار، صالح للتطبيق في مجموع دول الفضاء الاقتصادي الأوروبي[3]، وهو ما يسمى بـــ "جواز السفر الأوروبي" تطبيقا

1 – المادة 92 الفقرة الأخيرة من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – النظام رقم 08-03 الذي يحدد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض، المرجع السابق، ص. 26.

3 - L'Espace Economique Européen (EEE) est une union économique rassemblant les 28 Etats membres de l'union européenne (UE) et trois des quatre Etats membres de l'Association Européenne de Libre Echange (AELE), qui sont l'island, la norvége, et le liechtenstein, la suisse ayant refusé par référendum la ratification de ce traité [en ligne], disponible sur : https://fr.wikipedia.org.

لمبدأ المعاملة بالمثل، بحيث تعترف فرنسا بالاعتمادات الممنوحة من السلطات المؤهلة في الدول الأخرى.

يعتبر الإعتماد بمثابة ترخيص إداري لممارسة المهنة المصرفية، وهو لا يمكن تقديمه إلا إذا استوفت المؤسسة المعنية، الشروط القانونية والتنظيمية للدخول لممارسة المهنة المصرفية، واستغلال مؤسسة القرض في ظروف تضمن أمن المتعاملين والغير، يقوم بدراستها مجلس النقد والقرض، لا سيما تلك المتعلقة بملف طلب الترخيص الذي يقدم إليه، ويحتوي كل المعلومات التوضيحية عن البنك أو المؤسسة المالية، التي يخول لها الحق في طلب الاعتماد.

ربط المشرع الجزائري بين الترخيص والاعتماد وجعل الترخيص هو الإجراء الأولى الذي ينبغي للشركة طلبه قبل طلب الاعتماد، بينما ألغى المشرع الفرنسي الترخيص وأبقى على الاعتماد الذي له طبيعة خاصة، بحيث لايعتمد الشخص المعنوي كمؤسسة قرض، ولكن باعتباره ينتمي إلى مجموعة من المجموعات الخمسة المنصوص عليها في المادة 511– 9 من القانون النقدي والمالي الفرنسي بصفته بنكا (banque) أو بنكا تعاونيا، أو تعاضديا (banque mutualiste ou coopérative)، أو صندوقا للقرض البلدي (caisse de crédit municipale)، أو شركة مالية (société financière)، أو مؤسسة مالية متخصصة (institution financière spécialisée).

فلم ينص المشرع البنكي في قانون النقد والقرض على الإعتماد المالي، بينما نص على الاعتماد الذي يخول للبنك أو المؤسسة المالية أن تكتسب صفة الوسيط المعتمد للقيام بالعمليات الجارية مع الخارج في النظام رقم 07–01 المتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات الجارية مع الخارج وللحسابات بالعملة الصعبة، وكذا القيام بالتجارة الخارجية الذي يجب أن تطلبه من المديرية العامة للصرف لدى بنك الجزائر[1].

1 – المادتان 11، 12 من النظام رقم 07–01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

ربط قانون النقد والقرض منح الاعتماد بمجموعة من الشروط، فتنص المادة 92 من الأمر رقم 03-11على أنه "**بعد الحصول على الترخيص، يمكن تأسيس الشركة الخاضعة للقانون الجزائري ويمكنها أن تطلب اعتمادها كبنك أو مؤسسة مالية، حسب الحالة**".

لم يذكر المشرع أجل الحصول على الترخيص، وبالنسبة لمدة 12 شهرا كأجل لمنح الاعتماد، هي مدة طويلة جدا، تعتبر مدة معرقلة للاستثمار وللمبادرة الفردية أكثر من كونها محفزة له وتأخير لا فائدة منه، خاصة في حالة ما إذا أدت دراسة الشروط الخاصة بمنحه إلى رفض الاعتماد.

ثانيا – رفض الاعتماد

تؤدي التحريات التي تقوم بها السلطة المانحة للاعتماد في مدى توفر الشروط القانونية والتنظيمية في المؤسسة الطالبة للاعتماد إلى منح الاعتماد أو رفضه، وقد ذكرت تدابير الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض رفض الترخيص والجهة التي يرفع اليها الطعن في قرار رفض الترخيص، بينما أغفل الطعن في تبيان الجهة التي يرفع إليها الطعن في قرار رفض الاعتماد، فحسب اجتهاد مجلس الدولة، فإنه ولكون القرار الذي يصدره محافظ بنك الجزائر هو قرار إداري فيكون قابلا للطعن الاداري عندما يتخذ مخالفة للقانون أو عندما يكون مشوبا بعيب تجاوز السلطة[1]، وحتى في حالة عدم وجود النص[2].

كما لم يذكر قانون النقد والقرض الحالات التي يرفض فيها الاعتماد، ولا نجد هنا إلا الحالة التي نص عليها المشرع الفرنسي بحيث يمكن رفض الاعتماد، إذا كان يحتمل أن تتم إعاقة ممارسة مراقبة المؤسسة الطالبة للاعتماد، إما لوجود علاقات في الرأسمال، أو برقابة مباشرة أو غير مباشرة، أو بوجود تدابير تشريعية أو تنظيمية لدولة غير طرف في الاتفاق حول

1- قرار مجلس الدولة رقم 172994 المؤرخ في 1998/02/27، مجلة مجلس الدولة، العدد 1، 2002، ص. 83.
2- قرار مجلس الدولة رقم 182491 المؤرخ في 2000/01/17، مجلة مجلس الدولة، العدد 1، 2002.

الفضاء الاقتصادي الأوربي (l'espace économique européen EEE)، التي ينتمي إليه شخص من بين هذه الأشخاص، ويبلغ قرار رفض الاعتماد إلى الطالب، ويمكن الطعن فيه بالتعسف لممارسة السلطة أمام مجلس الدولة[1]، وهو نفس الشيء في حالة ما إذا تم تحديد الاعتماد في ممارسة بعض العمليات المحددة بالموضوع الاجتماعي لطالب الاعتماد"[2]، إذ يمثل هذا التحديد والتضييق عقوبة، يمكن الطعن في قرار تحديد الاعتماد.

ثالثا – سحب الاعتماد

يعتبر سحب الاعتماد صلاحية مشتركة بين مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، بما يمكن أن يخلق تداخل في الصلاحيات بين الهيئتين قد يؤدي الى الاضرار بحقوق الغير[3]، دون الإخلال بالعقوبات التي تقررها اللجنة المصرفية في إطار صلاحيتها، إذ يقرر المجلس سحب الاعتماد كاجراء اداري وليس كعقوبة كما هو عليه الحال بالنسبة للجنة المصرفية وذلك[4]:

أ – بناء على طلب من البنك أو المؤسسة المالية،

ب – تلقائيا :

1– إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد غير متوفرة،

2– إن لم يتم استغلال الاعتماد لمدة 12 شهرا،

3– إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة 6 أشهر.

يجب سحب الاعتماد في أجل يتجاوز 6 أشهر، مراعاة لسرعة الأعمال التجارية ودور البنوك على الساحة المالية والاقتصادية.

1 – المادة 612–5 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

2 – المادة 511–10 الفقرة 6 من القانون النقدي والمالي.

3 – جيان بيير ماتوت، المرجع السابق، ص. 124.

4 – المادة 95 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

المطلب الثاني

وسائل بنك الجزائر للرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تتمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي، الذي يمارسها بواسطة أجهزة متخصصة وأدوات مختلفة، مع قيام أجهزة الرقابة المتخصصة في البنك بمتابعة كل نواحي نشاط البنوك والمؤسسات المالية وذلك باصدارها تعليمات وأنظمة وقرارات[1].

لبنك الجزائر مجموعة من الوسائل والتقنيات لمراقبة القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية **(الفرع الأول)** مع قيامه بالرقابة الميدانية وعلى الوثائق **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

وسائل رقابة بنك الجزائر على القروض

تتدخل السلطات العمومية في النشاط البنكي، ويتم ترجمة ذلك برقابة القروض التي تعتبر المكون المهم للسياسة النقدية الداخلية والخارجية، وكانت مضمونة في السابق بوسائل إدارية بحتة.

تتم الرقابة الكمية بتحديد إعادة الخصم من بنك الجزائر[2]، بحيث يعتبر سعر إعادة الخصم مؤشرا لسعر الفائدة الذي يستطيع به الجمهور الحصول على القروض من البنوك التجارية، مقابل خصم السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية الأخرى، كما يعتبر انعكاسا لوجهة البنك المركزي فيما يخص الوضع النقدي والائتماني في البلد، وقد يعبر أحيانا عن الوضع الاقتصادي بشكل عام[3].

---

1 – أمين عبد الله خالد، "التدقيق والرقابة في البنوك"، الطبعة الأولى، الأردن، 1997.

2 – Bonneau- T., Droit bancaire, op. cit., p. 163.

3 – يعدل يخزر فريدة، "تقنيات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص ص. 164-165.

تعتبر هذه التقنية مهمة في حالة انقطاع السيولة كما حدث للبنوك في الجزائر، خاصة بعد الصدمة الخارجية التي تتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور أسعار البترول، قدر هذا الانقطاع للسيولة بحوالى 1828 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2015 مقابل 2730,88 مليار دينار في سبتمبر 2014، وبالتالي شدد محافظ بنك الجزائر على ضرورة تمويل البنوك عن طريق اعادة الخصم من بنك الجزائر، مع تقرير اجراء اختبارات للبنوك من أجل مساعدة الدولة في مواجهة الصدمات الخارجية[1].

فإذا أراد البنك المركزي الحد من النشاط الاقتصادي، وتقليل كمية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، يعمد إلى رفع سعر إعادة الخصم، فتضطر البنوك التجارية، إلى رفع سعر الخصم، وبالعكس إذا أراد هذا الأخير التوسع في النشاط الاقتصادي، وزيادة كمية الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية، يعمد إلى خفض سعر إعادة الخصم، فتضطر البنوك التجارية إلى خفض سعر الخصم[2].

توجه الرقابة الكمية الى تحديد الحجم الكلي للقروض الممنوحة من كل بنك أو مؤسسة مالية لعملائها **(أولا)** بينما توجه الرقابة النوعية على القروض الى تفضيل بعض التمويلات بحكم ضرورتها **(ثانيا)**[3].

أولا – الرقابة الكمية على القروض

تتمثل الرقابة الكمية في تقديم مبالغ محددة للتنمية الاقتصادية وفقا للسياسة النقدية وما يترتب عن ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها[4]،

1 – Les chiffres inquiétants de la banque d'Algérie, Article écrit par Rabhi Meziane, paru dans le journal quotidien de liberté, n° 7123 du jeudi 7 janvier 2016, p. 7.

2 – لطفي علي، "مقدمة في علم الاقتصاد"، مطبعة لجنة البيان العربي، 1966، ص. 313.

3 –. Gavalda C, Stouflet J., op. cit., p. 88.

4 – حشيش عادل أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص. 222.

وتتمثل أهم تقنياتها في نظام الاحتياطات الإلزامية **(1)** وتدخل البنك المركزي في السوق النقدية والسوق فيما بين البنوك **(2)**.

1- نظام الاحتياطات الإلزامية

يتمثل نظام الاحتياطات الإلزامية في الالتزام الواقع على البنوك والمؤسسات المالية في امتلاك حساب بأجر لدى البنك المركزي، وهذا بوضع جزء من الودائع التي تحصل عليها من العملاء، وتجميد مجموعة متغيرة من الموارد البنكية ويتم تسديد حجم القروض الموزعة بصفة غير مباشرة.

تعتبر الاحتياطات الإلزامية موجودات بنقود البنك المركزي[1] (des avoirs en monnaie de banque centrale)، والتي تشكل وسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة التي يمارسها بنك الجزائر[2] والتي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها في حسابها المسجل في خصوم البنك المركزي، يحدد الاحتياطي الإلزامي بنسبة 9%[3]، كما أن نسبة الربح للاحتياطي الإلزامي محددة بـــ 0,5%[4]. تقوم البنوك بإنشاء النقد، أي بعد أن تمول عونا غير مالي تكون معرضة إلى تسرب النقود إلى خارج القنوات البنكية، نظرا للعمليات المحققة من عملائها (سحب الأوراق

1 – هي النقود التي تكون في متناول البنوك أو التي تتحصل عليها البنوك بواسطة البنك المركزي.
Soussi-Roubi. B., op. cit. p. 206.

2 – الموسوي مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي والمؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص. 259-260.

3 – المادة 3 من التعليمة رقم 04-2010 المؤرخة في 15 ديسمبر 2010 والمعدلة والمكملة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية، حيث كانت نسبة الاحتياطي لا يمكن أن تتجاوز نسبة 15% ويمكن أن تساوي 0%. ويمكن ضبط نسبة الاحتياطي حسب طبيعة الاستحقاقات ذات أجل استحقاق قصير أوذات أجل استحقاق طويل.

4 – التعليمة رقم 03-09 المؤرخة في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للتعليمة رقم 02-08 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

المالية، التحويل، الشيك...)، يقوم الاحتياطي الإلزامي بحمايتها من هذا التسريب للأموال[1].

تنص المادة 4 من الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه: "**يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جار دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد، بعنوان نظم الدفع، وتلتزم البنوك دون المؤسسات المالية بالاحتياطي الإلزامي، كما لا تلتزم بتكوين الاحتياطي الإلزامي البنوك التي تكون في حالة إفلاس أو تسوية قضائية**".

2- تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية

يشكل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية (أو سياسة السوق المفتوحة) (la politique d'open market)، الوسيلة الرئيسية للتأثير على نسب الفوائد ومبلغ القرض[2]، وتتمثل في العمليات المحققة بتدخل البنك المركزي في السوق ما بين البنوك (Le marché interbancaire)، في الدول التي تعتمد على التنظيم الذي يجعل من البنك المركزي منظما للسياسة النقدية.

يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات، و يحل محلها في الدائنية مقابل أن يقدم السيولة اللازمة في شكل

---

1 – إن عملية إنشاء النقود تعتبر غير محدودة، لأنه يكفي لبنك أن يمنح قرضا إلى عون غير مالي مقيم ليقوم بالإنشاء ويمكن أن يتم كبحها بواسطة أربعة حدود وهي:

– الحدود المتصلة بالتسريب لأموال خارج القنوات البنكية والذي ينتج من العمليات مع العملاء،

– تلك المتصلة بحصة البنك للحصول على السيولة،

– تلك الخاصة بطلب القروض من أعوان غير ماليين،

– تلك الناتجة من السياسة النقدية للبنك المركزي الذي يراقب إنشاء نقود البنوك.

Voir LELIEVRE Valérie, Le système bancaire et financier français, édition Breal, octobre 2008, p. 52.

2 – BEN HALIMA Ammour « Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie », édition Dahlab, Alger, p. 47.

أوراق النقد القانونية لتأدية نشاطها[1]، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات[2].

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز وفق الشروط المنصوص عليها في النظام رقم 11-03[3] على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض والاقتراضات ما بين البنوك[4]، ولاسيما تلك التي تمت في السوق النقدية[5].

ثانيا – الرقابة النوعية على القروض

تمثل الرقابة النوعية على القروض مظهرين هما: اختيار القروض **(1)** واختيار الأشخاص الذين يستفيدون من القروض **(2)**.

1- اختيار القروض

تقوم بعض المؤسسات المالية المتخصصة، بتسهيل منح القروض البنكية في بعض قطاعات الاقتصاد، إذ يجب أن تهدف القروض المقبولة لإعادة الخصم من بنك الجزائر إلى تحقيق أحد الأهداف التالية: تطوير وسائل الإنتاج[6]، تمويل الصادرات[7]، بناء المساكن، وكذا تشجيع الاستثمار.

---

1 – شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، النظرية والسياسات النقدية، المؤسسات المصرفية، الدار الجامعية، بيروت 1995، ص. 244.

2 – المادة 45 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

3 – النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 مايو 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية العدد 54، المؤرخة في 2 أكتوبر 2011.

4 – الملحق بالنظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 سبتمبر 2009، العدد 76.
العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب، وكذا المؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

5 – المادة 1 من النظام رقم 09-04 السابق الذكر.

6 – ويتضمن تطوير وسائل الإنتاج: استثمارات الإنشاء، التوسيع أو التجديد-تطهير الأموال بموجب إعادة الهيكلة و/أو تجميع المستحقات.

7 – ويشمل تمويل الصادرات لاسيما: =

2- اختيار الأشخاص المقترضين

يضمن بنك الجزائر رقابة منح القرض، التي تحدث بطرق وكيفيات مختلفة، فلا يمكن لمؤسسة القرض أن تقدم أي قرض خاضع للإعلان لزبون جديد دون أن تستشير مقدما "مركزية المخاطر" التابعة لبنك الجزائر بينما يقوم بنك فرنسا بمنح موافقته على منح القرض.

يلزم القانون البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا، وقبل تسليم دفتر شيكات إلى زبائنها أن تطلع فورا على "فهرس مركزية المستحقات غير المدفوعة "لبنك الجزائر، و"مركزيات الميزانيات" التي تجمع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المنظمة إليها، التي تتمثل مهامها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية وذلك من أجل تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

تقوم "مركزية الميزانيات" بتجميع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالجتها ونشرها، التي تتعلق بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من بنوك ومؤسسات مالية وشركات اعتماد إيجاري والتي تخضع إلى تصريح من "مركزية المخاطر" لبنك الجزائر، بينما نجد في فرنسا في مقابل ذلك "البطاقة البنكية للمؤسسات" (fichier bancaire des entreprises FIBEN) إلى جانب "مركزية الميزانيات" اللتان تسمحان للبنكي للتأكد من معلوماته وتكملتها، وقد اعتبر القانون الفرنسي البنكي الذي لا يلجأ إلى هذه المركزيات قبل منح القرض، أو فتح الحساب بأنه غير محتاط، ويفقد بذلك حقوقه في التعويض، إذا ما حدث عارض من عوارض الدفع لاحقا[1]، كما

= – المستحقات المسجلة على الخارج (بيع لأجل فعلي للبضائع مطابق لتنظيم الصرف)،

– التمويلات المسبقة المخصصة لتحضير طلبات الصادرات من البضائع أو الخدمات،

– الاعتمادات للمشترين وفقا لشروط يتم تحديدها عن طريق تعليمة من بنك الجزائر،

– ويخص تمويل بناء المساكين عمليات الترقية العقارية وفق ما يحددها القانون.

1 – Dekewer-Defossey –Françoise, Morel Sophie, op. cit., p. 23.

تثور مسؤوليته الجزائية في حالة الربا أو الاشتراك في الإفلاس (complicité dans la banqueroute) عن طريق منح وسائل تدميرية (moyens ruineux)، مع إمكانية مسآلة البنكي مدنيا.

الفرع الثاني

نشاط الرقابة لبنك الجزائر

يرى بعض الكتاب الفرنسيون أنه لا يكلف البنك المركزي بقوة القانون برقابة البنوك والمؤسسات المالية[1]، لكن هذا لم يمنعهم من اعتباره جهازا للرقابة على النظام البنكي، مع وجود نوعا من الصعوبة في تحديد ذلك.

لتحيين وتدعيم صلاحيات بنك الجزائر تمت مراجعة قانون النقد والقرض للمرة الثانية بعد المراجعة الأولى التي تمت في 2003، وذلك بموجب الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض خاصة بعد المستجدات التي طرأت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، إضافة إلى المشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، بحيث يتمتع بنك الجزائر بدور مهم في نشاط الرقابة على الوثائق وفي المكان **(أولا)** وتنقيط البنوك والمؤسسات المالية **(ثانيا)** ومراقبة التحويل الخارجي **(ثالثا)** وتشديد إجراءات الرقابة المسبقة على البنوك والمؤسسات المالية **(رابعا)**.

أولا – الرقابة على الوثائق وفي المكان

موازاة مع تحسين الاطار التنظيمي، باشر بنك الجزائر أعمال لعصرنة تدبير الرقابة، سواء بالنسبة للرقابة على الوثائق **(1)** أو في المكان **(2)**

1 – Gavalda- Christian et Soufflet -Jean et Contamine Reynaud -Rives Lange-: qui qualifient que "la banque de France n’est pas proprement parler un organe de contrôle" In, Thierry Bonneau, op. cit., p. 127.

1- الرقابة على الوثائق (le contrôle sur les documents)

تضمن الرقابة على المستندات أو على الوثائق متابعة مستمرة وتسمى بذلك الرقابة الدائمة (le contrôle permanant) على أساس انفرادي (sur une base individuelle) وتتابع تطور الوضعية الحذرة والمالية للبنوك والمؤسسات المالية، مع ضمان احترام هذه الأخيرة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة[1]، المتعلقة بتحليل ومعالجة المعلومات المحاسبية والاحترازية وتقارير الرقابة الداخلية ومكافحة تبييض الأموال المرسلة من طرف الخاضعين وكذا تقارير محافظي الحسابات.

تستند هذه الرقابة على التقارير الفردية المرسلة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لادلاء ملاحظاتهم اتجاه وضعياتها على أساس فردي (تحليل احترازي جزئي)، واتجاه النظام المصرفي بمجمله (تحليل احترازي كلي).

تم تسجيل بشأن هذه الرقابة ارتفاع عدد المخالفات المسجلة والتي تعلقت أساسا بعدم المطابقة مع التنظيم المعمول به والتي قدرت بـــ 35,4% في 2013، كما تم تسجيل 65 حالة عدم احترام المعايير التنظيمية تخص (11) إحدى عشرة مؤسسة، منها 29,9 سجلت لدى البنوك العمومية، 6,2% سجلت لدى البنوك الخاصة[2].

2- الرقابة في المكان (le contrôle sur place)

تمارس الرقابة بعين المكان سواء كانت آنية أو دورية أوحسب قطاع معين أو ذات طابع عام طبقا للبرنامج المسطر من اللجنة المصرفية بحيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة المصرفية[3].

---

1 – Rapport Annuel de la Banque d'Algerie, Année 2012, p.107.

2 – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، يتعلق بالتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2014، ص. 102.

3 – المادة 108 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

تسمح هذه الرقابة بالتأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الجزائر بموجب المتابعة المستمرة وفحص جوانب النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة والتي لايمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات، وهي بالتالي رقابة مكملة ومتلازمة مع الرقابة على المستندات (الوثائق)، كما ينتج من هذا النوع من الرقابة تنقيط المؤسسة المعنية[1].

في إطار الصلاحيات الجديدة ووفقا لتعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بالأمر رقم 10-04 تم القيام بمهمات تحقيق تعلقت بالعمليات المصرفية مع الزبائن لثمان (8) مؤسسات، كما سجلت سنة 2013 أربعة وعشرون (24) عملية رقابة بعين المكان[2].

يمارس بنك الجزائر رقابة كلية (un contrôle integral)، تخص الوضعية المالية لنوعية الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية، وبفحص الجوانب المرتبطة برأس المال والأصول والسيولة والمردودية والتسيير بصفة عامة، وتنتج من أعمال هذه الرقابة تنقيط مركب يظهر درجة تعرض المؤسسة للمخاطر ويحدد مستوى المراقبة الواجبة بخصوصه، كما يمارس بنك الجزائر سلطة مباشرة على الإدارة العامة للمتفشية العامة للمالية كدعم للرقابة على الوثائق.

من خلال الرقابات التي يمارسها مفتشوا بنك الجزائر لحساب اللجنة المصرفية، يظهر عدم توضيح الصلاحيات الخاصة بهذه الرقابة بين بنك الجزائر والأمانة العامة للجنة المصرفية، وعدم وضع حد فاصل بين نشاط الرقابة التي هى من مسؤولية بنك الجزائر وسلطة توقيع العقوبات التي تعتبر من صلاحيات اللجنة المصرفية، إضافة إلى تداخل الهيكل التنظيمي وتشكيلة الهيئتين فيما بينها بالنسبة للمحافظ، ونفس الشيء بالنسبة لتداخل تشكيلة مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر من خلال مجلس إدارة بنك الجزائر والمحافظ.

1 – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، نفس المرجع السابق، ص ص.137، 138.

2 – نفس المرجع السابق، ص. 138.

أدت المستجدات المالية والاقتصادية التي حدثت على المستوى العالمي والتي خلفتها الأزمة المالية العالمية، إلى اعتماد مفاهيم جديدة للرقابة ترتكز على المخاطر ووضع حيز التنفيذ للحلول الآلية لتحليل واستغلال التقارير الحذرة التي ترسلها البنوك والمؤسسات المالية، مع تطوير اختبار الثبات أو اختبار تحمل الضغوط (le stres test)، للبنوك الذي يعتبر إجراء من اجراءات حماية الاستقرار المالي الذي أصبح منذ تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010[1] من صلاحية بنك الجزائر.

كما طالب بنك الجزائر من صندوق النقد الدولي(FMI) تمكينه من تحيين قدرات الرقابة على الوثائق وفي المكان والرقابة الحذرة، بتقديم دعم من خبرائه على شكل مساعدة تقنية تكميلية[2]، مع تطوير الموارد البشرية من حيث النوعية والكفاءة الخاصة بمجموع العاملين في المديرية العامة للمفتشية العامة للمالية عن طريق تنظيم بعثات للتكوين إلى الخارج، لتفعيل وتقوية نوعية الرقابة بكل أنواعها[3]، خاصة في حالة كثافة شبكة البنوك بالنسبة للرقابة الميدانية[4].

ظهرت هناك ظرورة لتدعيم الاطار العملياتي للرقابة البنكية بتفعيل الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر على مستوى الحذر بصفة خاصة، وقد تم وضعها حيز التنفيذ في 2012، مع اعتماد بنك الجزائر لتوجه جديد للرقابة الحذرة بما يطلق عليه رقابة نوع ملاءمة الأموال الخاصة،

1 – Rapport de la banque d'Algérie, 2014, p. 98.

2 – Rapport de la banque d'Algérie sur la stabilité du systéme financiers, 2009-2011, juin 2013, p. 17.

3 – Rapport de la banque d'Algerie, 2014, op. cit., p. 98.

4 – وإن كانت هذه الكثافة لا يمكن أن تذكر مقارنة بالأنظمة البنكية لبعض دول العالم مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى بالنسبة لدول الجوار مثل المغرب وتونس، ويعود السبب الى عدم فتح الساحة المالية أمام المبادرة الخاصة والاستثمار إلا مؤخرا، بحيث كانت الهيمنة المطلقة للبنوك العمومية الستة، و بعد فتح المجال للاستثمار ظهرت بعض الفروع للبنوك الأجنبية وإن كانت قليلة مقارنة بالبنوك الأجنبية العاملة مثلا في المغرب وتونس، كما أنه لا توجد في الجزائر شبكات بنكية كافية، تضمن تبنيك المجتمع (la bancarisation de la société)، وضمان خدمات بنكية ومالية نوعية و كافية للمواطنين.

نوعية الأصول، وكفاءة التسيير، الفوائد، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق (CAMELS)[1]، وبهذا تواجه الرقابة البنكية في الجزائر تحديات تتمثل في: تحسين الموارد الموجهة للرقابة البنكية، وتوضيح مهام الرقابة على الوثائق وفي المكان بين بنك الجزائر والأمانة العامة للجنة المصرفية، مع تقوية الأدوات الخاصة بالحذر الكلي، عن طريق التحاليل الأفقية للمخاطر واختبارات الثبات (les tests de résistance)[2]، كما يتحتم امضاء بوتوكالات اتفاقية بين بنك الجزائر وسلطات الرقابة الأجنبية لضمان الحصول على المعلومات المطبقة في الخارج، و الانضمام إلى التشكيلة الجماعية الحذرة، وفي كل ذلك يجب على بنك الجزائر أن يدعم الرقابة الداخلية ورقابة المطابقة، الرقابة والتدقيق الخارجي.

يقع على عاتق بنك الجزائر البحث عن اخصائيين في مجال التدقيق المعلوماتي (l'audit informatique)، وتكليفهم بتقدير المخاطر العملياتية في القطاع البنكي، إذ أن المستوى الحالي لممارسات المعلومة والشفافية للمؤسسات لا يسمح بتحقيق سيرة جيدة للسوق، بما يعيق تحقيق الرقابة الفعالة[3].

ثانيا – التنقيط البنكي

يزداد دور بنك الجزائر أهمية من خلال تمتعه بسلطة تنقيط البنوك عن طريق نظام للتنقيط (système de notation)، مع وجوب منع الديون غير الناجعة على القطاع الخاص، ويقع على عاتق البنوك سواء العمومية أو الخاصة تحسين تسييرها لمخاطر القرض، ومن هذا المنظور يجب تنقيط البنوك من أجل متابعة عملياتها وطريقة تقديرها وتحكمها في المخاطر.

1 – Capital adequaty - Asset quality - Management capability - Earning – Liquidity – Sensitivity to market risk.

2 – Rapport du FMI, n° 14/161 sur l'évaluation du systéme financier en Algerie, juin 2014, p. 21.

3 – Rapport du FMI, n° 14/161 op.cit. p. 22.

يندرج نظام التنقيط الجديد في إطار عمل مدعم لتحسين تقييم وتسيير مخاطر القروض، والتحكم فيها مرافقا رفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، كما يهدف النظام الجديد إلى تدعيم القدرة على الإنذار المبكر والسماح بوضع نظرة تنبئية للرقابة (l'approche prévisionnelle du contrôle).

يسمح الكشف على المخاطر بمنع حدوث إفلاس البنوك والمؤسسات المالية، التي تكون في وضعية صعبة، وهي مهمة أساسية لتحقيق الاستقرار للنظام المالي وحماية المودعين، ويسمح بتحرك سريع لأخذ تدابير تصحيحية بهدف مواجهة الصعوبات التي تتلقاها المؤسسة المالية،كما يسمح ذلك لأجهزة الرقابة بتقليص ثمن الإشراف، والفهم الجيد لمسار الخطر لكل مؤسسة مالية مراقبة، ويسمح بتمييز المؤسسات الصحية عن تلك التي تكون في وضعية صعبة.

وقد تميزت سنة 2010 بتقوية الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي، نتيجة للتدابير المنصوص عليها في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، بما يمنح دفعا قانونيا للاستقرار المالي، باعتباره مهمة بنك الجزائر، مع تدابير أخرى جاء بها النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية، والتي تهدف إلى تحقيق تحكم جيد في المخاطر الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا- مراقبة التحويل الخارجي

يقوم البنك المركزي بمراقبة التحويل الخارجي، أي الرقابة على ما يدخل ويخرج من عملات أجنبية، وهو المسؤول على أرصدة الدولة ومكاسبها من الذهب والعملات الأجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني ويمثل الجهة التي تسهر على سلامة الإجراءات التي ترافق عمليات دخول وخروج العملات الأجنبية[1]. يصل دور بنك الجزائر إلى حد الإعلام الذي يوجه إلى الحكومة عن كل واقعة يمكنها أن تجلب الضرر للاستقرار المالي، لاسيما ما يتعلق بالمخاطر الخاصة بالتحويل والصرف.

1 – القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الدار الجامعية، الجزائر 1988.

كما دعم بنك الجزائر الرقابة على التحويل الالكتروني (le virement éléctronique) بإصدراه لتعليمة في 23 ديسمبر 2015 تهدف إلى تدعيم الرقابة على عمليات السحب الالكتروني من أجل التأكد من مسار الأموال المحولة، ومصدرها ووجهتها، تطبيقا للتوصية رقم 16 لمجموع المساهمات المالية الدولي (GAFI)[1].

رابعا – تشديد إجراءات الرقابة السابقة على البنوك والمؤسسات المالية

يتمثل تشديد إجراءات الرقابة السابقة على البنوك والمؤسسات المالية في إخضاع كل عرض لمنتوج بنكي أو مالي جديد لترخيص مسبق من بنك الجزائر، وحسب المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 18 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية فتنص على أنه: "**يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح للعملاء منتجات ادخار وقرض جديدة، ومن أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بها، وقصد ضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين إخضاع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر**".

انتهج المشرع البنكي الجزائري مسلكا جديدا يتمثل في الرقابة المسبقة على منتجات بنكية ومالية جديدة والذي يعكس تأثره بما خلفه سوء التقدير للمنتجات المالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سوء تقدير قروض الرهن العقارية من طرف البنوك، ومشتقات القرض (les dérivés du crédit) والسندات، والمخاطر التي أحدثتها ومدى مساهمة ذلك في الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، التي يتخبط فيها العالم والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة بنكية بسبب صعوبة تقدير وقياس هذه الوسائل وحاملات القرض (les vihécules du crédit).

1 – تنص التوصية رقم 16 على أنه "تلتزم المؤسسات المالية بالتحري عن المعطيات المطلوبة والصحيحة حول مانح الأمر، والمستفيد من العملية في التحويل الالكتروني وكل الرسائل الالكتونية التي لها علاقة ....."
Voir Les Recommandations du GAFI, fevrier 2012, www.fatf-gafi.org .

يعكس توجه بنك الجزائر إلى تشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وحرص السلطات العمومية على فرض المزيد من الرقابة على تلك العمليات، لتجنب حدوث هزة غير متوقعة، في ظرف يشهد فيه العالم أزمة مالية دفعت بالعديد من الدول إلى وضع ضوابط جديدة، تضمن متابعة كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية[1].كما فرضت التغيرات الجديدة التي ظهرت بظهور الأزمة البنكية والاقتصادية العالمية ضرورة تدعيم دور بنك الجزائر في مجال متابعة ورقابة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتقوية دوره في تحقيق متانة واستقرار النظام المصرفي.

المطلب الثالث

وسائل الرقابة للجنة المصرفية

تملك اللجنة المصرفية بعض التدابير الوقائية **(الفرع الأول)** كما خول لها قانون النقد والقرض سلطة توقيع العقوبات **(الفرع الثاني)**، وهي السلطة التي تمارسها مع التزامها باحترام بعض الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية بما يسمح بتحقيق محاكمة عادلة أمامها **(الفرع الثالث)**، وبما يضمن شرعية وقانونية القرارات التي تصدرها بخضوعها لرقابة القضاء الإداري **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

الرقابة الوقائية للجنة المصرفية

تقوم اللجنة المصرفية بالرقابة الوقائية ضمن شكلين أولهما يتمثل في الرقابة على أساس الوثائق، أو ما يعرف بالرقابة المستندية التي تمثل رقابة دائمة **(أولا)**، وأخرى في عين المكان وهي رقابة دورية **(ثانيا)**، كما تقوم بالرقابة المستمرة **(ثالثا)**، وببعض التدابير الوقائية **(رابعا)**.

1 – مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية، العدد 16، السنة الثانية، الجزائر، أكتوبر 2009.

أولا – الرقابة المستندية (le contrôle sur pièces)

أول مستوى للرقابة هي الرقابة التي تمارسها مؤسسات القرض نفسها في أخذها بعين الاعتبار للمخاطر القانونية، و المخاطر العملية بصفة واسعة، وهي تعتبر رقابة المستوى الأول، وتقوم بعد ذلك اللجنة المصرفية برقابة المستوى الثاني[1]، الذي يتجسد في الرقابة المستندية وفي المكان أثناء البعثات التفتيشية المختلفة.

تستند الرقابة المستندية على التقارير (les reportings) والمعلومات التي ترسل بصفة دورية من البنوك والمؤسسات المالية، والتي تسمح بالرقابة الدائمة لوضعياتهاعلى أساس انفرادي (تحليل الحذر الجزئي) وشامل (تحليل الحذر الكلي)، وتوجه هذه الرقابة إلى الكشف عن الضعف الناتج من تحليل المعطيات والمعلومات التي تتضمنها تصريحات المؤسسات.

تقدم هذه المؤسسات تقارير شاملة إلى اللجنة المصرفية، نتيجة لبعض الخروقات الملاحظة أو في حالة التعرض للخطر[2]، بحيث تخول اللجنة المصرفية بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية، بناء على الوثائق وفي عين المكان[3]، إذ تعتمد الرقابة الأولى على مختلف الوثائق التي تعدها المفتشية العامة لبنك الجزائر، وتكون تحت مسؤوليتها، وتقوم بتحليل الوثائق الدورية التي ترسلها البنوك المعنية بغرض المراقبة البنكية، وتعمل هذه الهيأة المتخصصة بالتأكد من:

- إنتظام إرسال المعلومات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية،
- السهر على إحترام الشروط التنظيمية الخاصة بالتصريح،
- التأكد من صدق المعلومات المتلقاة،
- ضمان معالجة المعلومات المتلقاة وتطابقها مع التنظيم الساري المفعول،

1 – BOURETZ- Emmanuelle et EMERY- Jean-Louis, « le contrôle de second degré effectué par la commission bancaire et ses suites possibles », Revue Droit Bancaire et Financier, Mélange AEDBF, France 5, p. 85.

2 – Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2014, disponible sur le lien électronique: http://www.bank-of-algeria,102

3- المادة 108 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

– إعادة طلب التصريحات غير المرسلة، وعند الإقتضاء إخطار اللجنة المصرفية في حالة الرفض أو تقديم معلومات خاطئة[1].

تهدف هذه الرقابة إلى تحليل المعلومات المحاسبية والاحترازية للرقابة الداخلية، والتقارير الداخلية ومكافحة تبييض الأموال التي يجب أن تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك تقرير محافظي الحسابات[2].

ثانيا – الرقابة في المكان

تشكل الرقابة في المكان الأساس الثاني للاشراف البنكي، يسمح بالتأكد من صحة وصلاحية المعطيات والمعلومات المرسلة من البنوك والمؤسسات المالية عن طريق التقارير المحاسبية الحذرة (des reportings comptables prudentiels)، وكذا تقارير سنوية تتعلق بالرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر، وتلك المرتبطة بتدبير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تقوم هذه الرقابة بتقدير نوعية الحوكمة والتسييير في المؤسسات التي تم تفتيشها، وهي رقابة مكملة للرقابة حسب الوثائق إذ لا يمكن معرفة هذه الظواهر من خلال الوثائق[3].

تتم الرقابة في عين المكان وفق أشكال مختلفة، يمكن أن تكون الرقابة شاملة، تغطي مجموع المخاطر للمؤسسة الخاضعة للتفتيش، ويمكن أن تخص مجالا محدودا ومهام حسب موضوع محدد (missions thématiques)، تتم بمهام تفتيشية مفاجئة وبعثات بمبادرة من بنك الجزائر، حسب الصلاحيات المخولة له بموجب الاصلاحات الجديدة التي جاء بها الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، وباعلام اللجنة المصرفية قامت الهيئة المكلفة بالرقابة في عين المكان بتحقيق (32) اثني وثلاثين مهمة لممارسة 2014[4].

1 – Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2003, disponible sur le lien électronique: http://www.bank-of-algeria.dz consulté le 24/04/2015.

2 – Ibidem.

3 – Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2014, op. cit. p. 103.

4 – رقابة شاملة (ستة مهام)، تقدير حافظة القرض (3 مهام)، التجارة الخارجية (4 مهام) مهام التحقيق الخاص (19 مهمة)، Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2014, op. cit., p. 104

تتجسد هذه الرقابة في التفتيش والمراجعة في عين المكان للوثائق والمعطيات الإلكترونية على مستوى المقر الإجتماعي للفروع والمراكز البنكية والمؤسسات المالية، وتنتهي التحريات بإعداد معاينات مجمعة في شكل محاضر تسمي محاضر المراقبة في عين المكان[1].

ثالثا – الرقابة المستمرة

تعتمد اللجنة المصرفية في الرقابة المستمرة على الوثائق الاجتماعية المعروفة التي نص عليها القانون التجاري، مثل محاضر التسيير التي يعدها مجلس الإدارة وحساب الاستغلال العام، وحساب النتائج والميزانية والمعلومات المستقاة خارج الميزانية، والتي تقدم لموافقة الجمعية العامة للمساهمين، وتكون محل نشر رسمي، كما تعتمد على المحاضر التي يعدها محافظو الحسابات المكلفون بالمراقبة القانونية لحسابات البنوك والمؤسسات المالية المعنية.

توفر هذه المحاضر للجنة المصرفية معطيات إضافية مهمة، كالمحضر الخاص الذي يوجهه محافظو الحسابات إلى محافظ بنك الجزائر تطبيقا للمادة 101 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، بحيث يتوجب عليهم تقديم للجمعية العامة للبنك تقريرا خاصا حول المراقبة التي يقومان بها، وأن يقدما للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة أية تسهيلات أوقروض لمسيريها أو للمساهمين أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية.

تتوسع رقابة اللجنة المصرفية إلى المساهمات والعلاقات المالية بين الأشخاص الذين يراقبون البنك أو المؤسسة المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر ومركزها الاجتماعي أو فروعها، ويمكن أن يصل ذلك وفي إطار الاتفاقيات الدولية إلي فروع الشركات الجزائرية في الخارج.

تمارس اللجنة المصرفية رقابتها عن طريق مختلف التصريحات التي توجهها اليها البنوك والمؤسات المالية وهي تقارير سنوية وتتمثل في[2]:

1 – بن عاومر معاشو، المرجع السابق، ص. 69، 70.

2 - Le Guide des banques et établissements financiers, juin 2015.

– تصريح خاص بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة الذي يقدم في 31 مارس من كل عام[1]

– تقرير حول قياس وحراسة المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك تقرير حول الشروط التي تتم ضمنها الرقابة الداخلية[2]،

– التصريح بالوضعيات المالية، والحساب وحسابات النتائج خارج الحساب، والملحقة قبل نشرها في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية.

يضمن الاشراف بالتأكد من: – اندماج وقوة النظام البنكي،– تسيير حذر ومتكيف للخطر، – نوعية جيدة لتسييير المخاطر، – نوعية التصريحات الدورية المقدمة إلى بنك الجزائر و/أو جهاز الرقابة، – احترام التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي، وتلك التي تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، – نوعية الرقابة الداخلية الموضوعة حيز التنفيذ لضمان أمن أنظمة الدفع[3].

نلاحظ عدم وجود توضيح في مهام الرقابة على الوثائق وفي عين المكان بين بنك الجزائر والأمانة العامة للجنة المصرفية، بحيث لتفعيل تدبير الرقابة الحذرة لبنك الجزائر يجب توضيح المهام بدقة وبفعالية، والفصل بين الصلاحيات الخاصة ببنك الجزائر وتلك الخاصة باللجنة المصرفية.

1 - Instruction n° 07-04 portant declaration par les banques et les établissements financiers du ratio dit "coefficient de fonds propres et des ressources permanente "

2 – النظام رقم 11–08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق.

3 – Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2014, op. cit., p. 102.

رابعا – التدابير الوقائية

إذا أخلت إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة المصرفية بقواعد حسن سير المهنة، يمكن أن توجه لها تحذيرا، بعد إتاحة الفرصة لمسيري هذه المؤسسة لتقديم تفسيراتهم[1]، كما يمكن لها أن تدعو أي بنك أو مؤسسة مالية، عندما تبرر وضعيته ذلك، ليتخذ في أجل معين كل التدابير التي من شأنها أن تعيد أو تدعم توازنه المالي أو تصحح أساليب تسييره[2].

يمكن للجنة المصرفية تعيين إداري مؤقت تنقل له السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة المعنية أو فروعها في الجزائر وتسييرها ويحق له إعلان التوقف عن الدفع[3]، ويتم هذا التعيين، إما بناءا على مبادرة من مسيري المؤسسة المعنية إذا لم يعد باستطاعتهم ممارسة مهامهم بشكل عاد، وإما بمبادرة من اللجنة إذا رأت أنه لم يعد بالإمكان، إدارة المؤسسة المعنية في ظروف عادية، ويكون هذا التصرف بمثابة إجراء للحذر يضمن عدم وصول البنك إلى حالة الإفلاس، أو بمثابة إجراء ابتدائي لإعلان التوقف عن الدفع، ومن ثم شهر إفلاس البنك أو المؤسسة المالية، كما يمكن لها إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة أو عدم تعيينه.

الفرع الثاني

التدابير التأديبية وسلطة توقيع العقاب للجنة المصرفية

يمكن هنا أن نميز بين التدابير التأديبية **(أولا)** والعقوبات التي توقعها اللجنة المصرفية **(ثانيا)**.

1 – المادة 111 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – المادة 112 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض.

3 – أنظر المواد 108، 110، 111، 113، من الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

أولا – التدابير التأديبية

ان المشرع البنكي في الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، قد أدمج العقوبات التي توقعها اللجنة المصرفية مع التدابير التأديبية، في نص المادة 114 التي تنص على أنه "**اذا أخل بنك أو مؤسسة مالية بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه، يمكن للجنة المصرفية أن توجه إليها إنذارا أو توبيخا**"، والتي إعتبرها الأمر رقم 03-11 بمثابة عقوبات[1] في حين أنها لا تعدو أن تكون تدابير تأديبية.

ثانيا – سلطة توقيع العقاب للجنة المصرفية

توقع اللجنة المصرفية بعض العقوبات في حالة إخلال البنك أو المؤسسة المالية بقواعد حسن سير المهنة المصرفية والتي تتمثل في:

1- المنع من ممارسة بعض العمليات، وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط،

2- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه،

3 – إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه،

4 – سحب الاعتماد، الذي يعتبر أقسى عقوبة يمكن أن توقعها اللجنة المصرفية حسب أحكام قانون النقد والقرض، بحيث لا يمكن تصفية بنك أو مؤسسة مالية إلا بعد سحب الاعتماد، وهو ما يعني أن عدم احترام المؤشرات، لا يمكن أن يؤدي إلي التوقف عن الدفع، إلا بعد سحب الاعتماد وعندما تري اللجنة المصرفية أن الأوضاع لا يمكن تقويمها، وأن البنك غير قادر على الحصول على الوسائل المالية الضرورية لتصحيح الوضعية، فتقوم بسحب الاعتماد[2].

1 – المادة 114 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – الديب السعيد، المرجع المذكور سابقا، ص. 38.

يمكن للجنة المصرفية أن تفرض عقوبة مالية، إما بدلا عن هذه العقوبات أعلاه إما إضافة إليها، بعقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر للرأسمال الأدنى الذي يلزم البنك أو المؤسسة المالية بتوفيره، وتقوم الخزينة بتحصيل المبالغ الموافقة[1].

كما تقوم اللجنة المصرفية بمراقبة محافظي الحسابات التي يمكن اعتبارها بمثابة رقابة على رقابة (le contrôle sur le contrôle)، لأن محافظي الحسابات يقومان وبصفة دائمة بمراقبة شرعية وانتظامية لحسابات شركات المساهمة[2]، التي تعتبر الشكل الغالب الذي تأخذه البنوك والمؤسسات المالية وهي رقابة من الدرجة الأولى، يمكن لهذه الأخيرة أن تسلط على محافظي الحسابات للبنوك والمؤسسات المالية بعض العقوبات دون الإخلال بالملاحقات التأديبية والجزائية المتمثلة في :

1 – التوبيخ،

2 – المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك أو مؤسسة مالية ما،

3– المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما أو مؤسسة مالية ما لمدة (3) سنوات مالية.

لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أوغير مباشرة أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم، كما يخضع محافظوا الحسابات للسر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وفق المادة 117 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

1 – المادة 114 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – BELLOULA- Tayeb, op. cit., p. 275.

الفرع الثالث

ضمانات المحاكمة العادلة أمام اللجنة المصرفية

ينتج موضوع وغاية العقوبات الإدارية التي توقعها السلطات الإدارية المستقلة من المادة الجزائية حسب ما تقتضي به المادة 6-1 من اتفاقية اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان (CEDH)، التي تصرح بضرورة معالجة القضايا في أجل معقول بنصها "**كل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أو في اتهام جنائي موجه إليه، الحق في مرافعة عادلة، أمام محكمة مستقلة غير منحازة طبقا للقانون**"[1]، بحيث أقرت المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الحق في محاكمة عادلة مع بعض الحقوق الثانوية، مثل الحق في تحضير الدفاع بواسطة محامي، و إمكانية توجيه أسئلة إلى الشهود، والاستعانة بمترجم[2]، بما يلزم هذه السلطات وهي تمارس سلطتها في العقاب باحترام قواعد المحاكمة العادلة[3].

لا يشكل خضوع واحترام المنظمين لمجموعة من القواعد التي تمثل ضمانات للمؤسسات المتابعة غاية في حد ذاته، ولكن بالعكس يمثل التزاما من التزامات دولة القانون التي تفرضها حماية حقوق الدفاع والمصالح للأشخاص الخاضعين لسلطة الرقابة، كما يضمن أيضا نوعية الإجراء المتخذ أو على الأقل التوجه نحو نوعية أمثل[4]، وهذا في حدود ما إذا كانت السلطات الإدارية المستقلة قد ورثت الصلاحيات التقليدية المحتفظ بها للقاضي، وبالتالي تدخل في مجال

1 - L'article 6 de la Convention Européenne des Droits de l'Homme (CEDH), qui est un traité international signé par les Etats membres du conseil de l'europe le 4 novembre 1950 et entré en vigueur le 03 septembre 1953.

2 - OBERDOFF -Henri-, Droit de L'homme et Libertés Fondamentales, 2ème édition, édition L'extenso, Paris 2010, p. 207.

3 - ETON Imanuel, Moulin- Jean-Marc, « L'application de la notion conventionnelle de procès équitable aux autorités administratives indépendantes en droit économique et financier»étude de centre de recherche sur le droit économique et financier, n° 2, 2002. www.unicaen.fr, p. 55 (consulté le 29/04/2015).

4 - IDOUX Pascal, « Autorités administratives indépendantes et garanties procédurales », Revue financiére du droit administratif, n° 5, Paris, Septembre –octobre 2010, pp. 920 – 931.

القانون الجزائي، وهو الأمر الذي يتطلب احترام حقوق الدفاع المقررة لذلك، والتي تمثل مبادئ مكرسة قانونا منها مبدأ عدم التحيز **(أولا)**، ومبدأ الوجاهية **(ثانيا)** ومبدأ تعادل الدفاع **(ثالثا)**.

أولا – مبدأ عدم التحيز (le principe d'impartialité)

يعتبر هذا المبدأ مبدأ عام يطبق في المادة المدنية والجزائية، والذي يعني استقلالية أطراف المحاكمة، وتكرسه المادة 25 من الدستور إذ تنص أن "**عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون**"[1].

ونميز هنا بين عدم التحيز الشخصي **(1)** والموضوعي **(2)**.

1- عدم التحيز الشخصي

يخص عدم التحيز الشخصي، الشخص الذي يتولى الحكم والذي لا يجب أن تكون له مصلحة في النزاع، وتكرس النصوص التي تنظم السلطات الإدارية المستقلة ميكانيزمين وهما نظام التنافي (أ) (un régime d'incomptabilité) وإجراء المنع **(ب)** (la procédure d'empêchement).

أ) نظام التنافي

لايمكن لسلطات الضبط المستقلة أن تمارس صلاحياتها الخاصة بالنزاع والمعترف بها قانونا، إلا إذا كانت خاضعة لقواعد صارمة، تتعلق بعدم وجود حالات التنافي، وهي التي تمنعها من الإستفادة من مصالح شخصية[2].

1 – المادة 25 من القانون رقم 16 –01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن نص التعديل الدستور والتي كانت المادة 23 من المرسوم الرئاسي رقم 96 –438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق باصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، والقانون رقم 19–08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

2 – هناك عدم التوافق الكلي الذي يعني تنافي وظيفة الأعضاء المسيرين للسلطات الإدارية المستقلة عن أية وظيفة سواء كانت عمومية أو خاصة، ومع كل نشاط مهني أو عهدة انتخابية.

نص قانون النقد والقرض في الجزائر على مبدأ أو نظام التنافي الذي يتعلق بأعضاء اللجنة المصرفية بالنسبة لجميع المهام التي تقوم بها، إذ نجد أن هذه الأخيرة يرأسها محافظ بنك الجزائر، الذي تتنافي وظيفته مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفة عمومية، وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب المحافظ[1]، كما تتكون بالإضافة إلى ذلك من قاضيين، ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها، وينتدب الثاني من مجلس الدولة، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، وحسب النظام الذي يخضع له القضاة، فلا يمكن لهؤلاء أن يكلفوا بأي نشاط مهني سواء في وضعية النشاط، أو في حالة الانتداب، كما يمنعهم القانون من أن تكون لهم مصالح في مؤسسة معينة.

تشمل اللجنة المصرفية أيضا على ممثل من مجلس المحاسبة يختار من رئيس هذه الهيئة من بين المستشارين الأوائل، وممثل عن الوزير المكلف بالمالية، يخضعون كلهم لنفس الإلتزامات التي تكرسها القوانين المنظمة لقضاة وأعضاء هذه الهيئات[2]، كما تشمل أيضا على (3) ثلاثة أعضاء آخرين يعينون من رئيس الجمهورية لمدة (5) خمس سنوات، يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وهم لا يخضعون لأي التزام خاص بالتنافي، وهو ما يؤدي بنا أن نثير تساؤلا فيما يخص حياد هؤلاء الأعضاء، عندما يتأسسون في قضية تتعلق بمسؤولية بنك أو مؤسسة مالية لهم فيها مصالح ؟ وهو الأمر الذي يؤدي بنا إلى اثارة هذا النقص في قانون النقد والقرض، لعدم نصه على حالة تنافي مهمة هؤلاء الأعضاء مع أي التزام أو عهدة انتخابية أو أي نشاط.

---

1 – المادة 14 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، السابق الذكر.

2 – يخضع ممثل عن مجلس المحاسبة للتدابير المنصوص عليها في الأمر رقم 95–23 المؤرخ في 1995 المتعلق بنظام قضاة مجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 48، المؤرخة في 3 سبتمبر 1995، في حين يخضع ممثل لوزير المالية للقواعد الخاصة بالنظام العام للمهنة العمومية والمتمثل في الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يتعلق بنظام العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 16 جويلية 2006.

ب) إجراء المنع (la procédure d'empêchement)

لايعني إجراء المنع منع أعضاء الإدارة للسلطات الإدارية المستقلة من تجميع المهام مع مهام أخرى، أو منعهم من أن تكون لهم مصالح في مؤسسة معينة، ولكنه يعني التقنية التي تقصي بعض الأعضاء في المداولات بسبب وضعيتهم الشخصية في مواجهة المؤسسات المتابعة.

2- عدم التحيز الموضوعي

يتصل عدم التحيز الموضوعي بالهيئة التي تحكم والمهام التي تقوم بها، بحيث يجب أن يمنع من أن تؤدي وضعية الهيئة إلى وجود أحكام مسبقة (des préjugés)،بما يفيد تمتعها بالحق في الدعوى (أ)، مع مشاركة المقرر في المداولات (ب).

أ) الحق في الدعوى (le droit d'action)

يتعلق الحق في الدعوى بالإخطار التلقائي (Auto-saisine) أو (la saisine-d'office)، المعترف به قانونا لمختلف سلطات التنظيم، إذ يظهر مبدأ الإخطار التلقائي كوسيلة أساسية للسماح للسلطات الإدارية المستقلة للحصول على دعوى مستمرة، لا تخلو من بعض المخاطر التي تمس بمبدأ عدم التحيز[1].

وفي حالة مجلس المنافسة واللجنة المصرفية، فإنها تمثل القاضي والخصم في نفس الوقت، إذ تجمع بين مهام توجيه الإتهام، التي تترجم بأهلية إخطار الهيئة التي يقع عليها العقاب، وبين مهام الحكم وهو يتعارض مع مبدأ عدم التحيز للسلطات القضائية[2]، في حين كرس المشرع

1 –FRISON-ROCHE Marie-Anne, « QPC, Autorités de concurrence, Autorités de régulation économique et financière: perspectives institutionnelles », In Rachid Zouaimia: « Les garanties du procés équitable devant les autorités administratives indépendantes », in revue Académique de la recherche juridique Faculté de droit et des sciences Politique, Université de Béjaia, n° 1, Volume 7, 2013, p. 11.

2 – وقد فصل المجلس الدستوري الفرنسي في ذلك بموجب القرار الصادر في 2 ديسمبر 2011 الذي يرى أن التدابير التي تخص تنظيم اللجنة المصرفية الفرنسية، والتي لا تفصل بين مهام المتابعة للاخلالات المحتملة لمؤسسات =

الفرنسي الفصل بين مهام المتابعة والحكم في سلطة الرقابة الاحترازية والقرار بعد قرار (Dubus)، الذي عوقبت من خلاله اللجنة المصرفية الفرنسية[1]، وبسبب ذلك اعتمد المشرع الفرنسي مبدأ الازدواجية بين التشكيلة الجماعية ولجنة توقيع العقاب، بالنسبة لسلطة الأسواق المالية وسلطة الرقابة الاحترازية والقرار، وهي تمثل السلطة التي تملك تشكيلة مزدوجة، تحقق الفصل بين مهام المتابعة والتحقيق والعقاب[2]، بحيث تمارس المهام العامة للسلطة من التشكيلة الجماعية، بينما سلطة العقاب تمارس من لجنة مستقلة[3]، أما المشرع البنكي الجزائري فلا يزال يعتمد على مبدأ الوحدة بين سلطة المتابعة والعقاب بالنسبة للجنة المصرفية، بما يثير عدم استقلالية وحياد وموضوعية قراراتها.

أمام الخلط الذي وقع فيه المشرع الجزائري، والناتج من تعدد النصوص التي تعالج مسائل عدم التحيز (l'impartialité)، حاول إيجاد نوعا من التوحيد للأحكام التي تخضع لها السلطات الإدارية المستقلة، وذلك بموجب الأمر الصادر في 1 مارس 2007 الذي يتعلق بحالات التنافي الخاصة ببعض المناصب والوظائف، بحيث يمنع شاغلوا الوظائف العليا ووظائف التأطير، من أن تكون لهم بأنفسهم أو بواسطة أشخاص آخرين داخل البلاد أو خارجها مصالح لدى المؤسسات أو الهيئات التي يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها، أو التي أبرموا صفقة معها أو أصدروا رأيا بغية عقد صفقة معها[4].

= القرض للتدابير التشريعية والتنظيمية، ومن جهة أخرى مهام الحكم في نفس هذه الاخلالات والتي سوف تكون موضوعا للعقوبات التأديبية تتعارض وتتجاهل مبدأ عدم التحيز للسلطات القضائية وتكون ضد الدستور".

1 – L'arrêt rendu le 11 juin 2009 par la Commission Européenne des Droits de l'Homme (CEDH) en faveur de la société Dubus, www.revue-banque.fr consulté le 05/05/2015.

2 –ZOUAIMIA Rachid, « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », op. cit., p. 12.

3 –EPRON Quentin: « Le statut des autorités de régulation et la séparation des pouvoirs », in ZOUAIMIA Rachid, Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », op. cit., p. 13.

4 – L'ordonnance n°07-01 de 1 mars 2007 relative aux incomptabilités et obligations particulières attachés à certains emplois et fonctions, JORA, n° 16 du 7 mars 2007.

ب) مشاركة المقرر في المداولات (la participation du rapporteur aux délibéré)

لا نجد أية إشارة في قانون النقد والقرض للمقرر، وإنما أشار إليه القرار الذي يحدد قواعد التنظيم والتسيير للجنة المصرفية رقم 04 -2005 المتعلق بقواعد تنظيم اللجنة المصرفية[1]، وتنص المادة 16 منه على أنه: "**يمكن للجنة المصرفية أن تعين بأمر واحدا أو إثنين من المقررين، من أجل ضمان تحضير ومتابعة كل ملف بالتعاون مع الأمانة العامة للجنة المصرفية، ويقدم المقرر أو المقررين استنتاجات واقتراحات على شكل تقرير**"، كما تنص المادة 18 من القرار السابق الذكر، على أن المقرر المكلف بالملف، والذي له علاقة بالوقائع المنصوص عليها في المادة 114 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، يضع تقريرا على الوقائع التي يقوم بعرضها في جلسة اللجنة، ويعيد هذا التقرير الوقائع التي ذكرت في الاتهام والموجهة إلى المؤسسة الخاضعة المعنية (l'assujettie)، وكذلك الوسائل التي طورها في جوابه على الاتهام، كما يبين الاستنتاجات الخاصة بكل خبرة أو وجود كل إجراء متعلق بالنزاع، أو واقعة تعلم بها اللجنة المصرفية.

كما تنص المادة 19 من القرار السابق على أنه يمكن للمقرر أن يبين النقاط التي يجب البث فيها، دون أن يمنح رأيه، وبعد قراءة التقرير، يمكن للممثل القانوني للمؤسسة أن يبدي ملاحظات شفوية أو من موكله[2].

يعتبر المقرر عضوا في اللجنة المصرفية، بحيث يقوم بتشكيل القضية ويقدم تقريرا للجلسة ويستدعي المعني بالأمر للحضور لديها عند المداولات المغلقة والمشاركة في المداولة.

1 – Décision n° 04-2005 du 20 avril 2005 portant règles d'organisation de la commission bancaire (inédite).

2 – ZOUAIMIA Rachid, « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », op. cit., p. 14.

تقرر التشكيلة الجماعية (le collège) لسلطة الرقابة الاحترازية والقرار في فرنسا إعلان الإجراء وتوجيه الاتهام، وتسمح للمقرر بمواصلة المتابعات، والنطق بالتهمة والعقوبة في مواجهة الشخص المتابع وذلك بحضور نفس المقرر، وهنا نلاحظ تداخلا في الصلاحيات التي لا تضمن المحاكمة العادلة أمام السلطة[1].

ثانيا – تعادل وسائل الدفاع

كرس المشرع مبدأ تعادل وتساوي وسائل الدفاع في مجال الردع الإداري بنفس الطريقة التي كرسها في الردع الجزائي، ولكن بصفة غير متساوية في النصوص، وتنقسم هذه الضمانة الأساسية إلى عنصرين أساسيين وهما احترام مبدأ الوجاهية **(1)**، واحترام حقوق الدفاع **(2)**.

1– احترام مبدأ الوجاهية (le principe du contradictoire)

نعني بالوجاهية النقاش المسبق لإملاء بعض الأعمال، بحيث يمثل التزام الوجاهية القاعدة التي من خلالها لا يمكن أن تؤخذ بعض القرارات، إلا إذا كانت الأشخاص المعنية بها قد تم تقديمها أمام الغير غير المتحيز.

لا يعتبر هذا المبدأ توجيهيا، فحسب بل هو أصل كل إجراء، فالنقاش الوجاهي ليس بإجراء إجباري، ولكن يمثل كل إجراء يؤدي إلى هذا النقاش، وتنص المادة 112 من الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم أنه "**يمكن للجنة المصرفية أن تدعو أي بنك أو مؤسسة مالية، عندما تبرر وضعيته ذلك، ليتخذ في أجل معين، كل التدابير التي من شأنها أن تعيد وتدعم توازنه المالي، وتصحيح أساليب تسييره**".

حاول المشرع الجزائري وبمناسبة التعديل الأخير لقانون النقد والقرض بموجب الأمر رقم 10–04، استدراك النقائص التي إحتواها الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، إذ تنص

1 - ETOA Samuel et MOULIN Jean-Marc, « l'application de la notion conventionnelle du procès équitable aux autorités administratives indépendantes en droit économique et financier », étude de centre de recherche sur les droits fondamentaux, n° 1, France 2002.

المادة 114 مكرر منه على أنه "**عندما تبث اللجنة المصرفية، فإنها تعلم الكيان المعني بالوقائع المنسوبة إليه عن طريق وثيقة غير قضائية، وبأي وسيلة أخرى ترسلها إلى ممثله الشرعي، كما تنهي إلى علم الممثل الشرعي للكيان المعني، بإمكانية الإطلاع بمقر اللجنة على الوثائق التي تثبت المخالفات المعاينة**"، بحيث يشكل ذلك تقدما ملحوظا بالنسبة للإعتراف لصالح الأشخاص المتابعين بحق الإطلاع على الملف، والذي يسمح له بالاستعداد للدفاع وتحضيره في أحسن الظروف، في حين أنه وفي أثناء الجلسة يقوم المقرر بذكر النقاط التي يجب مناقشتها من اللجنة، وأثناء قراءة التقرير يمكن إبداء ملاحظات شفوية من طرف الممثل القانوني للمؤسسة أو من طرف المدافع[1].

2- احترام حقوق الدفاع

نعني بالحق في الدفاع وجوب الاستعانة بمحامي من اختيار الشخص المتابع أو الخاضع للمتابعة، ونلاحظ تطورا في هذا المجال، بحيث تنص المادة 114 مكرر من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، على أنه يستدعى الممثل الشرعي للكيان المعني بوثيقة غير قضائية، أو أية وسيلة أخرى للسماع إليه من طرف اللجنة، وكما يمكن له الاستعانة بالمحامي، إذ يدعم هذا النص قانونيا تدابير النظام الداخلي للجنة المصرفية، التي تنص على أنه يمكن للأشخاص المتابعين الاستعانة بمحامي يتأسس في القضية، إذ يجب أن تحترم مدة معقولة لتحضير الدفاع، بحيث يرسل الممثل الشرعي للكيان المعني ملاحظاته إلى رئيس اللجنة في أجل أقصاه 8 أيام إبتداءا من تاريخ استلام الإرسال لتقديم ملاحظاته إلى اللجنة المصرفية.

نحن نرى أنه لا معنى لهذا الأجل بالنظر إلى تعقد العمليات المصرفية، خاصة أمام اختلاف الأجل الممنوح من النظام الداخلي للجنة المصرفية وهو أجل 15 يوم ابتداء من يوم تبليغ الاتهام

1 – ZOUAIMIA Rachid « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », op. cit., p. 19.

للشخص المتابع لتقديم ملاحظاته أمام اللجنة المصرفية، في حين ينص قانون النقد على (8) أيام، وهنا نكون أمام أجلين، فما هو الأجل الذي يتم اعتماده ؟

تمارس اللجنة المصرفية سلطة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية مع وجوب احترام مبادئ وأحكام المحاكمة العادلة، وإمكانية الطعن في مختلف القرارات التي تصدرها بما يشكل رقابة الرقابة التي تمارسها اللجنة المصرفية عن طريق الطعن في قراراتها أمام القضاء.

الفرع الرابع

رقابة القضاء على أعمال اللجنة المصرفية

تخضع القرارات الفردية للجنة المصرفية إلى القاضي الإداري، بحيث يتم الطعن في قراراتها أمام مجلس الدولة **(أولا)** ولكون اللجنة المصرفية هي سلطة إدارية مستقلة فإن قراراتها يطعن فيها أمام القاضي الإداري مع نوع من الخصوصية بالنسبة للاجراءات المتبعة فيما يخص الطعن الإداري المسبق **(ثانيا)** والآجال الخاصة بالطعن **(ثالثا)** بما يطرح إشكالية وقف تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة المصرفية، التي تعتبر أكثر من كونها قاعدة إجرائية [1]**(رابعا)** وضرورة تنفيذ القرارت الصادرة من القاضي الاداري **(خامسا)** مع امكانية تقرير طرقا أخرى بديلة لحل النزاعات **(سادسا)** وضرورة تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية في حالة نقص أوضعف الرقابة أو عدم كفايتها وحالة ظهور تعسف في القرار الإداري **(سابعا)**.

أولا – الطعن في القرارات التي تصدر عن اللجنة المصرفية

لم يبين الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، هل أن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية أمام مجلس الدولة هو طعن بالإلغاء أم طعن بالنقض، واكتفت المادة 107 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بذكر بأن قرارات اللجنة المتعلقة بتعيين قائم بالإدارة مؤقتا، أو المصفي والعقوبات التأديبية، وحدها قابلة للطعن القضائي والطعن

1 – المادة 107 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، السابق الذكر.

لتجاوز السلطة الذي هو طعن قضائي، كما هو عليه أيضا الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، إلا أن قرارات اللجنة المصرفية تكون أمام مجلس الدولة، وهو ما يؤكد أن الطعون تكون من أجل التأكد من مشروعية القرارات وعدم تجاوزها للسلطة، والتي تخضع لمبدأ المشروعية لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والإدارة.

يتم تحديد تدابير إختصاص مجلس الدولة من القانون العضوي، وليس من القانون العادي وهو مايثير مسألة مدى دستوريتها[1]، كما نتسآل في هذه الحالة عن الجهة التي تنظر في العقوبات التأديبية الأخرى التي تصدرها اللجنة المصرفية، والمنصوص عليها في المادة 114 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، فبمفهوم المخالفة فلا يجوز الطعن في القرارات الأخرى أمام مجلس الدولة.

كان لمجلس الدولة فرصة الفصل في الطعون المقدمة ضد عدة قرارات صادرة عن سلطات الضبط المستقلة، حيث ألغى قرار اللجنة المصرفية القاضي برفض تأسيس محامي فرنسي للدفاع عن مصالح يونيون بنك[2]، في حين رفض الطعن الذي رفعته اللجنة المصرفية ضد قرار مجلس النقد والقرض القاضي برفع رأسمالها.

ثانيا – الطعن الإداري المسبق

قرر مجلس الدولة أن الطعون المقدمة ضد قرارات اللجنة المصرفية تخرج عن قواعد الإجراءات المدنية والإدارية، بحيث لا تنص تدابير هذا الأمر على الطعن الإداري المسبق، وهذا بالنسبة لقرارات اللجنة المصرفية، بحيث يقدم الطعن في أجل ستين(60) يوما[3]، ولكن

1 – ZOUAIMIA Rachid, Les instruments juridiques de la régulation économique, édition Belkis, Alger, pp. 213-242.

2 – القرار رقم 2111 المؤرخ في 08 ماي 2005، يتعلق بمرافعة محامي فرنسي أمام الجهات القضائية في الجزائر(يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر)، الغرفة الخامسة، مجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005، ص. 68.

3 – CE 01-04-2003, Algerian International Bank c/Gouverneur de la banque d'Algerie, Revue du conseil d'Etat, n° 3, 2003, p. 135.

بالنسبة للقرارات التي يصدرها مجلس النقد والقرض، وطبقا لنص المادة 87 من الأمر رقم 03-11 والخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب تمثيل لبنوك أجنبية أو لفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، (وهي القرارات التي يتخذها المجلس بموجب المواد 82، 84، 85)، فإنه لا يمكن الطعن فيها أمام مجلس الدولة إلا بعد قراراين بالرفض، ولا يجوز تقديم الطلب الثاني، إلا بعد مضي أكثر من 10 أشهر من تبليغ رفض الطلب الأول، وقد طبق مجلس الدولة ذلك في القضية التي جمعت بين يونيون بنك ومحافظ بنك الجزائر[1].

ثالثا – آجال تقديم الطعن

اعتمد الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على نفس ميعاد الطعن في قرارات مجلس النقد والقرض، حسب نص المادة 65 من الأمر السابق وقرارات اللجنة المصرفية وهو أجل 60 يوما، الذي يختلف عن الأجل المحدد في قانون الإجراءات المدنية والإدارية والذي يحسب بمدة الشهر، بحيث تنص المادة 956 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه "**يحدد أجل الطعن بالنقض بشهرين (2) من تاريخ التبليغ الرسمي للقرار محل الطعن، مالم ينص القانون على خلاف ذلك**". ولكن هذين الأجلين مختلفين فيمكن لمدة الشهرين أن تفوق مدة 60 يوما إذا كان الشهران المعنيان هما ديسمبر وجانفي أي تصبح المدة هي 62 يوما، وتقل عن 60 يوما إذا كان الشهران هما فيفري ومارس أي تكون المدة هي 59 يوما.

رابعا – وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية

تنص الفقرة الأخيرة من المادة 107 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أن الطعون الموجهة ضد قرارت اللجنة المصرفية تكون من اختصاص مجلس الدولة، وهي غير موقفة للتنفيذ، وهو نفس ما ذهبت إليه المادة 909 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص

1 – القرار رقم 006614 المؤرخ في 12 نوفمبر 2001 بين يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة العدد 6، لسنة 2005، ص. 61.

أن "**الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة ليس له أثر موقف**"، وهو يعتبر إستثناء من خلال ما تنص عليه المادة 911 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بحيث "**يجوز لمجلس الدولة إذا أخطر بعريضة رفع وقف التنفيذ المأمور به من طرف المحكمة الإدارية أن يقرر رفعه حالا، إذا كان من شأنه الإضرار بمصلحة عامة أو بحقوق المستأنف، وهذا إلى غاية الفصل في موضوع النزاع**"[1]، ونرى أن هذه المادة قد أصابت عند ذكرها الهدف من وقف تنفيذ القرار الإداري، والذي يكمن في الإضرار بالمصلحة العامة، وكذلك الاضرار بحقوق طالب وقف التنفيذ، وإن كان لا يمكن أن تطبق على قرارات السلطات الإدارية المستقلة، التي لم يذكرها إطلاقا قانون الإجراءات المدنية والإدارية، حتى بعد التعديل في سنة 2008، وكان الأجدر بالمشرع أن يكرسه بالنسبة للقرارات التي تصدرها السلطات الإدارية المستقلة التي تعتبر سلطات الضبط الاقتصادي، والتي تمس قراراتها مساسا خطيرا بالمصلحة العامة للإقتصاد وبمصلحة الاستثمار والمستثمرين ومجموع المتعاملين الاقتصاديين.

لا يكون وقف التنفيذ استثنائيا بل عاما خاصة أنه يتعلق بمصلحة عامة إقتصادية ومصلحة المتعاملين والمؤسسات، فوقف التنفيذ يؤدي إلى إعاقة تنفيذ قرار مشوب بعيب عدم المشروعية، وإذا كان قابلا للتنفيذ سوف يؤدي ذلك إلى أضرار وخيمة على مستقبل المؤسسة التي تكون محلا للعقوبة، فعند سحب الإعتماد من بنك أو من مؤسسة مالية، وهي أخطر عقوبة يمكن أن تنطق بها اللجنة المصرفية، وفي بعض الأحيان مجلس النقد والقرض، فسوف يؤدي ذلك إلى وضع البنك أو المؤسسة المالية تحت التصفية، وهو قرار يمكن أن يتم إبطاله بعد سنتين بقرار من مجلس الدولة، فوقف تنفيذ القرار هو وحده سينقذ البنك أو المؤسسة المالية، وربما الاقتصاد برمته إذا كان البنك أو المؤسسة المالية ذات أهمية نظامية[2].

1 – أنظر المواد 909 و911 من قانون الاجراءات المدنية والادراية المعدل والمتم.

2 – ZOUAIMIA Rachid, Droit de la régulation économique, op. cit.,p. 176.

كما أن وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن سلطات الضبط المستقلة التي تتأسس في المجال الاقتصادي هي أكثر من كونها قاعدة إجرائية، بل ضمانا من الضمانات الخاصة، التي تستفيد منها الأشخاص الطبيعية والمؤسسات، ومعالجة القضية من طرف القاضي حسب الظروف ووفقا للنتائج، من خلال منح القاضي الإداري السلطة التقديرية في تحقيق وقف تنفيذ القرار وأهدافه، وقد اعتمد ذلك مجلس الدولة عندما قبل وقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة المصرفية في مواجهة بنك يخص قرار بتعيين مصفي[1].

خامسا – تنفيذ القرارت الصادرة من القاضي الاداري

تنص المادة 163 منالقانون رقم 16_01 المتضمن نص التعديل الدستوري لسنة 2016 أن: "**على كل أجهزة الدولة المختصة أن تقوم، في كل وقت وفي كل مكان، وفي جميع الظروف، بتنفيذ أحكام القضاة**"، **ويعاقب القانون كل من يعرقل تنفيذ حكم قضائي** [2].

من الناحية العملية ومن أجل مواجهة سوء نية الإدارة لتنفيذ القرارات الادارية والتي لا تطبق عليها طرق التنفيذ الاجبارية، قرر المشرع عقوبات مالية ضد الإدارة لصالح الأشخاص الذين صدر القرار الاداري لمصلحتهم وهي القرارت التي تعاقب الدولة بعقوبة مالية (condamnation pécuniére de l'Etat)، وكذلك في مواجهة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[3].

1 – CE Ord, 30-12-2003, Actionnaire B.C.I.A c /Commission Bancaire, Revue du Conseil d'Etat, n° 6, 2005, p. 72.

2 – المادة 163 من دستور 2016 الصادر بموجب القانون رقم 16 –01 المؤرخ في 06 مارس 2016 من دستور 28 والتي عوضت المادة 145 من دستور 28 نوفمبر 1996 المعدل والمتمم بالقانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أفريل 2002 والقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

3 – Mini Encyclopédie de droit Algérien, Notion fondamentales et doctrinales, Edition Berti, Alger 2006, p. 494 – 495.

وحسب القانون رقم 91-02 المتعلق بالتدابير الخاصة ببعض القرارت القضائية[1]، فيمكن للمعني بالأمر التقدم أمام خزينة الولاية مرفوقا بعريضة مكتوبة، وبالصيغة التنفيذية للحكم، وكل الوثائق الإثباتية التي تثبت إجراء التعويض أمام العون التنفيذي الذي لم يأت بأية نتيجة خلال أجل (2) شهرين، ويقوم العون التنفيذي بدفع مبلغ العقوبة المالية في أجل (3) أشهر، ويقتطع ما يعادل المبالغ المدفوعة في حسابات وميزانيات الأشخاص المعنوية المعنية.

وفي قانون الاجراءات المدنية والإدارية الجديد يجوز تسليط الغرامة التهديدية على الإدارة (الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، بحيث قرر المشرع عقوبات مالية تتمثل في الغرامة التهديدية في حالة عدم تنفيذ أمر أو حكم أو قرار قضائي، ولكنه لم يحدد تدابير التنفيذ، وبالتالي تقوم الجهة القضائية المطلوب منها ذلك بتحديدها، ويجوز لها تحديد أجل للتنفيذ والأمر بغرامة تهديدية[2]، عن كل يوم تأخير، تكون مستقلة عن تعويض الضرر.

سادسا – الطرق البديلة لحل النزاعات الإدارية

يعتبر اقتصاد السوق مصدرا لتنوع التنظيمات والقوانين، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمرحلة التدخلية للدولة التي لا يستطيع فيه القطاع الخاص أن يتدخل إلا في نشاطات محدودة، كما أن نزع الاحتكار على بعض القطاعات مثل البنك، التأمينات، الكهرباء، الاتصالات أدى إلى ضرورة وضع قواعد قانونية تحدد شروط الدخول إلى المهنة أو إلى السوق، وفرض الالتزامات

1 – Loi n° 91–02 du 8 janvier 1991 relative aux dispositions particulieres à certaines décisions de justice, JORADP, n° 2 du 9 janvier 1991.

2 – المادة 981 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق لـــ 25 فبراير 2008 الذي يتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية.

على المتعاملين، والمتدخلين، والعقاب على السلوكات المضرة بالمنافسة النزيهة، أو المساس بحقوق المستعملين، العملاء والمستهلكين[1]، مثل قطاع المالية[2].

إن وجود تضخم في المجال القانوني وسوء تحرير النصوص القانونية أدى إلى تضخم وعدم التمكن من مواجهة النزاعات، التي تكون الإدارة غالبا طرفا فيها، وبالتالي اختصاص القضاء الاداري للفصل فيها، ويثور الإشكال في الأزمة التي يعاني منها القضاء الإداري التي تعتبر أزمة هيكلية ومرحلية، إضافة إلى انعدام التخصص فيه، بما يفسر اصدار قرارات معيبة مع بطء شديد في إصدارها، وهو ما لا يتلاءم مع عالم الأعمال المتميز بالمرونة والفعالية والسرعة، وهو ما أدى إلى اغراق المحاكم، بحيث أصبحت لا تستطيع الاستجابة لمستلزمات السرعة والفعالية والكفاءة التي يتطلبها مجال ومناخ الأعمال.

من أجل رفع الضغط على المحاكم، استوجب الأمر من المشرع التدخل من أجل احداث إصلاحات للوقاية من النزاعات الادارية، وبهذا أستحدث بعض الهياكل للطعن خارج القضاء (des organes de recours en dehors de l'institution judiciaire)، التي بإمكانها حل النزاعات التي تثور بين الإدارة وبعض الأشخاص، بحيث تتمثل هذه الهياكل في لجنة الطعون المؤهلة في مجال الاستثمار[3] (la commission de recours compétente en matiére d'investissment) واللجنة الوطنية للطعن في المادة الجمركية[4] (la commission

1 – Mini Encyclopédie de Droit Algérien, op. cit., p. 1.

2 – يشمل قطاع المالية البنوك والمؤسسات المالية، تعاونيات الادخار والقرض، التأمينات شركات تحويل الفاتورة، شركات الاعتماد المستندي.

3 – Decrét éxécutif n°06-357 du 16 Ramadhan 1427 correspondant au 9 octobre 2006 portant composition, organisation et fonctionnement de la commission de recours compétente en matière d'investissements, JORA n°64 du 11 octobre 2006.

4 – Decrét exécutif n° 2000-85 du 22 avril 2000 relatif au fonctionnement de la commission nationale de recours, JORA, n° 23 du 23 avril 2000.

nationale de recours en matiére douaniére). كما أدخل المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أشكالا بديلة لحل النزاعات وذلك بأن أسند اجراءات القانون الخاص إلى المادة الادارية مثل الوساطة، الصلح وهو ما يستوجب استحداث هياكل لتسوية النزاعات خارج القضاء لضمان المرونة والسرعة والفعالية وتعويض المتضررين، خاصة أن الامر يتعلق بالدرجة الأولى بالمصلحة العامة الاقتصادية.

سابعا – دعوى المسؤولية

لا توجد مرجعية لدعاوى المسؤولية في الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهو ما يؤدي بنا إلى الرجوع إلى قواعد القانون العام الذي ينظم مجال المؤسسات العمومية والسلطات الإدارية، كما أن هذا القانون يتجاهل السلطات الإدارية المستقلة التي تعتبر اللجنة المصرفية واحدة منها.

فعندما تكون السلطة الإدارية المستقلة لا تتمتع بالشخصية المعنوية مثل مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، وكذا لجنة رقابة التأمينات، فهنا تثور مسؤولية الدولة، ولكن هل أن هذه المسؤولية تكون موجهة ضد الدولة وفي كل الحالات، أم هناك حالات محدودة حصرا في القانون تثور فيها مسؤولية الدولة ؟

لم يشر قانون النقد والقرض إلى مسؤولية الدولة عن أخطاء اللجنة المصرفية وهي تؤدي مهمة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، كما أنه لم تعرض أية قضية تخص هذه المسألة أمام القضاء وتم الحكم فيها، بينما نجد أثر المسؤولية الخاصة باللجنة المصرفية في القانون الفرنسي، إذ أخطر وزير المالية مجلس الدولة الفرنسي لإلغاء القرار المؤرخ في 25 جانفي 2000 الصادر عن المجلس الإداري للاستئناف (la cours d'appel administratif)[1]، والذي ألغى

1 – Cour administrative de Paris, 3ème chambre du 25 janvier 2000 93PA01250 93 PA01251. https://www.legifrance.gouv.fr.

بدوره الأحكام المؤرخة في 7 جويلية 1993، الصادرة عن محكمة الاستئناف بباريس، والذي رفض فيها طلب العارضين المتمثل في الحكم على الدولة بتعويض الضرر الناتج عن الأخطاء الجسيمة المرتكبة من اللجنة المصرفية وهي تؤدي مهمة الرقابة والحراسة على مؤسسات القرض، وكان مجلس الاستئناف بباريس قد قضي على الدولة الفرنسية بتعويض الطالبين بمختلف المبالغ الخاصة بتعويض الأضرار، وذكر في قرار له صادر في 30 نوفمبر 2001[1]، أن مسؤولية الدولة عن الأخطاء المرتكبة من اللجنة المصرفية في ممارسة مهمتها في رقابة مؤسسات القرض، لا تحل محل هذه المؤسسات في مواجهة مودعيها، كما لا يمكن إثارة مسؤولية الدولة بالنسبة للأخطاء والأضرار الناتجة عن نقص أو ضعف الرقابة التي تقوم بها اللجنة المصرفية في ممارسة مهمتها في الرقابة إلا في حالة الخطأ الجسيم[2].

تتقرر مسؤولية الدولة في المجال المصرفي باعتبار أن هيئتا الضبط المستقلة والمتمثلة في اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض لا تتمتعان بالشخصية المعنوية، فاللجنة المصرفية تتمتع بسلطة توقيع العقوبات مما قد يشكل مساسا بمصالح المؤسسات الخاضعة لرقابتها، وبالتالي يمكن تعويض المؤسسة المصرفية على أساس الأضرار المادية أو المعنوية اللاحقة بها والمساس بسمعتها، إذا ما تم الغاء قرار سحب الاعتماد ففى في مثل هذه الحالة تقع مسؤولية الدولة[3].

كرس المشرع الاختصاص في دعوى الالغاء المرفوعة ضد سلطات الضبط المستقلة أثناء ممارستها للسلطة القمعية والتي ترفع أمام مجلس الدولة، في حين أن دعوى التعويض لم تشر

1 – Conseil d'Etat, Assemblée du 30 novembre 2001, n° 219562, publié au recueil Lebon, https://www.Légifrance.gouv.fr

2 – DUFLOT Sophie « Responsabilité de l'Etat à raison d'une faute lourde commise par la commission bancaire lors de sa mission de surveillance », 27 décembre 2001, Le monde du droit, Magazine des professions juridiques, paru, sur le site: www.lemondedudroit.fr/banque-finance.

3 – رحموني موسى، الرقابة القضائية على سلطات الضبط المستقلة في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في القانون – تخصص قانون اداري وإدارة عامة – جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012– 2013، ص. 139.

إليها النصوص المنشئة لسلطات الضبط المستقلة، لذلك نستند إلى أحكام القواعد العامة، فنجد أن المادة 809 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية تنص في فقرتها الثانية أنه "**عندما تخطر المحكمة الإدارية بطلبات مقدمة بمناسبة النظر في دعوى تدخل في اختصاصها، وتكون في نفس الوقت مرتبطة بطلبات مقدمة في دعوى أخرى مرفوعة أمام مجلس الدولة وتدخل في اختصاصه، يحيل رئيس المحكمة تلك الطلبات أمام مجلس الدولة**". فإذا رفعت دعوى تعويض ضد إحدى قرارات سلطة الضبط المستقلة أمام محكمة إدارية ونفس القرار هو محل طعن بالالغاء أمام مجلس الدولة فبامكان رئيس المحكمة إحالة دعوى التعويض إلى مجلس الدولة بسبب ارتباط العريضتين[1].

1 – رحموني موسى، مرجع سابق، ص. 140.

الباب الثاني

آثار الرقابة ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات داخليا ودوليا

تحولت الأزمة المالية التي بدأت في السداسي الثاني من عام 2007، نتيجة للصعوبات التي تعرض لها قطاع القروض العقارية ذات المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة بنكية في منتصف 2008، وذلك عندما تراكمت صعوبات إعادة تمويل مؤسسات القرض، في كل من أروبا والدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بصفة خاصة).

وقد أعادت هذه الأزمة إلي الأذهان حق الدولة السيادي (le droit régalien de l'état)، المتمثل في تدخلها من خلال البنك المركزي كمقرض آخر المطاف (le préteur du dernier ressort)، للحفاظ على مؤسسات القرض العاجزة أو التي تقترب من العجز[1]، وأسفر ذلك عن مجموعة من النتائج من بينها تجميد الأسواق المالية ومنتجات السندات (les produits titrisées)، زيادة إلي انهيار الأسس التي يقوم عليها النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، مما أدى إلى خنق الإقتصاد بفعل نقص القرض وإنخفاض الإستهلاك.

أظهرت هذه الأزمة إلى أين يمكن أن يؤدي ترك "ديناميكية مالية" لوحدها داخل رأسمالية لا يقودها شيء ولا يحكمها شيء، مع الخطر الذي تمثله الشمولية (la globalisation)، بالنسبة للرأسمالية عندما لا تضمن وجود مؤسسات تقنية وإجتماعية منظمة، إذ من السذاجة الايمان بالتنظيم الذاتي للأنظمة المالية (l'Autorigulation des Systèmes Financiers)، التي تخضع دائما إلى تأطير حذر موضوع حيز التنفيذ تعمل سلطات الرقابة عبر العالم على تطبيقه، والمشكل يكمن في النقائص الكثيرة في هذه الأنظمة الرقابية، مع نقص احتياط السلطات المكلفة بها[2].

1 - BLACHE David, « la régulation des banques de l'union européenne face à la crise», Revue banque, Paris, 2009, p. 63.

2 – BRENDER Anton, Face au marché, la politique, Analyses et documents économiques, n° 108 - 109, juin 2008, p. 55.

عجزت بالتالي البنوك على القيام بوضيفتها الرئيسية، خاصة وظيفتها في تقدير وتسيير المخاطر، وتحولت بفعل سياسة التسنيد (la titrisation)[1]، أوالمنتوجات المستخلصة (les produits dérivés) إلى مجرد سماسرة تحول جزءا من مخاطرها إلى الأسواق.

ومن بين أهم نتائج هذه الأزمة هو ظهور أزمة قروض الرهن العقارية[2]، التي تعتبر "قروض عقارية ذات مخاطر" إندمجت فيها النسبة المتغيرة مع الثابتة، ومنحت للأسر الأمريكية (les ménages américains)، الذين لا يملكون السيولة اللازمة حتى يتم ترتيبهم في المراتب الأولي (العلاوة)، دون خطر عدم التعويض، وقد تحصلوا على القروض دون تقدير البنوك لمخاطر عدم القدرة على التسديد ودون أخذ بعين الإعتبار لمداخيلهم، ونتيجة لذلك زادت قيمة الأملاك العقارية نتيجة عجز المقترضين في دفع هذه القروض العقارية التي أصبحت باهضة الثمن مما أدى إلى خلق أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في هذا النوع من القروض، اتسعت هذه الأزمة بعد ذلك إلى الأسواق المالية الأروبية بواسطة عملية التسنيد[3] (titrisation) لنفس هذه القروض، مع تجميع العديد من المنتجات المستخلصة (les produits dérivés) مع السندات.

ساهمت عملية التسنيد وسياسة نسب الفوائد للاحتياط الفيدرالي الأمريكي (la Fed) بجدارة في تفشى هذه الأزمة في القطاع المالي العالمي، بحيث أظهر تحليل عدم التوازن المالي أن الأزمات

1 – تعتبر عملية التسنيد تجديد مالي كبير، وقد انتهت إلى إغراق القطاع المالي العالمي، ترتكز على تحويل القروض البنكية إلى سندات مالية، بحيث تطورت هذه التقنية في سنوات 1980 عن طريق بنوك الاستثمار التي تسمح بتحويل أصول غير سائلة إلى وسائل مادية والتي تعتبر تقنية مالية.

2 – استعملت كلمة (supbrimes) بصيغة المفرد والجمع في اللغة الانجليزية يبين اهم أزمة عرفتها الاسواق المالية خلال صيف 2007 والتي استمرت في 2008، وهي تمثل قروض عقارية بمخاطر (بجمع النسب المتغيرة والثابتة).

3 - V . ROUBI B. S., lexique de la banque et des marchés financiers, édition DUNODE, 6ème édition, mai 2009, p. 292.

الأكثر صعوبة[1] والأكثر كلفة إقتصاديا وإجتماعيا تتميز بخاصيتين: إضعاف البنوك وجعلها تعتمد طريقة غير عقلانية في منح القروض من جهة، ومن جهة أخرى إضطراب العديد من أسواق الأموال والأسهم (البورصة، أسواق العقار، الصرف... الخ).

على الرغم من تكرار الأزمات إلا أن العالم لم يأخذ عبرا ودروسا من سلسلة الأزمات الأروبية واليابانية في 1990، والتي أظهرت وبوضوح هشاشة ونقائص النظام المالي العالمي[2]، إضافة إلى الأزمات البنكية المتكررة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يعاد النظر في اعادة التنظيم في البنوك اليابانية على الرغم من دورها الكبير في الأزمة البنكية اليابانية، إذ يرجع المحللون الاقتصاديون سببها الرئيسي إلى عدم وجود الرقابة ونقص التنظيم في القطاع البنكي والمالي العالمي، مع سوء التسيير وغياب الشفافية في البنوك التي تحمل مخاطر كثيرة وتعرضها المتزايد لصدمات الاقتصاد الكلي والنقدي للاندماج السريع في الأسواق المالية العالمية. أدى هذا الاضطراب إلى التفكير في التنظيم الأحسن، ووجوب تقوية الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية، وتقوية أموالها الخاصة، بهدف إعادة الثقة ومنحها قدرة على استعادة وظيفتها الرئيسية والمتمثلة في تمويل الاقتصاد.

ظهرت نقائص كثيرة في النظام البنكي والمالي العالمي، وبالنتيجة النظام البنكي والمالي الخاص بكل دولة، والتي لا يمكن أن تكون في مأمن عن الأزمة بفعل العولمة والرأسمالية التي وضع

1 – سبقت الأزمة الحالية أزمات كثيرة، نذكر الأكثر حداثة منها، أزمة 1980 في أمريكا والمتعلقة بالديون الخارجية، ثم الأزمة الآسيوية من نفس النوع، والأزمات البنكية الاسكندنافية واليابانية لسنوات 1990، وأزمة البورصة لسنوات 2000، وأزمة القروض الرهنية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقترب في خطورتها من أزمة 1929. كما يمكن هنا ذكر الاختلاف الموجود بين هذه الأزمات بخلاف أزمة 1929 والتي كانت ذات طابع محلي، يظهر التشابه الموجود بين أزمة 1929 وبين الأزمة الاقتصادية لـــ 2007 أن كليهما ذات طابع دولي.

2 – سبقت الأزمة المالية العالمية الحالية العديد من الأزمات، يمكن أن نذكر أزمات الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية في سنوات 1980، ثم الأزمة الأسيوية بنفس النوع، والأزمات البنكية الاسكديناقية واليابانية في سنوات 1990، أزمة الانترنت (la bulle internet) في سنة 2000.

أسسها اليهود باعتبارهم أول البنكيين وهم من وضع استراتيجية عالمية لسلطة المال[1]، الذي تتعقد الرقابة عليه بتعقد تقنيات تحويله ودفعه وحركته عبر القنوات البنكية الداخلية والدولية بالنسبة "للبنوك متعددة الجنسيات ذات المخاطر النظامية الكبيرة"، وهو ما حتم ضرورة مراجعة "نظرية التنظيم المالي" (la théorie de la régulation financière)، بسبب جسامة أثار ونتائج هذه الأزمة التي سببت إضطراب الأسواق المالية العالمية، وإنقاص الثقة مما أدى إلى جفاف السيولة بحيث "لا يقرض أحد لأحد".

أمام هذه الأوضاع المضطربة، كان لزاما على الدول أخذ التدابير الإستعجالية للقيام بـــ "عملية قيصرية" من شأنها إنقاذ أنظمتها البنكية الداخلية، بوضع مخططات إنقاذ مثل "مخطط بولسون" "plan polson" في الولايات المتحدة الأمريكية ومخططات الإنقاذ الأوربية وخلق تعاون وتنسيق أكثر في القواعد والأشكال البنكية، بما يلخص مجموعة الآليات التي اتخذتها الدول لمواجهة هذه الأزمة وأثارها على المستوى الداخلي **(الوطني)** مع التركيز على الجزائر على الرغم من بقائها بعيدة عن الأثار المباشرة للأزمة بسبب ضعف دخول بنوكها في السوق المالي الدولي **(الفصل الأول)** يضاف اليها الأرمادة من التنظيمات والدراسات القانونية والتعديلات الكثيرة التي تمثلت في القواعد والأشكال الجديدة للرقابة البنكية التي اعتمدتها لجنة بال الثالثة (Bâle 3)، منها قواعد تسيير المخاطر والرقابة الداخلية للبنوك والقواعد المحاسبية الدولية الجديدة (Les régles comptables universelles)، ووضع مجموعة من الميكانيزمات على المستوى العالمي لمعالجة الوضعية التي سببتها الأزمة المالية، والبحث عن آليات رقابة أنجع لاعادة الإعتبار لمؤسسات القرض والبنوك ذات البعد الكوني، وذلك بمحاولة تحديد الآثار الكارثية لهذه الأخيرة على المستوى الدولي **(الفصل الثاني)**.

1 - ATTALI Jacques, les juifs, le Monde et l'Argent, l'histoire économique du peuple juif, édition Fayard, Paris, 8 février 2014, p. 10.

الفصل الأول

آثار الرقابة ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات داخليا

أظهرت الأزمات المالية المتكررة والأزمة الأخيرة بشكل أخص، المحدودية التي طبعت التدقيق والرقابات الداخلية للكيانات المتمثلة في الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات وبصفة خاصة البنوك والنظام المالي، وبهذا يمكن لنا أن نتسآل: كيف حدثت هذه الأزمة المالية من دون أن تتمكن هياكل التدقيق والرقابة من أخذ تدابير إستعجالية، والإعلان عن الممارسات المسببة لمنع حدوث النتائج الوخيمة التي أحدثتها على المستوى الداخلي والدولي ؟ وأين الشرطة والمدققون ؟ إن البنوك والمؤسسات المالية تخضع بصفة خاصة لمجموعة من السلطات كاللجنة المصرفية والبنك المركزي، وبصفة عامة تخضع باعتبارها شركات لإلتزام إشهاد الحسابات من طرف محافظي الحسابات، ولرقابة سلطة تنفيذ الإلتزامات في مواجهة خلية الإستعلام المالي، ويمكن أن تكون أيضا موضوع رقابة ضريبية كما هو الحال بالنسبة لجميع المؤسسات وإلى رقابة جمركية ومالية، كما يملك مجلس الإدارة ومجالس المراقبة، والمساهمين سلطات للرقابة وطلب الحسابات، وفي كل الحالات يجب أن يكون على علم بما تقوم به الهياكل المالية في مواقعهم الإلكترونية وإعلاناتهم، ووثائقهم المرجعية وتقارير التسيير.

على الرغم من تنوع هذه الرقابات التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن الأزمة كشفت محدودية هذه الأساليب والتقنيات المستعملة في الرقابة، بحيث تطورت الإضطرابات التي ظهرت اعتبارا من منتصف 2007 على إثر أزمة "القروض الرهنية" "عالية المخاطرة" في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحدة أكبر في سنة 2008، والتي أدت إلى الأزمة المصرفية

والمالية الأخطر منذ تلك التي حدثت في 1929، على الرغم من تدخل البنوك المركزية لإنقاذ البنوك ذات البعد الكوني تنفيذا لدورها كملجأ أخير للإقراض.

وصرح الرئيس السابق للبنك الفيدرالي الأمريكي "ألان ڤريسبان "Alan Greenspan" أمام الكونغرس الأمريكي في 23 أكتوبر 2008 أن الأزمة التي تحدث على مرآه كانت بجسامة لم يكن يتصورها، وقد اعتبرها مثل "تسونامي في نظام القرض"، والذي لا يمكن أن يتكرر، ويحدث مرة واحدة في القرن"[1]، وقد بينت جسامة هذه الأزمة ضرورة التحكم والرقابة على النظام البنكي والمالي سواء الوطني أو الدولي.

من أهم آثار الرقابة هو الكشف عن المؤسسات التي توجد في وضعية صعبة ومعالجة وضعيتها أو إنهاء نشاطها حتى لا تؤثر على باقي المؤسسات الاقتصادية أو الاقتصاد الكلي بشكل واسع تأطيرا لمعالجة الأزمات **(المبحث الأول)** مع تقرير مسآلة المؤسسات وتحقيق سياسة ردع حقيقية وهو ما يمكن أن نكيفه بالرقابة القضائية على البنوك والمؤسسات المالية على الرغم من أن "عالم الأعمال "يتجه في عصرنا الحالي إلى نزع صفة الردع عن حياة الأعمال (la dépénalisation de la vie des affaires)، فمسآلة هذه المؤسسات مدنيا وجزائيا ومتابعة مسيريها من أجل ردعهم عن ممارسات الأعمال التي ينهى عنها قانون المهنة المصرفية، والالتزام بالقواعد الصارمة التي تفرضها، يعتبر الوجه الآخر للرقابة سواءا بتطبيق حلول حذرة لمنع وصول هذه الأخيرة إلى مرحلة "الفناء البنكي" "la mortalité bancaire"، أو بتطبيق حلول قضائية، والعمل على منع الغش والفضائح البنكية والمالية، بما يكرس مصداقية النظام البنكي والمالي بهدف الوصول إلى الاستقرار المالي على مستوى الاقتصاد الكلي وتجنب حدوث أزمات مالية داخلية **(المبحث الثاني)**.

1 - JACQUILLAT -Bertrand, GARBOUA Vivien-Levey, Les 100 mots de la crise financière, op. cit, p. 32.

المبحث الأول

معالجة المؤسسات في وضعية صعبة

حسب برنامج تقدير القطاع البنكي والمالي في الجزائر (PESF)[1] المعد من فريق من مصالح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن النظام البنكي الجزائري لم يتأثر بالأزمة البنكية والمالية التي حدثت في السداسي الثاني من 2007 بسبب ضعف تعرضه الدولي[2]، لكن هذا لم يمنع من تعرضه لأزمات داخلية ولموجة كبيرة من الافلاسات لمجموعة البنوك الخاصة بين فترة 2003–2007[3]، مع تواجد بعض المؤسسات البنكية في وضعية صعبة اما لعدم حصولها على الائتمان أو لنقص في السيولة، أو عدم الالتزام بتعهداتها.

اتسع في الآونة الأخيرة مفهوم المؤسسة التي تكون في وضعية صعبة ليشمل ليس فقط المؤسسة التي تتوقف عن الدفع، ولكن حتى بالنسبة لكل هيأة تواجهها صعوبات اقتصادية، أو عوارض الدفع أو تسريحات لعمالها لأسباب اقتصادية، وقد اتسع دور الدولة في هذا المجال، مع توسع مفهوم المؤسسة التي تكون في وضعية صعبة[4]، بحيث يخضع القطاع البنكي وبصفة طبيعية إلى قواعد الدولة (des règles étatiques)، إلى جانب تطوير القواعد الخاصة بسيرة مؤسسات القرض (les règles de discipline propres des établissements de crédit)، وهي قواعد

1 – Le rapport sur l'évaluation de la stabilité du systéme financier préparé par une équipe des services du FMI pour étre soumis à l'examen du conseil d'administration le 24 janvier 2014. Ce rapport s'appuie sur les travaux d'une mission conjointe PESF du FMI et de la banque mondiale qui s'est déroulé en Algerie en septembre 2013, l'évaluation a été achevée le 09 janvier 2014.

2 – Rapport du FMI N° 14 /161, Algérie, Evaluation de la Stabilité du Systéme Finacier, juin 2014, p. 69.

3 – Rapport du FMI N° 14 /161, op. cit., p. 23.

4 – ALARY-HOUIN- Corine Saint-, Droit des entreprises en difficulté, 5ème édition, édition Montchrestien, Paris, 2006, p. 113.

اعترف بها المشرع بإخضاعها لقانون يحتوى على إجراءات مستقلة تسمى ب"الحلول الحذرة" "les solutions prudentielles" **(المطلب الأول)**، واجراءات أخرى أفرز عنها التطور الحالي للقانون البنكي بزيادة الوعي بالإجراءات الجماعية (les procédures collectives) **(المطلب الثاني)** مع ضرورة وجود تنسيق بين سلطة الرقابة المتمثلة في اللجنة المصرفية والقضاء التجاري في حالة الافلاس وهى المرحلة التي تتوقف فيها المؤسسة عن النشاط، وضرورة تحديد صلاحيات كلا منهما **(المطلب الثالث)**

المطلب الأول

الحلول الحذرة

تسمى الحلول الحذرة أيضا "الإجراءات الإحترازية" والتي تمنع الخطر النظامي، وتجنب انعكاس إفلاس مؤسسة مصرفية على الساحة المصرفية وعلى جماعة المودعين، كما تظهر أيضا إرادة الحذر للمهنة المصرفية (la volonté du prudence pour la fonction bancaire) من خلال تضامن الساحة المالية ودعوة المساهمين **(الفرع الأول)**، لكن وعلى الرغم من الدور الذي لعبه تضامن الساحة إلى أن محدوديته أدت إلى إنشاء صندوق للضمان الإجباري **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تضامن الساحة المالية ودعوة المساهمين

يرتكز نظام معالجة مؤسسات القرض التي تكون في وضعية صعبة، والذي يتسم بطابع غير ردعي بل وقائي على ترتيبين هما تضامن الساحة المالية **(أولا)** ودعوة المساهمين **(ثانيا)**.

أولا – تضامن الساحة المالية

ارتأى مجموع الفاعلين في الساحة المالية إلى إيجاد حل بين المهنيين في مواجهة المتعاملين، بتقرير مبدأ التضامن، إذ نعني بتضامن الساحة المالية دعوة مؤسسات القرض لمساعدة المؤسسة التي تكون في وضعية صعبة (l'entreprise en difficulté)، لأن من طبيعة الساحة المالية والعلاقات بين مؤسسات القرض أن تؤثر صعوبات أحداها على المؤسسات الأخرى، ويمكن تطبيق هذا التدبير في الحالات القصوى أي في حالة المساس بأمن المنظومة البنكية ككل، وبسمعة الساحة المالية أو مصالح المودعين والغير.

يقوم المحافظ بتنظيم مساهمة جميع البنوك والمؤسسات المالية لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المودعين والغير وحسن سير النظام المصرفي، وكذا المحافظة على سمعة الساحة المالية[1]، بحيث يعتبر دخول تضامن الساحة المالية حيز التطبيق كإجراء استثنائي تتطلبه الضرورة القصوى لعجز المؤسسة[2].

إن استعمال هذا الترتيب يجب أن يسبقه حساب دقيق للنتائج السلبية التي يمكن أن تنجر عن الساحة المالية بأكملها، ولا يكون مبررا إلا إذا كان الخطر سيؤدي إلى انهيار القطاع البنكي بأكمله، إذ يمكن لمحافظ بنك الجزائر أن يطلب من البنوك المتواجدة على مستوى الساحة المالية الوطنية إعادة تمويل المؤسسة العاجزة أو ضمانها على مستوى السوق تفاديا لخطر الانهيار الكلي للقطاع في حالة ما إذا تطلب الأمر تصفيتها[3].

1 – المادة 99 الفقرة 2 من الأمر رقم 03 –11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 – الديب السعيد، في مداخلته المقدمة في "اليوم البرلماني الأول حول قانون البنوك "الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك"، منشورات مجلس الأمة، 5 جوان 2005، ص. 28.

3 – الديب السعيد، نفس المرجع السابق، ص. 28.

يكون تضامن الساحة المالية تلقائيا ونسبيا، وله فائدة خاصة اذا تعلق الأمر بنظام بنكي مؤمم، فإن انتشال البنوك عن طريق تضامن الساحة المالية يتم في بعض الأحيان بتقسيم البنوك بنك جيد / بنك سيئ، في إطار التجمع البنكي كما كان الحال بالنسبة "للقرض الليوني" في فرنسا[1]. يتمثل هدف هذه التدابير في إنقاذ البنك وسمعته والساحة المالية والحفاظ على الثقة في السوق المصرفي والمالي وكإجراء أخير ووقائي يمكن بعده اللجوء إلى التصفية.

ثانيا – دعوة المساهمين

خروجا عن مبدأ تحديد المسؤولية عندما يتعلق الأمر بشركات الأسهم، نصت المادة 99 الفقرة 1 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم إلى أنه "**يدعو محافظ بنك الجزائر المساهمين في البنك أو المؤسسة المالية المعنية، إذا تبين أن وضع بنك ما أو مؤسسة مالية يبرر ذلك، لتقديم الدعم الضروري من حيث الموارد المالية** ".

يعتبر هذا الميكانيزم التي نصت عليه المادة السابقة كميكانيزم مشارك في تضامن الساحة المالية، وحسب هذه المادة فان محافظ بنك الجزائر يدعو المساهمين لتقديم دعمهم، خاصة وأنه عند طلبهم الاعتماد بغرض مزاولة النشاط البنكي، يطلب منهم التعهد كتابيا بتقديم هذا الدعم عندما يطلب منهم ذلك[2].نجد أن المشرع استعمل عبارة "دعوة"، بما يعني أنه لا يوجد أي الزام في حالة الرفض، أي هناك إمكانية لعدم الاستجابة لهذه الدعوة أو الرفض، وفي الحالة التي يقبل فيها المساهمون التكفل بخسارة المؤسسة العاجزة، تكون المساعدة أساسا في شكل إعادة التمويل

1 – تعتبر قضية القرض الليوني من أكبر الفضائح المالية في فرنسا وهى بنفس المستوى الذي كانت عليه" قضية بنما" قبل قرن من الزمن، بحيث مست هذه القضية في البداية وبصفة رئيسية، العديد من الفروع التابعة للقرض الليوني، الأمر الذي أدى الى وضعية صعبة التحكم، خاصة ان هذا البنك هو ملكية للدولة الفرنسية، بسبب ذلك خضع هذا البنك للعديد من التحقيقات من اللجنة المصرفية الفرنسية تعلقت بمختلف التجازوات والخروقات التي ارتكبها القرض الليوني والتي أدت به الى شبه الافلاس les dérnieres modification de l'affaire du crédit lyonnais, paru sur https:// wikipedia.org

2 – ديب السعيد، نفس المرجع السابق، ص. 27.

أو بتسديد مستحقات الدائنين في إطار تصفية ودية، لكن في حالة رفض المساهمين لمساعدة البنك أو المؤسسة المالية العاجزة لم ينص قانون النقد والقرض على كيفية مواجهة هذه الصعوبة، وبالتالي ألا يعتبر ذلك إجحاف في حق المؤسسة العاجزة إذا لم تتلق أي دعم من المساهمين ولا من الساحة المالية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة من المؤسسات التي ساهمت في النهوض بالاقتصاد، وكانت تتمتع بمركز محوري في تمويل الاقتصاد ؟

كما يمكن قبول تمويل مساهم خارجي، بأن يقوم بتقديم برنامج لاسترجاع إرادي للمؤسسة العاجزة ويدلي بتعهد، يقوم من خلاله بالتسديد الكامل لمستحقات الدائنين، لكن هذا الاحتمال الأخير يكون صعب التطبيق، لذلك فإن المسؤولية في الأخير تعود لمحافظ بنك الجزائر لتقييم مدى خطورة عجز المؤسسة المعنية على المنظومة البنكية برمتها[1].

قامت السلطات البنكية في فرنسا بتطبيق تدبير وإجراءات تضامن الساحة المالية أكثر من مرة، وكانت النتائج مرضية، على اعتبار أن المساهمين الذين تمت دعوتهم من طرف المحافظ، ردوا بالإيجاب خاصة أولائك المتواجدين على مستوى القطاع البنكي، أو اللذين يتمتعون بكفالة من البنوك، وهو الشيء الذي يؤكد أهمية وجود مساهمين يرجع إليهم عند الحاجة وهم يشكلون النواة الصلبة (le noyau dur)، ويمكن أن يرفض المساهمون دعوة المحافظ كما حدث بالنسبة لبنك (Banque Pallas Stern)، والبنك التجاري الفرنسي الخاص (Banque commerciale privée de France).

بالرجوع إلى القانون الفرنسي نجد أن المادة 511-42 من القانون النقدي والمالي تنص على أنه: "**عندما تتطلب وضعية مؤسسة قرض ذلك، يقوم محافظ بنك فرنسا ورئيس سلطة الرقابة الإحترازية بعد أخذ رأي هذه الأخيرة إلا في حالة الاستعجال، بدعوة المساهمين أو الشركاء**

1 – الديب السعيد، نفس المرجع السابق، ص. 28.

لهذه المؤسسة لمنح الدعم الضروري لها"، بما يدل أن المشرع الفرنسي لم يمنح أيضا أي طابع عقابي لهذا الإجراء، هذا ما ينزع أي محتوى فعلي له[1]، بحيث أن مجرد الدعوة غير كافية لإقناع المساهمين لتقديم دعمهم[2]، كما أنه لم يتم تحديد لا شروط وضع حيز التنفيذ لهذه الدعوة، ولا كيفيات الدعم المطلوب.

هناك فرق بين التدبير الخاص بدعوة المساهمين بين القانون الفرنسي والجزائري، على الرغم من أن القانون الجزائري قد أخذ من القانون الفرنسي، إلا أن القانون الفرنسي قد نص في المادة 511-42 على دعوة المساهمين أو الشركاء، بخلاف المشرع الجزائري الذي نص فقط على دعوة المساهمين، مع وجوب أخذ رأي سلطة الرقابة الإحترازية والقرار، إلا في حالة الاستعجال، هذا ما لا نجده في قانون النقد والقرض في الجزائر.

وبالنسبة للجنة المصرفية الفرنسية سابقا، فتتعارض فيها سلطة الإقناع مع سلطة الردع التي تملكها والتي تؤدي إلى تحفيز المساهمين إلى تنفيذ مثل هذه الوضعيات، وقد تم التمسك بالحدود الموجودة بين الإقناع والإكراه، وأمام هذه الوضعية التي تتسم بعدم أهلية سلطة الرقابة الحذرة والقرار التي حلت محل اللجنة المصرفية الفرنسية يمكن أن تثار مسؤولية الدولة في حالة الخطأ الجسيم[3]، وهو نفس الأمر بالنسبة للجنة المصرفية.

يقوم اذن محافظ بنك الجزائر بتنظيم مساهمة جميع البنوك والمؤسسات المالية، لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المودعين والغير، وحسن سير النظام المصرفي وكذا المحافظة على

---

1 – Philip Neau-Leduc, op. cit., p. 129.

2 – هذه الدعوى غير ملزمة، وقد اعتبرها القرار الصادر بتاريخ 13 يناير 1998 عن مجلس قضاء باريس، غير ملزمة ولا يترتب عنها أي جزاء، وقد أسس قراره على أنه لا يمكن رفع قيمة المساهمة دون موافقة المساهمين والتصريح برضاهم وفي القانون الجزائري مثل نظيره الفرنسي، تدعم دعوة المساهمين بالتزام كتابي يشترط عند طلب الاعتماد.

3 – CE, Ass 30 nov. 2001. II, 10042, note Licari (décision concernant la commission bancaire française).

سمعة الساحة المالية، وهي الصلاحية التي ينفرد بها بنك الجزائر، وفي الحالة العادية يقوم المسيرون عن طريق محافظي الحسابات بإخطار المساهمين، وما حكم المادة 99 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض إلا بمثابة إخطار إضافي للمساهمين.

الفرع الثاني

الضمان كإجراء احترازي على البنوك والمؤسسات المالية

ندرس ضمان الودائع المصرفية **(أولا)**، والميكانيزم الذي يتم به والمتمثل في صندوق ضمان الودائع المصرفية **(ثانيا)**.

أولا – ضمان الودائع المصرفية

تتم عملية ضمان الودائع المصرفية في الجزائر في إطار أحكام المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض التي تنص على أنه "**يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشؤه بنك الجزائر، ويجب على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه**".

يسمح ذلك للبنك بضمان موارده المالية اللازمة لقيام الصندوق بوظائفه، بحيث يجب عليه أن يوفي بالتزاماته، وتقوم شركة ضمان الودائع المصرفية بإعلام اللجنة المصرفية بأي إخلال بهذه الالتزامات من البنوك، دون أن يتم تحديد جزاء عدم الالتزام بذلك. كما يحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ العلاوة المذكورة في الفقرة السابقة، ويحدد مبلغ الضمان الأقصى الممنوح من كل مودع، وتعتبر ودائع شخص ما لدى نفس البنك، ولحاجات هذه المادة وديعة وحيدة حتى وإن كانت بعملات مختلفة، وتحدد علاوة البنوك وفروع البنوك الأجنبية بمعدل 0,25%[1] ولا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع.

1 – Instruction n° 05-08 du 19 octobre 2008 portant détermination du taux de la prime due au titre de la participation au fonds de garantie des dépôts bancaires.

لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي تسبقها البنوك فيما بينها، بحيث يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى التأخر عن تعويض المودعين، ويمكن أيضا أن يؤدي إلى تعطيل إجراءات إعادة الهيكلة المسبقة.

يمنح التنظيم البنكي للجنة المصرفية صلاحية التصريح بعدم وجود الودائع قبل الإعلان عن التوقف عن الدفع وهذا بغرض تحريك ميكانيزمات الضمان بشكل مبكر، إذ يهدف نظام ضمان الودائع المصرفية إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ القابلة للاسترداد[1].

لدراسة مختلف هذه الميكانيزمات نحدد ماذا نعني بالودائع **(1)** وكيفية إنشاء شركة ضمان الودائع المصرفية **(2)**.

1- المقصود بالودائع المصرفية

يقصد بالودائع والمبالغ الأخرى الشبيهة الودائع "القابلة للاسترداد" حسب مفهوم النظام رقم 04-03 السابق الذكر، والتي نعني بها "**كل رصيد ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها، طبقا للشروط القانونية والتعاقدية المطبقة، لا سيما في مجال المقاصة**".

وتندرج ضمن هذا التعريف، ودائع الضمان عندما تصبح مستحقة والودائع المرتبطة بالعمليات على السندات بإستثناء الأموال المنصوص عليها في المادة 73 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والتي تتمثل في الأموال التي تتلقاها البنوك والمؤسسات المالية في شكل مساهمات لدى مؤسسة ما، وفقا لكل الكيفيات القانونية، كما في الأسهم وسندات الإستثمار وحصص الشركات والموصين في شركات التوصية أو سواها، وكذلك المبالغ المستحقة الدفع التي تمثل سندات الصندوق ووسائل الدفع الأخرى، كما لا تعتبر ودائع، المبالغ

1 – المادة 3 من النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 الذي يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 2 جوان 2004.

المقدمة إلى المؤسسات المالية أو تلك التي تستلفها البنوك فيما بينها، والأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة للمساهمين الذين يملكون على الأقل 5% من الرأسمال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمسيرين ولمحافظي الحسابات[1].

ينتج بحكم القانون عن الشروع في تصفية بنك مساهم، والانطلاق في إجراءات تعويض المودعين، وعقب انتهاء تعويض المودعين، تخفيض رأس مال شركة ضمان الودائع المصرفية بالنسبة لحصة رأسمال البنك الذي يخصه الإجراء، وتعتبر حقوقه في رأسمال الشركة من نصيب صندوق ضمان الودائع المصرفية ويتم دفعها لحسابه[2].

ينضم إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية البنوك فقط دون المؤسسات المالية، كما تنخرط أيضا فروع البنوك الأجنبية، التي تدعي في صلب النص "البنوك"، طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا النظام، إلى نظام الودائع المصرفية[3].

تشكو اجراءات إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية من نقائص كثيرة بما يؤدي إلى ضرورة تدعيمها من السلطات وتحسين المجال المالي بتحسين القروض، إذ وللنقص المسجل في الاجراءات السابقة للافلاس في قانون الإفلاس، فإنه يصعب انقاذ المؤسسات التي تكون في مشاكل مالية كبيرة، كما يجب الرفع من المبالغ التي يسترجعها دائنوا المؤسسات، وضمان حقوق الدائنين بإنشاء سجل مركزي للضمانات العقارية، وسجل موحد للضمانات المنقولة، مع تدعيم نوعية هذه السجلات من حيث الاعلام والتبليغ بما يؤدي إلى تقليص المخاطر البنكية، كما يجب وضع إجراءات عقلانية لتغطية وتسديد الديون، من أجل التخفيف من المخاطر المتصلة بالمقرضين، وتشجيع منح القروض[4].

1 – المادة 4 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

2 – أنظر المواد 4،6 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

3 – المادة 2 من النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 والذي يتعلق بنظام الودائع المصرفية، مرجع سابق.

4 - Rapport du Fonds Monétaire International, n° 14/161, op. cit.

2- إنشاء شركة ضمان الودائع المصرفية

قام بنك الجزائر بصفته مؤسس وحيد بإنشاء أمام موثق، شركة ضمان الودائع المصرفية (ش ض و م على شكل شركة مساهمة)[1]، وهي المسؤولة على تسيير صندوق ضمان الودائع المصرفية[2]، والذي يسمى في فرنسا بصندوق ضمان الودائع والقرار (le fonds de garantie des dépots et de résolution)، إذ وحسب ما تقضي به المادة 312-4 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، فتنضم اليه مؤسسات القرض، ومؤسسات الاستثمار، وتعاونيات المالية القابضة (les sociétes holding) والشركات المالية القابضة المختلطة (les sociétés financieres holding mixtes)[3]، مع وجود صندوق التعويض للجمهور نصت عليه المادة 312-2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي[4].

يسير صندوق ضمان الودائع المصرفية[5]، من طرف شركة المساهمة التي تسمى "شركة ضمان الودائع المصرفية"، يجب على البنوك أن تكتتب في رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية الذي يوزع بينها بحصص متساوية، وتسهر على المحافظة على هذه المساواة، حتى في حالة تعديل الرأسمال الذي تقرره قانونا الجمعية العامة للمساهمين، وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

---

1 – وقد تم إنشاؤها تطبيقا للمادة 170 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد حدد رأسمال "ش ض و م" "شركة مساهمة" بمائتي وعشرين مليون دينار (220.000.000 دج) موزعة بصفة متساوية بين 22 مصرف معتمد بلاغ بنك الجزائر المؤرخ في 28 مايو 2003.

2 – المادة 15 من النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 السابق الذكر.

3 - Article 312-4 modifié par Ordonnance n° 2015-2024 du 20 aout 2015 art 1. Le code monétaire et fincier.https://www.legifrance.gouv.fr

4 - Article 312-2 modifié par Ordonnance n°201-544 du 27 juin2013 –art-3

تنص المادة 312-2 من القانون النقدي و المالي الفرنسي على أنه: "تعتبر أموالا قابلة للتعويض للجمهور الأموال التي يتحصل عليه الغير، خاصة تحت شكل ودائع، مع حق استعماله لحسابها الخاص، والتزام اعادتها، والتي يحدد مرسوم من مجلس الدولة الشروط التي تحدد كيفية تعويض ديون السندات من صندوق ضمان ودائع الجمهور بالنظر إلى الخصائص العرض والمبلغ الاسمي للسندات..."

5 – المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

ثانيا – صندوق ضمان الودائع المصرفية

ندرس طبيعة صندوق ضمان الودائع المصرفية **(1)** وعمله **(2)** والسقف المحدد للضمان الخاص بكل مودع **(3)**، إضافة إلى الحالات المقصاة من الضمان **(4)**، وكيفية حلول "صندوق ضمان الودائع المصرفية" محل البنك أو المؤسسة المالية في ضمان المودعين وفي الجزائر نجد "شركة ضمان الودائع المصرفية" محل المودعين **(5)**.

1 – طبيعة صندوق ضمان الودائع المصرفية

نشأ صندوق ضمان الودائع المصرفية بعد افلاس بنك الخليفة في 2003، بحيث لم يحدد قانون النقد والقرض لا الطبيعة القانونية ولا موضوع صندوق ضمان الودائع المصرفية، ولا تمتعه بالشخصية المعنوية، واكتفى بذكر وجوب انضمام البنوك إلى هذا الصندوق، من أجل الاستفادة من ميكانيزم الضمان.

إن تبني المشرع البنكي في الجزائر لنظام ضمان الودائع المصرفية جاء لتحقيق هدفين، يتمثل الهدف الأول في حماية حقوق المودعين، وتقليل احتمال ذعر مالي بينهم، والهدف الثاني يتمثل في المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي والمالي وتفادي حدوث أزمات[1]. يتم تمويل الصندوق من البنوك، ويكون هذا التمويل بنسبة 1% على الأكثر تحسب على قيمة ودائعها، ويكون انضمامها إجباري، وبهذا ينبغي تسميته صندوق الضمان الإجباري، كما سمى في فرنسا[2].

يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كل سنة مبلغ العلاوة وكذا مبلغ الضمان الأقصى الممنوح إياه من كل مودع بالعملة الوطنية، كما حددت التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر رقم 02-14

1 – نايت جودي مناد، النظام القانوني لضمان الودائع المصرفية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2007، ص. 91.

2 - Neau-LEDUC Philip, op. cit., p.130.

المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة في صندوق ضمان الودائع المصرفية بنسبة 0,25% من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2013[1].

لا يتمتع صندوق ضمان الودائع المصرفية بالشخصية القانونية، ولم يخول له القانون صلاحية تمثيل المودعين، وليست له صفة مقاضاة المسيرين أو المشاركة في عملية إنقاذ البنك عن طريق استرجاعه جزئيا أو كليا، إذ تقدم البنوك للمودعين ولكل شخص، طلبا في هذا الشأن، يتضمن كل المعلومات المفيدة الخاصة بنظام الودائع المصرفية، لاسيما المبلغ ونطاق التغطية والإجراءات التي يجب القيام بها للاستفادة من تعويض شركة ضمان الودائع المصرفية، لكن قانون النقد والقرض لم يحدد كيفية رقابة صندوق ضمان الودائع المصرفية، كما أنه لم يقرر أي ضمان بالنسبة لودائع السندات[2].

نشأ "صندوق الضمان الإجباري" في فرنسا بموجب القانون رقم 99-532 المؤرخ في 25 جوان 1999، والذي قنن نظامه في المواد من 312-4 إلى المادة 312-16 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، إذ تحدد المادة 312-4 من القانون النقدي والمالي عمل هذا الصندوق بنصها على أنه "**تنضم مؤسسات القرض المعتمدة في فرنسا إلى صندوق ضمان الودائع، والذي يتمثل موضوعه في تعويض المودعين في حالة عدم وجود ودائعهم أو أي أموال أخرى قابلة للتعويض**".

يعتبر صندوق ضمان الودائع شخصية معنوية من القانون الخاص والذي يتم تسييره بواسطة مجلس إدارة (directoire)، يعمل تحت رقابة مجلس رقابة[3]، ويتم وضع صندوق ضمان

1 – المادة 2 من التعليمة رقم 02-14 المؤرخة في 29 سبتمبر 2014 المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

2 – المادة 4 من النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 السابق الذكر.

3 – المادة 312-9 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

الودائع المصرفية حيز التنفيذ بناءا على طلب من سلطة الرقابة الحذرة والقرار في حالتين منصوص عليهما في المادة 312-5 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

تتمثل الحالة الأولى في تدخل هذا الصندوق عندما تلاحظ سلطة الرقابة الحذرة والقرار، بأن مؤسسة القرض ما لا تستطيع إعادة بصفة فورية، أو لأجل قريب المبالغ التي تحصلت عليها من الجمهور، وفي هذه الحالة فإن تدخل الصندوق سيؤدي إلى شطب مؤسسة القرض ومنعها النهائي من ممارسة مهامها[1].

وتتمثل الحالة الثانية في توجيه الطلب إلى الصندوق بصفة وقائية، باقتراح من سلطة الرقابة الحذرة والقرار، بحيث يمكن لصندوق ضمان الودائع المصرفية أن يتدخل لدى مؤسسة القرض،والتي تؤدي وضعيتها لأجل إلى عدم وجود الودائع أو أموال أخرى قابلة للتعويض، وفي هذه الحالة يقوم الصندوق بعد أخذ رأي سلطة الرقابة الحذرة والقرار بفرض شروط تدخله، الذي يمكن أن يعلقها بصفة خاصة، للتنازل الكلي أو الجزئي للمؤسسة أو لحذف نشاطها، عن طريق التنازل عن القاعدة التجارية (la céssion de fonds de commerce).

وفي الجزائر نرى أن صندوق ضمان الودائع المصرفية لا يملك السلطات الكاملة في حالة الضمان ويجب أن تتم عصرنته، كما أن فعاليته منتقدة جدا، نظرا للآجال الطويلة للتعويض والتي ظهرت بعد الافلاسات البنكية التي حدثت في الجزائر بين سنوات 2003-2005، بحيث لا يشارك جميع الفاعلين بالفعالية المطلوبة بما يمنع التأطير الجيد للميكانيزم، وهو ما يؤثر سلبا على مصداقيته وطريقة عمله[2].

1 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 131.

2 – Rapport du fonds monétaire international, n°14/161, op. cit., p . 45.

2- عمل صندوق ضمان الودائع المصرفية

لا يمكن استخدام صندوق ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة توقف البنك عن الدفع، ماعدا في حالة قيام إجراء خاص بتسوية قضائية أو إفلاس. يتعين على اللجنة المصرفية أن تصرح بأن الودائع أصبحت غير متوفرة لدى البنك عندما لا يقوم البنك بدفع ودائع مستحقة لأسباب مرتبطة بوضعيته المالية، وكذلك عندما تعتبر اللجنة المصرفية أن السداد مشكوك فيه.

يجب على اللجنة المصرفية أن تصرح بعدم توفر الودائع في أجل أقصاه (21) واحد وعشرين يوما بعد أن تكون قد أثبتت للمرة الأولى بأن البنك لم يدفع وديعة مستحقة لأسباب قد ترتبط بوضعيته المالية، وتشعر اللجنة المصرفية شركة ضمان الودائع المصرفية بمعاينة عدم توفر الودائع.

يعلم البنك فورا وبواسطة رسالة مسجلة كل من المودعين بعدم توفر ودائعهم، ويبين لكل مودع الإجراءات التي يجب أن يقوم بها والمستندات الإثباتية التي يجب أن يقدمها إلى شركة ضمان الودائع المصرفية للاستفادة من تعويض صندوق الودائع المصرفية[1].

تقوم شركة ضمان الودائع المصرفية بمراجعة مستحقات المودعين المدرجة ضمن فئة الودائع غير المتوفرة وتدفعها في أجل أقصاه ستة أشهر (6)، ابتداءا من التاريخ الذي صرحت فيه اللجنة المصرفية بعدم توفر الودائع أو في غياب ذلك، واعتبارا من تاريخ حكم المحكمة المختصة إقليميا التي تحكم بالتسوية القضائية أو بإفلاس البنك، يمكن للجنة المصرفية أن تجدد استثنائيا هذا الأجل مرة واحدة[2].

1 – المادة 18 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

2 – المادة 15 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

لم يتم تمويل دقيق (le financement d'appoint) من الناحية العملية بصفة صريحة وفعلية على الرغم من أن الاطار القانوني يحدد مدة 6 أشهر للتعويض، ولا يزال تعويض الضمانات لدى البنوك التي توقفت عن الدفع مثل بنك الخليفة في 2003، وبنك (BCA)، متأخرا بحيث لا يمكن للصندوق القيام بالتدبير الخاص بالضمان إلا بعد الحصول من المصفين على قائمة بالمودعين، وهو ما يستوجب التدقيق في حسابات هذه البنوك حسابا بحساب نظرا لانعدام نظام الكتروني للمعلومات لدى البنوك التي توقفت عن الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير مسار التحري والبحث.

3- تحديد سقف التعويض (plafond d'indemnisation)

يحدد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بستمائة ألف دينار (600.000 دج)، ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس البنك، مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية طبقا لمفهوم الوديعة الوحيدة المنصوص عليها في المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[1].

يطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على المودع ويتم تعويض هذا الأخير في حدود السقف المذكور أعلاه[2].

وفي القانون الفرنسي فيحدد النظام رقم 99-05 المؤرخ في 21 جويلية 1999، سقف الضمان بـــ 70.000 أورو لكل مودع، ويطبق هذا السقف على مجموع الودائع لنفس المودع ولدى نفس مؤسسة القرض.

1 – المادة 8 من النظام رقم 04 -03 السابق الذكر.

2 – حسب نص المادة 9 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

4- الإقصاء من نظام الضمان

تعفى البنوك المنتمية للهيئات المركزية التي تضمن السيولة وملاءة كل من البنوك الفرعية، والتي تلزمها بتقديم معلومات للمودعين حسب ما ذكرناه سابقا من ضمان الودائع المصرفية[1].

نصت المادة 312-4 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على المؤسسات التي لا تستفيد من الضمان بنصها على أنه تقصى من التعويض للودائع أو غيرها من أموال مؤسسات القرض ابتداءا من 1 نوفمبر 2009 مؤسسات الدفع، مؤسسات التأمين، هيئات التوظيف الجماعية، هيئات التقاعد، مؤسسات الاستثمار، وتقصي ضمن شروط يحددها قرار صادر من الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية، وهذا إما بسبب المعلومات الخاصة بوضعية المؤسسة، أو بسبب امتيازات خاصة التي يمكن أن يستفيد منها المودع المعني، أو بسبب الطبيعة النوعية لبعض الأموال أو الودائع، أو بسبب المصدر غير المشروع للأموال، ولم يذكر قانون النقد والقرض في الجزائر المؤسسات المقصية من نظام الضمان.

5- حلول الصندوق محل المودعين (subrogation)

تحل شركة صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي تتمتع في فرنسا بالشخصية القانونية محل المودعين، عندما تقدم التعويض الذي يستحقه كل مودع بالنسبة لقيمة المبالغ التي قام بدفعها، ويمكن أن تباشر كل دعوى مسؤولية ضد المسيرين القانونيين أو الواقعيين للمؤسسات التي تتدخل من أجلها للحصول على تعويض المبالغ التي دفعوها[2].

لم يذكر قانون النقد والقرض في الجزائر كيفية حلول شركة ضمان الودائع المصرفية محل المودعين لمطالبة المسؤولين عن التعويض، وهي المرحلة الأهم لتحقيق الضمان وتعويض المودعين.

1 – المادة 19 من النظام رقم 04-03 السابق الذكر.

2 – المادة 312-6 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

تعتبر مجموعة التدابير الخاصة بمعالجة المؤسسات التي توجد في وضعية صعبة محدودة جدا، بحيث يطرح تدبير التصفية لنظام عدم القدرة على الوفاء العام العديد من المشاكل، بما يحتم إنشاء نظام معالجة نوعي، إذ ينتمي نظام معالجة المؤسسات في وضعية صعبة إلى النظام العام. يجب الاختيار من الناحية التطبيقية بين تصفية بنك بكامله، ودعم القطاع العمومي، إذ بعد سحب الاعتماد، يعين مصفي، وهو تدبير يعاني من البطء من الناحية العملية، بما سبب اضطرابات سواء للمدينين أو الدائنين، حيث تصبح كل الديون حالة الأداء أثناء التصفية، وهو ما يجعل التدبير مضر بالمقرضين، بما يستلزم وضع اطار مختلف لمعالجة البنوك التي لا تنتمي إلى نظام عدم القدرة على الوفاء المطبق على المؤسسات، والذي يسمح بمواصلة المهام الأساسية وهو مختلف عن ذلك المتبع بالنسبة للمؤسسات، مع تبسيط الحلول المنظمة بقوانين السوق، مثل التحويل السريع لأغلبية أو جزء من العمليات لمؤسسة في حالة الإفلاس[1].

المطلب الثاني

الإجراءات الجماعية

لم ينص قانون النقد والقرض على الإجراءات الجماعية، بل نجدها في القانون التجاري، ومنصوص عليها في "الكتاب الثالث "تحت عنوان " في الإفلاس والتسوية القضائية والتفليس وما عداه من جرائم الإفلاس"، دون النص على أنها بمثابة إجراءات جماعية (Les procédures collectives)، وقد اعتبر المشرع التجاري الجزائري الافلاس جريمة وربطه بالتفليس الذي يعتبر جريمة والجرائم الأخرى للإفلاس.

في حين نجد أن القانون البنكي الفرنسي المؤرخ في 24 جانفي 1984، والذي تم تعديله بالقانون رقم 99–532 المؤرخ في 25 جوان 1999، قد جاء بحلول نوعية تتمثل في الإجراءات

1 - Rapport du fonds monétaire international, n°14/161, op. cit., pp. 26 – 27.

الجماعية (les procédures collectives)، للحفاظ على الثقة المالية في إطار اقتصادي حساس[1].

أدخلت تدابير هذا القانون في المواد 613-24 إلى 613-31 من القانون النقدي والمالي الفرنسي،كما أدخلت التعليمة رقم 2001 /24/ للمجموعة الأوربية على مستوى الاتحاد الأوربي، والخاصة بتطهير وتصفية المؤسسات، بموجب الأمر المؤرخ في 21 أكتوبر 2004 الذي جاء بإصلاحات جديدة بإضافة المادة 650 إلى القانون التجاري الفرنسي.

وفي الجزائر فقد اكتفت المادة 115 المعدلة بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بالنص على التصفية كنتيجة لتوقيع عقوبة سحب الاعتماد على البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى بعض التدابير التي ذكرها القانون التجاري، والتي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية باعتبارها شركات مساهمة، تتمثل في الإجراء الخاص بالإعلان عن التوقف عن الدفع الذي يمثل بداية للاجراءات (le déclenchement de la procédure) **(الفرع الأول)**، ومرحلة سريان الإجراءات **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

بداية الإجراءات

تبدأ الاجراءات الجماعية بإعلان التوقف عن الدفع **(أولا)** وهو الاجراء الذي ينتهي بالتسوية القضائية **(ثانيا)**.

أولا – إعلان التوقف عن الدفع

تكون بداية الإجراء بالتوقف عن الدفع (la Cessation de paiement)، بالنظر إلى نشاط مؤسسات القرض، فشروط بداية الإجراء يجب أن تتكيف مع المعايير العامة المنصوص عليها

1 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 124.

في القانون التجاري[1]، فيما يخص تحديد مفهوم التوقف عن الدفع للبنوك والمؤسسات المالية **(1)** وآثاره بالنسبة للنظام البنكي والقانون العام **(2)**.

1- مفهوم التوقف عن الدفع بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية

تنص المادة 215 من القانون التجاري على أنه : "**يتعين على كل تاجر أو شخص معنوي خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجرا، إذا توقف عن الدفع أن يدلي بإقرار في مدة (15) خمسة عشر يوما قصد افتتاح إجراءات التسوية أو الإفلاس**".

فحسب هذه المادة فإن التوقف عن الدفع هو بداية إعلان الإفلاس أو البدء في عملية التسوية القضائية، وقد ربط المشرع الجزائري بين التسوية القضائية (règlement judiciaire) التي تعتبر بمثابة إجراء قضائي بالإفلاس (faillite)، والذي يبدأ بإعلان التوقف عن الدفع، وينتهي بإجراءات التسوية القضائية.

يمكن أن نتسآل هنا عن كيفية تطبيق إجراء الإفلاس، فإذا ما رجعنا إلى نظام بنك الجزائر رقم 04-09 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام الودائع المصرفية، نجد أنه لا يمكن استخدام ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة التوقف عن الدفع، ما عدا حالة قيام إجراء خاص بتسوية قضائية أو إفلاس، بحيث يتعين على اللجنة المصرفية أن تصرح بأن الودائع لدى البنك أصبحت غير متوفرة، عندما لا يقوم البنك بدفع ودائع مستحقة لأسباب مرتبطة بوضعيته المالية أوعندما تعتبر اللجنة المصرفية أن السداد مشكوك فيه[2]، وهو ما تؤكده المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، بنصها على أنه: "**لا يمكن استعمال الضمان الخاص بالودائع المصرفية إلا في حالة توقف البنك عن الدفع**".

1 – « L'adaptation du droit des procédures collectives à la situation des établissements financiers », RD bancaire et de la bourse, n° 75, sept.-oct. 1999, p. 148.

2 – المادة 13 من نظام بنك الجزائر رقم 04-09 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام الودائع المصرفية.

في حين نجد أن بنك الجزائر قد أضاف مفهوما جديدا للتوقف عن الدفع، وهو عدم توفر الودائع التي يلزم البنك أو المؤسسة المالية بدفعها إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية، والمقصود منه تدعيم صلاحيات اللجنة المصرفية في مهمتها المرتبطة بحماية المودعين وتمكينهم من ودائعهم عن طريق صندوق ضمان الودائع المصرفية، قبل فتح الإجراء القضائي.

كما أن معاينة اللجنة المصرفية لعدم توفر الودائع يمكن من البدء في تعويض المودعين من طرف شركة ضمان الودائع في الإطار الذي يحدده نظام بنك الجزائر المذكور أعلاه[1].

تقع عملية تعويض الودائع بين العلاج الإداري والقضائي، على اعتبار أنه لا يمكن البدء فيها إلا إذا تم الإعلان عن التوقف عن الدفع أو معاينة عدم توفر الودائع، هذا يعني أن اللجنة المصرفية قد قررت سحب الاعتماد من المؤسسة المعنية، بحيث يعتبر سحب الاعتماد في الأصل جزاء تأديبي، تكون له نتائج خطيرة على المراحل الإجرائية، ومهما تكن قرارات المحكمة التي ستخطر بالملف فلا يمكنها أن تؤدي إلى إعادة النشاط البنكي، باعتبار أن الاعتماد قد تم سحبه[2]، وبهذا يعتبر المؤشر الرئيسي الذي يفتح الإجراء القضائي هو التوقف عن الدفع، وبالنسبة للقانون البنكي فإن إعلان التوقف عن الدفع يمكن أن يكون من طرف الإداري المؤقت، حسب ما تنص عليه المادة 113 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

---

1 – الذيب السعيد، المرجع السابق، 34، 35.

2 – وهو ما حدث في فرنسا في سنة 1991 في قضية (United Banking Corporation UBC)، حيث وبعد أن قامت المحكمة بتحديد ورسم مخطط التنازل عن أصول البنك لصالح جمعية المودعين لدى هذه المؤسسة صرحت أن هذا البنك (UBC) قد تحول إلي مؤسسة تحصيل ولا يقوم بعمليات بنكية باعتباره قد سحب منه الاعتماد.

فقد حددت كل القرارات التي نطقت بها المحاكم الفرنسية في قضايا متصلة بالعجز البنكي والتي تم فيها سحب الاعتماد من طرف اللجنة المصرفية، مخططات تنازل بغرض الاستمرار في النشاط، لكنها استثنت النشاط البنكي، فحتى إذا حاول الذين استرجعوا المؤسسة إعادة النشاط الأصلي بطلبهم الاعتماد مجددا، فإنهم لن يستطيعوا ذلك باعتبار أنه من الصعب على مؤسسة بنك عرفت مثل هذا العجز، استعادة ثقة المودعين والساحة المالية.

لم يكيف قانون النقد والقرض مفهوم التوقف عن الدفع في المادة البنكية، عكس المشرع الفرنسي الذي قام بتحديده في نص المادة 613-26 من القانون النقدي والمالي الفرنسي بحيث اعتبر ان التوقف عن الدفع حالة مؤسسات القرض أو شركات التمويل التي لا يمكن لها ضمان الدفع في الحال أو بعد أجل قريب[1].

لا نجد مفهوم التوقف عن الدفع في قانون النقد والقرض، بل نجده في القانون التجاري، ونستنتج تطبيق ذلك على البنوك والمؤسسات المالية في المادة 215 من القانون التجاري، وإن كان هذا النص العام بالنسبة للشركات التجارية لم يذكر صراحة على أن البنوك والمؤسسات المالية تخضع إلى إجراء التوقف عن الدفع، إلا أنها تقوم بعمل تجاري، وهي تاجرة في تعاملاتها مع الغير وتأخذ شكل شركة مساهمة، وتهدف إلى تحقيق الربح، وبالتالي يمكن تطبيق هذه المادة عليها، وإن كان التقرير الذي يجب الإعلان عليه، لم يحدد الجهة التي تعلنه، وبالرجوع إلى نص المادة 113 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم نجد أن القائم بالإدارة الذي تعينه اللجنة المصرفية هو الذي يحق له إعلان التوقف عن الدفع.

2- آثار التوقف عن الدفع

إن التوقف عن الدفع وعدم توفر الودائع يعني أن البنك صار في وضع لا يستطيع فيه الحصول على قروض في سوق مابين البنوك، ولا يتمتع بأي مصدر لإعادة التمويل، هذا ما يجعل البنك غير قادر تماما على الالتزام بخصومه (ديونه) المستحقة وذلك باستعمال أصوله، لكن هل تكفي هذه الوضعية للتطبيق "الأوتوماتيكي" للتوقف عن الدفع على البنوك، خاصة وأن التوقف عن الدفع هو في طبيعته مفهوما محاسبيا يجب تقييمه حالة بحالة ؟

في هذا الإطار، يجب تفحص المؤشرات الأخرى الخاصة بقاعدة الحذر بغرض التيقن من الوضع الذي تمت معاينته، فتطبيق أحكام القانون التجاري في ما يخص إعلان التوقف عن الدفع

1 - L'Article 613-26 modifié par Ordonnance n° 2014-1332 du 06 novembre 2014 – art 5 du code monétaire et financier français

غير كافية لوحدها، عندما يتعلق الأمر بالبنوك والمؤسسات المالية، ولا يمكن أيضا الاكتفاء بمعاينة عدم احترام المؤشر المتعلق بقواعد الحذر (القدرة على الوفاء، تقسيم الأخطار، السيولة... الخ) للتأكد من توفر حالة التوقف عن الدفع.

إن دور هذه المؤشرات ليس فتح إجراءات التسوية القضائية، وإنما هي مؤشرات مفيدة للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للبنك أو المؤسسة المالية، فهي بمثابة وسيلة لإطلاق الإنذار بغرض إرغام المؤسسة على تصحيح وضعها المالي، وإذا احترم البنك مؤشرات قواعد الحذر، فهذا يعني أنه لا يزال قادرا على الوفاء، بمعني أن رأسماله الخاص يعتبر كافيا لتغطية أخطار القرض وهو ما يعني أن البنك يمكنه احترام التزاماته على المدى القصير بفضل السيولة المتوفرة لديه[1]، أما عدم احترام مؤشرات قواعد الحذر، فغالبا ما نلاحظ خلالها أن الأصول الموجودة أقل من الخصوم المستحقة، وهذا لا يعني حتميا أن وضع البنك قد وصل إلى حالة التوقف عن الدفع، ولكي يتحقق ذلك يجب أن لا يتمكن البنك فعلا من مواجهة خصومه.

حسب التنظيم البنكي فإنه لا ينجر عن عدم احترام مؤشرات قواعد الحذر وجوب سحب الاعتماد، لكن يمكن أن يترتب عنه تسليط جملة من العقوبات التأديبية التي تبدأ بالتحذير ويمكن أن تصل إلى عزل الأشخاص المكلفين بتحديد توجهات البنك، لكن لا يؤدي هذا إلى التصفية، ويمكن أن يستفيد البنك العاجز من إعادة التمويل أو تغيير لمسيريه دون أن تصل به الأمور إلى درجة التوقف عن الدفع.

يمكن كذلك أن يفتتح إجراء الإفلاس بناءا على شكوى من قبل الدائنين، ويمكن أيضا للمحكمة أن تتسلم القضية تلقائيا بعد الاستماع للمدين أو استدعائه قانونا، ونجد أن هناك نقصا فادحا في الأحكام الخاصة بهذا المجال والتي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.

1 – ديب السعيد، مرجع سابق، ص. 37.

إن إعلان التوقف عن الدفع الذي هو فتح إجراء يؤدي حتما إلى التسوية القضائية أو إلى الإفلاس، الذي يؤدي في كلتا الحالتيين إلى تعيين وكيل التفليسة واخضاع ديون البنك للتسديد المسبق[1].

يجب أن يرفق اجراء الافلاس بالوثائق التي تعكس وضعية المؤسسة، والتي حصرتها المادة 218 من القانون التجاري، ويكون صاحب الإقرار بالتوقف عن الدفع مسؤولا عن صحة هذه الوثائق التي يجب أن تكون مؤرخة وموقع عليها مع الإقرار بصحتها ومطابقتها للواقع من طرف صاحب الإقرار.

كما نص المشرع الفرنسي في المادة 613-26 في القانون النقدي والمالي على أن مؤسسات القرض تكون في حالة التوقف عن الدفع، إذا كانت غير قادرة على ضمان الدفع الفوري، أو في الأجل القريب، وقد اختفى هنا معيار العلاقة بين الأصل الموجود، والخصم الحال الأداء المطبق على مجموع المؤسسات، لصالح استحالة الدفع الفوري ويتمثل الدفع الفوري بالنسبة للبنك في القدرة على تعويض الادخار لأجل قريب، مثل حسابات الادخار للمساكن، ويكون فتح إجراء التصفية القضائية متعلق فقط بعدم قدرة تعويض الدائنين الأكثر سيولة، ويتعلق الأمر هنا بمعيار ذو خصوصية نقدية.

ثانيا – التسوية القضائية

تنص المادة 115 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه: "**يصبح قيد التصفية كل بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري تقرر سحب الاعتماد منها، وتقوم اللجنة المصرفية بتعيين مصف تنقل إليه كل سلطات الإدارة والتسيير والتمثيل**".

بالنسبة للقانون الفرنسي نجد أن المادة 613-26 الفقرة 2 من القانون النقدي والمالي تحدد شروط فتح إجراء التصفية، في مواجهة مؤسسات القرض التي تكون محل شطب تنطق به

1 – ماتوت جان بيير، مرجع السابق، ص. 134.

سلطة الرقابة الاحترازية والقرار في مواجهة المؤسسات التي تكون خصومها أكثر من أصولها والتي تلتزم بها اتجاه الغير، تفوق الأصول المخصومة من الأرصدة الواجب تشكيلها، باستثناء الديون التي لا تكون قابلة للتعويض إلا بعد عدم مطالبتها من الدائنين العاديين، ومن هنا يمكن أن نستنتج شرطين مزدوجين لإعلان التصفية القضائية في مواجهة مؤسسات القرض والتي تتمثل في:

1- النطق من سلطة الرقابة الاحترازية والقرار بشطب مؤسسة القرض من قائمة مؤسسات القرض المعتمدة أو انهاء نشاطها بصفة نهائية،

2- عدم استجابة الأصول للخصوم وهذا شكل من أشكال الرجوع إلى القانون العام[1].

توضع البنوك والمؤسسات المالية في حالة تصفية بالنسبة للمشرع الجزائري في الحالة التي يسحب الاعتماد من هذه الأخيرة، بينما المشرع الفرنسي فينص على الشطب من قائمة مؤسسات القرض المعتمدة إذا كان الاعتماد هو شرط للدخول إلى المهنة المصرفية، فإن سحبه يقصي الشخص المعنوي من المهنة وهو الذي كان صاحب هذا الاعتماد.

يقترب السحب من الشطب، في الوقت الذي يكون فيه هذين التدبيرين بنفس الغاية وهو إقصاء الشخص المعنوي من المهنة البنكية، وتتمثل الازدواجية للشطب والسحب في أن سحب الاعتماد لا يسمح بتسجيل المؤسسة في قائمة مؤسسات القرض، وفي المقابل إقصاء أو شطب البنك أو المؤسسة المالية من هذه القائمة يفترض سحب الاعتماد.

هذين التدبيرين ليسا متطابقين، فحسب المشرع الفرنسي، فإن سحب الاعتماد ليس بعقوبة تأديبية، ولا تؤدي إلى تصفية الشخص المعنوي، في المقابل، فإن الشطب الذي يعتبر عقوبة تأديبية تؤدي إلى تصفية الشخص المعنوي[2].

1 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 126.

2 – Bonneau Thierry, op cit., p. 205.

يعتبر سحب الاعتماد في الجزائر عقوبة تنطق بها اللجنة المصرفية، تؤدي إلى التصفية، دون أن يذكر قانون النقد والقرض، الشطب من قائمة البنوك والمؤسسات المالية، كما أن هذا التدبير التأديبي يشترك فيه كل من مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة تنظيمية مع اللجنة المصرفية ولكن سحب الاعتماد من مجلس النقد والقرض هو قرار إداري فردي يصدر منه عندما لا تتوافر البنوك والمؤسسات المالية على شروط الاستغلال، بينما سحب الاعتماد من اللجنة المصرفية يعتبر عقوبة، وذلك عندما لا يحترم البنك أو المؤسسة المالية الشروط القانونية والتنظيمية الخاصة بالمهنة المصرفية، وتطبق الاجراءات الجماعية ليس فقط على مؤسسات القرض التي تتواجد في وضعية صعبة لكن على كل المؤسسات التي تعمل في المجال الاقتصادي.

الفرع الثاني

سريان الإجراء

يمكن تمييز مراحل سريان الإجراء بالنسبة لتعيين الإداري المؤقت **(أولا)**، والمصفي **(ثانيا)** إضافة إلى المرحلة الأخيرة الخاصة بالتصريح بالديون **(ثالثا)**.

أولا – تعيين إداري مؤقت

تنص المادة 113 من قانون النقد والقرض على أنه :" **يمكن للجنة المصرفية أن تقوم بتعيين قائم بالإدارة مؤقتا، تنقل له كل السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة المعنية، أو فروعها في الجزائر وتسييرها، ويحق له إعلان التوقف عن الدفع**"، وبالتالي يمكن أن نقول أن القائم بالإدارة تعينه اللجنة المصرفية ويتم هذا التعيين إما بناءا على مبادرة من مسيري المؤسسة المعنية، إذا لم يعد باستطاعتهم ممارسة مهامهم بشكل عاد، وإما بمبادرة من اللجنة المصرفية، إذا رأت أنه لم يعد بالإمكان، إدارة المؤسسة المعنية في ظروف عادية، أو عند التوقيف المؤقت

لمسير أو أكثر في المؤسسة الذي يتم بتعيين قائم بالإدارة مؤقت أو بعدم تعيينه، وكذلك في حالة إنهاء مهام شخص أو أكثر، وذلك بتعيين مدير مؤقت أو بعدم تعيينه[1].

لم تحدد المادة السابقة الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الإداري المؤقت، كما لم ينص قانون النقد والقرض على تعيين الإداري من طرف المحكمة في إطار الإجراءات الجماعية،الذي لا يكلف إلا بعمليات التسيير، ولكن بالرجوع إلى نص المادة 116 من الأمر رقم 03-11 نجدها تنص على أن اللجنة المصرفية هي التي تحدد كيفيات الإدارة المؤقتة والتصفية، فالعلاج الإداري إذن وحسب قانون النقد والقرض تتولاه اللجنة المصرفية، إذا ما تبين خلال الرقابة التي تقوم بها أن هناك إخلال بقواعد حسن سير المهنة المصرفية أو مخالفة التنظيم البنكي بشكل عام وبقواعد الحذر بشكل خاص، وإذا تعذر تسيير مؤسسة بشكل عادي، تعين اللجنة المصرفية قائما بالإدارة المؤقت يكلف بتسيير المؤسسة مكان كل مسير فيها، ويتمتع بكل السلطات اللازمة التي يخولها له القانون التجاري لمسيريها الأصليين.

يؤدي فتح الإجراء الجماعي بصفة عامة إلى تعيين الموصين القضائيين (mandataires judiciaires)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع البنكي من طرف المشرع لتنظيم السلطات المقابلة للإداري القضائي، الذي يمكن أن يتم تعيينه أثناء فتح إجراء التطهير وتلك السلطات الخاصة بالإداري المؤقت، الذي يمكن تعيينه من سلطة الرقابة الحذرة والقرار في فرنسا في إطار ممارستها للرقابة، وتنص المادة 613-29 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على أنه إذا تم تعيين إداري مؤقت من طرف سلطة الرقابة الاحترازية والقرار تطبيقا للمادة 612-34، فلا يمكن للمحكمة أن تكلف الإداري القضائي إلا بعمليات التسيير، وفق الفقرة 1 من الجزء 2 من المادة 622-1 من القانون التجاري الفرنسي، بحيث تتداخل سلطات الإداري المؤقت الذي يعين في إطار المادة 612-34 من القانون النقدي والمالي مع سلطات الإداري

1 – المادة 113 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

القضائي المعين في إطار الإجراءات الجماعية، وبالنسبة للإداري المؤقت الذي تعينه سلطة الرقابة الاحترازية والقرار وفقا لنص المادة 612-34 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، فهو يحافظ على مجمل صلاحياته الخاصة بالإدارة والتسيير، وتمثيل الشخص المعنوي، ولكن بالنسبة للإداري القضائي فلا يملك إلا صلاحيات التسيير.

ثانيا – تعيين المصفي

يختلف دور الإداري المؤقت عن دور المصفي، إذ يصبح قيد التصفية كل بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري تقرر سحب الاعتماد منها[1]، فسحب الاعتماد إذن يؤدي حتما إلى تصفية البنك وليس إلى تجميد نشاطه، ويتم تعيين المصفي من قبل اللجنة المصرفية الذي يلعب دورا رئيسيا مقارنة بالمصفي المعين من القضاء في الجزائر وسلطة الرقابة الاحترازية والقرار بالنسبة لفرنسا، ويقوم بجرد الأصول وعمليات التصفية والتسريحات (licenciements)، ولا يكون للمصفي المعين من المحكمة إلا أهلية إقامية محدودة[2] (une compétence résiduelle réduite)، ويجب على البنك أو المؤسسة المالية خلال فترة تصفيتها:

- ألا يقوم إلا بالعمليات الضرورية لتطهير الوضعية،
- أن يذكر بأنه قيد التصفية،
- أن يبقى خاضعا لمراقبة اللجنة المصرفية[3].

وعندما تتم التصفية خارج الإجراء القضائي لعدم مراعاة قواعد النشاط الخاصة بالمهنة، يمكن أن نتسآل عن حدود صلاحيات المصفي الذي سيتم تعيينه ؟ بحيث أن المادة 115 غير واضحة في هذا المجال، ولا تجيب على هذا التساؤل، ولا توضح نظام التصفية ولا صلاحيات المصفي،

1- المادة 115 من الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

2 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 127.

3 – المادة 115 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

فقد شددت هذه المادة على عدم القيام بأي نشاط خلال مدة التصفية، ماعدا الأعمال الضرورية، وإجبارية الإعلان عن حالة التصفية تحت رقابة اللجنة المصرفية[1]. وقد منحت المادة 116 اللجنة المصرفية صلاحية تحديد كيفيات التصفية، حتى وإن كان المصفي معين من الجهة القضائية.

نرى في هذه الحالة أن اللجنة المصرفية هي التي تتمتع بسلطة توقيع هذه العقوبة، لكن عليها احترام القواعد الأساسية المتمثلة في إجراءات فصل الاختصاص وضمان تقاض عادل، وبهذا يجب أن تتحلى بالنزاهة واحترام الإجراء المخالف مع احترام حقوق الدفاع[2].

ثالثا- التصريح بالديون (déclaration des créances)

ظهر جدل كبير في فرنسا عن مسألة التصريح بالديون، إذ تنص المادة 613-30 بخلاف المشرع الجزائري على مخالفة قواعد القانون العام بالنسبة للإجراءات الجماعية، بالتأكيد على إعفاء المودعين لمؤسسات القرض بالتصريح بديونهم التي تدخل كلها أو جزء منها في مجال تدخل صندوق الضمان للودائع، بحيث أن وجود هذا الصندوق يظهر الضرورة المفروضة على المهنة المصرفية للأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات عن طريق قواعد الحذر[3].

أما بالنسبة للقانون التجاري الجزائري فنجد المادة 280 تلزم الدائنين سواء كانوا ممتازين أم لا، بتقديم مستندات مع جدول بيان الأوراق والمبالغ المطابقة لها لإثبات ديونهم، أي أن جميع الديون تكون حالة الأداء بما يصعب عمليات التعويض سواء من جانب المبالغ الكبيرة التي يصعب تعويضها أو الوقت الذي يستغرق في تحديد كل الديون، خاصة مع نقص الامكانات الالكترونية الفعالة في الدراسة السريعة للحسابات.

1 – ديب السعيد، نفس المرجع السابق، ص. 32.

2 – فنيش كمال، نفس المرجع السابق، ص. 46.

3 – Neau- Leduc Philip, op. cit., p. 127.

وبهذا الإجراء تدخل عملية تصفية البنك أوالمؤسسة المالية التي تصطدم ببعض الغموض في تحديد دور كل من اللجنة المصرفية والقضاء التجاري في حالة الإفلاس.

المطلب الثالث

دور القضاء التجاري واللجنة المصرفية في حالة الافلاس

ندرس هنا دور القضاء التجاري، من خلال دراسة الأحكام المنظمة للإفلاس[1] في القانون التجاري الجزائري وكيف تعامل المشرع معه **(الفرع الأول)** وكيفية منع التداخل بين تدخل اللجنة المصرفية والقضاء التجاري في مرحلة الافلاس **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

دور القضاء التجاري في حالة الافلاس

إن حالة الإفلاس هي إجراء تتم تسويته قانونا أمام الغرفة التجارية بعد الإعلان عن التوقف عن الدفع، والذي يمكن أن يقوم به الشخص المتوقف عن الدفع أو ممثله إذا تعلق الأمر بشخص

1 – حسب نص المادة 215 من القانون التجاري" تتمثل حالة الإفلاس في الوضعية التي يكون فيها أي شخص معنوي خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجرا، في حالة توقف عن الدفع، فحالة الإفلاس من هذا المنظور هو إجراء تتم تسويته قانونا أمام الغرفة التجارية بعد الإعلان عن التوقف عن الدفع، وتستند إجراءات الإفلاس أو التسوية القضائية إلي هيئات معينة وهي القاضي المنتدب، الوكيل المتصرف القضائي. وما نلاحظه في القانون التجاري هو عدم دقة المشرع وخلطه بين الإفلاس والتسوية القضائية، إذ نجد الكتاب الثالث من القانون التجاري بعنوان: الإفلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار وما عداه من جرائم الإفلاس، فهنا نجد أن المشرع ربط بين الإفلاس والتسوية القضائية، كما اعتبر أنهما من بين جرائم الإفلاس، بالاضافة الى خلطه بين التفلسة والإفلاس، وبين التفلسة والتسوية القضائية.
فالإفلاس وحسب التعبير الفرنسي (la faillite) يمكن أن يحدث دون جريمة، وإنما لعدم احترام بعض التدابير الخاصة مثلا قواعد الحذر، بينما الإفلاس الذي يعتبر جريمة والذي يعاقب عليه قانون العقوبات هو المقترن بالتقصير أو بالتدليس.
يمكن أن يقوم بهذا الإعلان كل شخص متوقف عن الدفع، أو ممثله إذا تعلق الأمر بشخص معنوي، كما يمكن أن يتم افتتاح إجراء الإفلاس بناءا على شكوى من قبل الدائن، ويمكن أيضا أن يتم تسلم القضية تلقائيا بعد الاستماع للمدين أو استدعائه قانونا.

معنوي،وهو في صورته التقليدية خاصة في التشريعات العربية يعتبر نظام قسوة وتهديد وترهيب، في حين يجب أن نرجح المساعدة والإنقاذ والاستنهاض بدلا من الزجر والعقاب[1].

إن الإعلان عن التوقف عن الدفع هو فتح لإجراء الإفلاس، والذي يجب أن يرفق بالوثائق التي تعكس وضعية هذه المؤسسة، ويتم ذكر هذه الوثائق حصرا حسب ما تنص عليه المادة 218 من القانون التجاري، ويكون صاحب الإقرار بالتوقف عن الدفع مسؤولا عن صحة هذه الوثائق، التي يجب أن تكون مؤرخة وموقع عليها مع الإقرار بصحتها ومطابقتها للواقع.

تتم معاينة التوقف عن الدفع من طرف المحكمة التي تقوم بتحديد تاريخه، وهي التي تنطق إما بالتسوية القضائية أو بالإفلاس حسب الحالة التي يتواجد فيها المدين بالنسبة لواجباته القانونية والمهنية والمحاسبية.

الفرع الثاني

التنسيق بين اللجنة المصرفية والقضاء التجاري في حالة الافلاس

نرى انعدام التنسيق بين اللجنة المصرفية والمحاكم بالنسبة لإيصال المعلومات فيما بينهما، ولو أن اللجنة المصرفية هي المكلفة أصلا بإجراءات التصفية حتى نهايتها، ويجب تحديد الأدوار بين اللجنة المصرفية والمحاكم، وتوضيح وتأكيد المصطلحات القانونية التي يكتسيها نوع من الغموض، وبالتالي التمييز بين المصفي ووكيل التفليسة، والتصفية أو الإفلاس.

يمكن أن يؤدي التصريح بعدم القدرة على الدفع[2] إلى التسوية القضائية أو الإفلاس، ويترتب في كلتا الحالتين تعيين وكيل التفليسة وإخضاع ديون البنك للتسديد المسبق، بحيث تؤدي هذه الحالة إلى التساؤل عن الطرف الذي سوف يدير إجراءات التسوية القضائية هل هو المصفي

1 – البستاني سعيد يوسف، أحكام الافلاس والصلح الواقي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص. 9.

2 – أصبح مفهوم عدم القدرة على الدفع مفهوما لصيقا بمؤسسة القرض، ويعني مؤسسات القرض غير القادرة على الدفع الفوري أو على المدى القصير.

الذي تعينه اللجنة المصرفية والذي تنقل إليه كل سلطات الإدارة والتسيير والتمثيل[1] أم هو وكيل التفليسة الذي تعينه المحكمة[2] ؟

إضافة إلى أن التصفية حسب قانون النقد والقرض تكون في حق أي بنك تقرر سحب الاعتماد منه، ولم يذكر أن التوقف عن الدفع هو الذي نتج عنه سحب الاعتماد كعقوبة من طرف اللجنة المصرفية، وبالتالي هنا نكون أمام سحب الاعتماد والتصفية، فهل أن سحب الاعتماد يعني توقفا عن الدفع، أم أن سحب الاعتماد يكون عقوبة على عدم قيام البنك بالواجبات والالتزامات التي تفرضه عليه المهنة المصرفية ؟

لم يتم تعريف التصريح بعدم القدرة على الدفع الخاص بمؤسسات القرض، كما لم يذكر قانون النقد والقرض عبارة التوقف عن الدفع إلا في حالة الضمان بتدخل صندوق ضمان الودائع المصرفية، ففي هذه الحالة كيف يمكن الربط بين إجراءات التسوية القضائية والإفلاس التي هي نتيجة عن التوقف عن الدفع، وبين تلك المقررة لسحب الاعتماد والتي ينجر عنها تصفية البنك ؟ نحن نرى أن دور اللجنة المصرفية هو تعيين المصفي لكل كيان يمارس بطريقة غير قانونية العمليات المخولة للبنوك والمؤسسات المالية، أو الذي يخل بأحد الممنوعات المنصوص عليها في المادة 81 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم والخاصة بعدم اتخاذ اسم أو تسمية أو إشهارا، أو بشكل عام أي عبارات من شأنها أن تحمل إلى الاعتقاد أنها معتمدة كبنك أو مؤسسة مالية، أو أنها توهم بأنها تنتمي إلى فئة من غير الفئة التي اعتمدت للعمل ضمنها[3]. وتقوم اللجنة المصرفية بإدارة إجراءات التصفية، وممارسة الرقابة على البنك الذي هو في مرحلة التصفية.

1 – المادة 115 من الأمر رقم 03-11 المعدلة والمتممة بالأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – المادة 228 من القانون التجاري.

3 – المادة 81 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

لم يذكر قانون النقد والقرض المرحلة التي تلي التصفية والتي يجب من خلالها تدخل المحكمة التجارية من أجل إصدار حكم بشهر إفلاس البنك وكيفيات التنسيق بين وكيل التفلسة والمصفي المعين من اللجنة المصرفية، إذ يجب في هذه المرحلة أن تلتزم اللجنة المصرفية بواجب الحياد والعدل في تعيين المصفي والقائم المؤقت بالإدارة، وفي حالة عدم قبول البنك بهذه القرارات يمكن أن يطعن بشأنها أمام مجلس الدولة، لأنها قرارت ادارية صادرة من جهة تعتبر سلطة إدارية مستقلة. يظهر هنا مشكل تنفيذ القرارت الصادرة عن مجلس الدولة خاصة في ظل أزمة الخدمة العمومية الخاصة بالقضاء، والتي ترجع إلى نقص الكفاءات في المجال القضائي وسوء تحرير المواد القانونية مع تضخم المنظومة القانونية، أضف إلى ذلك بطء الاجراءات وعدم فعاليتها وهو غير مقبول اطلاقا في مجال الأعمال كما تعبر عنها المقولة "الوقت من المال" "le temps est de l'argent".

يقدم الطعن في أجل (60) ستين يوما ابتداءا من تاريخ التبليغ تحت طائلة رفضه شكلا[1]، وفي حالة رفض الطعن يؤدي ذلك إلى إخضاع البنك إلى المرحلة التالية وهي التسوية القضائية أو إلى الإفلاس، وهنا تتدخل اختصاصات القاضي التجاري.

كمالم يحدد قانون النقد والقرض أجل تحويل ملف البنك إلى المحكمة التجارية وإجراءات ذلك، وتبقى اللجنة المصرفية على اتصال بالمحكمة التجارية، بحيث يكون المحافظ طرفا مدنيا، بحكم صفته في أي إجراء، كما يمكن للمحكمة في جميع مراحل المحاكمة، أن تطلب من اللجنة المصرفية كل رأي وكل معلومة مفيدة[2].

تنص المادة 116 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم أنه "**تحدد اللجنة المصرفية كيفيات الإدارة المؤقتة والتصفية**، إذ اكتفت هذه المادة بذكر أن اللجنة المصرفية هي التي يعود لها تعيين المصفي، ولكن لم تذكر صلاحيات هذه الأخيرة حتى يمكن

1 – المادة 107 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

2 – المادة 140 من الامر رقم 03-11 المعدل والمتمم.

فصلها عن تلك الخاصة بوكيل التفلسة المعين من طرف المحكمة التجارية، وبالتالي الفصل بين مرحلتي التصفية وإدارتها من اللجنة المصرفية وتلك الخاصة بوكيل التفلسة الذي سوف يدير الإفلاس حتى يمكن صدور الحكم بشهر إفلاس البنك أو المؤسسة المالية.

يعتبر شهر إفلاس البنك إعدام الوجود القانوني للبنك أو المؤسسة المالية، ضمانا لحسن سير المهنة المصرفية، وعدم الاضرار بالمودعين، وكذلك تحقيقا للمصداقية والثقة التي تعتبر ركيزة العمل المصرفي، الذي نعتبره من اهم أثار الضبط والرقابة لمجال حيوي يمس مباشرة بالاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، وبحقوق المودعين والجمهور بصفة خاصة.

لكن يبقى أن القطاع المالي في الجزائر لا يملك اطارا قويا لتسيير الأزمة بسبب انعدام التنسيق والتعاون بين السلطات التي يعنيها الأمر، كما لا يوجد تحديد مسؤولية كل سلطة من السلطات التي تشارك في الاحتياط والرقابة، مع غياب اتفاقيات تعاون في هذا المجال على المستوى الدولي.كما يعاني قانون الإفلاس على الرغم من التعديل الذي مس الإطار القانوني للقطاع المالي، من نقائص سواء في صياغته أو في تطبيقه بما يشكل عقبة أمام تطور عرض القرض، والذي يعود أساسا إلى: – عيب عدم فعالية قانون الشركات (le droit des sociétes)، وكذلك قانون الإفلاس، والعقود والملكية الفردية،– نقص التنسيق في تطبيق القوانين بما يضر بفعالية الرقابة البنكية، وحسب مؤشرات الممارسة الخاصة بالبنك الدولي (Doing Business)، فعلى الجزائر بذل مجهود كبير من أجل تحسين إعادة هيكلة الكيانات وتصفية المؤسسات في وضعية صعبة التي تعمل القواعد الخاصة بها ضد الوقاية من هذه الوضعيات، أضف إلى ذلك عدم وجود قانون الاجراءات الجماعية للخواص، الحرفيين، الفلاحين، والمهن الحرة[1].

تخول تدابير الرقابة بصفة عامة وتدابير تصفية المؤسسات وإعادة هيكلتها تصفية الساحة المالية والوقاية من حدوث هزات كتلك التي حدثت بالنسبة للبنوك الخاصة مثل "بنك الخليفة".

1 - Rapport du Fonds Monétaire International, n° 14/161, op. cit., p. 43.

المبحث الثاني

تكريس مصداقية النظام البنكي والمالي

تثير الرقابة سواء السابقة للتنفيذ أو المرافقة لتنفيذ العمليات المصرفية أو اللاحقة للتنفيذ موضوع مسآلة البنوك والمؤسسات المالية باعتبارها أشخاصا معنوية وكذا مسآلة مسيريها **(المطلب الأول)** بما من شأنه أن يؤدي إلى قمع الغش في المجال البنكي **(المطلب الثاني)** ومنع حدوث الأزمات المالية والفضائح البنكية الداخلية تعزيزا للاستقرار المالي وجذبا للاستثمار الأجنبي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

مسآلة البنوك والمؤسسات المالية

تشكل المسؤولية التي تقع على البنوك والمؤسسات المالية طرفا آخر للسلطة (la contrepartie du pouvoir)، بالنظر إلى الاحتكار البنكي الذي تستفيد منه المهنة البنكية إذ تزداد من أجل ذلك مسآلة مؤسسات القرض من القضاء، خاصة أنها مؤسسات تقوم بتجارة الأموال (le commerce de l'argent)، وما يصاحب هذه التجارة من وجوب الالتزام بالحذر وعدم التدخل والذي يؤدي في حالة مخالفة ذلك إلى المسؤولية المدنية **(الفرع الأول)** كما أن الاتجار بالأموال يعتبر مجال خصب للجشع والرغبة الجامحة في الاختلاس والفساد بشتى أنواعه بما يؤدي إلى وجوب مسآلة هذه المؤسسات جزائيا **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

المسؤولية المدنية

لم يذكر لا قانون النقد والقرض ولا النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية العقوبات التي تقع على البنوك والمؤسسات المالية في حالة مخالفتها للالتزامات في مادة القرض، ونحاول

استخلاص بعض الحالات التي تثور فيها مسؤولية البنكي[1] الجزائية في حالة الربا أو الاشتراك في الإفلاس (complicité dans la banqueroute)،عن طريق منح وسائل تدميرية (moyens ruineux). كما تثير ممارسة النشاط البنكي العديد من المخاطر التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها البنوك، حيث يخضع نشاطها مبدئيا إلى القانون العام للمسؤولية سواء مسؤولية جنحية أو تعاقدية عند كل خرق أو ابتعاد عن الثوابت المهنية (les standards professionnels)، التي تكرسها الممارسات البنكية (Les usages bancaires)[2].

كما أن اتصال النظام البنكي اتصالا وثيقا بالاقتصاد، وخضوعه بصفة مباشرة إلى السلطات السياسة، يثبت بدوره وجود قواعد خاصة بالمهنة المصرفية، كون أن النشاط البنكي يستند إلى مهمة الخدمة العامة، التي تترجم صرامة بعض ميكانيزمات المسآلة المدنية من مسؤولية اتجاه المتعاملين **(أولا)** ومسؤولية اتجاه الغير **(ثانيا)**.

أولا – المسؤولية المدنية اتجاه متعاملي البنك أو المؤسسة المالية

يمكن تحليل مسؤولية البنوك اتجاه المتعاملين في مجموعة من الالتزامات التي تثقل مؤسسات القرض (البنوك والمؤسسات المالية) في ممارسة نشاطها **(1)**، تتمثل في التزامات تقليدية، يتحملها كل مهني، مع الاعتراف ببعض الشروط التي تؤدي إلى الإعفاء منها (les clauses éxonératoires)، إلا في حالة الخطأ الجسيم، لكن خصوصية "تجارة المال" تؤدي إلى تدعيم بعض الالتزامات التي تبعد البنوك عن الخطأ التعاقدي **(2)**.

1- التزامات البنكي اتجاه المتعاملين

يمكن أن نذكر مجموعة الالتزامات التي تكون على عاتق البنوك اتجاه المتعاملين والمتمثلة في التزام الشرعية (أ)، والتزام الإعلام **(ب)** والتزام الحذر **(ج)**.

1 – نستعمل كلمة البنكي للتعبير عن العاملين في البنك أو المؤسسة المالية.

2 – Neau-Leduc Philippe, op. cit., p. 15 - 106.

أ) التزام الشرعية (obligations de loyauté)

تم تكريس التزام الشرعية بفضل الفقه والاجتهاد القضائي في مواجهة البنكيين[1]، وهو الذي سمح بحل بعض الحالات المتعلقة بتنازع المصالح، والمتصلة بالممارسات الاحتكارية للمهنة المصرفية، بما يكشف التزام الإعلام.

تعتبر الشرعية أساس لنظام بنكي يرتكز على الثقة، إذ يلتزم البنكي بالعمل بكل شفافية واستقامة سواء في مواجهة العملاء، أو شركائه، أو نظرائه المهنيين[2]، ويمكن لمؤسسة القرض أن تكون في حالة تنازع مع متعامليها، أو يكون لها عملاء في حالة تنازع مصالح، وبالتالي فهل يتمسك البنك بعلاقاته في هذه الحالة أم يضع حدا لها ؟

يمكن أن تؤدى هذه الحالة إلى إدخال مبادئ متعارضة، ويجب على اللجنة المصرفية أن تتدخل لتفرض قواعد حسن سير المهنة والتي لم ينص عليها قانون النقد والقرض في الجزائر، عكس المشرع الفرنسي الذي منح سلطة الرقابة الاحترازية والقرار سلطة التدخل من أجل ضمان حسن سير المهنة المصرفية[3].

ب) إلتزام الإعلام

ان المبدأ هو التزام البنوك بأن تعلم زبائنها على شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة التي تسمح بها، وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك والزبون، ويتم تحديد هذه الشروط في عقد فتح الحساب أو في المستندات المرسلة لهذا الغرض[4]، ولكن يمكن **أن** يحدث

1 – Neau-Leduc Philippe, op. cit., p. 106.

2 – Ibidem., p. 107.

3 – المادة 612–1 وما يليها من القانون النقدي والمالي الفرنسي، وهى تدابير لم ينص عليها قانون النقد والقرض في الجزائر.

4 – المادة 5 من النظام رقم 13–01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2 يونيو 2013، العدد 29.

تنازع المصالح بافشاء معلومة متبادلة، والتي يمكن أن تتداخل مع القواعد الخاصة بحماية السر المهني، لكن العقوبة المرتبطة بخرق السر المهني لا تستجيب بصفة واسعة للمسؤولية المرتبطة بإفشاء المعلومات، هذا الإفشاء الذي يمكن أن يكون في مصلحة المتعامل ولا يلحق به أي ضرر[1]، ويمكن أن يكون الإفشاء مضرا بالمتعامل وهو ما يؤدي إلى تعويضه من البنك.

إن التطور الحديث للقانون الوضعي القانوني أو الاجتهاد القضائي، قد سجل تعدد التزامات الإعلام التي تقع على عاتق البنكي، في مقابل التزامه بإيجاد حلول لبعض النزاعات، وهنا تظهرصعوبة لخلق التوازن بين واجب الشرعية، والالتزامات المتصلة بالسر المهني، والتي أصبحت أكثر قوة، نظرا لعدم وجود التزامات عامة تخص النصح الذي يلتزم به البنكي، وهو الذي يصطدم بمبدأ عدم التدخل و التزام الحذر (Le devoir de vigilance).

ج) إلتزام الحذر وعدم التدخل

يكون البنكي الذي يعتبر مهني الأموال على اتصال مع أشخاص تكون محفزاتهم محل انتقاد، ولكن لا نجد في مهنة البنكي أي التزام عام للنصح، ويمنع مبدأ عدم التدخل مؤسسات القرض من التدخل في تسيير علاقتها بالمتعامل، فلا يمكن له لا التحري في أساس الملكية، ولا في ملاءمة العمليات التي يحققها هذا الأخير،سواء نتج ذلك من تطبيق مبدأ "سرية الأعمال" أو "عدم التدخل"، أو بتطبيق حق "احترام الحياة الخاصة"[2]، ويكون البنكي مسؤولا عن الاخلالات الشكلية أو المادية التي يمكن ملاحظتها، مثل الشيك المزور والذي لا يمكن دفعه.

كما يظهر الحذر الأساسي في وجوب تأكد البنكي من أن الرصيد كافي في حساب متعامله، بحيث يحمي هذا المبدأ البنكي الذي لا يكون له أن يتدخل في أعمال متعامله، ولكن لا تؤدي هذه الحماية إلى التحرر من كل رقابة.

1 – كرقم الهاتف الخاص بمؤسسة القرض الذي يجب أن يكون على كل شيك تصدره.

2 – Bonneau Thierry, Droit bancaire, 8ème édition, Montchrestien, France, 2009, p. 318.

2- الخطأ التعاقدي للبنكي

يتمثل الخطأ المصرفي في عدم الالتزام بقواعد ونظم ممارسة المهنة المصرفية، إذ ينجم عن أي تأخير في تنفيذ عملية مصرفية تقديم تعويض للزبون[1]، ومن بين الأخطاء التي يمكن للبنكي ارتكابها نجد سوء تنفيذ الأوامر، مثل التغطية المتأخرة للأوراق التجارية (recouvrement tardifs d'effet de commerce)، حيث تسمح الأعراف المهنية بتبيان درجة العناية العادية الواجب تطبيقها من طرف البنكي[2]، إضافة إلى تجاهل تدبير تشريعي أو شكل من الأشكال المهنية، ويمكن أن تنتج مسؤولية البنكي التعاقدية من عدم علمه بتدبير من التدابير التشريعية، أو شكل من الأشكال الخاصة بالمهنة المصرفية.

كما ينتج الخطأ التعاقدي للبنكي في خرق واجب النصح والاستشارة، فعلى الرغم من عدم وجود واجب عام للنصح يثقل كاهل البنكي، إلا أن الاجتهاد القضائي يعترف له بمثل هذه الإلزامية في تنفيذ بعض العقود، في مادة تسيير القيم المنقولة مثلا، بحيث ساهم الاجتهاد القضائي الفرنسي الحالي في تشديد الالتزام بالتحذير بالنسبة للقروض الممنوحة للمقترضين المدنسين (les emprunteurs profanes)، ويكون هذا الالتزام أكثر مرونة بالنسبة للتوظيفات الخاصة بالقيم المنقولة[3]. كرس القانون الفرنسي هذه الإلزامية في القروض الموجهة للاستهلاك[4]، كما ألزم

1 – أيت وازو زينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري – تيزي وزو– 25 سبتمبر 2012، ص. 130.

2 – Dekewer-Défossez Françoise, Morel Sophie, Droit bancaire, 10ème édition, Dalloz, octobre 2010, p. 34.

3 – Ibidem.

4 – نصت المادة 311–8 وهي المادة الجديدة في قانون الاستهلاك الفرنسي، على أن المقرض يلتزم بمنح المقترض التوضيحات التي تسمح بتحديد ما إذا كان عقد القرض المقترح متكيف مع احتياجاته ووضعيته المالية،وهي التوضيحات التي تثير الانتباه حول خصوصيات مهمة القرض المقترح وعلى النتائج التي يمكن أن تحدثها هذه لقروض على وضعيته المالية ودخل سريان هذا التدبير حيز التنفيذ في أول ماي 2011.

قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية على أنه يقع على عاتق البنكي الالتزام بإعلام المتعامل حول ملائمة الشروط الخاصة بالتأمين الذي يضمن الوضعية الشخصية للمقترض[1].

يمكن أن يقع البنكي في الخطأ التعاقدي أثناء منح القرض أو تنفيذه **(أ)** وفي حالة شمول العقد بينه وبين المتعامل على الشروط التي تتضمن عدم المسؤولية **(ب)** ومسؤوليته في حالة قطعه للقرض بصفة تعسفية **(ج)**، وفي حالة منح القرض لأحد المتعاملين كثيري الديون **(د)**.

أ) المسؤولية المدنية أثناء منح القرض أو تنفيذ القرض

يكون البنكي مرتكبا لخطأ عندما يقبل تمويل نشاط غير مشروع، أو السماح به، وبمعرفة الأسباب واستعمال أساليب غير مشروعة، مثل خصم أوراق صورية (l'escompte d'effets fictifs) أو بالمحاباة (par complaisance)، أو بإعداد فواتير تتعلق بديون صورية (la mobilisation des factures correspondantes à des créances fictives).

ويكون مخطئا بالنسبة للقروض الموجهة إلى المؤسسات، عندما يمنح قرضا إلى مؤسسة بدون مخرج أو في حالة ميئوس منها أو مضطربة، مؤديا بذلك إلى إخفاء الحقيقة، بحدوث زيادة في الخسائر ويتم تقدير هذه الحالة في وقت منح القرض، في المقابل لا يمكن اعتباره بمثابة دعم تعسفي إذا قام البنكي بذلك من أجل منع الخسائر الأكثر أهمية ومن أجل إعادة هيكلة أموال الخزينة، أو السماح بتقديم حظوظ كثيرة ومعقولة أو في حالة التنازل عن المؤسسة للغير[2].

حتى ولو لم يكن المقترض في حالة ميئوس منها، فالبنك يكون مرتكبا لخطأ إذا ما قدم له قرض مدمر (un crédit ruineux)، ويكون القرض مدمرا للبنك في حالة ما إذا كان غير متكيف مع

1 - Arrét n°553-2007 de la cour de cassation, Assemblée plénière, https://courdecassation.fr/jurisprudence_2/assemblée_pleniere_22/arret_n_9946.html.

2 – ويقوم قاضي الموضوع بتقدير الخطأ المرتكب من البنكي، ويجب أن يبحث فيما إذا كان البنكي عالما وقت القرض بوضعية المؤسسة أو على الأقل كان يمكن له أن يعلمها. ويجب أن يبين الطالب خطأ البنك ومعرفته بالوضعية الميئوس منها، ويطبق هذا الحل أيضا في حالة التمويل التعسفي.

Voir. Decocq- G., Gérard .Y. Maroger- J-M, p. 135.136.

احتياجات المؤسسة ويحدث زيادة مستمرة في تكاليفها المالية، والتكاليف غير المحتملة لتوازن أموال الخزينة، وغير متلائمة مع أي مردودية، مما يؤدي بالمؤسسة إلى الانهيار إما بسبب مبلغ القرض، أو ثمنه، أو وجهته، أو كيفياته.

لا يخضع البنكي لأية مسؤولية إذا كان المشروع الذي قدم له حيوي، مثل ما هو عليه الحال في حالة تمويل إنشاء مؤسسة جديدة، وأنه قد أخذ بعين الاعتبار آفاق تطور هذه المؤسسة، أخذا بذلك خطرا عاديا بعد دراسة جدية، وبهذا لا تثور مسؤولية البنكي إلا إذا قام بذلك مع معرفته للأسباب، ويقع في هذه الحالة عبء الإثبات على طالب القرض لأن "الدليل يقع على من يدعي" حسب القواعد العامة للاثبات.

ب) الشروط التي تتضمن عدم المسؤولية

تعتبر هذه الشروط ملائمة مبدئيا حسب القانون العام، في الحدود التي يعفي فيها البنكي من الأخطاء الطفيفة التي يمكن أن يرتكبها، ولايمكن في المقابل لهذه الشروط أن تعفي البنكي من أخطائه الجسيمة مثل التأخر في تقديم ورقة تجارية، وخطأ جسيم إذا تم تقديم الورقة التجارية إلى البنكي قبل أجل الاستحقاق، وتعتبر هذه الشروط تعسفية إذا تم التعاقد بشأنها مع المستهلك[1].

لم يذكر قانون النقد والقرض في الجزائر بطلان الشروط التي تتضمن عدم المسؤولية والتي تعتبر تعسفية، وبالرجوع إلى المادة 715 مكرر 25 من القانون التجاري نجد النص على ذكر بطلان شرط إعلان مسبق للجمعية العامة برفع دعوى الشركة، وذلك بأن جعلت كل شرط في القانون الأساسي، يقضى بجعل ممارسة دعوى الشركة مشروطا بأخذ الرأي المسبق للجمعية العامة أو إذنها أو يتضمن مبدئيا العدول عن ممارسة هذه الدعوى يعد كأنه لم يكن، ولا يكون

1 – المادة 132–1 الفقرة 6 من قانون الاستهلاك الفرنسي.

لأي قرار صادر عن الجمعية العامة، أي اثر لانقضاء دعوى المسؤولية ضد القائمين بالإدارة لارتكابهم خطأ أثناء القيام بوكالتهم.

ج) المسؤولية في حالة قطع القرض

يمكن أن يؤدي قطع القرض إلى إثارة مسؤولية البنكي في مواجهة متعامله، وقد نصت المادة 313-12 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، التي لا نجد ما يقابلها في قانون النقد والقرض في الجزائر أن القروض الخاصة بالاستغلال الممنوحة للمؤسسات[1]، لا يمكن قطعها إلا بإعذار مكتوب، مع منح أجل لإرسال الإخطار المسبق والذي يحدد أجله وقت منح القرض، ولا يجب أن يقل عن 60 ستين يوما،ولا يكون القطع الفوري ممكنا إلا في حالة سلوك توبيخي يرتكبه المتعامل، أوإذا كانت وضعيته متعثرة (sa situation est compromise).

يميز القانون النقدي والمالي الفرنسي التراجع عن فتح القرض لمدة محددة، وفى هذه الحالة فالبنكي لا يمكن أن يضع حدا قبل النهاية المتفق عليها[2]، أما بالنسبة للتراجع عن فتح القرض لمدة غير محددة، الذي يكون الحالة الأغلب، نميز فيه بين القروض المنسباتية عن غيرها، بحيث يمكن التراجع عن القروض المنسباتية بدون إخطار مسبق (préavis)، وبدون تبليغ، بينما لا يمكن التراجع عن القروض غير المنسباتية إلا بإخطار مسبق مكتوب، وعند انتهاء الأجل الخاص بالإخطار المشروط عند منح القرض الذي لايمكن أن يقل عن 60 يوما، تحت طائلة بطلان قطع القرض، بمعنى الحفاظ الإجباري على القرض "le maintien forcé du crédit"، ويؤدي عدم احترام هذه التدابير إلى توقيع عقوبة مالية على مؤسسة القرض[3].

1 – نجد أن المادة 313-12 من القانون النقدي والمالي تخص فقط القروض الموجهة إلى المؤسسات، أما فيما يخص الخواص، فمعالجة مسألة منح القروض يتناولها القانون العام وقانون الاستهلاك الفرنسي. وما نلاحظه على قانون النقد والقرض في الجزائر نجد أنه لا يتناول لا القروض الموجهة إلى المؤسسات ولا القروض الموجهة إلى الخواص.

2 – المادة 313-12 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

3 – Neau-Leduc Philippe, op. cit., p. 113.

د) منح القرض لشخص كثير الديون (l'octroi d'un crédit à un particulier surendetté)

نصت عليه المادة 331-7 من قانون الاستهلاك الفرنسي بحيث اعتبرت البنكي مخطأ في حالة منحه قروضا لشخص كثير الديون، ويقع على عاتق لجنة معالجة المديونية الزائدة (le comité de surendettement) مهمة التحري في أن القروض الممنوحة قد تم منحها وقبولها بكل جدية وهو ما تفرضه الأعراف المهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار معرفة الدائنين لحالة المديونية الزائدة للمدين[1]، لذلك يمسك بنك فرنسا بطاقية للأسر والمستعملين كثيري الديون[2].

يكون البنكي مخطئا عندما يمنح قرضا إلى المقترض غير الحريص دون أن ينتبه إلى ذلك، ويؤدي هذا إلى زيادة ديونه، هنا أيضا لم يذكر قانون النقد والقرض ولا التنظيمات والتشريعات الأخرى الصادرة في مجال النقد والقرض هذه المسؤولية وإنما نستنتجها من القواعد العامة بالنسبة للأحكام الخاصة بالمسؤولية المدنية.

كما نجد في القانون الفرنسي أن القانون الصادر في 1 جويلية 2010 والمتعلق بالقرض الاستهلاكي، يفرض على البنكي التزاما بطلب توضيحات، والتي يمكن أن تجمع بين الالتزام بالتحذير (l'obligation de mise en garde)، والتأكد من القدرة على الوفاء للمدين، وابتداءا من 1 ماي 2011 أصبح التزام التحذير واجبا في جميع القروض التي لا تخضع إلى هذه التنظيمات، فحسب الاجتهاد القضائي الفرنسي فانه يقع على عاتق البنك، تنفيذ الأوامر التي يقدمها له عميله، والتي تتعلق بوجهة الأموال، دون أن يتدخل في أعماله[3]، ولكنه لا يلتزم برقابة استعمال الأموال إذا كان توجيهها محدد في العقد، وهذا لمصلحة البنك وحده، ولا يمكن ذلك إلا إذا تعهد البنك صراحة لمصلحة دائنه.

1 – Dekewer-Défossez Françoise, Morel Sophie op. cit., p. 35.

2 – Rapport du Groupe du Travail Cnis, op.cit .p.109.

3 – Decocq –G., Gérard– Y, Maroger– J-M, p. 137.

هـــ) حالة منح قرض بنسبة فائدة تعسفية

تخضع البنوك والمؤسسات المالية بصرامة، للشروط المسطرة والمطبقة على العمليات المصرفية في حدود معدل الفائدة الزائد الذي يحدده بنك الجزائر.[1]

إذ تخفض النسب التعسفية إلى النسب القانونية القصوى، ويتم اقتطاع الفوائد المتعسف فيها والتي تم دفعها من الفوائد المتبقية والواجبة الأداء على الرأسمال والقابلة للتعويض، وتخص العقوبة كل القروض الربوية، وتلك المتعلقة بعدم وجود الحساب (des découverts bancaires) وفقا للمادة 313-5-2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي و التي لم يشر إليها قانون النقد والقرض في الجزائر.

ثانيا – المسؤولية البنكية اتجاه الغير

تعتبر هذه المسؤولية مسؤولية ذات طبيعة جنحية تتعلق بمسؤولية شخصية **(1)** أو بفعل الغير **(2)**.

1 – المسؤولية الشخصية للبنكي

يتم تقدير المسؤولية الشخصية للبنكي بكل صرامة، لأنه يقوم بمهمة الخدمة العامة والتي تترجم وجوب تقوية التزامات الحذر والتسيير الجيد (obligations de prudence et de diligence) ، إذ يكون البنكي مسؤولا عندما يرتكب خطأ أو يصدر إهمال منه يؤدي إلى ضرر بالغير، مثل منحه معلومات خاطئة أو مزيفة حول القدرة على الوفاء للمتعامل، أو إذا كان شريكا مع علمه بنشاطات غير قانونية لمتعامل له، إذ يمكن اعتبار البنكي مخطئا عندما ينفذ أوامر تشمل عدم قانونية أو خروقات ظاهرة، أو إذا أهمل البحث والتحري في بيانات متعاقد المتعاقد (cocontractant)، دون أن يتدخل في أعمال متعامله، ويجب أن يبذل عناية واهتمام لتطوير علاقاته المهنية من أجل أخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وفى غياب ذلك يقوم القضاة

1 – مجلة الأبحاث الاقتصادية، السنة الثانية، العدد 16، الجزائر، المؤرخة في أكتوبر 2009.

بتطبيق صارم لنظرية التعسف في استعمال الحق بتوقيع عقوبة للقطع التعسفي للعلاقات وكذلك في حالة الدعم التعسفي للمؤسسة[1].

يؤدي عقاب مؤسسة القرض على دعمها التعسفي لمتعامل إلى التناقض الواضح في ممارسة البنكيين لمهنتهم، بحيث يؤاخذون على دعمهم بدون تمييز لمتعامل تثبت وضعيته المالية وجوب قطع مبكر للعلاقة، في الوقت الذي يخضع فيه البنكيون إلى مبدأ عدم التدخل الذي ما فتئت تذكر به محكمة النقض الفرنسية.

كما أن مسألة التمسك التعسفي بالقرض الذي يمكن أن تمنحه مؤسسة القرض إلى مؤسسة ما،والتي تعلم أنها في حالة التوقف عن الدفع يسمح لهذه الأخيرة، وبصفة متواطئة متابعة نشاطها ظاهريا، وذلك بأن تتمسك بقروضها، وعند إيداع الحسابات الخاصة بهذه المؤسسة، يمكن أن يتهم الدائنون مؤسسة القرض بمساهمتها في تصعيد ديون المؤسسة. حتى لا يعرقل مثل هذا الاجتهاد القضائي مؤسسات القرض للتمسك بقروضها في مواجهة المؤسسات التي تتواجد في وضعية صعبة، اتجه القانون التجاري الفرنسي، إلى وضع حد لمثل هذا التصرف عندما يكون المقترض محلا للإجراء الجماعي أو في حالة الغش، أو التدخل الموصوف أو عند مساهمته في ضياع الضمانات المطلوبة[2].

لا نجد في قانون النقد والقرض في الجزائر أي أثر لصيغة صريحة للمسؤولية المدنية للبنوك والمؤسسات المالية، خاصة في حالة إهمال البنكي، والذي يلحق ضررا بالغير، وعدم التزامه بواجب منح معلومات صحيحة عن حالة المتعامل، وإذا أردنا تحليل أحكام هذه المسؤولية فنستقرء المادة 120 مكرر من الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض[3] التي تنص على

1 – Neau-Leduc Philippe, op. cit., p. 112.

2 – Dekewer-Défossez Françoise, Morel Sophie, op. cit., p. 35.

3 – الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

أنه: "**تلتزم البنوك والمؤسسات المالية في إطار تحقيق هدفها الاجتماعي، باحترام قواعد السير الحسن للمهنة، دون تحديد ماذا كان يقصد المشرع بتحقيق الهدف الاجتماعي**".

تضيف الفقرة 2 من نفس المادة على أنه :"**يحرص مسيرو أي بنك أو مؤسسة مالية على مطابقة نشاط مؤسستهم مع أخلاقيات المهنة وقواعدها، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 114**"، دون توضيح قواعد سير المهنة المصرفية ولا لأخلاقياتها.

وإذا رجعنا إلى نص المادة 114 التي أحالت إليها المادة 120 نجدها تذكر مجموعة العقوبات التي تتعلق بالبنك أو المؤسسة المالية ككيان مستقل عن أشخاص المسيرين، ويمكن أن نستنتج عقوبة واحدة تخص المسيرين والبنك أو المؤسسة المالية على حد سواء، وهي توقيف المسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقت أو عدم تعيينه.

أما المسؤولية المدنية بالنسبة للمؤسسات المالية في حالة قطع القرض الموجه إلى المؤسسات، أو التعسف في استعمال الحق، أو إضرار البنك أو المؤسسة المالية بالمساهمين أو الغير فلم يذكرها قانون النقد والقرض، ويمكن الرجوع هنا إلى بعض النصوص التي ذكرها القانون التجاري والتي تنص على المسؤولية المدنية "لشركات المساهمة "في "القسم العاشر" من "الفصل الثالث" الخاص بشركات المساهمة، بحيث تنص المادة 715مكرر 21 من التقنين التجاري[1] على أنه: "**يكون مؤسسو الشركة، الذين أسند إليهم البطلان، والقائمون بالإدارة الذين كانوا في وظائفهم وقت وقوع البطلان، متضامنين بالمسؤولية عن الضرر الذي يلحق المساهمين أو الغير من جراء حل الشركة، كما يمكن أن تسند نفس مسؤولية التضامن للمساهمين الذين لم يحققوا في حصصهم المقدمة للشركة أو المنافع ولم يصادقوا عليها**"، بحيث نجد هنا النص

1 – المادة 715 مكرر 21 من المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري.

على المسؤولية المدنية الخاصة بمؤسسي الشركة والقائمين بالإدارة عن الضرر اللاحق بالغير من جراء بطلان الشركة أو في حالة حلها.

كما نصت المادة 715 مكرر 23 على مسؤولية القائمين بالإدارة الذين يكونون مسؤولين على وجه الانفراد أو التضامن، تجاه الشركة أو الغير وقد حددت حالات هذه المسؤولية في: المخالفات الماسة بالأحكام التشريعية أو التنظيمية المطبقة على شركات المساهمة، أو خرق القانون الأساسي أو عن الأخطاء المرتكبة أثناء تسييرهم.

ولم يحدد المشرع الأخطاء التي ترتبط بالتسيير، على الرغم من وجود أفعال وأعمال مختلفة خاصة بالتسيير، كما أن الأخطاء الناتجة عن سوء التسيير، يمكن أن تكون ناتجة عن مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية، وإذا شارك عدد كبير من القائمين بالإدارة في نفس الأفعال فإن المحكمة تحدد حصة كل واحد في تعويض الضرر، وبالتالي هنا يمكن للمساهمين وللغير بالإضافة إلى دعوى التعويض عن الضرر الذي لحق بهم شخصيا، أن يقيموا هذه الدعوى منفردين أو مجتمعين على الشركة تأسيسا على المسؤولية ضد القائمين بالإدارة، ويكون لهم حق المطالبة بالتعويض عن كامل الضرر اللاحق بالشركة، وبالتعويضات التي يحكم لهم بها عند الاقتضاء[1].

أمام غياب النص الخاص بالمسؤولية المدنية في مواجهة البنكي بالنسبة للأضرار التي يلحقها بالغير فتطبق أحكام القانون العام الذي يتمثل في القانون التجاري.

تتقادم دعوى المسؤولية ضد القائمين بالإدارة جماعية كانت أو فردية بمرور (3) ثلاث سنوات، ابتداءا من تاريخ ارتكاب العمل الضار، أو من وقت العلم به إذا تم إخفاؤه، غير أن الفعل المرتكب إذا كان جناية فإن الدعوى في هذه الحالة تتقادم بمرور (10) عشر سنوات[2].

1 – المادة 715 مكرر 24 من المرسوم التشريعي رقم 93–08 السابق الذكر.

2 – المادة 715 مكرر 26 من المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أبريل 1993.

2- مسؤولية البنكي بفعل الغير

ندرس هنا مسؤولية البنكي عن أعمال مسيريه (أ)، والمسؤولية من جراء المتعاملين مع البنك أو المؤسسة المالية (ب).

أ) مسؤولية البنكي عن أعمال مسيريه (résponsabilité du banquier du fait des préposés)

يكون البنكي مسؤولا عن أعمال مستخدميه، ضمن الشروط المحددة في القانون المدني وفق ما تنص عليه المادة 136 من القانون المدني الجزائري والمادة 1384، الفقرة 5 من القانون المدني الفرنسي[1]، ويجب أن يصلح الضرر الذي سببه هؤلاء في إطار مهامهم كتهريب الأموال مثلا (détournement de fonds).

ويقع على عاتق البنكي في هذه الحالة واجب الحذر، ولا يمكن أن يعفى منه إلا إذا أثبت أن مستخدمه قام بالعمل خارج المهام التي عين لأجلها، وبدون ترخيص وخارج عن نطاق صلاحياته وهي الحالة التي لم ينص عليها القانون المدني الجزائري.

ويظهر وجوب التزام البنكي بواجب الحذر اتجاه عدم القانونية الشكلية أو المادية التي يمكن ملاحظتها، مثل الشيكات المزورة التي يمكن أن يصبح دفعها مستحيلا، ويكون هنا واجب التزام الحذر مهما خاصة في حالة التأكد والتحري في وجود الرصيد في حساب المتعامل، كما تقوم مسؤولية البنكي إذا لم يحترم الاقتصاد المرتقب من متعامله.

1 – مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه حسب المادة 136 من القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون المدني التي تنص على أنه: "يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بفعله الضار متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها أو بمناسبتها. وتتحقق علاقة التبعية ولم لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كان هذا الأخير يعمل لحساب المتبوع. وفي القانون الفرنسي نجد المادة 1384، الفقرة 5 من القانون المدني الفرنسي هي التي تنص على ذلك.

ب) المسؤولية عن أعمال المتعاملين مع البنك أو المؤسسة المالية

لا يعتبر البنكي مسؤولا بصفة تقليدية عن أعمال المتعاملين معه[1]، لأنه لا يملك في مواجهتهم أي واجب الحراسة، بل على العكس يقع عليه واجب عدم التدخل يمنعه من مراقبة شرعية وانتظام العمليات[2]، وهو المبدأ الذي هجر فيما بعد من أجل مكافحة الممارسات والأفعال الخاصة ببارونات" المافيا المالية". فقد أصبح القانون الحديث يفرض على البنكي حذرا خاصا في اتجاه العمليات المعقدة، وغير العادية أو التي تخص مبالغ مهمة، وفي المقابل يلتزم بالإعلان والإخطار عنها إلى خلية الاستعلام المالي، في كلا القانونين سواء الجزائري أو الفرنسي بما يسمى إجراء وتدبير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الفرع الثاني

المسؤولية الجزائية

في الوقت الذي أصبحت هناك حركة "نزع الطابع العقابي" على حياة الأعمال (la dépénalisation de la vie des affaires)، خلال السنوات الأخيرة، نجد أن جزءا معتبرا من القانون النقدي والمالي الفرنسي[3] ومعه قانون النقد والقرض[4] في الجزائر ينصان على التدابير الجزائية التي تطبق على القطاع البنكي، وهي تدابير تميل إلى حماية البنكي في ممارسة نشاطه **(أولا)** وحماية المتعامل معه **(ثانيا)** في هذه العلاقة المهنية التي يقيمها مع مهني الأموال[5]، وفي نفس الإطار وفى مجال المسؤولية الجزائية، قرر المشرع الجزائري لمكافحة ظاهرة الإجرام الاقتصادي، بعض العقوبات الرادعة على البنوك والمؤسسات المالية في قانون

1 – Dekewer-Défossez Françoise, Morel Sophie, op. cit., p. 35.

2 – Com. 11 mai 1999, Dalloz Affaires, 1999, p. 990.

3 – بالنسبة للقانون النقدي والمالي الفرنسي نجد المادة 571-1 وما يليها.

4 – نجد قانون النقد والقرض الذي نص في الكتاب الثامن على العقوبات الجزائية التي توقع على البنوك والمؤسسات المالية والمنصوص عليها من المادة 131 إلى المادة 139 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

5 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 118.

النقد والقرض ومجموعة العقوبات الأخرى المشتتة في قوانين أخرى متفرقة كالقانون الخاص بمكافحة الفساد وقانون مكافحة تبييض الأموال، ثم قانون الصرف، وقانون البورصة، وإن كانت في الأصل تقع على أشخاص المسيرين، وهو ما يمكن تكييفه بالرقابة القضائية على أعمال البنوك والمؤسسات المالية **(ثالثا)**.

أولا – التدابير التي تحمي البنكي

يحتوي قانون النقد والقرض في الجزائر على غرار نظيره القانون النقدي والمالي الفرنسي على مختلف التدابير الجزائية التي تحمي مؤسسة القرض في ممارستها الاحتكارية للمهنة المصرفية، بحيث يمنع كل شخص طبيعي أو معنوي من غير البنوك أو المؤسسات المالية، حسب الحالة القيام بالعمليات التي تجريها هذه الأخيرة بشكل اعتيادي بموجب المواد من 66 إلى 69، باستثناء عمليات الصرف التي تجريها طبقا لنظام المجلس[1].

كما يمنع على كل مؤسسة، من غير البنوك والمؤسسات المالية، أن تستعمل اسما أو تسمية تجارية أو إشهارا، أو بشكل عام أية عبارات من شأنها أن تحمل إلى الاعتقاد أنها معتمدة كبنك أو كمؤسسة مالية، كما يمنع على أي مؤسسة مالية أن توهم بأنها تنتمي إلى فئة من غير الفئة التي اعتمدت للعمل ضمنها أو أن تثير اللبس بهذا الشأن[2].

---

1 – المادة 76 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم التي ذكرت خطأ العمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية بشكل اعتيادي بموجب المواد من 72 الى 74، لأن العمليات التي تمارسها هذه المؤسسات بشكل اعتيادي هى المذكورة في المواد 66 الى 69، وليس في المواد من 72 إلى 74 التي تعتبر عمليات تابعة للعمليات المصرفية التي تارسها البنوك والمؤسسات المالية والمنصوص عليها في المواد من 66 إلى 69.

إن العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية بشكل اعتيادي هي العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 69 وليس كما هو منصوص عليه في المادة 76 والتي ذكرت العمليات التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية بشكل اعتيادي بحيث ذكرت العمليات التابعة وليست العمليات المصرفية التي تحتفظ بها البنوك والمؤسسات المالية بموجب الاحتكار المخول لها بموجب القانون.

2 – المادة 81 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

تنص المادة 81 الفقرة 2 على أنه: "يمنع على المؤسسة المالية أن توهم بأنها تنتمي إلى فئة من غير الفئة التي اعتمدت للعمل ضمنها..." فهنا لا يعدو أن يكون نقلا حرفيا عن المشرع الفرنسي لأنه لا يظهر لنا فئات المؤسسات المالية، =

في حين نجد أن المشرع الفرنسي يمنع على كل شخص غير مؤسسة القرض القيام بعمليات البنك بصفة معتادة وعلى كل مؤسسة غير مؤسسة قرض أن تتحصل على أموال لمجرد الاطلاع أو لأجل يقل عن سنتين"[1].

تعاقب المادة 134 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بنفس العقوبات السارية على النصب التي نصت عليها المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري[2]، وتتمثل هذه العقوبة في الحبس من سنة على الأقل إلى خمس (5) سنوات على الأكثر وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج، وتقع هذه العقوبات على كل شخص خالف في تصرفه، سواء لحسابه الخاص أو لحساب شخص معنوي، أحد أحكام المواد 76، 80[3]، 81، ويمكن للمحكمة أن تأمر بغلق المؤسسة التي أرتكبت فيها مخالفة المادة 76 والمادة 81 اللتان تحددان هذا الاحتكار، كما يمكن للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم كله أو مستخرجا منه في الصحف التي تختارها، وتعليقه في الأماكن التي تحددها، ويتحمل المحكوم عليه مصاريف ذلك، دون أن تتعدى المصاريف المبلغ الأقصى للغرامة.

بينما نجد أن المشرع الفرنسي يعاقب على قيام شخص بتجاهل مانع من الموانع المنصوص عليها في المادة 511-11 من القانون النقدي والمالي بثلاث (3) سنوات حبسا، وبغرامة تقدر

= التي تتمثل في البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة لقانون النقد والقرض في الجزائر، ولا وجود للنص أو ذكر فئات المؤسسات المالية، في حين نجد أن المشرع الفرنسي وان نص على أنه لا يجب أن تحمل مؤسسة القرض إلى الاعتقاد إلى أنها تنتمي إلى فئة غير الفئة التي اعتمدت للعمل ضمنها، اذ هناك خمس فئات تنتمي إليها مؤسسات القرض حسب نص المادة 511-9 من القانون النقدي والمالي الفرنسي وذلك باعتماد مؤسسة القرض بصفتها بنك، أو بنك تعاوني، أو تعاضدي، أو صندوقا للقرض البلدي، أو شركة مالية أو مؤسسة مالية متخصصة..."

1 – المادة 511-5 من القانون النقدي المالي الفرنسي.

2 – المادة 372 من قانون العقوبات المعدلة بموجب المادة 60 من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 سبتمبر 2006.

3 – تنص المادة 80 من قانون النقد والقرض على أنه: لا يجوز أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارة وأن يتولى مباشرة بواسطة شخص آخر، إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأية صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها. إذا حكم عليه بسبب ما يأتي: جناية، اختلاس أو غدر أو سرقة... الخ.

بـــ 375000 أورو[1]، ويمكن للمحكمة إضافة إلى ذلك أن تأمر بنشر وإعلان هذا القرار الذي تم النطق به والمنصوص عليه في المادة 131–35 من قانون العقوبات الفرنسي، وهي نفس العقوبات المطبقة والمنصوص عليها في المادة 571–3 من القانون النقدي والمالي على المخالفات التي تتعلق بحماية تسمية مؤسسة القرض. يمنع على كل مؤسسة غير مؤسسة القرض استعمال تسمية، أو سببا اجتماعيا أو إشهارا، أو بصفة عامة عبارات توحي إلى الاعتقاد على أنها معتمدة كمؤسسة قرض، أو بخلق غموض في هذا المجال، كما يمنع على مؤسسة القرض بأن تسمح بالاعتقاد على أنها معتمدة في الفئة غير الفئة التي تحصلت من أجلها على الاعتماد وخلق غموضا في هذا المجال[2].

لم يذكر قانون النقد والقرض الجزائري ولا قانون العقوبات المقررة على النسبة الربوية (le taux usuraire)، بخلاف ماذهب اليه المشرع الفرنسي الذي نص في قانون الاستهلاك[3]، على عقوبة الحبس من سنتين وغرامة تقدر بـــ 45.000 أورو مع تعليق الحكم وغلق المؤسسة البنكية، إضافة إلى منع المؤسسة التي تسببت في المخالفة من ممارسة المهنة حسب ما جاء في قانون عصرنة الاقتصاد (La loi de modernisation de l'économie) الذي لا يعني إلا القروض الربوية المقبولة والممنوحة للأشخاص الطبيعية، أما عيب عدم وجود الإشارة إلى النسبة الفعلية الإجمالية فيؤدي إلى توقيع غرامة تقدر بـــ 4500 أورو.

ثانيا – حماية المتعاملين مع البنك أو المؤسسة المالية

تم استكمال الحماية الجزائية أو التدابير التي تحمي مؤسسات القرض بحماية المتعامل في العلاقة التي يعقدها مع البنك، ويعتبر حماية السر المهني **(1)** أولى الضمانات التي يستفيد منها،

1 – المادة 571–3 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

2 – المادة 511–8 الفقرة 2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

3 – المادة 313–5 من قانون الاستهلاك الفرنسي.

كما تضمن قواعد أخرى من التأكد من تطابق الرضا الذي يصدره **(2)** مع تقرير بعض الاستثناءات الواردة على حماية السر المهني **(3)**.

1- حماية السر المهني

إن سر الأعمال وثيق الصلة بواجب السرية، فنجد المهنة المصرفية كبعض المهن الأخرى خاضعة إلى هذا السر المهني، والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن حماية السر المهني ؟

مما لاشك فيه وحسب مقتضيات النصوص التي يتضمنها قانون النقد والقرض، نجد أن السر المهني محميا قانونا وعدم احترامه يعاقب عليه جزائيا، بحيث يخضع للسر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات:

- كل عضو في مجلس الإدارة، وكل محافظ حسابات وكل شخص يشارك أو شارك بأي طريقة كانت في تسيير بنك أو مؤسسة مالية أو كان أحد مستخدميها،

- كل شخص يشارك أو شارك في رقابة البنوك والمؤسسات المالية[1]،

وما نلاحظه فالأمر رقم 03-11 يذكر أن الأشخاص ملزمين تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، دون أن يبين المواد التي يحيل إليها، ويبين العقوبات المقررة في حالة عدم احترام السر المهني، ويمكن أن نستقرء هذه العقوبة من خلال ما نصت عليه المادة 139 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم على أنه "**يعاقب على كل مخالفة للأحكام الواردة في الكتاب السادس أعلاه والأنظمة المتخذة لتطبيقه، بالحبس من شهر إلى ستة (6) أشهر وبغرامة يمكن أن تصل إلى 20% من قيمة الاستثمار**"، وكما تنص المادة 301 من قانون العقوبات[2] على أنه "**يعاقب بالحبس من (1) شهر إلى (6) ستة أشهر**

1 - المادة 117 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المرجع السابق.

2 - المادة 301 (المادة 60 من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات.

وبغرامة من 20.000 دج الأطباء والجراحون... وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى إليها وأفشوها..."، وبالتالي نكون أمام عقوبتين العقوبة المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات التي تتمثل في الحبس من (1) شهر إلى (6) ستة أشهر، والعقوبة المنصوص عليها في المادة 139 من قانون النقد والقرض والتي تنص على الحبس من (1) شهر إلى ستة (6) أشهر وغرامة لا تقل عن 20% من قيمة الرأسمال، وأمام هذه الحالة الخاصة بالتعدد للجرائم والتي تثبت عدم الدقة والوضوح الذي يشوب تعابير ومصطلحات المشرع الجزائري، نطبق العقوبة الأشد حسب ما تنص عليه المادة 32 من قانون العقوبات التي تنص على أنه: "**يجب أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الأشد من بينها**".

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي[1] فتكون العقوبة على المخالفات الخاصة بعدم احترام السر المهني بعام حبس و15.000 أورو غرامة.

2- المعلومات التي يجب حمايتها

يساهم السر المهني في حماية المتعامل ضد إفشاء المعلومات ذات الطابع السري، وتكون المعلومات التي يحميها السر البنكي هي المعلومات المحددة والمرقمة، فالبنكي مثلا لا يمكن له إفشاء مبلغ حساب لأحد متعامليه، ولكنه يمكن له إفشاء بعض المعلومات غير السرية، والإعلان عن بعض العمليات المشبوهة[2]، مع الأخذ بعين الاعتبار لأحكام المادة 117 التي تحدد الأشخاص الذين يخضعون لالتزام الحفاظ على السر المهني.

تقابل هذه المادة في القانون النقدي والمالي الفرنسي المادة 571-4 الفقرة 2، التي تنص على أنه :"**يمكن الترخيص للبنكي بإعلان بعض المعلومات غير السرية، ومنح كل معلومة خاضعة**

1 – المادة 571-4 الفقرة الثانية الأشخاص الذين يتعرض المذكورين في المواد 511-33 و511-34 للعقوبات المنصوص عليها في المادة 226-13 من قانون العقوبات الفرنسي".

2 – Dekewer-Défossez Françoise, Morel Sophie, op. cit., p. 37.

للإشهار، وإصدار تقديرات إجمالية مثل "الاستحقاقات الصعبة" "échéances difficiles" أو "عدم وجود عارض الدفع"، ومنح معلومات ذات طبيعة تجارية، أوذات طبيعة عامة أو اقتصادية حول القدرة على الوفاء لمتعامل من العملاء".

3- الاستثناءات التي ترد على حماية السر المهني

يتم تقرير هذه الحماية لمصلحة المتعامل الخاصة، ويمكن أن يتكبد بعض الاستثناءات عندما تظهر ضرورة لحماية مصلحة أعلى.

تنص المادة 117 الفقرة 3 من الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم على أنه: "**تلزم بالسر مع مراعاة الأحكام الصريحة للقوانين، جميع السلطات ما عدا:**

- **السلطة القضائية التي تعمل ضمن إجراء جزائي،** هذا الإجراء يؤدي بنا إلى القول وبمفهوم المخالفة أنه يمكن التمسك بالسر المهني في إطار الإجراء المدني أو التجاري، على الأقل إذا تعلق الأمر بإجراء التصفية القضائية (redréssement judiciaire)، في الحالة التي لا يمكن التمسك بالسر المهني في مواجهة القاضي المحافظ (le juge commissaire)،

- **السلطات العمومية الملزمة بتبليغ المعلومات إلى المؤسسات الدولية المؤهلة، لاسيما في إطار محاربة الرشوة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب،**

- **اللجنة المصرفية أو بنك الجزائر الذي يعمل لحساب هذه الأخيرة طبقا لاحكام المادة 108،** بحيث يمكن لبنك الجزائر في حالة الاستعجال، أن يقوم بأية عملية تحري، وتبلغ اللجنة المصرفية بنتائج هذه التحريات حسب نص المادة 108 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

كما يمكن لبنك الجزائر واللجنة المصرفية تبليغ المعلومات إلى السلطات المكلفة بحراسة البنوك والمؤسسات المالية في بلدان أخرى، مع مراعاة المعاملة بالمثل، شريطه أن تكون هذه السلطات

في حد ذاتها خاضعة للسر المهني، بنفس الضمانات الموجودة في الجزائر، ويمكن لمصفى البنك أن يتلقى المعلومات اللازمة لنشاطه.

وفي القانون الفرنسي فتنص المادة 511-33 الفقرة 2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على أنه: **لايمكن التمسك بالسر المهني اتجاه بنك فرنسا وسلطة الرقابة الاحترازية والقرار، ولا في مواجهة السلطة القضائية التي تعمل في إطار إجراء جزائي، وفي مواجهة المصالح الضريبية، ومصالح الجمارك، ورئيس المحكمة التجارية أو القاضي المحافظ (Le juge commissaire)، وذلك في إطار إجراءات الحفاظ على المؤسسات في وضعية صعبة[1] حسب (المادة 621-9-3 من القانون النقدي والمالي الفرنسي)، وسلطة الأسواق المالية حسب (المادة 621-9-3 من القانون النقدي والمالي) ولا يمكن الاحتجاج بالسر البنكي في مواجهة الزوج أو الزوجة في حالة الطلاق، ولا في مواجهة الدائن الذي يشكل حجزا موقفا (saisie-arrêt) لحساب بنكي، وكذلك يقع على عاتق مؤسسات القرض تقديم معلومات إلى خلية الاستعلام المالي الوطنية، في حالة الاشتباه في مشروعية مصدر الأموال.**

نرى من خلال ذلك أن المشرع الفرنسي قد وسع في السلطات والأشخاص الذين لا يمكن التمسك في مواجهتهم بالسر المهني، فبالإضافة إلى ما ذكره المشرع الجزائري نجد مصالح الضرائب[2] والجمارك[3] التي ترتبط أعمالها بعمليات التبييض والتهريب للأموال، إضافة إلى خلية الاستعلام المالي الموجودة لدى وزارة المالية، و يرجع ذلك إلى عدم التزام المشرع بالتنسيق والربط بين جميع السلطات وكذا المسائل المتصلة بالرقابة على مؤسسات القرض كسبب أول، ثم إلى عدم وجود قانون نقد وقرض مندمج (intégré)، يتم النص فيه على جميع

1 – Dekewer-DEFOSSEY –Françoise, MOREL Sophie, op. cit., p. 36.

2 – المواد 83، 84، 85 من كتاب الإجراءات الضريبية الفرنسي.

3 – المادة 455 من قانون الجمارك الفرنسي.

الأحكام المتعلقة بمؤسسات القرض، كالوقاية والرقابة على عمليات التبييض، والفساد في القانون البنكي. نجد أن القانون الفرنسي قد وسع من هذه الإلزامية بواسطة قوانين متتابعة متعلقة بالأموال المتأتية من جريمة والتي يعاقب عليها بعقوبة مقيدة للحرية تزيد عن عام حبسا، وكذا جريمة تمويل الإرهاب في (المادة 561-15-1 من القانون النقدي والمالي)، مع وجوب التصريح بالعمليات التي تساهم في الغش الضريبي (المواد 561-15-2 و561-32-1 من القانون النقدي والمالي).

نرى أن نظام السر البنكي يميل أكثر إلى حماية مصلحة المتعامل، بما يحتم على البنكي التحكم في إفشاء المعلومات السرية التي تتعلق به مع تقرير عقوبة في حالة افشائه للسر البنكي[1]،يعاب على المحاكم في فرنسا بسبب توسيعها لهذه الأهلية، والتضييق من مفهوم الأشخاص المحمية بكل صرامة وحسب هذا المفهوم، إذ لا يمكن لمسير سابق لبنك أو مؤسسة مالية، والذي انتهت مهامه أن يطلب معلومات مودعة باسم الشركة التي غادرها، على الرغم من أنه هو الذي حررها[2]، وفي نفس الوقت لا يمكن للبنك أن يمنح نسخة من الجانب الخلفي للشيك الذي أصدره، خوفا من أن تظهر معلومات شخصية للمستفيد[3].

ثالثا – رقابة القضاء على البنوك والمؤسسات المالية

كرس المشرع الجزائري صراحة في القانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم لقانون العقوبات العقوبات المقررة للشخص المعنوي، بموجب المادة 51 مكرر[4]: وبهذا

1 – Neau-LEDUC Philip, op. cit., p. 122.

2 – Com.16 janvier. 2001, Crédit Lyonnais C /Dame Lenaff, JCP E 2003. 396, p. 463, obs. J. Stoufflet, RDbanc.fin.mars-avr. 2001, p. 74.

3 – Cour de Cassation, Chambre Commerciale, 8 juillet 2003, pourvoi n° 00-11993, Société Générale C/Montaurier.https://www.legifrance.gouv.fr.

4 – باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك" وبهذا =

يكون القانون الجزائري من القوانين القليلة التي تأخذ بالمسؤولية الجزائية للشركات التجارية عن الكثير من الجرائم [1].

سعت الجزائر هذا المسعى بعد أن أصبح الإجرام الاقتصادي بمفهومه الواسع اليوم هاجس الدول العظمى والصغرى، كما أن ظاهرة الفساد في القطاع الخاص والعام أصبحت الجدل القائم في كل منظومة قانونية وطنية أو دولية، وأصبح المال الفاسد يهدد كيان واستقرار جميع الدول، بحيث لا تكاد الفضائح المالية تهدأ يوما واحدا دون حدوثها، وهي تسبب في أزمات مالية واقتصادية رهيبة تؤدي إلى سقوط حكومات وأنظمة فاسدة، بموجب ثورات واحتجاجات شعبية متكررة. وما يشهده العالم العربي اليوم بما يعرف "بالربيع العربي" والذي يعتبر في الحقيقة "خريفا عربيا "إلا صورة من صور الفساد الاقتصادي والاجتماعي.

تدخل المشرع نتيجة تعدد الجرائم المالية والعابرة للحدود بتنظيم وضبط الخروقات والتجاوزات غير العقلانية في المجتمع الرأسمالي، الأمر الذي لا يمكن معه ترك المبادرة مطلقة، ومن ثم فان إملاء موانع معاقب عليها جنائيا هى الضمان الوحيد لتطهير مجال المال والأعمال[2] فالالتزامات القانونية التي تقع على الشركات التجارية والمعاقب عليها قانونا تعمل على ضمان حسن سير الشركات التجارية، وتساهم بعض المخالفات المستوحاة من القانون الجنائي للأعمال في حماية المتعاملين والدائنين وكذا حماية النظام العام الاقتصادي، فهي تضر بالاقتصاد بصفة عامة، وليس بشخص محدد[3].

= التكريس للعقوبات المقررة للشخص المعنوي يبقى القانون الجزائري من القوانين القليلة التي تأخذ بالمسؤولية الجزائية للشركات التجارية عن الكثير من الجرائم[4].

1 – حزيط محمد، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار هومة، الجزائر، 2013، ص. 86.

2 – Jeandidie Wilfrid r, Doit pénal des affaires ,4ème édition, Dalloz, Paris, octobre 2000, p.75.

3 – OLLARD Romain, La protéction pénale du patrimoine, édition Dalloz, France, avril 2010, p. 123.

فالأرمادة التشريعية والقوانين الكثيرة المبعثرة في قانون العقوبات والقوانين العقابية الخاصة المكملة لقانون العقوبات لم تستطع احتواء ومواجهة وردع الظاهرة الإجرامية المالية، وأكثر من ذالك، أضحى من الصعب إخضاع عالم المال والأعمال إلى رقابة الشرطة (ce n'est pas facile de policer le monde de l'argent et des affaires)، لكون أن معظم الجرائم المالية، هي جرائم احترافية ومنظمة بل وافتراضية (جرائم المعلوماتية وجرائم الفضاء الافتراضي "cybercriminalité") يقوم بها أشخاص مختصين ومحترفين وكذا منظمات إجرامية مختصة في تبييض الأموال والإرهاب على المستوى الوطني والدولي. لذلك فمهما استحدثت القوانين والتشريعات من طرف دولة من الدول بصورة منفردة ومنعزلة لمواجهة الظاهرة الإجرامية المنظمة والاحترافية، تبقى هذه القوانين والتشريعات قاصرة وفاشلة لاحتواء ظاهرة الفساد بمفهومه الواسع، وهو ما أدى بالجزائر إلى المصادقة على المعاهدات الدولية[1]، المتعلقة بالوقاية من الفساد وبمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة التهريب والوقاية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحتهما،بما يحتم على ممثل النيابة العامة

1 – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المصادق عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 55/02 المؤرخ في 22 ديسمبر 2002.

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها من طرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004.بالاصافة الى مصادقة الجزائر على اتفاقيات في مجال حقوق الانسان مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د–3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور سنة 1963 الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10 سبتمبر 1963، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي صادقت عليه الجزائر في 16 ماي 1989 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89–67 المؤرخ في المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، صادقت عليه الجزائر في 16 ماي 1989 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89–67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989 الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في17 ماي 1989، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 (ألف) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، صادقت عليه الجزائر في 16 ماي 1989 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89–67 المؤرخ في 11 شوال عام 1409 الموافق 16 مايو سنة 1989 الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في17 ماي 1989.

الذي هو وكيل الجمهورية المختص أو النائب العام بالقيام بالتكييف السليم للوقائع[1]، وأكثر من ذلك أن يحسن اختيار القانون الواجب التطبيق،بما يحتم تدعيم استقلالية القضاء وادماج كفاءات في النيابة العامة والقضاء بشكل عام[2].

تتشتت الجرائم التي ترتكبها البنوك والمؤسسات المالية، خاصة تلك المرتكبة من مسيريها والمديرين لها وذلك في قانون النقد والقرض **(1)** وفي القانون التجاري **(2)** وقانون العقوبات **(3)** وبعض القوانين الخاصة **(4)**.

1- الجرائم المنصوص عليها في قانون النقد والقرض

نص المشرع الجزائري على مجموعة من العقوبات الجزائية في قانون النقد والقرض[3] من المواد 131 إلى 141 منه وقد سعى المشرع من خلال ذلك إلى تحقيق حماية واسعة للقطاع البنكي، بوضع عقوبات تمثل الردع الجزائي، بحيث يقع على عاتق مؤسسات القرض احترام الالتزامات المحاسبية بما يضمن تحقيق الشفافية فيما بينها وفي مواجهة السوق. يعاقب رئيس البنك أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين العامين لبنك أو مؤسسة مالية، إذا استعملوا ملك المؤسسة بسوء نية، استعمالا منافيا لمصالح المؤسسة، وكذلك إذا استعملوا عمدا السلطات أو بسوء النية الأصوات المخولة لهم لمصالحهم الشخصية، أو لرعاية شركة أخرى أو مؤسسة

1- الشيء الملفت للنظر والذي يجب على القاضي (وكيل الجمهورية باعتباره ممثل الحق العام وجهة للمتابعة الأصلية في الدعوى الجزائية) أن يتحراه، هو أن القوانين العقابية التي استحدثها المشرع الجزائري مؤخرا والتي مرجعيتها الاتفاقيات الدولية، سواء تلك المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) أو تلك المتعلقة بمكافحة الفساد، عقوباتها كلها جنحية (des délits)، تختص بها الأقسام الجزائية بالمحاكم، وليست محكمة الجنايات ومعاقب عليها بالحبس فقط وليس بالسجن رغم خطورتها وعبورها خارج الأوطان.

2 - Crimminalité et drogues, obstacles à la sécurité et au développement en Afrique, Programme d'Action 2006 - 2010, organisé par l'office des Nations Unies contre la drogue et le crime, Abuja, 05 - 06 septembre 2005.

3 - الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق لــ 26 غشت 2003 المعدل والمتمم .

كانت لهم فيها مصالح بخمس(5) سنوات حبسا إلى 10 سنوات وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج دون المساس بتطبيق عقوبات أكثر جسامة[1].

كما يعاقب بالحبس من (1) سنة إلى ثلاث (3) سنوات، وبغرامة من خمسة ملايين (5.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج) كل عضو مجلس إدارة أو مسير بنك أو مؤسسة مالية، وكل شخص يكون في خدمة هذه المؤسسة، وكل محافظ حسابات هذه المؤسسة، لا يلبي بعد الإعذار طلبات معلومات اللجنة المصرفية، أو يعرقل بأي طريق كانت ممارسة اللجنة المصرفية لمهمتها الرقابية، أو يبلغها عمدا بمعلومات غير صحيحة[2]. تعتبر هذه العقوبة هى نفسها العقوبة التي تطبق على أعضاء مجلس الإدارة ومسيري أي بنك أو مؤسسة مالية وكذا الأشخاص المستخدمين في هذه المؤسسات، إذا لم يعدوا الجرد والحسابات السنوية في الآجال المحددة بموجب القانون، ولم ينشروا الحسابات السنوية في الآجال المحددة التي تنص عليها المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم[3]، ويكون الجاني هنا هو رئيس البنك أو المؤسسة المالية أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد المديرين[4] العامين أو مسير بنك أو مؤسسة مالية، وكل شخص يكون في خدمة هذه المؤسسة[5]، وكل محافظ حسابات هذه المؤسسة وزبائن البنوك والمؤسسات المالية الذين ارتكبوا أو ساعدوا على ارتكاب أحد الأعمال المعاقب عليها بموجب المادتين 136 و137 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم".

1 – المادة 131 من الأمر رقم 03 -11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – المادة 136 من قانون النقد والقرض المعدل والمتمم.

3 – المادة 137 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

4 – المادة 137 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

5 – المواد 131 و132 من الأمر رقم 03-11المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

بالنسبة للضحية فنجد إلى جانب البنك أو المؤسسة المالية، يمكن للمحافظ أن يكون طرفا مدنيا وفي أي إجراء[1]، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد وغرامة من عشرين (20) مليون دينار إلى خمسين (50) مليون دينار (20.000.000 دج إلى 50.000.000 دج)، عندما تكون قيمة الأموال المختلسة أو المبددة أو المحجوزة عمدا بدون وجه حق تعادل أو تفوق 10.000.000 دج (عشرة ملايين دينار)[2].

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي فتعاقب المادة 571–6 من القانون النقدي والمالي بغرامة تقدر بـــ 15.000 أورو على المسيرين الذين لم يقوموا بالجرد، أو الذين لم يعدوا الحسابات السنوية، أو تقرير التسيير ضمن الشروط المحددة من لجنة التنظيم المحاسبي، وهي نفس العقوبة حسب المادة 571–9 من القانون النقدي والمالي، إذا لم يقم مسيرو مؤسسة القرض بإعداد الحسابات على شكل مدعم.

لم يذكر المشرع الجزائري العقوبات التي يخضع لها مسيرو البنك أو أعضاء مجلس الإدارة الذين يعرقلون أعمال الرقابة التي تقوم بها اللجنة المصرفية، باعتبارها جهازا للرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وهي التي تقوم بالكشف عن الاخلالات التي ترتكبها هذه الأخيرة، واكتفى بذكر عرقلتهم لأعمال التدقيق والمراقبة التي يقوم بها محافظو الحسابات، أوإذا رفضوا بعد الإنذار، تبليغ جميع المستندات الضرورية لممارسة مهامهم، لاسيما العقود والدفاتر والوثائق المحاسبية وسجلات المحاضر، و كذا الحالة التي يقومون فيها بتزويد بنك الجزائر بمعلومات خاطئة.

على العكس من ذلك فعل المشرع الفرنسي، بنص المادة 571–4 من القانون النقدي والمالي على معاقبة كل مسير، أو أحد الأشخاص المعنوية أو الفروع المذكورة في المادة 612–26 من

1 – المادة 140 من قانون النقد والقرض المعدل والمتمم.

2 – المادة 133 من قانون النقد والقرض المعدل والمتمم.

نفس القانون التي لم تجب على إعذار طلبات المعلومات من سلطة الرقابة الاحترازية والقرار، أو بعرقلة بأي صفة كانت ممارسة هذه الأخيرة لمهمة الرقابة، أو لمنحها معلومات غير صحيحة، يعاقب على ذلك بسنة حبسا و15.000 أورو غرامة، وفي هذه الحالة يمكن قبول تأسيس الجمعية الفرنسية للبنوك كطرف مدني، عند المساس بالمصالح العامة أو الجماعية للمهنة المصرفية بصفة مباشرة[1].

2- جرائم البنوك والمؤسسات المالية في القانون التجاري

اشترط المشرع الجزائري أن تأخذ البنوك والمؤسسات المالية شكل شركات مساهمة دون سواها[2]، وفق المادة 83 من قانون النقد والقرض إلى جانب شكل تعاضديه بترخيص من مجلس النقد والقرض،ولم يتم اعتماد أية شركة على شكل تعاضدية بدليل أن قائمة البنوك والمؤسسات المالية التي ينشرها بنك الجزائر بمقرر لم ترد بها إطلاقا قائمة بالتعاضديات والتعاونيات المعتمدة، كما نستبعد في مجال دراستنا المخالفات المتعلقة بالشركات الأخرى مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية، والمؤسسة ذات الشخص الوحيد... الخ من الشركات التجارية.

إن الأحكام الجزائية الواردة في القانون التجاري من المادة 800 إلى المادة 842، معظمها تخص المخالفات المتعلقة بشركات المساهمة ومنصوص عليها في المواد من 806 إلى 842 من القانون التجاري، والتي يمكن تكييفها بالجرائم المتعلقة بإدارة وتسيير الشركات التجارية[3] المتمثلة في:

---

1 – Neau-Leduc Philip, op. cit., p. 120.

2 – كشركة التضامن (المواد 551-563 من القانون التجاري) (شركات التوصية البسيطة (المواد 563 مكرر- 563 مكرر 10 من القانون التجاري)، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (564-591 من القانون التجاري).

3 – عند تأسيس الشركة، المواد من 806 ق.ت إلي 810 ق.ت، عند إدارة الشركة: (المواد من 811 إلى 813)، أثناء انعقاد جمعيات المساهمين في شركات المساهمة: (المواد من 814 إلى 821)، عند زيادة رأسمال الشركة: =

– عدم وضع سندات المحاسبة في كل سنة مالية: حساب النتائج، الجرد، الميزانية والتقرير عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المنصرمة[1]، عدم تقديم سندات المحاسبة للشركاء[2]، نشر أو تقديم ميزانية غير مطابقة للواقع[3]، توزيع أرباح صورية[4]، التعسف في استعمال ممتلكات الشركة[5] (abus de biens sociaux)، وجريمة التفليس المرتكبة من الشركات التجارية.

تعتبر كل العقوبات المنصوص عليها في القانون التجاري هى عقوبات جنحية، يعاقب عليها بالحبس تصل العقوبة إلى (5) سنوات حبس وغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع الملاحظة أن المشرع الجزائري استعمل مصطلح السجن للتعبير عن الحبس مثل ما هو الحال في المواد 800، 807، 824 من القانون التجاري.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الجرائم المتعلقة بالشركات التجارية، جرائم التعسف في استعمال ممتلكات الشركة، التي لم ينص عليها المشرع في قانون العقوبات بل نص عليها في القانون التجاري، اقتداء بالمشرع الفرنسي، كما نص عليها قانون النقد والقرض رقم 03–11 المعدل والمتمم عندما يتعلق الأمر بالرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين العامين للبنوك والمؤسسات المالية العمومية[6].

=(المواد من 822 إلى 826)، عند مراقبة شركات المساهمة: (المواد من 828 إلى 831)، عند حل الشركة: (المادة 832) عند تصفية الشركة (المواد من 838 إلى 840)، فمصفي الشركة (le liquidateur) المعين بموجب أمر للقيام بإجراءات التصفية الذي يخالف الإجراءات المنصوص عليها حصرا في المادتين المذكورتين أعلاه.

على عكس قانون النقد والقرض الذي نص على الطرف المدني، نجد أن القانون التجاري لم ينص على الطرف الذي له الصفة بأن يكون طرفا مدنيا، وعليه يرجع إلى القواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية (أي كل متضرر من جريمة من هذه الجرائم المذكورة).

1 – المادة 801–1 من القانون التجاري.

2 – المادة 819 من القانون التجاري.

3 – المادة 811–2 من القانون التجاري

4 – المادة 811–1 من القانون التجاري

5 – المادة 811–1 من القانون التجاري

6 – بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائي الخاص الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار هومة الجزائر 2012، ص. 192.

3- جرائم البنوك والمؤسسات المالية في قانون العقوبات

تنص المادة 389 مكرر1 من قانون العقوبات الجزائري[1]على العقوبات المقررة لتبييض الأموال وكذلك بالنسبة للمادة 3 من القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المعدل والمتمم التي تنص على العقوبات المقررة على تمويل الارهاب والتي تحيل الي المادة 87 مكرر 4[2]، والتي جاءت عامة دون تفصيل العقوبات التي تخص الشخص الطبيعي والمعنوي على حدى، وبالتالي فالشخص المعنوي عندما يقوم أو يشارك أو يحاول القيام أو يساعد في القيام بجريمة تبييض الأموال، يعاقب بالعقوبات التي تتكيف وتتلاءم مع طبيعة الشخص المعنوي.

تتمثل العقوبات المقررة على الشخص المعنوي الذي يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 389 مكرر 1 و389 مكرر 2 في:

- غرامة لا يمكن أن تقل عن أربع مرات الحد الأقصى للغرامة

- مصادرة الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها، ومصادرة الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة، وإذا تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة، تحكم الجهة القضائية المختصة بعقوبة مالية تساوي قيمة هذه الممتلكات، وكما يمكن للجهة القضائية أن تقضي بالإضافة إلى ذلك بإحدى العقوبتين الآتيتين:

أ- المنع من ممارسة نشاط مهني أو اجتماعي لمدة لا تتجاوز (5) سنوات،

1 - تنص المادة 389 مكرر 1 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب كل من قام بتبييض الأموال بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج الى 3. 000. 000 دج

2 - المادة 3 من الأمر رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، المعدلة بموجب المادة 2 من الأمر رقم 12-02، المرجع السابق، بحيث تنص المادة 87 مكرر 4 على أنه يعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 000 100 دج إلى 500.000 دج كل من يشيد بالأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر أعلاه أو يشجعها أو يمولها بأي وسيلة كانت "وتنص المادة 87 من قانون العقوبات على مجموعة الجرائم التي تمس أمن الدولة بما فيها في الفقرة الأخيرة منها تمويل الإرهاب أو منظمة إرهابية.

ب- حل الشخص المعنوي[1].

لم يشترط المشرع صفة ما في الجاني، ولكنه اشترط لقيام جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أن تكون هناك جريمة أصلية وهي كل جريمة حتى ولو ارتكبت بالخارج سمحت لمرتكبيها بالحصول على الأموال حسب ما ينص عليه القانون.

ذكر المشرع الجزائري مسيرو وأعوان الهيئات المالية ومسيرو وأعوان البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى (مثل مسيرو شركات التأمين) وكذا الخاضع (الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يجب عليه القيام بإخطار بالشبهة)، الذي يمتنع عمدا وبسابق معرفة عن تحرير أو إرسال الإخطار بالشبهة المنصوص عليه في الأمر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال[2] وتمويل الارهاب ومكافحتمها، وخصص لهم غرامات مالية فقط دون الاخلال بعقوبات أشد[3].

إن العقوبات المقررة لتبييض الأموال وتمويل الارهاب هى عقوبات مقررة لجنحة (معاقب عليها بالحبس) تصل العقوبة لكل من قام بتبييض الأموال بالحبس من (5) خمس سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج وبالفترة الأمنية (la période

1 - المادة 389 مكرر 7 من القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات

2 - أما الأموال فهي أي نوع من الممتلكات أوالأموال المادية أو غير المادية، لاسيما المنقولة أو غير المنقولة التي تحصل عليها بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة والوثائق أو والمستندات بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك على الخصوص الائتمانات المصرفية، والشيكات وشيكات السفر والحوالات والأسهم، والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد، حسب ما تنص علي المادة 4 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخة في 09-02-2005، المعدل والمتمم بالأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 15 فبراير 2012.

3 - المواد 31 الى 34 من الامر رقم 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، المرجع السابق الذكر.

(de sûreté أي حرمان المحكوم عليه من الاستفادة من تدابير التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة والوضع في الورشات الخارجية، أو البيئة المفتوحة وإجازات الخروج والحرية النصفية والإفراج المشروط[1].

كما يعاقب كل من يرتكب جريمة تبييض الأموال على سبيل الاعتياد، أو باستعمال التسهيلات التي يمنحها نشاط مهني أو في إطار جماعة إجرامية، بالحبس من (10) سنوات إلى (20) سنة وبغرامة من 4000.000 دج إلى 8000.000 دج وتطبق كذلك أحكام المادة 60 مكرر من قانون العقوبات.

كما تطبق الأحكام الخاصة بالعقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 9 مكرر من قانون العقوبات ويعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة تبييض الأموال على سبيل الاعتياد بـــ: غرامة لا يمكن أن تقل عن (4) أربع مرات الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادتين 389 مكرر 1 و389 مكرر 2 من هذا القانون، ومصادرة الممتلكات والعائدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة، إذا تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة تحكم الجهة القضائية المختصة بعقوبة مالية تساوي قيمة هذه الممتلكات، ويمكن للجهة القضائية أن تقضي بالإضافة إلى ذلك بإحدى العقوبتين الآتيتين: المنع من مزاولة نشاط مهني أو اجتماعي لمدة لا تتجاوز (5) خمس سنوات، حل الشخص المعنوي،وتعاقب المؤسسات المالية المذكورة بغرامة من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج دون الإخلال بعقوبات أشد طبقا لنص المادة 34 من القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

وسع المشرع الجزائري من نطاق الاختصاص الإقليمي لنشاط الضبطية القضائية المنتمية لأسلاك الدرك الوطني والأمن الوطني (الشرطة)، بالنسبة للإجراءات الخاصة بجرائم تبييض الأموال والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم المتعلقة بقمع مخالفة التشريع والتنظيم

1 – المادتان 389 مكرر 1 و60 مكرر من قانون العقوبات.

الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وجرائم الإرهاب، ليمتد إلى جميع أنحاء الوطن في 48 ولاية، بعد أن كان ذلك مقتصرا على الأمن العسكري، عندما يتعلق الأمر بمعاينة إحدى الجرائم المنوه عنها حصرا في المواد 16، 37، 40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية وهي: جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، جرائم تبييض الأموال، جرائم الإرهاب والجرائم المتعلقة بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، الشيء الذي أدى بالمشرع الجزائري إلى استحداث (4) أربع محاكم ذات اختصاص موسع للمتابعة والتحقيق والفصل في القضايا المنوه عنها أعلاه، وهي الأقطاب القضائية المختصة أو جهات قضائية ذات اختصاص إقليمي موسع[1].

تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري استثنى جرائم الفساد من الجرائم الخطيرة التي تختص بها الأقطاب القضائية المختصة والمحاكم ذات الاختصاص الموسع، فهل ذلك يعني أن جرائم الفساد مثل اختلاس الأموال العمومية تقل خطورة عن جريمة تبييض الأموال أو الجريمة المتعلقة بمخالفة التشريع الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج ؟

4- جرائم البنوك والمؤسسات المالية في القوانين الخاصة

ندرس جرائم البنوك والمؤسسات المالية في قانون قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف **(أ)** وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وقانون بورصة القيم المنقولة **(ب)** وقانون مكافحة الفساد **(ج)**.

1 – استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 348/06 المؤرخ في 2006/10/05 الذي يتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 8 أكتوبر 2006 والذي بموجبه تم تحديد المحاكم الأربع ذات الاختصاص الإقليمي الموسع وهي: محكمة سيدي أمحمد وتشمل (الجزائر، الشلف، الأغواط، البليدة، تيزي وزو، الجلفة والمدية، المسيلة وبومرداس) محكمة قسنطينة وتشمل (قسنطينة، أم البوقي باتنة، بجاية، بسكرة، تبسة، جيجل، سطيف، سكيكدة، قالمة، برج بوعريريج) محكمة وهران وتشمل (وهران، بشار، تلمسان، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، غليزان) ومحكمة ورقلة وتشمل (ورقلة، أدرار، تامنراست، اليزي، غرداية).

أ) في قانون قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج[1]

تعتبر جريمة الصرف جريمة متميزة تمتاز بغياب تقنين موحد، فأهم الأحكام الخاصة بها نجدها مبعثرة ومتقلبة تقلب الظروف الاقتصادية، ويغلب على هذه النصوص الطابع التنظيمي[2]، وهي صادرة أساسا عن البنك المركزي، فقبل تعديل 2010 كانت محاضر المخالفات ترسل إلى وزير المالية أو محافظ بنك الجزائر ولم يكن وكيل الجمهورية معنيا بتلك المحاضر، ولتحريك الدعوى العمومية يجب تقديم شكوى من وزير المالية، لكن في تعديل 2010 زال هذا الشرط وأصبح وكيل الجمهورية المختص إقليميا يتابع مباشرة بدون شكوى في الحالات الآتية، إذا كان مبلغ الجريمة يتجاوز (20) مليون دينار، إذا كان مرتكب المخالفة عائدا أي مسبوق بجريمة الصرف، إذا سبق له أن استفاد من مصالحة، إذا اقترنت جريمة الصرف بجريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الفساد أو الجريمة المنظمة أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

---

1 – إلى غاية تعديل الأمر رقم 96–22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق لـــ 9 يوليو سنة 1996 المتعلق بقمع جريمة الصرف، الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 10–07–1996 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 10–03 المؤرخ في 26 اوت 2003، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 01–09 –2010، لم يكن محل جريمة الصرف محددا بصفة صريحة حيث اكتفت المادة 2 بالنص على السبائك الذهبية والقطع النقدية الذهبية والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة، غير أنه يستشف من المادة الأولى من الأمر رقم 96–22 أن الجريمة تتعلق أساسا بوسائل الدفع المحررة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، وهذا ما أكده نظام بنك الجزائر رقم 07–01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة الذي خص بالذكر وسائل الدفع فضلا عن القيم المنقولة وسندات الدين المحررة بالعملة الوطنية.

وجاء الأمر رقم 10–03 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج لتكريس ذلك من خلال تعديل المادة 2 من الأمر رقم 96–22 التي أضافت وسائل الدفع والقيم المنقولة وسندات الدين إلى السبائك الذهبية والقطع النقدية الذهبية والأحجار والمعادن النفيسة.

2 – المرسوم التنفيذي المؤرخ في 14 يوليو 1997، يتضمن أشكال محاضر معاينة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج وكيفيات إعدادها، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة في 1997/17/16.

يكون وكيل الجمهورية في جريمة الصرف مقيدا أي لا يستطيع أن يتابع رغم وجود الجريمة إذا كان المبلغ لا يتجاوز 500.000 دينار للعامة و1.000.000 دينار، بالنسبة لمن يمارسون التجارة الخارجية، أي يجب على وكيل الجمهورية انتظار مهلة انقضاء أجل المصالحة المقدر بـــ 30 يوما من تاريخ معاينة الجريمة للقيام بالمصالحة، كما أنه لا تحول إجراءات المصالحة دون تحريك الدعوى العمومية عندما تكون قيمة محل الجريمة 1.000.000 دينار أو تفوقها في الحالات التي تكون بها الجريمة ذات علاقة بعمليات التجارة الخارجية، و500.000 دينار أو تفوقها في الحالات الأخرى[1].

يتم تحديد قيمة العملة الأجنبية عندما تحول إلى العملة الوطنية، بالنظر إلى القائمة التي يعدها بنك الجزائر دوريا ولا تؤخذ بعين الاعتبار التحويلات - les convertibilités - المعتمدة في السوق الموازية بالرغم أن مكاتب الصرف غير المعتمدة، هي التي تحدد القيمة الحقيقية للعملة الصعبة بالنظر إلى تحكم السوق الموازية في نسبة كبيرة من التحولات المالية من وإلى العملة الوطنية.

وبالنسبة للعقوبات المقررة في القانون المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج هي عقوبات الجنح المغلظة تصل إلى سبع (7) سنوات، وبغرامة لا تقل عن ضعف قيمة محل الجريمة وبمصادرة محل الجنحة والوسائل المستعملة في الغش، كما أن الشخص المعنوي الخاضع للقانون الخاص مسؤول عن المخالفات المنصوص عليها في هذا الأمر، والمرتكبة لحسابه من قبل أجهزته أو ممثليه الشرعيين، دون المساس بالمسؤولية الجزائية لممثليه الشرعيين ويتعرض للعقوبات التالية: غرامة لا يمكن أن

1- المادة 9 مكرر والمادة 9 مكرر 3 من الأمر رقم 10-03 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.

تقل عن أربع (4) مرات قيمة محل المخالفة أو محاولة المخالفة، مصادرة محل الجنحة، مصادرة الوسائل المستعملة في الغش[1].

يتأسس بنك الجزائر في جريمة الصرف كطرف مدني، وليس لإدارة الجمارك أن تقدم الشكوى بمناسبتها، وليس لها أي دخل في هذه الجرائم طبقا للأمر رقم 10-03 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

ب) في قانون بورصة القيم المنقولة [2]

نص المشرع الجزائري على جرائم البورصة والأحكام الجزائية في قانون بورصة القيم المنقولة في المواد من 58 إلى 60 منه، وهي عبارة عن جنح منها جنحة العالم بأسرار الشركة (délit d'initié)، تظهر هذه الجريمة في من يستغل معلومات غير مشاعة يجهلها الجمهور العادي، ويقوم بشراء أو بيع الأسهم في سوق البورصة قبل تعرض الشركة إلى التسوية القضائية أو الإفلاس ويتحصل على أرباح معتبرة، ويجب أن يكون الجاني عالم بأسرار الشركة، ولا يكون كذلك إلا إذا كان من المديرين العاميين أو أعضاء مجلس المراقبة أو أعضاء مجلس المديرين (directoire)، أو الرئيس المدير العام... الخ من الأشخاص الذين يمكن لهم

1- المادة 5 من الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الجزائر

2 - عرف القانون التجاري القيم المنقولة في المادة 715 مكرر 30 كما يلي:

"القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، كما تمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف وتسمح بالدخول في رأسمال الشركة المصدرة وتمنح حق مديونية عام على أموالها.

نص المشرع الجزائري على بورصة القيم المنقولة في المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 المؤرخ في 23 مايو 1993، الذي يتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية العدد 34 المؤرخة في 2 ذي الحجة 1413، المعدل والمتمم بالأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 93-10، الجريدة الرسمية، العدد 11 المؤرخة في 19 فبراير 2003. والذي عرفها في مادته الأولى كما يلي: تؤسس بورصة القيم المنقولة، وتعد بورصة القيم المنقولة إطارا لتنظيم وسير العمليات فيها يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام والشركات ذات الأسهم.

الوصول إلى هذه المعلومات بسرعة وسرية تامة بحكم وظيفتهم، وهم المعبر عنهم بالعالمون بحكم القانون، إلى جانب هذه الفئة فهناك فئة أخرى تصل إليهم المعلومات الامتيازية قبل غيرهم، مثل المستفيدين من عملية البيع والشراء والشركاء وأزواج كل هؤلاء وأولائك.

يعاقب عليها بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة قدرها 30.000 دج، ويمكن رفع مبلغها حتى يصل إلى (4) أربعة أضعاف مبلغ الربح المحتمل تحقيقه، دون أن تقل هذه الغرامة عن مبلغ الربح نفسه، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، وإلى جانب هذا الجزاء العقابي، هناك جزاء إداري وهو ما يصدر عن الغرفة التأديبية من إنذار وتوبيخ وغرامة[1].

كما نجد جريمة نشر معلومات خاطئة ومغالطة وسط الجمهور، تعني كل شخص قد تعمد نشر معلومات خاطئة أو مغالطة وسط الجمهور بطرق ووسائل شتى، عن منظور أو وضعية مصدر، تكون سنداته محل تداول في البورصة، من شأنه التأثير على الأسعار[2]، وجنحة القيام بأعمال غير شرعية في سوق البورصة وهي تأخذ أشكالا مختلفة، كما نجدها في القانون التجاري وهي تعني رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية أموال الشركة أو سمعتها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصلحتها، ولأغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة[3]. وكذلك رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية وبهذه الصفة، مالهم من السلطة أو حق في التصرف في الأصوات استعمالا يعلمون أنه مخالف لمصالح الشركة، لبلوغ أغراض أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم

1 – المادة 60 من المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 23 مايو 1993 المعدلة بموجب المادة 19 من الأمر رقم 03–04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المرجع السابق.

2 – وهي الجريمة التي أضافتها المادة 19 المعدلة والمتممة للمادة 60 من المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 23 مايو 1993، نفس المرجع السابق.

3 – الفقرة 3 من المادة 811 من القانون التجاري.

فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة [1]، وهو ما يعبر عنه في التشريع الفرنسي بالتعسف في استعمال أموال الشركة (Abus des biens sociaux).

يعاقب كل من أحدث بطريق مباشر، أو عن طريق وسيط رفعا أو خفضا مصطنعا في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية العمومية أو الخاصة أو شرع في ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور، أو بتقديم عروض في السوق بغرض إحداث اضطراب في الأسعار، أو القيام بصفة فردية أو بناء على إجماع أو ترابط بأعمال في السوق أو الشروع في ذلك بغرض الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب أو بأي طريق أو وسائل احتيالية، والجاني هنا هو مثل الجاني في جنحة العالم بأسرار الشركة (délit d'initier)، بالنسبة للقانون التجاري وكل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية بالنسبة للمضاربة غير المشروعة[2].

تعاقب المادة 811 من القانون التجاري بالحبس من (1) سنة واحدة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، بالنسبة للتعسف في استعمال أموال الشركة ومن ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 5000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للمضاربة غير المشروعة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ج) في قانون مكافحة الفساد[3]

أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) عبارة عن شركات أسهم (Société par SPA actions) بعد الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي هي شركات تجارية

1 – الفقرة 4 من المادة 811 من القانون التجاري.

2 – المادتين 172 و173 من قانون العقوبات.

3 – تمتاز جرائم الفساد بأنها مستوحاة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003، التي صادقت عليها الجزائر في 19 أبريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، بحيث يعتبر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته من ضمن القوانين التي مرجعيتها المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

تخضع للقانون التجاري أصلا، ومن أجل حماية المال العام من التبديد والاختلاس والإهمال والتعسف استحدث المشرع الجزائري قانون خاص وسماه قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وهو القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 المعدل والمتمم[1].

وضع هذا القانون مجموعة من التدابير الخاصة بالقطاع الخاص، من بينها تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص المعنية، ووضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص، وتشجيع الممارسات التجارية الحسنة، وتعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، وضمان تدقيق داخلي لحسابات المؤسسة وشفافيتها[2].

إذ يجب أن تساهم معايير المحاسبة في البنوك والمؤسسات المالية وتدقيق الحسابات المعمول بها في القطاع الخاص في الوقاية من الفساد، وتلتزم المصارف والمؤسسات المالية وبغرض الكشف عن العمليات المالية المرتبطة بالفساد بالمعطيات الواردة بشأن الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين الذين يتعين أن تطبق عليهم المؤسسات المالية الفحص الدقيق على حساباتها، وكذا أنواع الحسابات والعمليات التي تتطلب متابعة خاصة، بالإضافة إلى التدابير الواجب اتخاذها لفتح هذه الحسابات ومسكها وتسجيل العمليات[3].

ومن أجل تحقيق هذه المتابعة والبحث للكشف عن جرائم الفساد، تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد التي تعتبر سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

1 – الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد المؤرخ في 6 فيفري 2006، الجريدة الرسمية العدد 14 لسنة 2006 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 1 سبتمبر 2010، المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخ في 10 اوت 2011.

2 – تعتبر هذه التدابير بمثابة تدابير عامة بالنسبة لجميع الهيئات العاملة على مستوى الإقليم، ويجب أن تلتزم بها جميع الهيئات العمومية والخاصة، وأن تتوفر فيها النزاهة والشفافية التي ترتقي بها إلى مستوى الفنيات والتقنيات العالمية.

3 – المادة 58 الفقرة 1 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وتوضع تحت رئاسة رئيس الجمهورية[1]، إلا أن في الحقيقة فان استقلالية هذه الهيئة هى غير مرئية (virtuelle)، لأن جميع أعضائها يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية بما يؤدي إلى تركيز سلطة التعيين، حيث أن تركيز هذه السلطة في سلطة واحدة يؤدي إلى استعمال هذه الهيئة كأداة في يد السلطة التنفيذية، فالاستقلالية تعني عدم قيام السلطات العمومية خاصة الحكومة بالتدخل أو في توجيه قرارات هذه الهيئة، إذ نجد أن الهيئة موضوعة لدى رئيس الجمهورية وفق نص المادة 18 من الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم[2].

أدخل قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 الصادر في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم تعديلات جوهرية على قمع جرائم الفساد بوجه عام وجريمة الاختلاس[3] بوجه خاص، والتي تمتاز بالعودة إلى قواعد القانون العام بالنسبة لإجراءات المتابعة وبتلطيف العقوبات السالبة للحرية، وبإدراج أحكام خاصة بالإعفاء من العقوبات وتخفيضها[4].

نميز بين العقوبات المقررة للشخص الطبيعي وتلك الخاصة بالشخص المعنوي، فبالنسبة للعقوبات المقررة للشخص الطبيعي، فقد نصت المادة 29 على الحبس من (2) سنتين إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج.

وجنحة الغدر نصت عليها المادة 30 ويعاقب عليها بالحبس من (2) سنتين إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج، وإذا كان الجاني رئيسا أو عضو مجلس إدارة أو مديرا عاما لبنك أو مؤسسة مالية، يطبق عليه القانون المتعلق بالنقد والقرض

1 – وبالرجوع إلى المادة 20 من القانون السابق، نجدها تضطلع بمهام جمع وتركيز واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد، كمالها أن تستعين بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات العلاقة بالفساد.

2 - ZOUAIMIA Rachid : « Les fonctions décoratives de l'organe national de lutte contre la corruption », El watan, 29 janvier, 2011, p. 4.

3 – تتمثل صور جرائم الفساد في اختلاس الممتلكات والإضرار بها، والرشوة وما في حكمها، والجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، وجرائم التستر على جرائم الفساد.

4 – بوسقيعة أحسن، مرجع السابق، ص. 39.

رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والذي يتضمن على عقوبات أشد من تلك المقررة في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد، إذ تنص على :

- الحبس من (5) إلى (10) سنوات وغرامة من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج إذا كانت قيمة الأموال محل الجريمة، أقل من 10.000.000 دج[1]،

- السجن المؤبد وغرامة من 20.000.000 دج إلى 50.000.000 دج إذا كانت قيمة الأموال، محل الجريمة، تعادل أو تفوق ذلك[2].

يتعرض مرتكب المخالفة زيادة إلى العقوبات الأصلية[3] إلى عقوبات تكميلية إلزامية[4].

1 - المادة 132 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

2 - المادة 133 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم.

3- نجد عقوبات أخرى مقررة للشخص المعنوي، بحيث يعاقب الشخص المعنوي بالعقوبات المقررة لجرائم الفساد إذا كان مدانا بارتكابها، وهي العقوبات المقررة في المادة 18 مكرر من قانون العقوبات وتتمثل في:

غرامة تساوي من مرة (1) إلى 5 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة قانونا للجريمة عندما يرتكبها الشخص الطبيعي، أي غرامة من 1.000.000 دج و5.000.000 دج، وإحدى العقوبات أو أكثر من الآتي بيانها: حل الشخص المعنوي، غلق المؤسسة أو إحدى فروعها لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، المنع من مزاولة نشاط مهني أو اجتماعي، بشكل مباشر أو غير مباشر، نهائيا أو لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها، تعليق ونشر حكم الإدانة، الوضع تحت الحراسة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، وتنصب الحراسة على ممارسة النشاط الذي أدى أو الذي ارتكبت بسببه الجريمة.

4 - تتمثل في الحرمان من أحد الحقوق المنصوص عليها في المادة 14 من قانون العقوبات أو من العديد من هذه الحقوق وهي حظر المحكوم عليه من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية المنصوص عليها في المادة 9 مكرر 1 من قانون العقوبات وهي:

- العزل والإقصاء من جميع الوظائف والمناصب العمومية التي لها علاقة بالجريمة،
- الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح ومن حمل أي وسام،
- عدم الأهلية لأن يكون مساعدا محلفا أو خبيرا، أو شاهدا أمام القضاء إلا على سبيل الاستدلال،
- الحرمان من الحق في حمل الأسلحة، وفي التدريس وفي إدارة مدرسة أو الخدمة في مؤسسة للتعليم بوصفه أستاذا أو مدرسا أو مراقبا،
- عدم الأهلية لأن يكون وصيا أو قيما،
- سقوط حقوق الولاية كلها أو بعضها، يضاف إلى الحرمان من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية، الحجر القانوني والمصادرة الجزئية للأموال.

لم يذكر قانون النقد والقرض رقم 03-11 المعدل والمتمم هذه العقوبات التكميلية الاختيارية إلا ما يخص المنع من الإقامة، لمدة (1) سنة على الأقل و(5) خمس سنوات على الأكثر.

كما نصت المادتان 132 و133 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، على جنحة الاختلاس أو التبديد أو الاحتجاز بدون وجه حق أو الاستعمال على نحو غير المشروع للأموال، وبالتالي في هذه الحالة فهل يطبق قانون النقد والقرض على جنحة اختلاس الموظفين في البنك باعتباره القانون الخاص بتنظيم المهنة المصرفية وعلى اعتبار أن الخاص يقيد العام، أم يطبق القانون الذي ينص على الوصف الأشد ؟

إن الأصل هو أن نتمسك بالوصف الأشد حسب نص المادة 32 من قانون العقوبات فيختلف النص الواجب التطبيق حسب اختلاف قيمة الأموال المبددة أو المختلسة أو المحتجزة[1]،

نرى نقص الردع الحقيقي لجميع المؤسسات بما فيها المؤسسات التابعة للدولة، وبالتالي كان على المشرع أن يقوم بتعديل قانون العقوبات دون أن يأتي بقانون مستقل، وكأن قانون العقوبات هو عاجز عن استيعاب جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد، وإن كان لا بد من قانون، فيجب أن يكون في تدابير الوقاية دون القمعية.

وقد تم نزع وصف الجناية عن جرائم الفساد في الوقت الذي كثرت فيه جرائم الاختلاس في البنوك العمومية، وبعض البنوك الخاصة، إذ شهدت الجزائر أكبر الفضائح المالية مثل قضية "بنك الخليفة"، و"البنك الوطني الجزائري"، و"بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، و"صندوق الاستثمار

1 – فيكون هو قانون الفساد إذا كانت قيمة تلك الأموال أقل من 10.000.000 دج لأن المادة 132 من قانون النقد والقرض تعاقب على هذا الفعل بالحبس من سنة إلى (10) سنوات وبغرامة من 5.000.000 إلى 10.000.000 دج، ويكون قانون النقد والقرض إذا كان قيمة الأموال المبددة تعادل أو تفوق 10.000.000 دج لأن المادة 133 تعاقب على هذا الفعل بالسجن المؤبد وبغرامة من 20.000.000 دج إلى 50.000.000 دج.

ويعاقب على اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، وهي عقوبة أقل شدة من تلك المقررة للموظف العمومي الذي يرتكب نفس الجريمة.

الكويتي الجزائري"، وعلى الرغم من صدور هذا القانون إلا أن المعرقل الكبير للتنمية المستدامة في الجزائر تبقى الرشوة، وحسب المحللين فإن النتائج الخاصة بالفساد ليست شفافة، لأن الدولة أخذت وقتا في وضع أجهزة الرقابة، إذ أن جهاز مكافحة الرشوة لم يتم تنصيبه إلا في 2011، ونفس الشيء بالنسبة للوكالة الخاصة بمكافحة الفساد (l'office de lutte contre la corruption)، كما تم تجميد مجلس المحاسبة بحيث "بقي 50 ملفا خاصا بالفساد داخل الرفوف، تنتظر قرارات أعلى المسؤولين من أجل تحويلها إلى العدالة[1].

لا تحرك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تملك الدولة كل رأسمالها أو ذات الرأسمال المختلط التي تملك فيها الدولة أغلبية الرأسمال عن أعمال التسيير التي تؤدي إلى سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة إلا بناءا على شكوى مسبقة من الهيئات الاجتماعية للمؤسسة المنصوص عليها في القانون التجاري، وفق ما تقضي به المادة 6 مكرر من قانون الاجراءات الجزائية الصادر بموجب القانون رقم02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015.

المشكل المطروح في هذه المادة يمكن تقسيمه إلى ثلاث نقاط تتمثل في أن : 1- أن الدعوى العمومية لا تحرك ضد المؤسسات العمومية التي تنتمي اليها البنوك العمومية والخاصة إلا بناءا على شكوى، وسحب الشكوى يؤدي إلى انقضاء الدعوى العمومية[2]، وهو أمر خطير، يوضح انعدام حماية الأموال العمومية والأموال الخاصة، في ظل غياب قانون يحمي مطلقي الإنذار (les lanceurs d'alerte)، الذين يمكن أن يتحولو إلى مشتكين، ويمكن اعتبار الشكوى مرحلة ما بعد اطلاق الانذار، خاصة بالنسبة للمستخذمين في الهيئات الاجتماعية، والذين يتخوفون من تعسف الإدارة ومن خطر العزل وإنهاء مهامهم في ظل غياب قضاء مستقل.

1 – Quotidien national de Libérté, n° 5970, paru le 11 avril 2012, p. 13.

2 – المادة 6 من الأمر رقم 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المجريدة الرسمية العدد 41، المؤرخة في 29 يوليو 2015.

2- تتمثل النقطة الثانية في أن الهيئات الاجتماعية هى الوحيدة التي ترفع الشكوى في حين أن الأموال المختلسة التي ذكرتها المادة 6 مكرر هى أموال عمومية أو خاصة، وبما الأمر كذلك فلماذا لم يمنح الحق للافراد في رفع الشكوى ضد المسيريين للمؤسسات العمومية الاقتصادية في حالة اختلاس أموالهم ؟

3- كما أن كلمة الهيئات الاجتماعية فيها غموض، ويجب تحديد الهيئات الاجتماعية بشكل دقيق، فهل يمكن أن نعتبرها مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو محافظي الحسابات أو المساهمين والشركاء ؟ تمثل كل هذه النقاط مشاكل عملية لتطبيق المادة الأخيرة.

المطلب الثاني

رقابة الغش في المجال البنكي والمالي

إذا كان الغش قد ظهر بظهور الشركات المنظمة (les sociétés organisées)، إلا أن هذه الظاهرة ازدادت خلال القرن الواحد والعشرين، وكان ذلك نتيجة لتطور تكنولوجيات الاعلام وديمقراطيتها، وأصبحت تتطور أكثر من القانون نفسه، بالنظر إلى التعقيد المتزايد للتنظيمات والعمليات، وقد ساهم كل ذلك في توفير فرص أكثر للغش الذي يمثل خطرا كبيرا، لأنه يمس الأسس التي تقوم عليها النشاطات والمتمثل في الثقة، بما يؤدي إلى تدهور الثقة الداخلية للبنك بالنسبة للمستخدمين فيما بينهم، والثقة الخارجية المتعلقة بالمتعاملين خاصة [1].

وقد أجمع الرأي الدولي على أن الرأسمالية ومجتمع الاستهلاك، والنجاح المهني، والثراء الشخصي تعتبر من العوامل التي أدت إلى ارتكاب ما يصعب تصحيحه، وبالتالي أصبح التحكم في خطر الغش من الأولويات بالنسبة لكل الهيئات، إذ تتطلب المصلحة العامة العمل وبذل كل

1 - L'Audit de la fraude dans le secteur bancaire, Cahier de Recherche réalisé par le groupe professionnel Banque, IFACI, Paris, janvier 2010, p. 3.

ما يمكن أن يحافظ على الثقة في أنظمة الرقابة، حتى لا تتحرك وتنهار الأسس التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول بفعل الفضائح المالية.

كما يعتبر المجال البنكي والمالي من أكثر المجالات تعرضا لظاهرة الغش،بما يستوجب أولوية مكافحة هذه الظاهرة الفتاكة بالاقتصاد وبالمجتمع، وهى المكافحة التي تعتمد على الشفافية في الحياة الديمقراطية أو النشاط الاقتصادي والمالي.

من بين الوسائل التي يمكن استعمالها للوقاية من الغش، نجد تأهيل الأسواق بقواعد قوية لحسن السيرة (les règles de bonne conduite)[1]، مع ضمان معلومة ذات نوعية عالية للمستهلكين، وتقوية الرقابة الداخلية وفصل المهام داخل الهيئة، إذ يعتبر الغش من بين المخاطر التي يصعب الكشف عنها وتحديدها **(الفرع الأول)**، وتمثل الوقاية والكشف عن خطره أولوية في الأنظمة البنكية لجميع دول العالم **(الفرع الثاني)** مع ضرورة قمعه ومكافحته **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

تحديد معنى الغش في المجال البنكي

نحدد كيف يعرف الغش في المجال البنكي **(أولا)** وأنواعه **(ثانيا)**.

أولا – تعريف الغش

حسب التعريف الذي منحه (l'audit)[2]، أن كلمة "fraude" جاءت من الكلمة اليونانية "fraus-fraudis" والتي تعني خداع (fourberie)، أو ضرر (préjudice) أو فخ (Piège) وحتى جريمة (crime).

1 – SIRUGUET- J. L., op. cit. p. 17.

2 – Ordre des expert comptables & compagnie des commissaires aux comptes, Le commissaire aux comptes dans les sociétés, France, 1962

ويعرف الغش "بالتغليط الإرادي" المرتكب مخالفة للقاوانين وللأنظمة، أو عدم نظامية وأفعال غير شرعية مرتكبة مع نية التغليط، والحصول على امتياز شخصي أو فائدة وربح في تنظيم هيئة".

وحسب التعريف الموجود في منجد "Le petit Robert"، فإن الغش هو عمل بسوء نية من أجل التغليط أو التزوير، وهو معاقب عليه قانونا، كما اعتمدت الموسوعة (L'encyclopédie) تعريفا واسعا وهو أن الغش يعني التزوير وكل الطرق غير الشرعية"[1].

ثانيا – أنواع الغش

ينقسم الغش البنكي إلى الغش الداخلي **(1)** وإلى غش خارجي **(2)** والغش المختلط **(3)**.

1– الغش الداخلي (la fraude interne)

غالبا ما يكون الغش داخليا عندما يتعلق الأمر بالرقابة الداخلية، وهو الغش الذي يرتكبه المستخدمون في الشركة.

2– الغش الخارجي

يمكن أن نحيل حالات الغش الخارجية، إلى الغش الذي يرتكبه شخص خارج مجال البنك، أي الشخص الذي لا ينتمي إلى سلك المستخدمين في البنك والمسؤولين على إدارة البنك والتسييير، وإن كان له دور سواءا مباشرا أو غير مباشر في الغش.

فالغش الخارجي هو الذي يرتكبه أشخاص ليسوا متصلين بالمؤسسة وبعقد عمل، كما في حالات (الشيك المزور من طرف متعامل مدين للشركة).

3 – الغش المختلط

ينتج من إدماج بين شخص داخل الشركة وعون خارجي، شريك أو فاعل أصلي للغش، وهو ما يحدث في حالات التضخيم في الفواتير الخاصة بالشراء أو الاحتيال في المشتريات

1 – SIRUGUET– J. L, op. cit., p. 6 – 7.

(procurement fraud)، والذي ينتج من الاشتراك بين مسؤول الشراء والمورد، ويتم تحت فواتير صورية (des factures fictives).

وبالنسبة للغش الذي ينتج من القطاع العام يمكن أن يؤدي إلى نوع خاص من الغش، مثل رشوة الموظف العمومي[1] (la corruption de fonctionnaire).

الفرع الثاني

الوقاية والكشف عن خطر الغش البنكي

ندرس كيفية الوقاية من خطر الغش البنكي **(أولا)** ودور الرقابة الداخلية في الكشف عنه **(ثانيا)**.

أولا – الوقاية من خطر الغش

اتخذت لجنة بال موقفا من الغش من خلال إعلانها للمبادئ الخمسة والعشرون الأساسية لرقابة بنكية فعالة التي كانت عددها (25) خمسة وعشرون ثم أصبحت (29) تسعة وعشرين[2] بعد تعديلها ومراجعتها، لأجل ايجاد توازن صحيح بين رفع مستوى الرقابة بادخال ما تم استخلاصه من دروس الأزمة.

من الناحية التنظيمية ومنذ التعديل الأخير قامت بنشر مبادئ الرقابة البنكية الفعالة في 2010 ثم في 12 سبتمبر 2012 بحيث تعمل لجنة بال على التأكيد على ضرورة تأكد سلطة الرقابة من أن البنوك تمتلك سياسة عملية وإجراءات ذات طبيعة تسمح من تطوير مستوى عال من الأخلاق والمهنية، وأن تمنع من أن تستعمل عمدا في النشاطات الإجرامية، خاصة في الوقاية وتحديد الأعمال الإجرامية المتعلقة بالغش، وإعلام السلطات المؤهلة عن الوقائع المشتبه فيها.

1 –SIRUGUET J. L., op. cit., p. 248.

2 – Les principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Comité de Bale sur le contrôle bancaire, Banque des règlements internationaux, septembre 2006, et Note methodologique de 1999.

وقد بينت لجنة بال بأن المصدر المعتبر لخطر الغش هو تعقد العمليات البنكية المتزايد، وقد خصت لجنة بال مكافحة الغش في المجال البنكي في أول انشغالاتها، وذلك باعتبار الغش صراحة كمكون من مكونات الخطر العملياتي[1]. كما أكدت على أنه من ضمن الحوادث العملياتية التي يمكن أن تحدث خسائر كبيرة تتمثل في: الغش الداخلي، مثل المعلومات غير الصحيحة حول الوضعيات المالية والمحاسبية، السرقة من أحد الموظفين مثل قضية موظف البنك الفرنسي (la société générale) جيروم كيرفييل (jérome kerviel)[2] وإفشاء أسرار الشركة من موظف أو مستخدم يعمل لمصلحته الخاصة، وغش خارجي، يتمثل في السرقة باستعمال السلاح (hold-up) وخطأ في الكتابة، وأضرار في الشيكات ناتجة عن قرصنة إلكترونية[3].

بالإضافة إلى إعلام السلطات القضائية المؤهلة، تقوم البنوك بالإعلان لسلطة الرقابة على النشاطات محل النزاع، وعن كل حالة مهمة من الغش ضد الأمن أو ضد متانة أو سمعة البنك.

تتحرى سلطة الرقابة بصفة دورية الطابع الملائم (le caractère adéquat)، للرقابات الممارسة من البنوك في مجال تبييض الأموال، وفي نظام الوقاية والكشف والتبليغ عن الغش، وتكون لسلطة الرقابة أهلية القيام بالمتابعة الإدارية أو الجزائية ضد البنك الذي لا يحترم التزامات مكافحة تبييض الأموال"[4].

1 – L'Audit de la fraude dans le secteur bancaire, op. cit., p. 29.

2 – Selon la banque Société générale, « Jérome Kerviel » a engagé frauduleusement jusqu'à 50 millions d'euros sur les marchés financiers, soit plus que le total des fonds propres de la banque. La société génerale a porté plainte contre son employé pour « faux en écriture de banque, usage de faux et atteinte aux systèmes de traitement automatisé des données. [en ligne] disponible sur le : le monde.fr/lesdécodeurs/articles/2015/05/19/affaire/kerviel–sept–ans–de mystéres_4635986_4355770.html [consulté le 05 juin 2016].

3 – Rapport de comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Saines pratiques pour la gestion et la surveillance du risque opérationnel, février 2003, p. 2.

4 – SIRUGUET- J. L., op. cit., p. 78.

وفي إطار مكافحة الغش والمخالفات البنكية والمالية وضعت بطاقة وطنية لمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية، وكذا على عدم الايداع القانوني لحساب الشركات[1].

تعرف لجنة بال الخطر العملياتي (le risque opérationnel) كخطر الخسائر الناتجة عن نقائص، أو ضعف منسوب إلى إجراءات، أو إلى أشخاص أو أنظمة داخلية أو إلى أحداث خارجية"، ويضع اتفاق بال 2 مسألة الغش في المجال البنكي، بحيث ميز سبع (7) مجموعات من المخاطر العملياتية، ورتب الغش في المرتبتين الأوليتين، إذ يجب على مؤسسات القرض أن تنظم بصفة يسمح لها بكشف وتقدير ومتابعة خطر الغش في تنظيمها، واقتراح توجيه جزءا من الأموال الخاصة بالبنك لتغطية خطر الغش (الأساس الأول لبال 2)[2] والذي ندرسه بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ثانيا – دور الرقابة الداخلية في الكشف عن خطر الغش البنكي

لم ينص النظام رقم 11–08 المتعلق بالرقابة الداخلية على معنى الغش وعلى دور الرقابة الداخلية في الكشف عنه، وحتى على إجراءات الوقاية منه، واكتفى بما نصت عليه المادة 69 منه على أنه "يعلم الجهاز التنفيذي[3] على الفور هيئة المداولة بالحوادث المعتبرة التي تم كشفها من قبل جهاز الرقابة الداخلية، لاسيما منها المتعلقة بتجاوز حدود المخاطر أو حالات الغش الداخلية أو الخارجية".

1– المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13–84 المؤرخ في 06 فبراير 2013 يحدد كيفيات تنظيم ووتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية، وكذا عدم القيام بالايداع القانوني لحسابات الشركة، الجريدة الرسمية العدد 9 المؤرخ في 06 فيفري 2013.

2 – Rapport de comité de Bale sur le contrôle bancaire, op. cit. p. 2.

3 – يقصد بالجهاز التنفيذي الأشخاص الذين يتولون تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنك والمؤسسة المالية حسب المادة 90 من الأمر رقم 03–11 المعدلة بموجب الأمر رقم 10–04 المتعلق بالنقد والقرض.

نلاحظ في نص هذه المادة أن المشرع أعطي أهمية للرقابة الداخلية في كشف الغش والتبليغ عنه دون تحديد معنى هذا الغش ولا إجراءات الإعلان والتبليغ عنه، خاصة أنها قد ذكرت حالات الغش الخارجية والداخلية دون توضيح لهذه الحالات.

من أولى الأدوات للوقاية والتحكم في المخاطر داخل المؤسسة هو الرقابة الداخلية، وحتى يمكن وضع تدبير ضد خطر الغش، يجب أن يتم استكماله بتدبير الرقابة الداخلية، الذين يعتبران تدبيرين يكمل أحدهما الآخر. تؤكد المبادئ الفعالة للرقابة البنكية الفعالة[1]، العلاقة الموجودة بين أهم المخاطر العملية والخلل والضعف في الرقابات الداخلية وحوكمة المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى خسارات مالية نتيجة خطأ، أو غش أو عدم القدرة في التنفيذ في الوقت المناسب، أو الأضرار بطرق أخرى لمصالح البنك، كما يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تجاوز الفاعلين في البنك أو مسؤولي القرض أو أي عون آخر لحدود سلطاته أو قيامهم بمهامهم دون احترام لمبادئ أخلاقيات المهنة والحذر المطلوب[2].

الفرع الثالث

رقابة الغش البنكي

ندرس الجهات المكلفة بالسهر على رقابة الغش **(أولا)** وقياس مدى فعالية نظام مكافحة الغش **(ثانيا)**، وكيفية قمع الغش بتفعيل القواعد الأخلاقية الخاصة بالمهنة المصرفية **(ثالثا)**.

أولا – الجهات المكلفة برقابة الغش

تظهر مكافحة الغش بأشكال عديدة تبدأ من الوقاية إلى الكشف ثم الردع والعقاب، ويدخل في هذه المكافحة مجموعة من المسؤوليات التي تنتج عن كل مستويات البنك، بداية من مجلس

1 – مبادئ لجنة بال، المعلن عنها في سبتمبر 1997.

2 – SIRUGUET– J. L, op. cit., p. 115.

الإدارة، مجلس المراقبة إلى المستخدم، مرورا بالمدقق (l'auditeur interne)، والمسؤول عن مخاطر البنك والمدقيقين الخارجيين، وسلطات الرقابة الخارجية كاللجنة المصرفية.

فبالنسبة للمدقيقين يجب أن يكونو ذوو كفاءة ومتحصلين على تكوين عال خاص، فليس كل المدققين مؤهلين للقيام بالتدقيق والرقابة على الغش، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، واستجابة لسياسة خلق كفاءات متخصصة في المحاسبة والتدقيق، فيجب الحصول على التأهيل من الحساب العمومي المؤهل (le Compte Public Certifié) وبالانجليزية (Certified Public Account)[1].

ثانيا – قياس مدى فعالية نظام مكافحة الغش

تتعلق المسألة هنا في معرفة ما إذا كان نظام مكافحة الغش الموضوع حيز التنفيذ يعمل جيدا، وهل يتطلب تحسينه ؟ ومن أجل قياس فعالية نظام مكافحة الغش، يجب أن ترتكز الحراسة المستمرة للتعرض للمخاطر على:

– جمع العوارض التي يمكن أن يتعرض لها البنك والتي تتمثل في خسارة مالية و/أو ضرر للأصول المادية (les actifs physiques)، بالإضافة إلى إثارة المسؤولية، أو عقوبة، أو ضريبة تنظيمية أو عقدية،

– حساب الحوادث وقياس فعالية الأنظمة الموضوعة حيز التنفيذ.

كما يجب ضمان اليقظة الإستراتيجية (veille stratégique)، لتحسين وبصفة دائمة لنظام مكافحة الغش.

1 – Audit interne et fraude, animé par monhir grajar, academie des banques paru sur le site : [en ligne] disponible sur le : www.abf.tn/cours/ documents/_et_audit.

تضمن اليقضة الاستراتيجية القيام بـــ "قراءة مستمرة" "une lecture continue" لمحيط البنك، والكشف عن الإشارات التي يمكن أن تمس بإستراتيجية البنك في نظام وقايتها للغش، ويمكن اعتبار هذه اليقظة كسند لتعليم مهنة المنظم والمسير لنظام مكافحة الغش داخل البنك[1].

ثالثا – قمع الغش بتفعيل قواعد أخلاقية المهنة المصرفية (Les règles déontologiques de la profession bancaire)

ترتكز الوقاية من المخاطر المتصلة على قواعد رقابة الحذر في ممارسة النشاط البنكي، إلى جانب القواعد الأخلاقية التي تعتبر التزامات ذات مصادر غير مرتبطة بالدولة، وهي ترتكز بصفة متزايدة على السيرة المهنية واحترام بعض أخلاقيات المهنة المصرفية مع أن هذين الأساسين لا يمكن إقصاء أحدهما عن الآخر، وقد زاد في الأونة الأخيرة الاهتمام بالقواعد الأخلاقية في المجال البنكي خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الحديثة التى ساهمت في ظهور وبحدة للجانب الاخلاقي في تجارة المال والأعمال **(1)**، مع ضرورة توفر هياكل خاصة تقوم بتجسيد وتكريس هذه القواعد **(2)**.

1- الاهتمام بالقواعد الأخلاقية

ندرس أهمية القواعد الأخلاقية على المستوى البنكي **(أ)** والتي تظهر على شكل قواعد حسن السيرة وترتبط بأهداف معينة **(ب)**.

أ) أهمية القواعد الأخلاقية في المجال البنكي

إن قواعد حسن السيرة للمهنة المصرفية وبسبب طابعها الأخلاقي، وفي غياب القيمة التعاقدية لها تلعب دورا وقائيا[2] للمخاطر النظامية بما يؤدي إلى ظهور أهمية القواعد الأخلاقية على

1 – SIRUGUET- J. L., op. cit., p. 246.

2 – RUMEAU-MAILLOT - Hala Doud-: Les autorités de régulation dans le domaine bancaire et financier : vers la mise en ouvre d'un cadre institutionnel européen ? (thése de doctorat en droit des affaires), Université Jean Moulin Lyon 3, 16 septembre 2008, p. 340.

المستوى الدولي الأوربي والوطني، والحاجة إليها بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في السداسي الثاني من 2007، بعد تنامي المضاربة وجشع المتعاملين في الأسواق المالية، لتحقيق أكبر ربح ممكن بما عرف بالربح الفاحش على حساب الستهلكين والعملاء والأسر، ضاربين عرض الحائط كل تنظيم أو قانون يحد من ممارساتهم، وقد سادت المضاربة بفضل عاملين هما: ارتفاع نسب الفوائد وتقلص معدلات التضخم المالي.

تتسم المضاربة بالاحترافية وهى نفس سمة الممارسين لها، فالمضاربون في الأسواق المالية هم بالأساس "محترفون" (بنوك استثمار، صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي الخاصة... الخ)، وهو ما يؤدي لا محالة إلى ارتفاع في القيمة المالية للعمليات والصفقات المالية محل المضاربة، كما أن من طبيعة المضاربة أنها تعتمد أقصى المخاطر الممكن اتخاذها مع تقليص هامش الأمان إلى أدنى النسب الاتفاقية قصد تحقيق أعلى نسبة ربح ممكنة.

لا يمكن وضع حد للمضاربة الفاحشة إلا بالاهتمام بالأخلاق البنكية (léthique bancaire)، أي احترام قيم تعتبر جزءا رئيسيا لتسيير خطر السمعة (le risque de réputation)، وقيم المسؤولية، والثقة التي تعتبر لب مهنة البنك[1].

يعتبر خطر السمعة متعدد الأبعاد، فهو لا يرتبط فقط بصورة البنك أمام المتعاملين، ولكن أيضا بتلك الخاصة بالممولين، والمنظمين والأجراء[2]، يضاف إلى المضاربة تصرفات المستخدمين في البنوك وأعضاء مجالس الإدارة والمسيرين التي لا تخلو من الغش والاختلاس، ومساهمتها في تفشي الجرائم المالية مع عدم الإحساس بالمسؤولية، وانعدام الشفافية في التعاملات والبيروقراطية.

1 – SUET –Patrick : Banque, Ethique, Réputation, Eropgroup Consulting – l'éthique dans le monde bancaire, Mai 2014, p. 52 .www.eurogroupconsulting.fr

2 – Patrick SUET, op.cit. p. 49 .www.eurogroupconsulting.fr

تساعد أخلاق المهنة في توجيه المستثمرين نحو احترام القواعد في قطاع يعتبر من أكثر القطاعات تنظيما، وهو قطاع المالية، بما يسمح بتحقيق الاستثمار المسؤول (l'investissement résponsable)، الذي ظهر بظهور المستثمرين الدينين (les investisseurs religieux) من كل التوجهات والذين لا يرغبون أن توظف أموالهم عكس قيمهم ومبادئهم، ويطلبون من مسيريهم اقصاء الأموال الناتجة من التبغ والتسلح والقمار والرهانات، وهو إقصاء ذا طابع أخلاقي امتد إلى ممنوعات أخرى بمبادرة من المستثمرين الذين أرادوا ترجمة ايمانهم ومبادئهعم ماليا، بإقصائهم الأموال المتحصلة من التسلح النووي، التجارة التي تعتمد على الكائنات المعدلة وراثيا[1] (OGM) [2].

ب) شكل القواعد الأخلاقية وأهدافها

تأخذ القواعد الأخلاقية في الغالب شكل قواعد حسن السيرة[3] بأهدافها المتعددة: فهي أولا تضمن التنظيم الجيد للقطاع البنكي والأسواق عن طريق إملاء قواعد الشرعية (Les règles de loyauté) والشفافية[4]، مع تحديد الإطار القانوني في ميادين لم تنظم بعد، ومنع من أن يصبح تنظيم الدولة الصارم ضروريا، بسبب غياب تنظيم المهنة، وفي الأخير قيادة أو التأثير على السلطات العامة لإملاء القواعد الشرعية أو التنظيمية.

إن المالية تتعايش كأي نشاط آخر على مبدأين، يتمثل المبدأ الأول في حرية التعبير عن الفوائد الفردية للأعوان الاقتصاديين، التي تمثل فوائد شخصية "أنانية" (égoistes)، للفاعلين في

1 –HUSSON–TRAORE Anne-Cathrine : L'éthique, pierre angulaire de l'investissement responsable, Eurogroup Consulting, Mai 2014, p. 32 .www.eurogroupconsulting.fr

2 – Organismes génétiquement modifiés (OGM) : est un organisme vivant dans le patrimoine génétique a été modifié par l'intervention humaine. [en ligne] disponible sur le : https://fr.wikipedia.org/wiki/organisme_génétiquement_modifié.(consulté le : 12-01-2016)

3 – HANNOUN. Ch., « La déontologie des activités financières, contribution aux recherches actuelles sur le néo corporatisme », Revue Triméstrielle de Droit Commerciale, 1989, p. 417.

4 – PEZARD. A., « L'hypothèse de la déontologie comme sources de sécurité des marchés financiers », LPA du 8 mai 1996, p. 10.

السوق، ومبدأ ثان يتمثل في المحافظة على الفائدة الجماعية (un intérêt collectif)، من خلال تنظيم السوق من السلطة العامة لتصحيح هذه العيوب، وتوجيه المهنة بحسب الأهداف طويلة الأجل[1]. وبصفة عامة ومهما كان الميدان المعني بالنشاط البنكي، فإن قواعد السيرة تقوى ثقة وأمن المتعاملين والمستثمرين والوسطاء والمؤسسات التي تخضع لهذه التدابير ذات الطبيعةالاتفاقية[2].

2- تكريس قواعد أخلاقيات المهنة المصرفية (Elaboration des règles déontologiques)

تفرض أهمية قواعد أخلاقيات المهنة على المشرع إلزاميتها في القانون البنكي وتكريسها بشكل صريح (أ) مع تحديد الجهة المكلفة بوضعها حيز التنفيذ (ب).

أ) كيفية تكريس القواعد الأخلاقية

لم ينص المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض على أخلاقيات المهنة المصرفية مما يستوجب وضع قانون أخلاقية المهنة المصرفية مستقل، أو على الأقل ادراج بعض القواعد الأخلاقية الخاصة بالمهنة المصرفية كما فعل المشرع الفرنسي. إذ قام هذا الأخير بإدخال قواعد حسن سير المهنة المصرفية في القانون النقدي والمالي وحدد القواعد التي تطبق على كل مقدمي خدمات الاستثمار، إذ تنص المادة 533-11 من القانون النقدي والمالي وما يليها على التعهدات الخاصة بالنزاهة والمهنية (le professionnalisme) والشرعية (la loyauté) لمقدمي الخدمات المعنيين الذين يجب أن يخدموا على الأحسن مصالح متعامليهم، ويلتزمون بالنصح والأمان في معالجة أوامر المتعاملين، والدائنين بالالتزامات الخاصة بالإعلام المدعمة في مادة الاستثمار والمخاطر خلال الاستثمار وبعده، وفي حالة التزام النصح فإن مقدمي الخدمات يكونون ملزمين

1 – MERIEUX Antoine : Les enjeux de l'éthique dans la finance, Group Consulting, mai 2014, p. 32 .www.eurogroupconsulting.fr

2 – GIZARD. B., et. DESHANEL J.P., « Déontologie Financière: des règles de bonnes conduites à la lutte antiblanchiment », coll. Les Essentiels, Revue Banque Edition, 2005.

بتوضيح وبدقة الوضعية المالية لمتعامليهم، قبل قيامهم بتوجيههم بصرامة إلى المصالح المعنية، وإن اقتضى الأمر بالامتناع عن اقتراح لهم أية خدمة[1]، فمهما كان الميدان المعني بالنشاط البنكي، فإن قواعد السيرة الجيدة تثبت ثقة وأمن المتعاملين والمستثمرين والوسطاء والمؤسسات التي تخضع لهذه التدابير ذات الطبيعة الاتفاقية[2].

يجب تكوين المستخدمين وكل المتدخلين في الساحة المالية على وجوب التزام المصداقية، وإثبات جدارتهم لكي يكونوا مصدر أمان وثقة، وهى الثقة التي تعتبر روح العمل المصرفي ومفتاح مردوديته واستقراره، ولهذا ظهرت حاجة ملحة إلى وجوب تكريس قواعد أخلاقية تساهم بدورها أمام تشديد تدابير الرقابة في تقليص الاختلاس، وتدهور الأسواق المالية، وعجز البنوك والمؤسسات المالية، وعدم الثقة فيها وفي النظام ككل، كما هو الشأن بالنسبة لقضية "بنك الخليفة" في الجزائر وبعض البنوك العمومية التي ساهمت في انعدام الثقة في النظام البنكي الجزائري وسحب العديد من العملاء لأموالهم في البنوك.

ب) الجهة المكلفة بوضع حيز التنفيذ للقواعد الأخلاقية

إن وضع قواعد أخلاقيات المهنة عن طريق هياكل منشأة بالقانون أو ناتجة عن التجمعات المهنية، لا تقصي إمكانية وضع هذه القواعد من المؤسسات نفسها والتي تعتبر خاصة بها.

وبالنسبة للجزائر نجد جمعية المصرفيين الجزائريين التي يؤسسها بنك الجزائر، إذ يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها، ويتمثل هدف هذه الجمعية في تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها لاسيما لدى السلطات العمومية، وتزويد أعضائها والجمهور بالمعلومات وتحسيسهم، كما تتمثل مهامها في: تحسين تقنيات البنوك والقروض، وتحفيز المنافسة ومحاربة العراقيل التي تعترض المنافسة، وإدخال تكنولوجيات جديدة وتنظيم خدمات الصالح العام وتسييرها وتكوين المستخدمين، والعلاقات مع ممثليهم.

1 – Decocq .G., Gérard Y., Maroger. J.M., op.cit., p. 93.
2 – Ibidem.

يمكن لهذه الجمعية أن تقترح على محافظ بنك الجزائر أو على اللجنة المصرفية، في إطار أخلاقيات المهنة وحسب الحالة، إنزال عقوبات ضد عضو أو أكثر من أعضائها[1]، لكن هذه المادة لم تحدد نوع هذه القواعد الأخلاقية ولا كيفية الالتزام بها ولا العقوبات التي تقع عند مخالفتها.

نصت المادة 511-29 من القانون النقدي والمالي الفرنسي من جهة على أن تكون كل مؤسسات القرض ملزمة بالانضمام إلى هيئة مهنية أو إلى جهاز مركزي متفرع من الجمعية الفرنسية لمؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار، ومن جهة أخرى فإن الجمعية الفرنسية لمؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار تهدف إلى "تمثيل المصالح الجماعية لمؤسسات القرض، ومؤسسات الدفع ومؤسسات الاستثمار، خاصة في مواجهة السلطات العامة، وكذلك إعلام المنضمين إليها والجمهور ودراسة كل مسألة ذات المصلحة المشتركة، ووضع التوصيات التي تسمح عند الاقتضاء بالتعاون بين الشبكات، وتنظيم تسيير خدمات ذات المصلحة المشتركة، كما تهدف أيضا إلى وضع قواعد حسن سير المهنة المطبقة على كل مؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار بتأثير من المجموعة الأوربية[2].

تساعد الأخلاق في المجال البنكي في تحقيق مصداقيته التي تتدعم أكثر بالكشف والانذار عن الفضائح المالية بما يؤدي إلى تطهير المجال البنكي والمالي.

1 – المادة 96 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق.

2 – يظهر ذلك في الدور الذي لعبته الجمعية الفرنسية لمؤسسات القرض ومؤسسات الاستثمار عندما أملت ووسعت مجال توصياتها إلى كل المهنيين للنظام الخاص بأخلاقيات المهنة والى هياكل التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والتي صادقت عليه التشكيلة المشتركة لسلطة الأسواق المالية في 28 أفريل 2009.

المطلب الثالث

الرقابة والكشف عن الفضائح المالية

ندرس الفضائح المالية التي شهدتها الساحة المالية في الجزائر،ومدى فعالية الرقابة البنكية في الكشف عنها **(الفرع الأول)** وتأثير ذلك على تشجيع الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

الكشف عن الفضائح المالية

شهدت الساحة المالية في الجزائر العديد من الفضائح المالية **(أولا)** بما يثير بحث مدى فعالية أجهزة الرقابة للكشف عنها **(ثانيا)**.

أولا – الفضائح المالية على الساحة المالية في الجزائر

من بين الفضائح المالية التي شهدتها الساحة المالية في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر نجد على رأسها قضية بنك الخليفة **(1)** وقضية يونيون بنك **(2)** قضية البنك الجزائري الدولي **(3)** قضية البنك الصناعي والتجاري **(4)**.

1- قضية بنك الخليفة

اعتمد بنك الخليفة في 27 جويلية 1998 على شكل شركة مساهمة[1] وفي خلال ثلاثة (3) سنوات بدأت امبراطورية الخليفة[2] "في الامتداد والتوسع"، تحت رقابة السلطات المؤهلة

1 – المقرر رقم 98-04 المؤرخ في 27 جويلية 1998 يتضمن اعتماد بنك الخليفة، الجريدة الرسمية العدد 63، المؤرخة في 26 أوت 1998.

2 – « L'empire Khalifa » prend de l'ampleur entre le 1er juillet 1999 et le 15 juillet 2002, il multiplie les agences bancaires régionales et crée une dizaine de sociétés au capital global de 1.570.000.000.00 DA, qui forment le « Groupe khalifa ».Voir Mokrane Ait-Larbi, la justice du palais, dossiers noirs d'une justice sous influence, koukou édition, Alger, 2016, p. 177.

المتمثلة في اللجنة المصرفية مستندة في ذلك إلى هياكل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

كان بنك الخليفة موضوع رقابة في عين المكان، بالإضافة إلى الرقابة المنتظمة التي تتأسس على التقارير (les reportings) الحذرة، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات للتسيير المالي والمحاسبي، تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية طبقا للتنظيم والتشريع الساري المفعول.

كشفت هذه الرقابة على نقائص في التسيير، تم إعلانها إلى المسيرين، وبهذا تابعت اللجنة المصرفية "الخليفة بنك" بنفس الصفة التي تابعت بها البنوك الخاصة الأخرى التي كانت تعاني من مشاكل، "ولكنها لم تكن لتظهر على الساحة السياسية مثل بنك الخليفة".

تابع بنك الجزائر "بنك الخليفة" بتأسيس المحافظ كطرف مدني لطلب إيضاحات وتعويضات عن الأضرار التي لحقت ببنك الجزائر في هذه القضية، إذ قامت المفتشية العامة لبنك الجزائر خلال (3) ثلاث سنوات بست (6) مهام للرقابة، نتجت عنها عدة تقارير عن حالات نقائص (des insuffisances)، إذ كان "بنك الخليفة" يقدم معلومات خاطئة لبنك الجزائر، ولم تتمكن اللجنة المصرفية من معرفة ذلك إلا عن طريق البحث والتحري في الموقع الالكتروني للبنك.

في مارس 2003 تم تعيين إداري مؤقت "لبنك الخليفة"، لعدم وجود مسيرين لهذا البنك، ولهذا تأسس بنك الجزائر كطرف مدني، وتوبع الرئيس المدير العام لبنك الخليفة[1] بالاختلاس واستعمال المزور في الكتابة البنكية، نظرا للتصريحات الخاطئة المنقولة إلى بنك الجزائر، فهو المسئول عن وضعية البنك كما ألحقت هذه القضية ضررا معنويا بالبنك، أدت إلى ضياع مصداقيته ومصداقية الساحة المالية الجزائرية برمتها[2]، وتوبع المدير العام ومؤسس بنك

1 – عبد المؤمن خليفة هو الرئيس المدير العام لبنك الخليفة.

2 – دفاع السيد "بورايو محمد"، محامي للدفاع عن بنك الجزائر التي تأسست كطرف مدني لمتابعة "عبد المومن خليفة" الرئيس المدير العام لبنك الخليفة مجلة الوطن، 21 فيفري 2007.

الخليفة "بالتفليس بالتدليس وتحويل الأموال" (faillite frauduleuse et détournement de fonds)

المشكل المطروح في هذه القضية يتمثل في طول المدة التي استغرقتها اللجنة في الكشف عن الاخلالات والنقائص التي كان يشكو منها بنك الخليفة، فكيف لم تتمكن اللجنة المصرفية من كشف النقائص التي يعاني منها البنك إلا بعد مرور حوالي (3) ثلاث سنوات من التفتيش ؟

إن بنك الجزائر واللجنة المصرفية مجبرين وضمن وظيفتيهما الخاصة بالرقابة من القيام بالتفتيش في عين المكان والقيام "برقابة المطابقة" لهذه الوثائق المقدمة من البنك، والكشف عن الاخلالات في أقصر مدة ممكنة وليس في مدة ثلاث (3) سنوات.

وعلى هذا فمسؤولية بنك الجزائر قائمة في عدم كفاية الرقابة مع قيام مسؤولية "الخليفة بنك "في عدم الالتزام بمبادئ وقواعد حسن سير المهنة المصرفية، وهو ما أدى إلى ضياع أموال المودعين، وإلى أبعد من ذلك ضياع الثقة في النظام البنكي الجزائري، ومصداقيته، خاصة أن هذه القضية أصبحت لها أبعاد دولية، ومتابعة مديرها العام من طرف الشرطة الدولية (interpole). يكمن الأثر الأكثر ثقلا على الساحة المالية الجزائرية في تأثير قضية "بنك الخليفة" في التشديد على البنوك الوطنية الخاصة للحصول على الاعتماد، وبالتالي التأثير على الاستثمار البنكي والمالي وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.

كيف يمكن مسآلة هيئات الرقابة عن عدم كفاية الرقابة أوانعدامها، وبما أن اللجنة المصرفية ليس لها الشخصية المعنوية، تقوم هنا المسؤولية على "بنك الجزائر" وعلى الدولة في عدم أخذ التدابير الكفيلة للكشف عن الاختلاسات والنقائص في التسيير.

كما يمكن إثارة عدم فعالية الرقابة القبلية أو السابقة لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، خاصة اجرائي الترخيص والاعتماد، وإلا فكيف يمكن تفسير الافلاسات السريعة لبنوك معتمدة ولمدة

قصيرة يظهر أنها تشكو من نقائص كبيرة للتسيير، أو تصفية بنوك تقوم بخرق القواعد الخاصة بحسن سير المهنة المصرفية ؟

كما نلمس من خلال متابعة بنك الخليفة تباطؤ إجراءات المتابعة، وتعدد الأطراف المتورطة فيها، مع وجود "جماعات ضاغطة" وذات نفوذ في القضية، بما يفسر ويؤكد تأثير السياسي على الاقتصادي في اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي.

2- قضية يونيون بنك

اكتشف بنك الجزائر في هذه القضية من الرقابة التي فرضت على "يونيون بنك" أن هذا الأخير تلقي بصفته مؤسسة مالية أموالا من الجمهور في حسابات جارية أدت إلى تسليم لهم دفاتر شيكات، وهذا مخالفة لمقتضيات المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، التي تنص على أنه: "**لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي أموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبامكانها القيام بسائر العمليات الأخرى**"، وقد تمسكت "يونيون بنك" وهي (الطاعنة) بأن الأمر يتعلق بعمليات تابعة لنشاطها الرئيسي بمفهوم المادة 72 من الأمر رقم 03-11 السابق الذكر[1].

وقد اعتبر مجلس الدولة حسب أحكام المادة 71 على أن المؤسسات المالية كما هو الشأن بالنسبة "ليونيون بنك" لا يمكنها تلقي الأموال من الجمهور وقد استبعد أن يكون هذا عملا تابعا. نرى أن هذا النزاع سببه الرئيسي هو عدم تعريف المشرع البنكي الجزائري للعمليات التابعة ولعمليات البنك بشكل دقيق وتحديد الفرق الجوهري بينهما، واكتفى في المادة 72 بذكر أن العمليات التابعة هى العمليات التي لها علاقة بالنشاط الرئيسي الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية.

1 – قرار مجلس الدولة رقم 2129 بين يونيون بنك وبنك الجزائر المؤرخ في 8 ماي 2000.

كما إعتبر مجلس الدولة أنه وعملا بالمادة 112 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، يمكن للجنة المصرفية أن تأمر المؤسسات المعنية بالقيام بنشر بيانات تصحيحية في حالة ما إذا تبين لها أن المستندات المنشورة ناقصة أو تتضمن وقائع مخالفة للواقع، واعتبر أن قرار اللجنة المصرفية هو قانوني، بحيث قامت اللجنة المصرفية بمعاينة عدم نشر "يونيون بنك" لحساباتها السنوية المصححة للسنوات 1995-1996-1997، وقضت عليه للقيام بذلك بموجب قرارها المؤرخ في 03 ماي 2000[1].

3- قضية البنك الجزائري الدولي

تم توجيه طعن ضد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 13 جانفي 2002 القاضي بتعيين قائم بالإدارة مؤقت على مستوى (La Banque International d'Algérie BIA).

تم اتخاذ هذا القرار المطعون فيه من طرف اللجنة المصرفية في إطار المادة 113 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، على ضوء وثائق وجهت لها من طرف محافظي الحسابات وبعض المساهمين، تبرز صعوبات التسيير و خلافات بين المساهمين من شأنها الإضرار بمصالح الغير.

قبل مجلس الدولة من حيث الشكل، الطعن الرئيسي ومذكرة المساهمين المتدخلين إراديا باعتبار أن القرار المطعون فيه يضر بهم، وعلاوة على ذلك وبموجب المداولة المؤرخة في 03 جانفي 2002، قررت اللجنة المصرفية القيام بمراقبة في عين المكان، وتم إيداع تقرير إثر هذه المراقبة الذي أكد على الصعوبات المالية وصعوبات تسيير البنك الجزائري الدولي (BIA)[2].

1 - قرار مجلس الدولة رقم 2129 بين يونيون بنك وبنك الجزائر المؤرخ في 8 ماي 2000.

2 - قرار مجلس الدولة رقم 12101 المؤرخ في 01 أفريل 2003 بين "أنترناسيونال بنك"، الشركة بالأسهم البنك الجزائري BIA الدولي.

ومن جهة أخرى فإن الإجراء الذي قامت به اللجنة المصرفية يرمي إلى التوصل إلى مجرد تدبير تحفظي، ولكن القرار المتخذ بمبادرة هذه الأخيرة، لا يشكل تدبيرا ذا طابع تأديبي لا يخضع للإجراءات المنصوص عليها في المادة 114 من الأمر رقم 03-11.

وقد وصل مجلس الدولة إلى اعتبار أن قرار اللجنة المصرفية المطعون فيه هو قانوني بالنظر إلى صحة الوقائع المثارة ومؤسس على وجود وثائق تثبت الظروف غير العادية لتسير البنك، كما أنه يعتبر غير مشوب بأي بطلان ناجم عن خطأ في الوقائع من شأنه أن يؤدي إلى تجاوز السلطة، وبهذا قرر مجلس الدولة أن يونيون بنك ليس من حقها طلب إبطال قرار اللجنة المصرفية[1].

4- قضية البنك الصناعي والتجاري

وجه البنك التجاري والصناعي الجزائري طعنا بالالغاء إلى مجلس الدولة ضد قرار اللجنة المصرفية رقم 09 المؤرخ في 12 غشت 2003 والمتضمن تعيين مصفي لهذا البنك[2]، تقرر على مجلس الدولة في هذه القضية الإجابة على مسألتين، تتضمن المسألة الأولى في انعدام صفة التقاضي لدى الطاعنين، حيث أكد في هذه القضية أنه في مجال المنازعات الإدارية تتوفر صفة التقاضي من خلال وجود علاقة بين القرار الإداري المطعون فيه وبين وضعية الطاعن، وبخصوص قضية الحال فإنه وما دام القرار المطعون فيه يضر بالمساهمين فهم فقط المقبولون للتقاضي.

وتتعلق المسألة الثانية في عدم قابلية القرار المطعون فيه للطعن، إذ تنص المادة 107 الفقرة 2 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه "**... تكون قرارات اللجنة المتعلقة بتعيين قائم بالإدارة المؤقت، أو المصفي والعقوبات التأديبية وحدها قابلة للطعن القضائي**

1 – قرار مجلس الدولة رقم 19080المؤرخ في 20 أفريل 2004 بين البنك الصناعي والتجاري وبنك الجزائر.

2 – فنيش كمال، المرجع السابق، ص. 48، 49، 50.

ويجب أن يقدم الطعن في أجل ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ التبليغ تحت طائلة رفضه شكلا".

رأى مجلس الدولة أن تعيين محافظ الحسابات لدى البنك الخارجي الجزائري المتنازع مع البنك الصناعي التجاري الجزائري، لا يمكن إبطاله من طرف قاضي الإبطال إلا إذا كان خطأ واضح أو كان مؤسسا على غلط في الوقائع أو في القانون، أو إذا كان قرارا معيبا بانحراف السلطة، باعتباره يخضع إلى السلطة التقديرية للجنة المصرفية.

وفي هذه القضية وإذا كان التنافي بين ممارسة مهمة محافظ الحسابات لدى بنك وبين مهمة المصفي غير منصوص عليه قانونا، فإن النزاع القائم أمام المحاكم بين البنك الخارجي الجزائري وبين البنك الصناعي التجاري الجزائري من شأنه ومن الناحية المنطقية إحداث شكوك لدى الطاعنين بخصوص حياد وموضوعية المصفي، ومن شأن هذه الشبهة إلحاق ضررا بالغير المعني بهذه التصفية[1].

نرى أن اللجنة المصرفية قد ارتكبت خطأ واضحا في تقدير درجة الموضوعية والحياد الضروريين للقيام بعمليات التصفية وتقييم الأخطار، ويمكن الطعن بإبطال قرار اللجنة المصرفية المتضمن تعيين المصفي.

كما تكشف هذه القضية عن وجوب التزام اللجنة المصرفية بواجب الحياد في تعيين المصفي وفي الرقابة بصفة عامة، وفي حالة الخطأ تتحمل الدولة مسؤولية ذلك لكون اللجنة المصرفية هي سلطة ضبط مستقلة ذات طابع إداري وقضائي في بعض الحالات، وتمثل الدولة في قيامها بالرقابة، ويجب أن تتصف الرقابة التي تقوم بها بالموضوعية والحياد واحترام حقوق الدفاع.

نرى أن هذه القضايا المذكورة على سبيل المثال تخص فقط البنوك الخاصة دون العمومية والتي لم تشهد الساحة المالية في الجزائر أن أعلن افلاسها أو خضعت لعقوبات، على الرغم من

1 – قرار مجلس الدولة رقم 19080، المؤرخ في 20 أفريل 2004، مرجع سابق.

الفضائح المالية التي قدرت بالملايين باختلاس ونهب أموال عمومية، لكون أن حوكمتها ناقصة، ولم يتم خوصصتها إلى حد اليوم ولا تزال هي المهيمنة على الساحة المالية على الرغم من وجود قانون ينص على خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية المتمثل في الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية التي تمتلك فيها الدولة والأشخاص المعنويون التابعون للقانون العام، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، جزءا من رأسمالها أوكله[1]، كما أن المادة 2 من الأمر رقم 95-22 تنص على أن الخوصصة تخص القطاعات التنافسية دون ذكر القطاع البنكي في قائمة هذه القطاعات.

كما يقع على عاتق السلطات ضرورة تطوير الرقابة على الوثائق والرقابة في عين المكان وحوكمة المؤسسات، خاصة مسألة تعيين ومنح علاوات للمديرين ورؤساء مجالس الإدارة[2].

ثانيا – فعالية أجهزة الرقابة للكشف عن الفضائح المالية

قامت اللجنة المصرفية بالرقابة في المكان بتحقيق مخطط عمل لاثنين وثلاثين (32) مهمة بمناسبة ممارسة 2014، غطت المجالات التالية: الرقابة الكلية ((6) ستة مهام)، تقدير حافظة القرض (ثلاثة مهام)، التجارة الخارجية (أربعة مهام)، مهام التحقيق الخاص ((19) تسعة عشرة مهمة)[3].

كما قامت بتعيين مدير مؤقت بالنسبة للمؤسسة المالية يونيون بنك (Union Bank) في أفريل 1997،- تعيين اداري مؤقت بالنسبة للمؤسسة المالية Algérien International Bank (AIB) في جانفي 2002، النطق بعقوبة وقف عمليات التجارة الخارجية ضد المؤسسة المالية Union)

1- المادة 1 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 9 مارس 1997.

2 – Rapport de Fond Monétaire International, n° 14/161, op. cit., p. 50 .

3 – Rapport de la Banque d'Algerie, 2014, www.bank-of-algeria.dz

(Bank في 1999، النطق في ماي 2000 بعقوبة الوقف المؤقت في مواجهة مسير البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتعيين متصرف إداري مؤقت وبعقوبة مالية في مواجهة هذا الأخير[1].

يعتبر عمل اللجنة المصرفية في الجزائر محدود مقارنة بالاخلالات الكبيرة التي تحدث في النظام البنكي الجزائري[2]، مثل قضية "بنك الخليفة" التي تعتبر واحدة من بين الفضائح المالية الكبيرة التي مست القطاع المالي الجزائري والتي سلطت عليها أضواء كثيرة.

كما يتميز تنظيم الرقابة في الجزائر بضعف التنسيق والاستقلالية لأجهزة الرقابة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشاكل بالنظر للأدوار المتضاربة للدولة فهي مساهم ومنظم ومتعامل للبنوك العمومية.

كما تتعلق نوعية الرقابة ليس فقط بسلطة الرقابة، لكن بالمؤسسة وببعض الشروط السابقة لممارسة الرقابة، من بينها نجد سياسات الاقتصاد الكلي الصحية (des macroéconomiques)، وبنيات تحتية متطورة، وسيرة سوق فعالة، وميكانيزمات تضمن درجة ملائمة من الحماية النظامية، والتي لاتخضع في جزء كبير منها للرقابة البنكية، ولكنها تؤثر كثيرا في كفاءة الرقابة وفعاليتها[3].

كما ترتبط مسؤولية الرقابة الدائمة ببنك الجزائر، في حين أن العقوبات هى من صلاحيات اللجنة المصرفية، ولتشكيلة الرقابة العديد من المستويات بين المفتشية العامة لبنك الجزائر

1 – قرار مجلس الدولة رقم 19080 المؤرخ في 30 /12 /2003، يتعلق بحياد المصفي المعين من اللجنة المصرفية، (قضية بين مساهمي البنك التجاري والصناعي (BCIA) ضد اللجنة المصرفية)، الغرفة الخامسة، مجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005.

2 – احتل النظام البنكي الجزائري المرتبة 134 في الترتيب الذي قام به المعهد الدولي للإحصاءات "وورد ايكونوميك فورم" لسنة 2008. www.bladi.info/threads/systéme-bancaire-algerian-dernier-rang-178795

3 – Rapport de Fond Monétaire International, n° 14/161, op. cit., p . 42.

واللجنة المصرفية دون توضيح مهام الرقابة على الوثائق وفي المكان بين بنك الجزائر والأمانة العامة للجنة المصرفية، كما يقع على عاتق السلطات ضرورة تدعيم أدوات رقابة الحذر الكلي، عن طريق التحاليل الأفقية للمخاطر ولاختبارات الثبات للبنوك والمؤسسات المالية.

على الرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائربموجب تعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وكذا مختلف الاصلاحات على المستوى المؤسساتي للخطر النظامي من خلال العمل والحرص على استقرار الأثمان، وضمان الاستقرار النقدي والمالي[1]، إلا أن القطاع البنكي لا يزال يشكو من عدم قطع حلقة الاقتصاد الكلي بحلقة الاقتصاد البترولي، بحيث يسمح قطع هذه الحلقة بتحقيق مردودية أكبر للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي.

كما جاءت التعديلات الكثيرة التي مست قانون النقد والقرض تحت تأثير الأزمة المالية العالمية الحديثة وهي تعديلات بنفس الضخامة بالنسبة للقانون النقدي والمالي الفرنسي ولمختلف الأنظمة البنكية والمالية للدول المختلفة، بما أدى إلى نوع من التضخم الذي يحذر منه الخبراء والمحللون الاقتصاديون، فحسب الخبير الأمريكي الكبير "جوزيف ستيغلر" "فإنه يجب ضمان نوعا من الإستقرار والوضوح في المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي، فعدم الإستقرار وتضخم المجال القانوني خاصة القوانين الإقتصادية يضر بالدولة ويضاعف من الضبابية ويؤدي إلى غياب الرؤية لدى المتعاملين الجزائريين والأجانب[2]".

1 – المادة 35 من الامر رقم 03 –11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم

2 – يضيف الخبير الاقتصادي أن التدابير التي اتخذت في قانون المالية 2009 مردها الخوف من تفاقم وضع لا يمكن السيطرة عليه خاصة في مجال الواردات. ولكن الطريقة التي اتخذت بها هذه القرارات كانت سلبية نوعا ما وتعطي رسائل غير مطمئنة للبعض وضاعفت من رؤية الجزائر كبلد غير مستقر من الناحية التشريعية والقانونية، وغير مضمون في مجال الأعمال والاستثمار وعليه يتعين اعتماد سياسة اتصال مستمرة لضمان شرح المواقف الجزائرية وضمان إقناع المتعاملين الأجانب بالخصوص..." مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد السادس عشر، مرجع سابق، ص. 18.

الفرع الثاني

الرقابة البنكية وتحقيق الاستقرار المالي وجذب الاستثمار

تحقق الرقابة المالية الاستقرار المالي بما تفرضه من شفافية في الممارسات التجارية والمعاملات المصرفية **(أولا)** كما تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي بتقديم ضمان الفعالية والمرونة والجدية للنظام البنكي ودمقرطة القرض ومناخ لتجارة المال و الأعمال **(ثانيا)**.

أولا – الرقابة المالية وتحقيق الاستقرار المالي

تعلمت الجزائر من دروس الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في سنة 2008، فبدأت في 2010 في برنامج اصلاحات مس الإطار القانوني وكذا إصلاح إطار السياسة النقدية والاستقرار المالي، والذي حاولت من خلاله تطهير التدبير التنظيمي الذي يشمل وسائل تسيير السياسة النقدية (إستعادة السيولة) (la reprise de liquidité)، وتسهيلات الودائع ذات الفوائد، والاحتياطات الالزامية، لتحقيق هدف أولوي للسياسة النقدية، والاحتفاظ بالأهداف الكمية المرنة السارية المفعول مع ازدياد أهمية التنبؤ بالتضخم للأجل القصير.

لكن يبقى أن المساهمة في السياسة النقدية بالنظر إلى هيمنة البنوك العمومية في النظام المالي الجزائري، قد تأثرت بالتسيير المتذبذب لنسب الصرف، والذي أثر بدوره على هدف الاستقرار المالي الخارجي، إذ يجب أن يصل التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف إلى مستوى يسمح بمواجهة الصدمات الاحتمالية، والتي يتم تسجيلها ضمن الهدف الاستراتيجي للمتانة والاستقرار المالي، وتزداد تعقد هذه الرقابة وأهميتها كلما زادت التمركزات البنكية التي يجب أن تخضع إلى تدابير رقابية مدعمة[1].

كما دعمت التدابير الخاصة بالأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الإطار القانوني الذي ينظم القطاع البنكي في الجزائر، والطابع القانوني للاستقرار المالي، كمهمة صريحة لبنك

1 – DAMY- Grégorie: Les Aspects Juridiques des Fusions et Aquisitions Bancaires Nationales et Européenne, édition Litec, Paris, octobre 2005, p. 121.

الجزائر، تحت زاوية رقابة "الخطر النظامي". والتي جاءت لمواجهة التدابير التنظيمية المتخذة بالنظام رقم 08-04 الذي رفع من الرأسمال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يتعلق بالقواعد العامة في مادة شروط البنك المتصلة بالمخاطر على المنتجات المالية على ضوء الضعف المسجل في هذا المجال.

منحت التدابير الجديدة بنك الجزائر صلاحيات واسعة في مجال التحقيقات على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، إذ يقوم مفتشوا بنك الجزائر ولحساب اللجنة المصرفية بالرقابة على هذه المؤسسات، كما يسمح توسيع الصلاحيات الخاصة ببنك الجزائر بتحسين متابعة البنوك والمؤسسات المالية، وتدعيم قدراتها في مجال "اختبار الثبات" « stress tests »، بالتوازي مع الانتهاء من وضع نظام التنقيط للبنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق رقابة جيدة للمخاطر البنكية (الرقابة الموجهة نحو المخاطر).

كما تم إنشاء لجنة لتحقيق الاستقرار المالي على اعتبار أن تحقيق الاستقرار المالي من أولويات بنك الجزائر، والذي يقوم بمراجعة المتانة المالية للمؤشرات الأحدى عشر (11) التي تسمى "المؤشرات الدنيا" في انتظار تحقيق مؤشرات أخرى تسمى "المؤشرات المفترضة" " indicateurs proposés " مع تطوير التقدير الدوري للاستقرار المالي للنظام البنكي والمالي، بواسطة اختبارات الثبات (des stress tests) ابتداءا من 2007 مع الاهتمام به أكثر في 2010. طور بنك الجزائر نموذج مندمج وديناميكي لاختبار الثبات تمثل في نظام إسقاط لاختبار الثبات الكلي (de macro stress testing) الذي يقيس حساسية المؤسسة البنكية لكل عوامل مخاطر النشاط البنكي (احتمال العيب، نسب الفوائد، السحب الجماعي للودائع...) بصفة انفرادية أوجماعية[1].

1 – Rapport de la Banque d'Algerie 2014, p. 101, www.bank-of-algeria.dz.

تقوم لجنة الاستقرار المالي في مجال وسائل الحذر الكلية "macroprudentiels" (مثل الاحتياطات الالزامية)، بمراقبة الزيادة المفرطة في السيولة الهيكلية (l'excès de liquidité structurel)، التي تميز النظام البنكي الجزائري وتحسين توزيع القروض الموجهة للاقتصاد بالاعتماد على تنويع الاقتصاد الوطني، وتدعيم تبادل المعلومات بين (اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، سلطة رقابة التأمينات COSOB)، بهدف تقوية معرفة مستوى ثبات للنظام المالي في مواجهة المراحل الانتقالية (cycles conjoncturels)، والتي تسمح في الأخير بالكشف عن كل تهديد للاستقرار المالي[1].

كما قام مجلس النقد والقرض بتطوير الإطار التشغيلي للاستقرار المالي المرتبط بالأشكال الجديدة للجنة بال، باملاء تنظيم في مادة تحديد وتقدير وتسيير ورقابة خطر السيولة بموجب النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة[2]، وهو النظام الذي يحدد معامل أدنى لسيولة البنوك والمؤسسات المالية، والذي يهدف ضمان ممارسة جيدة لتسيير خطر السيولة ومتابعة العمليات فيما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الحذرة[3] (reportings prudentiels)، يضاف إلى ذلك النظام رقم 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية الذي أملاه مجلس النقد والقرض في 2011، مع تحديد اللجوء إلى الاقراض والاقتراض فيما بين البنوك، بالنسبة للعمليات على مستوى السوق النقدية و الزام البنوك والمؤسسات المالية من أجل وضعها حيز التنفيذ.

1 – نفذ اختبار الثبات الخاص بكل مؤسسة ولمجموع القطاع المالي في 2010 بدعم من خبراء البنك الدولي، وهو بمثابة متابعة تسمح بإختبار مستوى توزيع المعلومات بين مختلف سلطات الرقابة على النظام المالي، وتناسقها وتعاونها في مجال القيام بأعمال تصحيحية، عرض التقرير السنوي من محافظ بنك الجزائر في 25 أوت 2010 على الموقع الالكتروني. [en ligne] disponible sur le lien éléctronique : www.bank-of.algeria

2 – النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو 2011، المرجع السابق.

3 – النظام رقم 11-04، المرجع السابق.

جاء هذين التدبيرين السابقين لتقوية وسائل الإشراف والرقابة، ليساهما في تقوية متزايدة لاستقرار ومتانة النظام البنكي الجزائري ويدعمان من الإطار العملي للإشراف ومتابعة السيولة التي يقوم بها بنك الجزائر، في إطار قيادته للسياسة النقدية.

ثانيا – الرقابة البنكية وجذب الاستثمار الأجنبي

تساهم البنوك والمؤسسات المالية في تطوير الائتمان وتشجيع الاستثمار في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، بما توفره من تسهيلات خاصة إذا كانت نسبة الفوائد التي تفرضها على القروض منخفضة، وهو ما يشجع المتعاملين معها (أفراد أو شركات)، من اللجوء إلى القروض البنكية حتى تساهم في إنعاش الاقتصاد، وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن هؤلاء يحجمون عن طلب القروض[1]، فرقابة البنوك في تحديد هذه النسبة يشكل عاملا مشجعا للاستثمار.

كما يلعب القطاع البنكي بصفة عامة الدور المفتاح في سياسة الحكومة من خلال تدعيم المؤسسات الموجودة في وضعية صعبة مع تمويل المشاريع الجديدة، بما يحتم تقوية البنوك بتدعيم وتقوية مسار منح القروض الذي يمثل ضمانات كبيرة ومعرفة مدى قدرة هذه الاخيرة على الأعمال[2].

كما أن نقص قدرة البنوك على تقدير المخاطر وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال يعيق قدرتها على التمويل،بما يحتم تشجيع الحوكمة الجيدة في البنوك والمؤسسات المالية.

وبالتالي فلا يمكن في كل ذلك أن يعبر عن النظام المصرفي مستقلا عن المحيط الاقتصادي سواء في نظامه الكلي أو الجزئي، فهو مرتبط بمختلف العمليات الخاصة بتنشيط الاستثمارات

1 – شافعي محمد زكي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، مصر 1969، ص. 297.

2 – Le rôle du secteur bancaire dans la relance des investissements en tunisie, [en ligne] disponible sur le site : http://www.tunispages.com/com/articles/le-role-du-secteur-bancaire-dans-la-relance-des-investissements-en-tunisie/29 septembre 201.

في مختلف الميادين والشراكة[1]. وقد ازدادت أهمية القطاع المصرفي بعد التحولات السريعة في العالم في المجال الاقتصادي والصناعي والخدماتي، بظهور المؤسسة الممتدة (l'entreprise étendue)، وتطور العلاقات التي أدت إلى توسيع المهنة المصرفية واستقلالية الأسواق المالية، وتحول البنوك من بنوك التخزين إلى بنوك التدفقات والشبكات[2].

يقع على عاتق البنوك مسؤولية تطوير الاقتصاد، بتكريس الشفافية في العمليات المصرفية ومراجعة دقيقة للحسابات التي تسمح بدورها بتطوير الحوكمة في القطاع البنكي، مع تطهير حافظات البنوك بترتيب القروض المشكوك في تحصيلها دون اعتبارات سياسية، وتوضيح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ومنحه الاستقلالية اللازمة لممارسة مهامه.

تعمل الشفافية والمعلومة المالية الدقيقة على الكشف على عمليات الأموال غير المشروعة التي تعمل البنوك على إضفاء صفة الشرعية عليها، بما يمثل عائقا أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية، وجذب الاستثمارات المشروعة، لأنها تشوه سمعة تلك الأسواق، ومناخ المنافسة داخل القطاع المالي[3].

على الرغم من الاصلاحات المنجزة إلا أن القطاع البنكي في الجزائر لا يزال يشكو من بطء الاستثمار، الذي نرجعه بالدرجة الأولى إلى بعض التدابير الحمائية منها قاعدة 49% و51% المقررة للاستثمار في القطاع البنكي، والرشوة والبطء البيروقراطي وضعف القطاع المالي وعدم الاستقرار والأمن القانوني خاصة بالنسبة للحقوق الفكرية.في حين نجد أن المحيط الجديد الذي تجسده العولمة الاقتصادية والتبادل يتصل بالتزامات جديدة للمستثمرين مثل "شفافية شروط

1 – لعشب محفوظ "الوجيز في شرح القانون المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 146.

2 – TAPIA Jean-Claude: Les risques de la banque du triosiéme millénaire, Banque Magazine n° 616, Juillet-Aout 2000, p. 18.

3 – ملهاق فضيلة، وقاية النظام البنكي من تبييض الأموال "دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول"، دار هومة، الجزائر 2013، ص. 98.

الاستثمار"، و"نظام ضريبي معقول"، مع غياب تطاير التشريع (la volatilité de la législation) بتكريس حد أدنى من التنظيمات الثابتة والمعقولة، التي يسهل تحديدها وتطبيقها، يضاف إلى كل ذلك وجوب تكريس عناصر الحوكمة الجيدة وإدارة فعالة ونظام قضائي يعمل.

أثار التقرير الدولي للبنك الدولي (BRI) والشراكة المالية الدولية حول "ممارسة الأعمال" عبر العالم، خاصة في دول المغرب مثل الجزائر وتونس والمغرب، جمود التشريع وعدم فعالية الجهاز القضائي الجزائري، مع ضعف جذب الاستثمار الأجنبي. ولا يمكن أن يخلق تطبيق القواعد الجديدة في المجال الاقتصادي اقتصادا قانونيا ديناميكيا وتحقيق آمال الفاعلين الاقتصاديين إلا في إطار الأمن القانوني (la sécurité juridique)[1]، الذي يضمن الاستفادة من المزايا التي يمنحه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق مناصب الشغل، تحويل التكنولوجيا، و"معرفة العمل" (Le savoir faire)، والدخول في الأسواق الخارجية، وهذا بتشجيع تدفق الاستثمارات وتنويع آثارها على القطاعات التي تستفيد منها والتي تتحصل منها على مزايا كثيرة[2].

إضافة إلى كل ذلك فإن الجزائر تشكو من نقص تدفقات الموارد البترولية الذي يجب أن تحله بقواعد الميزانية، وبتدعيم صندوق تنظيم الحصائل (Fond de Régulation des Recettes FRR)، الذي يهدف إلى الإدخار للأجيال القادمة وتحسين الاستقرار للأجل القصير، الذي يشكو من نقائص، بحيث أن ودائع الادارات داخل الصندوق تساوي حصيلة المحروقات بمستوى 37 دولار للبرميل، مع سحب المبالغ من الصندوق من السلطات بكل حرية، بما يسبب مراحل (امتداد – انكماش)، وبما ينعكس سلبا على القطاع المالي[3].

1 – ZOUAIMIA Rachid, Droit de la régulation économique, édition BERTI, Alger, 2006, p. 205.

2 – Bekenniche OTMANE, Le partenariat Euro-Mediterrranéen, les enjeux, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010, p. 61.

3 – Rapport de Fond Monétaire International, n° 14/161, op. cit., p. 32.

الفصل الثاني

الرقابة وآثارها لمنع حدوث الأزمات على المستوى الدولي

تقودنا دراستنا لتدابير الرقابة وآثارها على المستوى الداخلي إلى دراسة التدابير الجديدة للرقابة على المستوى الدولي، التي تتصل بها اتصالا وثيقا عن طريق السوق البنكية والمالية العالمية، وضرورة التفتح عليها، ووجوب احترام واعتماد أساليب رقابتها وتقنياتها، ولوجود علاقات تواصل وتأثير وتأثر (des interconexions).

قد خصصنا فصلا كاملا للتدابير على المستوى الدولي لنظرا للعلاقة الوطيدة بين النظام البنكي الدولي والداخلي وبين تدابير الرقابة على المستويين، وكذا الطبيعة الكونية للرقابة البنكية والمالية، وهي نتيجة مباشرة لنظام الشمولية، إذ تنتقل عدوى الأزمة سواءا كانت داخلية إلى الدول الأخرى، أو كانت دولية إلى الأنظمة البنكية للدول.

ساهمت الأزمة المالية في إثراء الحوار حول كيفيات إرساء دعائم الرقابة البنكية الفعالة، والبحث عن أنجع الآليات الرقابية التي تمنع تكرار مثل هذه الأزمة على المستوى العالمي وتحقيق الاستقرار المالي.

كما ساهمت التحديثات المالية "les innovations financières"، في قطاع القرض العقاري بمخاطر، والتي كانت نتيجة وأثر في نفس الوقت لتطور الاقتصاد الكمي، وتسيير الحسابات، وزيادة التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال، وتحرير الاقتصاد[1] إلى انفجار الأزمة، على الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه التحديثات الخاصة بالقروض كان في البداية هو "دمقرطة القرض" "la démocratisation du crédit"، بمعنى تسهيل الحصول على القروض، واقتناء الملكيات العقارية من الخواص والأسر المهمشة في المجتمع الرأسمالي

1 – Innovation financiére, www.lexinternet.jf /innovation_financiere .htm

(l'accès à la propriété des ménages défavorisés)، ومن أهم هذه التحديثات المالية نجد المنتجات المهيكلة "les produits structurés"، ومشتقات القرض[1] (les dérivés de crédit).

ثبت بعد ذلك عند المنظمين نقص تقدير المخاطر المتعلقة بالمديونية المتزايدة ونقص تقدير مخاطر التحديثات المالية، بما أدى إلى تشكيل كتلة على أسعار الأصول (une bulle sur les prix)، ولم تستطع الدول منع عودة الأزمة المالية بنفس نوع الأزمات البنكية السابقة مثل: أزمة السوق الإجبارية (le marché obligataire) في (1987)، و"جانك بوندس Junk Bonds" في 1990[2]، وصناديق المضاربة (hedge funds)[3] في 1998، وكتلة الانترنت (la bulle d'Internet) في سنة 2000.

يكمن سر تتابع هذه الأزمات المالية الدولية في استحالة وضع حيز التنفيذ للتدابير الوقائية والردعية، فالربح المحقق قد أعمى الأعوان والفاعلين الذين يشاركون في اللعبة الاقتصادية في مرحلة الاضطراب عن ملاحظة ارتفاع المخاطر، وفي مقابل ذلك لا توجد أية سلطة حتى الآن تمكنت ونجحت لفرض نظام وتدبير مسبق للسلوكيات الحذرة، كمحاولة منها للوقاية من الآثار المستقبلية الكارثية للأزمة[4]. وبالتالي تفاقمت آثار الأزمة المالية على الرغم من التدعيم المقرر

1- (les dirévés du credit) هي منتجات أو عقود تنشأ تعهدات ترتبط بالخطر لواحد أو أكثر من الأطراف المتعاقدة (الدولة، المؤسسات، المؤسسات المالية) مترجم إلى اللغة العربية من كتاب:
JACQUILLAT Bertrand, GARBOUA Vivien Levey, op. cit., p. 48 .

2 – "junk bond بالانجليزية أو "obligation poureés بالفرنسية هي التسمية المألوفة في الولايات المتحدة الأمريكية للالتزامات ذات المخاطر العالية (les obligations à haut risques)، وهي التزامات مرتبة على أساس أنها مضاربة من وكالات التنقيط الدولية، بمعنى أنها تستحق نقطة درجة الاستثمار (l'investissment grade). وقد تم الاحتفـــاظ بهذا النوع من التوظيف للاستثمارات المؤسسية والأكثر شجاعة عن طريق توظيفها توظيفـــاخاصـــا.
[en ligne] disponible sur le : http://fr.wikipédia.org/wik/junk_ bond

3 – هيدج فاندس: يبين نموذجا للتسيير النشط للحافظات وحسب ما يدل اسمه بالانجليزية يعني بالفرنسية "صناديق التغطية "les fonds de couverture (أي عدم وجود الخطر). ويشكل حاملا للاستثمار له سياسة استثمار مضرة.

4 – V.Crise financière: Analyses et propositions financières, n° hors série, été 2008, Risques, n° 73-74, juin 2008, et Lacque-Labarthe – D., "les crises financières sont-elles évitables ?", pp. 77-84.

للبنوك خاصة من مجموعة العشرين (G20)، ومحاولة الدول امتصاص العجز المسجل لديها لمنع حدوث الانتكاس أو التقوقع الذي كان وراء حدوث أزمة سنوات 1930 والتي تعتبر السبب الرئيسي للحرب العالمية الثانية[1].

ظهر رأي تشاؤمي يرى بأن الإصلاحات لا تغير شيئا، بحيث لا يوجد أي نظام يمكن له تغيير "السلوك الإنساني"، الذي يهدف دائما إلى تحقيق الربح "لكن وجهة النظر هذه لم تتحصل على الإجماع، وحسب حكومة الرئيس الأمريكي" أوباما"، فإن "النظام المالي كان بصحة جيدة بصفة عامة، وقد حدثت نقائص في الرقابة، اعتبرت السبب الرئيسي للكارثة التي حدثت ما بين 2007 –2008، استوجبت أخذ الاحتياطات اللازمة وتدابير للحماية حتى لا تتكرر "، وقد أكد وجهة النظر هذه كل من أمين الخزينة "تيم قيتنر Tim Geitner »، والاقتصادي الأمريكي"لاري سومارس Larry Summers » وهو مدير المجلس الاقتصادي الوطني ومستشار بارز للرئيس الأمريكي.

لا يزال البحث مستمرا على المستوى الدولي لايجاد أنجع الآليات للتحكم في المنظومة البنكية للدول والنظام البنكي العالمي برمته، ومعهما التحكم ورقابة المؤسسات الدولية ذات الشهرة العالمية، وقاية من المخاطر التي تحدثها الأزمات، خاصة "المخاطر النظامية"، ومنع حدوث أزمة في المستقبل بحدة أزمة "قروض الرهن العقارية"، وبهذا تمسكت الإصلاحات المالية المنتخبة في جويلية 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين الرقابة والإشراف بعد مناقشات طويلة بشأن النظام الرأسمالي المتحرر من كل القيود.

وضعت تنظيمات جديدة للتحكم في التحفيز (les stocks options)، لتحسين تسيير نموذج الأعمال للنظام المالي العالمي، وتخفيف نزاعات وكالات التنقيط الدولية، اذوضعت مجموعة من

1 – COHEN David, « La premiére vraie crise de la mondialisation », L'atlas de 174 pays, Bilan Economie, 2010, p. 18

الالتزامات على المقرض، وعلى بائع سند من السندات أو أصل مالي، ومانح التنقيط الذي يجب أن يتحمل مسؤولية جزء من هذا العرض، وتقاسم مسؤولية العيب الخفي وهو الخطر الذي تؤدي إليه معلومة لم يتم الإعلان عنها أو تم تغييرها بصفة متعمدة.

كما تعتبر صعوبة إعلان إفلاس المؤسسات الكبيرة، من بين المشاكل المطروحة على المستوى الدولي والتي تتصل بأكثر من قطاع في الدولة، يضاف اليها صعوبة رقابة مؤسسات القرض التي تنتمي إلى النظام البنكي الموازي (le système bancaire parallèle)[1]، إلى جانب مؤسسات القرض وبنوك الاستثمار، وتعاونيات التأمين وصناديق الاستثمار من كل طبيعة وشركات تسيير الأصول. ما زاد من تعقيد رقابة "البنوك العملاقة متعددة الجنسيات "امتدادها الجغرافي والمتمثل بالفروع التي تقيمها في أكثر من دولة والتي تخضع إلى إجراءات رقابة معقدة، يجب تنسيقها لتفعيل رقابتها، وعدم تعارض التشريعات بشأنها، وهي نفس التدابير المعقدة التي أثبتت الأزمة الاقتصادية هشاشتها، الأمر الذي يستوجب تطوير آليات الرقابة لتتماشى مع تطور وتعقد التقنيات البنكية والمالية وتشعب وتداخل المؤسسات وتنوعها وضخامة الأسواق المالية وتعقد وسائلها **(المبحث الأول)** مع حرص الرقابة على تحقيق آثار صحية على مستوى النظام البنكي والمالي العالمي بما يساهم في منع حدوث الأزمات أو على الأقل التنبؤ بحدوثها في المستقبل **(المبحث الثاني)**.

1 – نعني بالنظام البنكي الموازي نظام وساطة للقرض، تلجأ اليه المؤسسات والأنشطة التي لا تنتمي الى النظام البنكي التقليدي والتي تقوم بواحدة أو اكثر من النشاطات التالية :– تحقيق عمليات تحويل لأجل أو للسيولة،– قبول تحويل مخـــاطر القرض،–اللجوء الى الرافعة المالية بصفة مبـــاشرة أو غير مباشرة،– قبول أموال لها خصائص الودائع.
Livre vert : Le système bancaire paralléle (texte presentant de l’intérêt pour l’EEE), Commission Européenne, Bruxelle le 19-03-2012, COM (2012), 101final, pp. 2 – 3.

المبحث الأول

الرقابة البنكية والمالية على المستوى الدولي

ساهمت الشمولية (la globalisation) والعولمة (la mondialisation)، في الانتقال السريع للآثار السلبية للأزمة داخل النظام البنكي والمالي العالمي، بما حتم تكثيف الجهود الدولية لإيجاد الحلول وتضميد الجراح العميقة التي أحدثتها الأزمة في جسم المالية الداخلية للدول (خاصة المتقدمة منها) والمالية العالمية، ولا يمكن إيجاد حلول جزئية لأثار عامة تمس أغلب الأنظمة البنكية والمالية الدولية،بما يترجم حتمية وضع تدابير شاملة لمعالجة أضرار شاملة.

أدت الأزمة المالية العالمية الحديثة إلى اضطراب ظروف الاستغلال، التي تفسر العجز الكبير في الرقابة المالية على المستوى العالمي، وقد أدى ذلك إلى هلع كبير من المؤسسات الدولية والمؤسسات العاملة على المستوى العالمي، والذي بدوره حفز الحراك والتجند الكبيرين من الدول لانقاذ ما تبقي من ماء وجه المالية العالمية.

تجندت جميع القوى العاملة على المستوى الدولي لوضع نظام حذر مندمج ومعمم لرقابة وضمان الاستقرار المالي (**المطلب الأول**)، وإصلاح أجهزة الرقابة على المستوى الدولي (**المطلب الثاني**)، مع تنسيق آليات الرقابة والمالية الدولية والتعاون الدولي (**المطلب الثالث**).

المطلب الأول

رقابة ضمان الاستقرار المالي الدولي

ساهمت مجموعة العشرين (G20)، بالتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى إلى الاعلان عن تنظيم دولي جديد لضمان الاستقرار المالي، مع تكييف هذا البناء بنموذج (الحذر الكلي والحذر الجزئي) بما يسمى بنموذج حذر شامل ومندمج (modèle prudentiel globale et intégré) (**الفرع الأول**) مع ضرورة إصلاح الأشكال المحاسبية الدولية وأشكال التسيير بعد أن كانت من بين الأسباب التي أدت إلى الأزمة (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

إصلاح رقابة "الحذر الكلي" و"الحذر الجزئي"

يرتكز البناء الجديد لنظام الرقابة على المستوى العالمي على وضع أشكال جديدة، تتمثل في تطوير اندماج الأسواق، وتدعيم التعاون الدولي واصلاح المؤسسات الدولية، بما يحتم تطبيق تدابير حرص مدعمة[1].

وقد تم تقرير هذه الأشكال الجديدة للرقابة من مجموعة العشرين G20 في سنة 2008، وكلف بهذا العمل كل من مجلس الاستقرار المالي (conseil de stabilité financiére CSF) ومع صندوق النقد الدولي للعمل والتنسيق من أجل وضع توصيات للحد من الأثار الحلقية للمالية[(2)]، بالتعاون مع هيئات التنظيم القطاعية كبنك النزاعات الدولية (Banque des réglements internationaux BRI)، ولجنة بال وجمعيات المراقبين الدوليين للتأمين، والتنظيم الدولي للقيم، والمنظمين الذين يقومون بتغطية مجموعة من القطاعات، مثل (IASB) و(FASB) بالنسبة للأشكال المحاسبية الدولية.

يستجيب هذا النظام لخاصيتين هما ارادة الاجابة للعولمة المالية بتنظيم معمم يطبق على كل الدول من جهة، ومن جهة أخرى الاعتراف بخطر النظام(le risque du systéme) والأثر المعنوي(le risque moral)، وتتمثل أهم نقاط هذا الاصلاح في تنسيق سياسة "الحذر الكلي" و"الحذر الجزئي" على المستوى الأروبي والعالمي **(أولا)**، والعمل على تحقيق رقابة حذر جديدة **(ثانيا)**.

1 - Rapport Annuel du Groupe des actions financiéres, 2011 - 2012, www.fatf-gafi.

2 – Crise bancaire et financiere de l’automne 2008, [en ligne] disponible sur le lien électronique: https://fr.wikipedia.

أولا – تنسيق سياسة رقابة "الحذر الكلية" و"الحذر الجزئية" على المستوى الدولي

تهتم رقابة " الحذر الكلية " بالصدمات المشتركة التي تمس الأطراف المتدخلة في النظام المالي، تحت تأثير عدوي (effet de contagion)، تنتج بالممارسة أو برد الفعل، وهو التحليل المعتمد على المستوى العالمي من أجل منع العدوى والصدمات للنظام المالي.

تقوم المؤسسات ذات البعد العالمي بتنسيق جهودها لإيجاد أنجع الحلول للوقاية من المخاطر، التي يتعرض لها قطاع المالية الدولي، واقتراح تدابير للرقابة تتكيف مع تعقد العمليات وضخامتها، ومن بين هذه المؤسسات نجد مجموعة العشرين (le G20)، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي (FMI)، وبنك المنازعات الدولية (BRI) والتي نوعت من دراساتها منذ سنة 2008 لإعداد مشاريع إصلاح الرقابة المالية في الدول الصناعية الكبيرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وفرنسا، وذلك بانشاء "هيئة رقابة الخطر النظامي" و"الاستقرار المالي الكلي "la stabilité macrofinanciére ". كما أكد تقرير مجموعة العمل التي ترأسها "جاك دولا روزيير"[1]، الذي نشر في 25 فيفري 2009، الحاجة إلى رقابة حذر كلية ومكملة لرقابة" الحذر الجزئية "التقليدية.

أصدرت من جهتها اللجنة الأروبية إعلانا في ماي 2009[2]، تضمن اقتراحات تشريعية تتعلق بالرقابة المالية، وقد قرر مجلس ايكوفان (le conseil ECOFIN) على المستوى المؤسساتي في ديسمبر 2009 بناءا جديدا للإشراف والرقابة المالية في الاتحاد الأروبي مطابقة لتقرير

1 – قام رئيس اللجنة الاوروبية "جوزي مانويل باروزو" في جويلية 2008، بطلب من "جاك دو لاروزيير "ليترأس مجموعة عمل عالية المستوى حول الإشراف المالي في أوروبا، وقد قدم جاك دولاروزيير تقريره في فيفري 2009، وتنيجة لهذا التقرير، اقترحت اللجنة الأوروبية مجموعة تشريعية، والتي يجب أن تبدأ بإنشاء اللجنة الأوروبية للخطر النظامي، والنظام الأوروربي للرقابة المالية.

La réforme de la supervision financiere, [en ligne] disponible sur le : http://entrio.be/files/bven/media/document /réforme _de_la _supervision _financiere

2 - Communication COM 2009 (252), Surveillance financière européenne du mai 2009.

"دي لا روزيير"، يرتكز على إنشاء المجلس الأوربي للخطر النظامي (CERS)[1]، والنظام الأوروبي للحراسة المالية (SESF)[2] اللذان يتكونان بالأغلبية من ممثلين من البنك المركزي الأروبي والنظام الأوربي للبنوك المركزية، إضافة إلى ممثلين من المراقبين للحذر الجزئي.

تتمثل مهمة المجلس الأروبي لـــ "الخطر النظامي" من جهة في الكشف عن الخطر النظامي، ومن جهة أخرى إصدار إنذارات وصياغة توصيات توجه إلى سلطات الرقابة الأروبية لأخذ التدابير اللازمة لتقليص الخطر النظامي، لكنه لا يملك أهلية التدخل المباشر في حل الأزمة النظامية التي كشف عنها.

يؤدي التركيز على المعلومات والسهر النظامي إلى تدعيم الحذر الذي يعتبر من عوامل عدم الاستقرار المالي، مع الحاجة الملحة إلى رقابة "الحذر الكلي"، والتقرير بوجود فرق بين مجرد ملاحظة المخاطر وحل هذه المخاطر في حالة الأزمة، فوسائل التدخل هي التي تهم أكثر[3].

ثانيا – نحو رقابة حذرة جديدة (Vers une supervision prudentiel rénovée)

تم تقرير رقابة حذر جديدة تتمثل في "الحذر الجزئي" (la supervision micro-prudentielle)، وتكييفها مع تدابير بال 3، بإرساء تنظيم حذر كلي من خلال تقرير "دي لاروزيير" على المستوى الأوروربي[4].

---

1 – Le conseil européen du risque systémique.

2 – Le systéme européen de surveillance financière.

3 – كان ينقص أروبا حلول جماعية، ولهذا قامت لا "ديجي كونكورونس" لمنع اختلاف الإنقاذات الوطنية للبنوك في أروبا، هذا ما يفرض التنسيق في هذه الانقاذات.

4 – "جاك دولاروزيير"، والمدير السابق لصندوق النقد الدولي (1978–1987)، ومحافظ بنك فرنسا في (1987–1993) والذي ترأس مجموعة عمل رفيعة المستوي لإعداد تقرير على الرقابة المالية في الاتحاد الأوربي والمنشور في العنوان الالكتروني التالي: [en ligne] disponible sur le site : http://ec.europa.eu /internal_market/finances/docs/de_larosiere_report_en.pdf.

كما أدخلت تعليمة ملائمة الأموال الخاصة (l'adéquation des fonds propres) (CRD)[1] (Capital Requirements Directive)، بصفة شاملة في كل أنظمة الاتحاد الأروبي في جانفي 2008، واختارت البنوك الأوربية الكبيرة طريقة التنقيط الداخلي المتقدمة (la méthode de notation interne avancée)، المرتكزة على اتفاق بال 2 المؤرخ في جوان 2004.

كما أدت الأزمة المالية إلى ضرورة مراجعة وتعديل التعليمة (CRD 2)، وبهذا اعتمد المجلس الأوروبي بصفة رسمية التعليمتين 2009 /111/ للمجموعة الأوروبية والتي تشكل مع التعليمة رقم 2009 /27/ للمجموعة الأوروبية والتعليمة رقم 83/2009 المجموعة التشريعية الثانية أو ما يسمى بالطرد التشريعي الثاني (le deuxiéme paquet legislatif)[2]، والذي يهدف إلى ضمان صلابة البنوك ومؤسسات الاستثمار.

تتمثل أهم التعديلات التي جاءت بها هذه التعليمات في تحسين تسيير المخاطر الكبيرة، ونوعية الأموال الخاصة، وتسيير خطر السيولة والمخاطر الخاصة بالوسائل المسندة (les instruments titrisés) والتي دخلت حيز التنفيذ في 2010[3].

اعتمد البرلمان الأوروربي في 24 نوفمبر 2010 وبصفة رسمية التعليمة رقم 76/2010 للمجموعة الأوروبية للبنوك أو ما سمي بـــ (paquet CRD 3)، حول مستلزمات الأموال

1 – في عام 2000، عوضت 7 تعليمات وتم تعديلها بالتعليمة الموحدة رقم 2000 /12 / للمجموعة الأوروبية من أجل تقوية الشفافية للتشريع الأوروبي وإنشاء ما يسمى بـــ "القانون البنكي الأوروبي".
La directive sur les exigences de fonds propres (CRD), La législation en vigueur : [en ligne] disponible sur le : http://ec.europa.en/internal_market/bank/regcapital/legislation/in_force_fr_htm

2 – Directive 2009/111/ CE du parlement européen du 16 septembre 2009 modifiant les directives 2006/48/CE, 2006/49/CE et 2007/64/CE en ce qui concerne les banques affiliées à des institutions centrales, certains éléments des fonds propres, les grands risques, les dispositions en matière de surveillance et la gestion de crises, JOUE n° 302/97 du 17 novembre 2009.

3 – BORDES Mishkin Christian, HAUTCOUEUR CYRILLE, Pierre Dominique, LACQOUE LABARTHE, RAGOT Xavier, op. cit., p. 452.

الخاصة لحافظات التفاوض، باعادة التسنيد والرقابة الحذرة لسياسات العلاوات، ووضعت هذه التعليمة حيز التنفيذ على مرحليتين إذ دخلت حيز التنفيذ المجموعة الأولى الخاصة بتدابير العلاوات وتلك المتعلقة بتوسيع بعض المستلزمات الدنيا للأموال الخاصة في القوانين الداخلية لدول الاتحاد قبل 1 جانفي 2011 واعتماد تدابير أخرى قبل 31 ديسمبر 2011.

تهدف هذه التعليمة إلى التأطير الجيد للنموذج البنكي الذي يسمى (الأصل–نحو–التوزيع) (originate to-distribute)[1]، وتشمل الالتزامات المتعلقة بالأموال الخاصة لحافظات التفاوض "les portefeuilles de négociation" والتسنيد أو عملية إعادة التسنيد[2]، والتزامات الإعلان عن المخاطر المتصلة بالتسنيد (la titrisation) وسياسات العلاوات[3].

اعتمدت اللجنة الأوروبية في 20 جويلية 2011 التعليمة الرابعة (CRD 4)، أو (تعليمة ملائمة الأموال الخاصة في المجموعة الرابعة)، والتي تهدف إلى تقوية تنظيم القطاع البنكي، وتسيير

---

1 - انتقد الجدول التقليدي للقرض البنكي من حوالي 20 سنة مع نموذج "أوريجينايت أند ديستريبوت"بمعنى"المرحلة الابتدائية – للتوزيع""الذي يجزأ مسار توزيعه إلى مراحل مختلفة ومسير من أجهزة مختلفة . والنظرة التجارية للمتعامل يمكن أن تمنح إلى " بروكر" أو تحقق من بائعي البنك، و"اوريجيناسيون" تتمثل هذه المرحلة الابتدائية في الاتفاق على العقد، وبانجازه النهائي، لكن لا يحفظ الدين بالضرورة في الحساب البنكي، ويمكن أن يجمع في صندوق مشترك للديون والذي يمكن أن تباع حصصها إلى المستثمرين وبصفة عامة الى المهنيين.

يتمثل هذا في ميكانيزم التسنيد أو عملية السندات، يستمر تسيير هذه الديون بصفة إدارية من البنك، الذي يحافظ على علاقته بالمتعامل،و يتعلق الأمر بتقديم بسيط للخدمة لحساب الصندوق والذي أصبح مالكا للدين، ويتحمل عن طريق حامليها كل الخطر، والديون التي تحولت إلى سندات والتي توزع كما يوزع أي سند في السوق المالية.

إن إثبات هذا النموذج يكمن أولا في فعاليته، وتخصص العاملين واقتصاد السلم الذي يسمح به، إضافة إلى مردود يته بالنسبة للبنوك، لأنها تحول النشاط الذي يكون خطرا ومحركا للرأسمال إلى (حماية للقروض التي حملها البنك في حسابه)، وهو نشاط خدمة، بفوائد من اللجان وبدون خطر، ولا يلزم وجود أموال خاصة، وفي الأخير توزع المخاطر التي تسمح بها وتسييرها بميكانيزم السندات.

V. Bertrand -Jacquillat, V. L -Garboua,. t, op. cit., pp. 35-36.

2 – La retitrisation est ésentiellement un recyclage des tranches non AAA d'une première titrisation qui consiste à réaliser une deuxième titrisation à partir de ces tranches en les rehaussant de quelques autres ingrédients (titre adossés à des rémunérations variables et de compensation).

3 – وقد اختبر البرلمان الأوروبي والمجلس الأوربي اقتراح التعليمة التي تتعلق بملاءمة الأموال الخاصة.

المخاطر بصفة أقرب إلى الحقيقة الاقتصادية[1]، إذ تمثل هذه التعليمة مرحلة جديدة لإنشاء نظام مالي أكثر صحة، بنص هذه التعليمة على تنظيم الدخول لممارسة نشاطات الحصول على الودائع[2] (les activités de recéption de dépots)، والأخذ بعين الاعتبار التوصيات الخاصة بمنتدى الاستقرار المالي (Forum de stabilité financière)، الناتج من مجموعة العشرين G20 للتسريع من عملية الخروج من الأزمة المالية.

وعلى المستوى العالمي فقد وضعت لجنة بال في جويلية 2009[3]، مجموعة من الاقتراحات لإصلاح الرقابة المالية على المستوى العالمي وتقوية تنظيم 1996 الذي ينظم الأموال الخاصة بالنسبة لحافظات المفاوضات (le portefeuille de négociation)، وتدعيم الأسس الثلاثة للرقابة حسب بال 2 والتنسيق على المستوى الدولي لتعريف الأموال الخاصة التنظيمية (Les fonds propres réglementaires)، وتقوية قدرة امتصاص الخسائر لمؤسسات القرض برفع نوعية الوسائل اللازمة والمتفق على اعتمادها على المستوى العالمي، وتقوية تدبير رقابة تسيير مخاطرالسيولة والتقييس والأموال الخاصة والحوكمة، والشفافية وإرسال المعلومات من البنوك[4].

1 – وهي التعليمة التي حلت محل التعليمتين 84/2006 /و2006 /49 للمجموعة الأروبية.

2 – Les nouvelles propositions sur les éxigences de fonds propre CRD IV .V. le site internet : [en ligne] disponible sur le : http://ec.europa.eu/internal_market/bank/regcapital /new_proposals-fr.htm.

3 – La régulation financiere après la crise des « subprime » quelles leçons et quelles réformes : [en ligne] disponible sur le : www.robert-shuman.en/fr/questions-d-europe/0246-la-regulation-financiere-aprés-la-crise-des-subprimes-quelles-leçons-et-quelles-reformes.

4 – Bâle 3 : dipositifs réglémentaires mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, banque des reglements internationaux, decembre 2010 (document révisé en 2011), p. 1.

الفرع الثاني

إصلاح الأشكال المحاسبية الدولية وتقوية أشكال التسيير

ندرس تنسيق الأشكال المحاسبية على المستوى الدولي **(أولا)** وكيفية حساب القيمة الحقيقية (la juste valeur) **(ثانيا)** وأهمية المعلومات المنشورة لمواجهة الشكوك التي أثارتها الأزمة **(ثالثا)** وكيفية الانتقال من التقييم حسب "قيمة السوق" « la valeur de marché » « mark to market » إلى "التقييم النموذج" "mark to model" **(رابعا)**.

أولا – التنسيق في الأشكال المحاسبية الدولية

اتهمت بعض الأشكال المحاسبية الدولية على أنها المحرك الذي أسرع الأزمة المالية، خاصة مفهوم تقدير (la fair value)[1]، والأشكال المحاسبية IAS 32، و39 المتعلقة بمحاسبة الوسائل المالية والديون والأموال الخاصة.

اتهم تقدير السندات المالية، حسب هذا التقييم بأنه هو الذي ساهم في تراجع الكشوفات البنكية في الأزمة المالية، لهذا كان يجب تعديلها حتي تعاد كيفية الاتجار بالسندات المالية، التي أصبحت غير سائلة وتحسب حسب قيمة التحويل، وقد أجبرت المؤسسات المالية لاتخاذها بصفة دائمة في كشوفاتها.

فيعتبر نقص تقييم هذه المنتجات المعقدة في قلب الأزمة المالية، فعندما تكون المنتجات غير سائلة أو أنها أصبحت بعد ذلك غير سائلة، يجب أن تمنح نموذج معين حتى يمكن تقييمها بثمن تمثيلي (un prix représentatif) لقيمتها الأساسية والذي أصبح ملزما ابتدءا من 2007[2].

1 – يغطي هذا المفهوم نوعين من القيم"قيم السوق و"قيم النموذج" وهي بمثابة قيمة السوق الفورية،والتي تترجم وجهة النظر الخاصة بمتعامل السوق، وهناك مجموعة من المستعملين لا تترجم قيمة مؤسستهم بالقيمة الفورية الحقيقية للوسائل المكونة لحسابها، وفي غياب مرجعية للسوق، فان "لافير فالو"تقدر على أساس "قيم النموذج".

2 – JACQUILLAT –B., GARBOUA –V. L., op. cit., p. 67.

تشكل القواعد المحاسبية المؤسسة بصفة واسعة على تقدير القيمة الحقيقة "la juste valeur"، موضوع اهتمام ومتابعة المراقبين البنكيين، مع تسارع مسار تنسيق المراجع المحاسبية منذ 2007، وظهور التنسيق على كيفيات قياس القيمة الحقيقية وأهمية المعلومات والإعلان عنها لمواجهة الأزمة و ضرورة التقييم حسب قيمة السوق.

في إطار بروتوكول سمي (Memorandum of Under standing)[1] تابع l'IASB[2] وFASB[3] أعمالهم لتنسيق المرجعية المحاسبية الدولية (IFRS) والأمريكية (US GAAP)[4]، بالنسبة للمؤسسات التي تقوم في الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة العامة للادخار (appel public à l'épargne)[5]، إذ تتمثل الأهداف الخاصة بهذا التنسيق في زيادة وصاية سلطة رقابة الأسواق المالية الأمريكية la SEC[6] والزامية توافق حسابات (IFRS)[7] لأشكال

1 – هي وثيقة رسمية تتضمن اتفاقا بين طرفين أو عدة أطراف، وهي تعد ايذانا لبدء العمل بين الاطراف أكثر منها التزاما قانونيا، ولذلك يعتبر البعض ان مذكرة التفاهم اتفاق شرف تفتقد لالتزام العقود القانونية الرسمية.
أنظر الموقع : http://ar-wikipedia.org/wiki/

2 – International Accounting Standards Boards.

3 – Financial Accounting Standards Board.

4 – US GAAP : signifiient United States Generally Accepted Accounting Principles.
يتعلق الأمر هنا بالمبادئ المحاسبية الأمريكية التي تسمح بتقديم المعطيات المالية للمؤسسات الخاصة والجمعيات بدون هدف ربحي، وهي في تطور دائم ومتواصل مع الاثراء المتزايد للأشكال المحاسبية الامريكية . لأكثر تفاصيل أنظر الموقع الالكتروني الذي يحدد هذه المبادئ:.http://www.Cmundi.fr/definition-us gaap.html

5 – La levée de l'obligation de réconciliation des comptes IFRS en US GAAP pour les émetteurs étrangers aux états unis à été voté le 15 novembre 2007. Elle s'accompagne de dispositions transitoires pour certains émetteurs européens.

6 – Securities and Exchange Commission.

7 – International Financial Reporting Standards هي أشكال دولية للمعلومات المالية، والتي عرفت أكثر في إطار المهنة المحاسبية والتي وضعت من مكتب الاشكال المحاسبية الدولية والموجهة إلى المؤسسات الداخلة في البورصة من أجل تنسيق تقديم ووضوع وضعياتها المالية.
لأكثر المعلومات حول هذه الاشكال المحاسبية أنظر الموقع الالكتروني: [en ligne] disponible sur le http://fr.wikipedia.org/wiki/international _financial_reporting_Standards.

US GAAP[1]، وطبقت بالتالي قواعد انتقالية لمدة (2) سنتين للمؤسسات التي تعتمد شكل IAS 39 حسب ما اعتمده الاتحاد الأروبي وبعض المصدرين الأوربيين الذين يلتزمون بتقديم معلومات نوعية إضافية.

كما صادقت اللجنة الأروبية على ميكانيزم لتحديد كيفية التوافق على هذه الأشكال، يسمح لمصدري القيم المنقولة للدول غير المنتمية إلى الأسواق المنظمة الأروبية لتطبيق أشكالها المحاسبية المنسقة إلى غاية 2011، بشرط أن تعمل هذه الدول وقبل 30 جوان 2008 على تنسيق أشكالها المحاسبية أو اعتماد مرجعية (IFRS) قبل 31 ديسمبر 2010[2].

عرفت القواعد المحاسبية تعريفا واسعا، يرتكز على التقدير على القيمة الحقيقية من طرف المراقبين البنكيين، بحيث يتمثل الهدف الرئيسي للمراقبين في صحة "القيم الحقيقية" « les justes valeurs »، وتستعمل هذه المعطيات المحاسبية وبصفة واسعة لحساب معطيات قواعد الحذر.

كنتيجة لما تم نشره في 30 نوفمبر 2006 لوثيقة استشارية لـــ (IASB) المتعلقة بالشكل الأمريكي FAS 157 وبتقدير القيمة الحقيقية "la juste valeur"، قامت الأمانة العامة للجنة المصرفية الفرنسية سابقا بمشاركة في صياغة أجوبة للجنة بال واللجنة الأوربية للمراقبين البنكين والذين عبروا عن تخوفاتهم من هذا المشروع.

ذكر المراقبون البنكيون بالنسبة لموقفهم في إطار مناقشات مراجعة الإطار غير النزيه لجهاز التقييم المحاسبي l'IASB، بضرورة أن تكون المبادئ العامة صحيحة، مع قابلية المعلومة المالية للتحري والبحث بالنسبة للأصول والخصوم التي لا يوجد لها سوق نشط

1 – وتم قد تم انتخاب ذلك في 15 نوفمبر 2007 بالنسبة للشركات الأجنبية التي وضعت حساباتها حسب أشكال (IFRS) حسب ما نشره (l'IASB).

2 – Le Rapport annuel de la commission bancaire Française 2007, p. 101.

(un marché actif)، كما يضاف إلى ذلك تخوفات أخرى خاصة بالاعتراف بـــ "الربح الأصلي"[1] الخاص بالعمليات المتعلقة بالوسائل المقومة انطلاقا من نماذج تحتوي على معطيات لا يمكن ملاحظتها لكونها (غير سائلة).

ثانيا – كيفية قياس القيمة الحقيقية

في إطار تناقص وانقطاع السيولة في بعض الأسواق، أصبح من الضروري استرجاع المبادئ التي يقوم عليها شكل IAS39، مع الأخذ بعين الاعتبار للصعوبات التي يتم التعرض لها لتقدير بعض المنتوجات، إذ يعتمد هذا الشكل لتقدير وتحديد القيمة الحقيقية على ما يلي:

ثمن الدخول في سوق نشط (le prix coté sur un marché actif)، وحصص العملية الأحدث، والقيمة الحقيقية لوسيلة مالية مشابهة باستعمال تقنيات التقييم التي تدمج المعطيات والتي لا يمكن ملاحظتها في السوق.

لمواجهة ذلك وضعت الجمعية الوطنية الفرنسية لمحافظي الحسابات في مؤسسات القرض تعليمة توضح من خلالها كيفيات تطبيق بعض التدابير لأشكال IAS 39، والمتعلقة بحساب بعض الوسائل المالية، وتلك المتعلقة بأشكال IFRS المتعلقة بإعلان المعلومات على الوسائل المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار لظروف السوق[2].

وكإجابة للأزمة المالية اعتمد مجلس الاستقرار المالي (CSF) صياغة توصيات في تقريره المؤرخ في 7 أفريل 2008 في مواجهة واضعي التقييس المحاسبي (les normalisateurs comptables)، لتشجيعهم على تحسين الأشكال المحاسبية المتعلقة بتقييم الوسائل المالية

1 – منتوج أو تكلفة متصلة بالفرق بين ثمن العملية والقيمة الحقيقية لأداة مالية، وتكون محسوبة خلال التسجيل المبدئي للوسيلة المعنية بالنسبة للشكل، وعندما تكون معطيات التقييم المعتمدة يمكن ملاحظتها في السوق وهذا بالنسبة لشكل IAS39.

2 – وقد شاركت اللجنة المصرفية الفرنسية في إعداد هذه الوثيقة، وتذكر هذه التعليمة أن قيمة السوق هي أحسن وسيلة لتمثيل القيمة الحقيقية وذلك عندما يكون السوق في حالة نشاط (le marché est actif).

قليلة السيولة، وتقوية الشفافية في الاتصالات المالية، إضافة إلى قواعد المحاسبة (les règles de comptabilisation) والشفافية المتعلقة بالحاملات الموجهة للاستجابة لحاجة محددة (les véhicule ad hoc).

أكدت مجموعة العشرين (G20) على هذه التوصيات واعتبرتها ذات أولوية في اجتماعها المنعقد في 15 نوفمبر 2008، وعلى ضرورة وضعها حيز التنفيذ في 31 مارس 2009. قام مراقبوا قواعد الحذر خلال سنة 2008 ببعض المبادرات للبحث عن حلول سريعة للمشاكل المحاسبية، خاصة المنتجات المعقدة مثل عملية السندات (la titrisation)، التي يجب أن تعتمد بطريقة لا تؤثر على النماذج الاقتصادية للمؤسسات، ولا تثير سلوكيات دورية وغير مشجعة للاستثمار طويل المدى، وبالتالي تحقيق التقييم الجيد والشفافية الصارمة.

وقد أظهرت أزمة السيولة الصعوبات في تحديد القيمة الحقيقية لعدد كبير من الوسائل المالية غير السائلة، وأصبح من الضروري توضيح تطبيق مبدأ "القيمة الحقيقية" في الأسواق غير النشطة، بالنسبة للتدابير الموجودة في شكل (IAS)، التي ترتكز على أن "القيمة الحقيقية" هي القيمة التي تتم ملاحظتها في السوق، ونتيجة ذلك اصطدمت البنوك بصعوبات في تحديد القيمة المراد تقديرها بتطبيق تدابير الشكل IAS 39 بصفة غير دقيقة نظرا لأخذها بعين الاعتبار شروط السوق، وقدم واضعوا الأشكال المحاسبية الدوليين (les normalisateurs comptables internationaux (IASB))، والأمريكيين (FASB) توضيحاتهم حول المعالجة المحاسبية لبعض الوسائل المقدرة حسب القيمة الحقيقية في ظرف السوق غير الفاعل (marché inactif)[1]، وقد بذل المراقبون البنكيون سواء على المستوي الدولي أو الأروبي،

1 – تطلق هذه التسمية في لغة البورصة على السوق الذي تكون فيه المفاوضات قليلة، مع نوع من التردد من المتعاملين فيه: ROUBI–Blanche Soussi, op. cit., p. 200.

اهتماما كبيرا لصحة ودقة القيمة الحقيقية، واتخذوا عدة مبادرات بالاشتراك الواسع للأمانة العامة للجنة المصرفية الفرنسية سابقا.

ثالثا – أهمية الاعلام لمواجهة الأزمة

قام المراقبون البنكيون بتحديد أهمية الإعلام الكامل والمتناسق حول نتائج الأزمة، كعنصر أساسي لإرساء الثقة في الأسواق المالية، وفي هذا الإطار قامت اللجنة المصرفية الفرنسية سابقا بالتنسيق مع الفدرالية البنكية الفرنسية وسلطة الأسواق المالية، بالإعلان على المستوي الاروبي لتوصيات تسمى (Senior Supervisors Group SSG)، التي أعيدت في تقرير منتدى الاستقرار المالي في 7 أفريل 2008[1]، تم استكمال هذه المبادرة على المستوي الأوربي بالتقرير الخاص باللجنة الأروبية للمراقبين البنكيين حول الشفافية المالية المنشور في 18 جوان 2008، لمواجهة التعرض لقروض الرهن العقارية.

إن للمعلومة المحاسبية نفس أهمية قواعد الحذر في كونها الوسيلة التي تجيب كقواعد الحذر على بعض الأولويات، مثل إعلام المحللين والمساهمين، وكبار المستثمرين بالمعطيات المفتاح للمؤسسة، وبهذا يعتبر التقدير حسب "قيمة السوق" « la valeur du marché » في الولايات المتحدة وفي أرويا بمثابة القيمة الثابتة، ومهما كانت الاختلافات بين المفهوم المعتمد في أمريكا على (القواعد) وفي فرنسا على (المبادئ)، فإن تناسق القواعد المحاسبية على المستوي الدولي يتم على النسبة الثابتة للسوق وهي" لافير ڤالو" (la fair value).

ولا يقتصر دور الأشكال المحاسبية التي تقوم بتقدير القيم في السوق، وقيم الأصول والسندات فقط على الوقاية من الأزمات المالية فحسب، بل أيضا إعلام المستثمرين، ففي قضية "أنرون « l'affaire d'Enron »، تم تضخيم حساباتها لتعرض على المستثمرين على صورة خاطئة عن حالتها المالية، إضافة إلى ذلك فان أزمة قروض الرهن العقارية ليست أزمة محاسبية فحسب،

1 – Rapport de la commission bancaire française, 2008, p. 123.

بل أزمة شفافية في المعلومات المالية، لأن هذه الشفافية هي التي تلعب دورا مهما للكشف عن المشاكل التي يمكن أن تعاني منها المؤسسة، واستعملت الأشكال المحاسبية التي تتأسس على تقييم السوق "mark- to- market " لمعالجة المشاكل التي حدثت في الأزمات المالية السابقة.

رابعا – الانتقال من التقييم حسب "قيمة السوق" « la valeur de marché »" mark to market" إلى "التقييم النموذج" "mark to model"

اهتم المراقبون البنكيون بهذا المفهوم خلال الأزمة المالية بالنظر إلى أثاره شبه الحلقية (pro- cycliques)، ففي حالة وجود تمويل أغلبية المؤسسات في السوق، يصعب معرفة وتحديد المعالجة المحاسبية التي لا تتأسس على "قيمة السوق"، إذ يظهر المشكل في تداخل الأشكال المحاسبية مع قواعد الحذر ونماذج تقدير المخاطر، ويشكل ثمن السوق، الأساس لكل التنظيمات التي تتعلق بتقليص وتخفيف أثار تحول أسعار هذا الأخير، وبهذا يمكن منع حدوث الأزمة إذا كانت أسعار السوق وسائل جيدة للتقدير[1].

تظهر حدود هذا التقييم في حالة تقدير المنتجات المالية المعقدة، مثل "مشتقات القرض" « les dérivés de crédit » والتي ليست ثابتة ومتبادلة في سوق الـــ (OTC)[2]، فمعالجة المنتوجات غير الثابتة (les produits non standardisés)، التي لا يمكن معرفة ثمنها، يمكن التعرف عليها عن طريق وضعها في نموذجها (la modélisation)، ويصبح شكلها الأقصى هو "قيمة النموذج" « mark to model »، والتي يلجأ إليها لإعطاء ثمن تمثيلي للقيمة الأساسية للمنتوجات المعقدة.

1 – COHEN - Elie, Penser la crise, défaillance de la théorie du marché, de la régulation », édition fayard, France, p. 353.

2 – Marché de gré à gré, ou marché libre OTC (Over The Counter market) : généralement un marché de gré à gré plus précisément appellation à New York du marché des valeurs non cotées sur les marchés officiels que sont le New YORK Stock Exchange et l'américain stock Echange.Cela correspond au marché libre OTC. Les professionnels qui interviennent sur ce marché sont les dealers (V.B.S. Roubi, op. cit. p. 235).

يعود سبب دراستنا لتنسيق الأساليب والآليات الخاصة بالرقابة المالية في الاتحاد الأوروبي إذ على مستواه بذلت مجهودات معتبرة خاصة من فرنسا، بحيث ساهمت اللجنة الأروبية[1] بتدعيم وإصلاح وتغيير النصوص التي كانت ناقصة، لتصل في النهاية إلى التعليمة رقم 48/2006 / للمجموعة الأروبية (la directive 2006/48/CE)، في 14 جوان 2006، والمتعلقة بالدخول إلى نشاط مؤسسات القرض وممارستها (والتعليمة المماثلة رقم 2006/49/CE التي تتعلق بمؤسسات القرض والتي دخلت حيز التنفيذ في 2007[2].

وضع مخطط عمل حول الخدمات المالية (PASF)[3] تمحور أساسا على سوق الجملة (le marché du gros)، وحددت اللجنة الأروبية إستراتيجية جديدة باعتمادها على الكتاب الأبيض (le Livre blanc) حول سياسة الخدمات المالية (2005–2010)[4]، الذي يهدف إلى تعميق الاندماج المالي والتناسق في مادة الرقابة المالية.

---

1 – لتوسيع مجال التشريع قامت اللجنة الأوروبية بتحسين القواعد الموجودة، وتدعيم المجهودات المنجزة، والقيام بالتطبيق الفعال للتنظيمات المنسقة (les réglementations harmonisées) في مجالات البنك، التأمين، القيم المنقولة، وتسيير الأصول. كما منحت الأولوية لتدعيم المنافسة بين مقدمي الخدمات (les prestataires de services)، خاصة في سوق التجزئة، حتى يستطيع المستهلك من الاستفادة من تعريفات انخفاض الثمن (les tarifs des baisse des coûts)، مع تدعيم الرقابة النوعية للخدمات المالية وتدعيم مسؤولية المؤسسات.

2 – Les directives 06/48/CE et 06/49/CE du parlement européen et du conseil des ministres sur l'accès à l'activité des établissements de crédit et son exercice, 14 juin,refonte de la directive bancaire codifiée 2000/12/CE et de la directive sur l'adéquation des fonds propres (93/6/CEE), modifiée par la directive 2009/111/CE du 16 septembre 2009.abbrogées par la directive 2013/36/UE du parlement européen et du conseil des ministres du 26 juin 2013,op.cit

3 – مخطط العمل للخدمات المالية (Plan D'action sur les Services Financiers PASF) والذي يهدف إلى إنشاء سوق موحدة للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي.

4– قدم هذا الكتاب الأبيض من اللجنة الأوروبية حول سياسة الخدمات المالية (2005-2010) (E3021) والذي سبقه الكتاب الأخضر (E2882)، وهو معد في اطار تمديد تقرير مخطط العمل للخدمات المالية (1999–2005) (PASF) ويتمثل =هدف الكتاب الأبيض في الانتهاء من السوق الاوروبية الموحدة التي تعتبر اهم العناصر المفتاح لمسار هذا الاصلاح الاقتصادي المعلن عن في لشبونة باسبانيا، من أجل تفعيل مناسفة الاتحاد الأروبي على المستوى الدولي، مع التعهد لفتح السوق الأروبية على الأسواق العالمية للخدمات المالية، في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة في الدوحة، مع اقتراحها لتعميق الحوار بين الاتحاد الأروبي والولايات المتحدة الأمريكية مع توسيع التعاون في المسائل المالية مع اليابان، الصين، روسيا، الهند. Livre Blan sur la politique des services financier, (2005-

يتمثل التنسيق على المستوى الدولي في تغيير معامل كوك بالمعامل الجديد، وهو "معامل ماكدوناو" أو معامل القدرة على الوفاء البنكي الذي يعتبر أكثر دقة من معامل كوك لأنه يأخذ بعين الاعتبار خطر مرتفع لمختلف القروض الممنوحة، إذ تتمثل صياغته في معامل الأموال الخاصة أكبر من 8% ومخاطر القرض 85% + مخاطر السوق 5% والمخاطر العملية 10%[1].

نتيجة لهذه الاصلاحات ظهر اتجاه عالمي جديد يتجه نحو تنسيق وتوحيد أشكال الرقابة، بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الفروقات القائمة بين الأنظمة البنكية بينها، من خلال بطء الإرادة في الإصلاح والتغيير في الولايات المتحدة الأمريكية، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للاتحاد الأروبي.

المطلب الثاني

إصلاح سلطات الرقابة وتعديل اتفاق لجنة بال

تستوجب الرقابة على البنوك ذات الوجهة العالمية والعابرة للحدود تدعيم دور سلطات الرقابة على المستوى الأوروبي والدولي **(الفرع الأول)** مع تحيين مبادئ لجنة بال للرقابة الفعالة على البنوك والمؤسسات المالية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

إصلاح سلطات الرقابة على المستوى الأوروبي والدولي

نميز بين سلطات الرقابة البنكية على المستوى الأوروبي **(أولا)** التي تنسق آلياتها وأساليبها مع السلطات على المستوى الدولي **(ثانيا)**.

2010), Textes 2882 et E3021 COM (2005) 177 final et COM (2005) 0629 final du 01/12/2005. www.senat.fr/ue/pac/e3021.html.consulté le 10 dcembre 2016.

1 - https://fr.wikipedia .org/wiki/ratio mcdonough.

أولا – إصلاح سلطات الرقابة على المستوى الأوروبي

اعتمدت اللجنة الأروبية كنتيجة لتقرير دولاروزيير[1]،لإصلاح نظام الرقابة المالية في الاتحاد الأروبي، إضافة إلى أعمال مجموعة العشرين (G20) تقريرا حول إنشاء نظام جديد للرقابة المالية الأروبية يرتكز على "الحذر الكلي" و"الحذر الجزئي" وذلك بإنشاء هيئات متخصصة **(1)** مع تدعيم دور البنك المركزي الأروبي في الإشراف والرقابة على البنوك الأروبية **(2)**.

1- مراجعة إطار الرقابة المالية على مستوى الاتحاد الأوروبي

وضعت دول الاتحاد الأوروبي تدبيرا حذرا عاما مع إعادة تعريف الرقابة على المستوى العالمي، وكاجابة مباشرة لأزمة خريف 2008، قام الاتحاد الأوروبي باعتماد اطار للإشراف والتشريع على النشاطات المالية، في الفترة الممتدة بين 2010 و2012 بإنشاء الهياكل التالية للرقابة وهي:

أ-هيئة حراسة "الحذر الكلي" (une instance de surveillance macro- prudentielle)،

ب- ثلاث لجان لمراقبي الحذر الجزئي، تتمثل في السلطة البنكية الأوروبية، السلطة الأوروبية للتأمين والمنح المهنية (les pensions professionnelles)، السلطة الأروبية للأسواق المالية، والتي تسمي بلجان المستوي الثالث لتدبير لامفالوسي[2].

---

1 – "جاك دولاروزيير" هو رئيس "مجموعة عمل رفيعة المستوى" كلف من رئيس اللجنة الاروبية في أكتوبر 2008 بإعداد تقرير حول الرقابة المالية في الاتحاد الأروبي. وفي 25 فيفري 2009 قدم تقريره الذي يحتوى على توصيات حول الرقابة على المستوى الداخلي والدولي Rapport de jacques de larosiere ,Bruxelle 25 fevrier 2009 ,op.cit .

2 – "تدبير لامفالوسي" « le processus de lamfalussy » هو عبارة عن مسار اعتمده الاتحاد الاروربي لتنظيم قطاع المالية، والذي اخذ اسم "اليكسندر لامفالوسي "ويتمثل موضوعه في وضع إطار للإشراف والرقابة على مستويات مختلفة:

المستوي الأول: اعتمد البرلمان الأوربي والمجلس الأوروبي على المبادئ الإطار في التعليمات أو الأنظمة، مع منح تفويض للجنة الأوربية لاعتماد نصوص تقنية للتنفيذ =

تم تصنيف مستوى حراسة الحذر الجزئية بالنظام الأوروبي للمراقبين الماليين (systéme européen de superviseurs financiers SESF)، الذي ينتمي اليه المجلس الأوروبي للخطر النظامي بعمله كشبكة غير مركزية، في حين يتابع المراقبون الوطنيون عمليات الرقابة والإشراف، وتضمن تشكيلتهم مراقبة المجموعات العابرة للحدود.

تقوم السلطات الثلاث الجديدة المتمثلة في: السلطة البنكية الأروبية، والسلطة الأوروبية للتأمينات والمنح المهنية، والسلطة الأوروبية للأسواق المالية)، بضمان تعاون قوى بوسائل مدعمة بين المراقبين الوطنيين بصفة عملية، وتتكون من (27) سبعة وعشرون مسؤول من السلطات العمومية الوطنية المؤهلة في القطاع المعني، وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي في مواجهة السلطات العامة التي يجب أن تقدم لها تقارير.

تملك هذه الهيئات سلطات ملزمة على المؤسسات المالية، ولكنها محدودة ومعقدة، وتتمحور العهدة الطويلة المخولة لهذه السلطات حول محورين مختلفين، وهما وضع مجموعة موحدة

= وفي المستوى الثاني: اعتمدت اللجنة الأروبية نصوصا تقنية بمساعدة لجان أخرى تحت رقابة البرلمان الأروبي والمجلس الأوروبي،

المستوى الثالث: يعمل على ضمان لجان المنظمين والمسماة لجان المستوي الثالث، على وضع حيز التنفيذ المتناسق للنصوص المعتمدة على المستوي الأول والثاني، وفي المستوي الرابع : تعمل ضمنه اللجنة الأوربية بصفتها مراقبة للمواثيق، مع الاحتفاظ بكل أهليتها لرقابة التطبيق الجيد لقانون الاتحاد الأوربي من طرف الدول الأعضاء، وتوسيع أعمال وصلاحيات اللجنة الأروبية للمراقبين البنكيين، وكذا دور اللجنة الاروبية لمنظمي أسواق الأموال المنقولة، (le comité européen des régulateurs bancaires CECB)، وإنشاء المجلس الأروبي للمخاطر النظامية وإعادة تنظيم وكالات التنقيط والتنظيم الأوربية بالمصادقة في 11 سبتمبر 2008 على تقرير يتعلق بإستراتيجية وضع حيز التنفيذ المستقبلي للمظاهر الهيكلية لوكالات التنظيم الأروبية. يقترح التقرير مراجعة عميقة للقواعد المتعلقة بالالتزامات الخاصة بالأموال الخاصة، وتقوية التدابير الخاصة بتسيير الخطر، والسيولة والتعرض لها بطريقة منسجمة بالنسبة للمتدخلين في الأسواق المالية و تقوية قواعد الشفافية حول المنتجات المالية المعقدة وعملية السندات مع اعتماد قواعد ملائمة في مادة المحاسبة، وتقدير حاملات السندات والمنتجات المعقدة التي تفرضها، ويقترح أيضا قواعد جديدة للحوكمة (gouvernance) في تقدير ومتابعة وتحليل المخاطر، وشفافية في سياسة علاوات مؤسسات القرض ووضع حيز التنفيذ لنظام المسؤولية المقترن بعقوبات مالية، وعقوبات أخرى.

أنظر الموقع: http :fr.wikipedia.org/wiki/processus_laflassy [en ligne] disponible sur le :

للمبادئ والقواعد في الاتحاد الأوروبي، مع تقرير ثقافة موحدة للرقابة، وحل النزاعات الفردية المتصلة بالمؤسسات العابرة للحدود (المراقبة لتشكيلات المراقبين التي تجمع مراقبي الدولة الأصل ودولة الاستقبال). يتعاون هذان المستويان للرقابة (رقابة الحذر الكلي والجزئي) عن طريق ممثلين ولجنة مختلطة (ad hoc) تكون مكلفة برقابة الحذر الكلي على مستوى الاتحاد[1]، إذ تعمل هذه التوصيات أو الخطوط التوجيهية على توسيع التطبيقات الخاصة بالحراسة البنكية. تواجه التوصية الخاصة بالادماج الصحيح وفي الآجال المحددة للتعليمات الأوروبية في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء (الرقابة على المستوى الرابع لتدبير لا مفالوسي) مشكل التنسيق والتوحيد، في حين تتجه الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمستوى الأول والثاني حسب "تدبير لامفالوسي" إلى التنسيق مع الأخذ بعين الاعتبار لهامش التصرف (la marge de manoeuvre) للدول الأعضاء[2].

إلى جانب هذه الهيئات الخاصة بالرقابة نجد المجلس الأروبي للخطر النظامي (le Comité Européen du Risque Systémique CERS) ، المكلف بحراسة وتحليل المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي للقطاع المالي في مجموعه (حراسة الحذر الكلية) "la surveillance macro prudentielle"، وذلك باصدار تحذيرات سريعة في حالة الخطر النظامي المتوقع، ويقوم عند الاقتضاء بصياغة توصيات تتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر، وتقع على عاتقه الوقاية والتخفيف من المخاطر النظامية بالحصول على المعلومات اللازمة لذلك.

1 – La régulation financiére après la crise des « subprime » uelles leçons et quelles réformes : [en ligne], paru sur le site : www.robert-shuman.eu/question _europe.php?.num=qc-246.

2 – PRÜME André, « Le procéssus lamfalussy sous éxamen », Revue Droit Bancaire et Financier, Lexisnexis, jurisclasseur, janvier-fevrier 2008, pp. 1-2.

يسمح إنشاء هذه السلطة بتدارك النقائص التي أسفرت عنها الأزمة المالية، خاصة تعرض النظام المالي للمخاطر النظامية المتصلة فيما بينها (interconnecté)، والمعقدة (complexes)، والقطاعية (sectoriels)، والعابرة للقطاعات (transéctoriels).

يتشكل المجلس الأروبي للخطر النظامي من أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الأوربي، ورؤساء كل من اللجنة الأروبية للمراقبين البنكيين المنشأة بمقتضى القرار المؤرخ في 5 نوفمبر 2005 واللجنة الأروبية لمنظمي أسواق الأموال المنقولة المنشأة بموجب القرار المؤرخ في 6 جوان 2001[1]، واللجنة الأروبية لمراقبي التأمينات والمنح المهنية (le Comité Européen des Contrôleurs de l'Assurance et des Pensions Professionnelles CECAPP)، واللجنة الأروبية لمنظمي سوق القيم المنقولة (CERVM)[2]. يتكون من (7) أعضاء من البنك المركزي الأوربي من بين أربعة عشر (14) عضوا الذين تتكون منهم اللجنة المديرة، ورؤساء السلطات الثلاث لرقابة الحذر الجزئي، ويشمل المجلس العام للمحافظين السبعة والعشرين (27) للبنوك المركزية الوطنية للاتحاد، ويستعمل هذا المجلس وسائل البنك المركزي الأوروبي، الذي يضمن له أمانته، ويقدم له دعما تحليليا واحصائيا ولوجستيكيا وإداريا، لكن لا يتمتع المجلس الأروبي للخطر النظامي بالشخصية المعنوية.

يتم تشكيل نظام فعال للإنذار حول المخاطر، تحت متابعة المجلس الأوروبي للخطر النظامي واللجنة الاقتصادية والمالية[3]، ويقوم هذا المجلس بتحليل كل المعلومات المستعجلة للاستقرار

---

1 – اعتمدت اللجنة الأوروبية قرارين يسمحان بتوسيع عمل هذين الجهازين، وتم تأهيلهما بإطار قانوني قوي للقيام بمهامهما، خاصة في مجال تقدير المخاطر التي تثقل الاستقرار المالي.

Comm. CE, déc. n° 2009/77/CE et 2009/78/CE, 23 janv. 2009 : JOUE n° L.25, le 29 janv. 2009.

2 – Comité Européen des régulateurs des valeurs mobiliéres.

3 – إن اللجنة الاقتصادية والمالية، منصوص عليها في المادة 114 من الميثاق المؤسس للمجموعة الأوربية الفقرة 2 و4، ومن مهامها صياغة أراء وإعداد تقارير للمجلس وللجنة في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتعين الدول =

المالي (les informations pertinentes pour la stabilité financière)، والمتصلة بسياسة الاقتصاد الكلي وبتطورات الحذر الكلية في كل القطاعات المالية، وضمان تدفق ملائم للمعلومات يكون متلازما ومنسقا بين المجلس الأوروبي للخطر النظامي وسلطات حراسة الحذر الجزئية (les autorités de surveillance micro prudentielles).

يصدر المجلس الأوروبي للخطر النظامي إنذارات حول المخاطر بترتيبها حسب الأولوية، مع متابعة إجبارية لهذه الإنذارات، تقوم سلطات الرقابة المؤهلة بمناسبتها بأخذ التدابير اللازمة، وإذا كانت الأخطار جدية ولها أثار سلبية كبيرة على القطاع المالي والاقتصادي، يعلم رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية. يجب على المجلس الأوروبي للخطر النظامي وضع إستراتيجية توجه لضمان تحليل فعال للمخاطر المكتشفة، وإذا كانت هذه المخاطر من شأنها أن تعرقل التسيير العالمي للقطاع المالي والاقتصادي في مجموعه، فإن على المجلس أن يعلم صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي (le forum de stabilité financière) وبنك النزاعات الدولية.

إذا حكم المجلس بعدم ملائمة وفعالية سلطة رقابة وطنية معينة في التحذير بخصوص خطر يعتبر أولويا، ففي هذه الحالة يجب أن يعلم رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية، وبعد نقاش المسألة يمكنه اعتماد تدابير إضافية في مواجهة هذه الدولة.

2- تدعيم دور البنك المركزي الأروبي في الرقابة على القطاع البنكي الأوروبي

يحقق النظام الأوروبي للبنوك المركزية بموجب نص المادة 105 من الميثاق الأروبي هدف "الحفاظ على استقرار الأسعار" وتقع على عاتقه مسؤولية السياسة النقدية، وتحقيق الاستقرار

= الأعضاء واللجنة، والبنك المركزي الأوروبي على الأكثر عضوين لكل واحد منها يقوم بتحضير أعمال مجلس الاتحاد الأوربي فيما يتعلق الوضعية الاقتصادية والمالية، نسبة الصرف للأورو والعلاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية، وتشكل هذه اللجنة الاستشارية إطارا للحوار بين مجلس الاتحاد الأوروبي والبنـــك المركـــزي الأوروبي.
[en ligne] disponible sur le : https://www.tresor.economie.gouv.fr/comitéé-économique-et-financier

المالي، إذ يضمن النظام الأوروبي للبنوك المركزية متابعة سير السياسات المتبعة من السلطات المؤهلة، فيما يتعلق بالرقابة الحذرة لمؤسسات القرض واستقرار النظام المالي[1].

يراقب البنك المركزي الأروبي مباشرة البنوك التي تكون أصولها أكثر من ثلاثين (30) مليار أورو، أو التي تمثل خمس الناتج الخام لدولها الأصل أي 20 %، والبنوك التي تحصلت على مساعدة مباشرة من تسهيلات الاستقرار المالي (PESF) أو الميكانيزم الأروبي للاستقرار (MSE)، حوالي 130 بنكا يمثل 85% من رأس مال سوق منطقة الأرور، ويعمل داخل سلطة الرقابة حوالي 1000 ألف شخص من بينهم 700 سبعمائة مراقب[2]، مع إنشاء لجنة قيادة (un comité de pilotage) تقود عمل هيئة التنظيم، وتكون مسؤولة أمام مجلس محافظي البنك المركزي الأروبي، الذي يكون له القرار الأخير.

يتجه النظام الأوروبي للرقابة إلى الوحدة البنكية (l'union bancaire)، إذ يمكن للبنك المركزي الأروبي أن يتدخل إذا ما لاحظ أية صعوبة في رقابة (6000 بنك التي تحتوي عليها منطقة الأورو) المراقبة من السلطات الوطنية[3]، وتتأسس الوحدة البنكية على ثلاثة ركائز تتمثل في:

أ) تحديد الأشكال الحذرة المشتركة لمجموع المؤسسات البنكية الأوروبية، ونظام عابر للوطنية (supra national) ومستقل،

ب) تكريس نظام منسق لتسيير الافلاس البنكي الذي يضمن في نفس الوقت الحفاظ على الاستقرار للقطاع البنكي في حالة الأزمة، وضمان أن لا تستعمل المالية العامة في حالة ضعف

1 –L'Article 105 du Traité de Maastricht, Traité instituant la Communauté européenne, eur-les-europa.eu

2 – Adopté par le conseil européen, le mécanisme de surveillance unique (MSU) réalité, [en ligne] 15-10-2013 disponible sur le : www.europaforum.public.lu/fr/actualités/2013/10coneil-ecofin-msu/index.html.

3 – Supervision des banques européennes à quoi peut–on s'attendre ? [en ligne] disponible sur le: www.latribune.fr/actualites /economie/union-européenne, (consulté le 10/09/2012).

في مؤسسة أو في مجموع المؤسسات، بما يترجم وضع حيز التنفيذ لميكانيزم القرار الموحد (Mécanisme de Résolution Unique MRU)، يكون موجه لتغطية الأثمان الناتجة من تصفية البنوك، ويقوم صندوق التصفية بتمويلات استعجالية عندما يفلس بنك معين،

ج) وضع حيز التنفيذ لضمان الودائع الموحد، لضمان ثقة المودعين،

يكلف البنك المركزي الأوروبي دائما بمجموعة القواعد الأوروبية بالنسبة للبنوك، ويتقاسم ذلك مع مراقبين صارمين (des gardes fous)، لمنع من أن تفرض الوحدة البنكية للدول السبعة عشر (17)[1] أو البنك المركزي الأروبي قرارات دون استشارة الدول الخارجية عن الاتحاد[2].

ثانيا – إصلاح سلطات الرقابة والتنظيم على المستوى الدولي

يوجد على المستوى الدولي جهازان للرقابة على النظام المالي الدولي، يتمثلان في مجلس الاستقرار المالي (le conseil de stabilité financiére FSF)، المكلف بتطوير الاستقرار المالي **(1)** وصندوق النقد الدولي (Le fond monétaire international FMI)، وهو مكلف بمراقبة السياسات النقدية **(2)**.

1- مجلس الاستقرار المالي

ظهر مجلس الاستقرار المالي[3] تحت تسمية "منتدى الاستقرار المالي"، ويطلق عليه بالفرنسية (Le forum de stabilité financiére FSF)، وبالانجليزية (Financial stability Forum

1 – هي مجموع الدول التي تنتمي إلى منطقة الاورو أو مايسمى بالاتحاد الاقتصادي والنقدي، وهي منطقة نقدية تجمع الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأروبي والتي اعتمدت الأورو كعملة موحدة، وعدد هذه الدول هو سبعة عشر(17) وتتمثل في: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، فينلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البلدان المنخفضة، البرتغال، وقد انضمت اليونان اليها في 2001، وسلوفاكيا في 2007، وفبرص ومالطا في 2008، وسلوفاكيا في 2009، ولتوانيا في 2011 . أنظر: http://fr.wikipedia.org/zone_euro

2 – Les modalités de l'accord sur la supervision bancaire sur le site : [en ligne] disponible sur le : http://www.lemonde.fr/leconomie/article/2012/12/13.

3 – Conseil de stabilité financiére (CSF) en français et en englais c'est financial stability board (FSB).

FSF) في فيفري 1999 بمبادرة من وزراء المالية والحكومات ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة السبعة[1].

يهدف إنشاء هذا المنتدى إلى تطوير الاستقرار المالي عن طريق تجميع السلطات المالية، وسلطات الرقابة والتنظيم للدول الكبيرة، ومختلف الهيئات والتنظيمات الدولية، كاجابة للاندماج المتنامي للأنظمة المالية على المستوى الدولي[2].

كما يمثل هذا المنتدى هيئة للتعاون تسعى إلى تنسيق الجهود لمختلف أعضائها من أجل تطوير الاستقرار المالي، وتحسين تسيير الأسواق المالية، وتقليص المخاطر النظامية، ويمكن لمجلس الاستقرار المالي اصدار توصيات حول المظاهر المعتبرة للاستقرار المالي الدولي، وقد تغيرت تسمية هذه الهيئة من منتدى الاستقرار المالي في أفريل 2009 إلى مجلس الاستقرار المالي خلال اجتماع مجموعة العشرين G20.

2- صندوق النقد الدولي

تم إنشاء صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 في مؤتمر "بروتون وودز"، لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تطوير إطار للتعاون الاقتصادي يسمح بالسهر على ضمان استقرار النظام

---

1 – بعد القرار المؤرخ في 2009 لمجموعة العشرين (G20) تم توسيع الانضمام إلى منتدى الاستقرار المالي لدول مجموعة العشرين والدول الكبيرة الصاعدة، بحيث أصبح يتكون من 24 دولة، تتمثل في الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونكونغ، الهند، أندنوسيا، ايطاليا، اليابان، المكسيك، البلدان المنخفضة، روسيا، العربية السعودية، جمهوية كوريا، و12 هيئة وتنظيم دولي تتمثل في بنك النزاعات الدولية، البنك المركزي الأروبي، اللجنة الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، البنك الدولي، لجنة بال حول الرقابة البنكية، وهيئة الأشكال المحاسبية الدولية (Linternational acconting standard bords IASB) والتنظيم الدولي الخاص بالأمن المالي (L'intarnational organization,of securities commision IOSCO) ولجنة النظام المالي الدولي، (Comité du systéme financier mondial CSFM) ولجنة النظام المالي الشامل (Le commitees on the global financial system CGFS (Commitee on payment and estlement system CPSS) و L'international associatio of insurance supervisors IAIS
[en ligne] disponible sur le: http:/www.financialstabilityboard.org/

2 – Gestion et communication sur les risques au sein des établissements de crédit, [en ligne] disponible sur le: http://mémoireonline.com/02/13/6967m gestion et communication-sur-les-risques-au-sein-des-établissement-de-crédit-au regard-du-48.html.

النقدي الدولي، بحيث اعتمدت دول الحلفاء المخطط الأمريكي الذي يسعى إلى الغاء كل العوائق الموجودة وتسهيل التنمية المتناسقة للتجارة الدولية[1].

من أهم أهداف هذا الصندوق نجد تطوير التعاون النقدي الدولي، وتسهيل توسيع التنمية المتوازنة للتجارة الدولية، وتطوير استقرار الصرف، والمساعدة لوضع نظام متعدد للدفع ووضع موارده، مع تحقيق وسائل ملائمة للضمان، في متناول الدول التي تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها.

ويقوم صندوق النقد الدولي بمراجعة التطور الاقتصادي على المستوى الوطني، الإقليمي، العالمي، من أجل الحفاظ على الاستقرار والوقاية من أزمات النظام النقدي الدولي، كما يقدم صندوق النقد الدولي مساعدته المالية والتقنية للدول الأعضاء[2] ذات المدخول الضعيف في مختلف المجالات، خاصة مجال الرقابة والتنظيم للنظام البنكي والمالي.

أطلق صندوق النقد الدولي، بعد الأزمة الأسيوية في 1999، برنامج تقدير القطاع المالي[3] (Le programme d'évaluation du secteur financier PESF)، هدفه تقدير معمق للأنظمة المالية للدول الأعضاء، وتحسيس السلطات الوطنية حول النقائص المحتملة لأنظمتها المالية، واقتراح توصيات، كما يسمح بتطوير التناسق للأشكال والممارسات على المستوى الدولي.

إن توصيات الأجهزة والهياكل على المستوى الدولي غير ملزمة، وتؤخذ كمرجعية فقط للدول التي تريد الالتزام بها، وكان من الأجدر على المستوى الدولي أن تتم مراقبة النظام البنكي

1 – LELART Michel, « Le Fonds Monétaire International, 2ème édition, édition Dahlab, Alger 1995, p. 3.

2 – لكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية (Banque International pour la Reconstruction et le Développement (BIRD))، يجب أن تنضم الى صندوق النقد الدولي، والذي انضمت إليه الجزائر في 26 سبتمبر 1963. Voir le site de la banque mondiale : www.banquemondiale.org/fr/ about/leadership/membres

3 – أصبح عدد الدول المشاركة في برنامج تقدير القطاع المالي، والتي تمثل ثلاثة أرباع الدول الاعضاء في صندوق النقد اذ وصل عددها إلى 186 دولة أنظر موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

والمالي الدولي، بما فيه الأنظمة البنكية والمالية الداخلة فيه، بتنسيق المبادئ الخاصة بالرقابة على المستوى الدولي، ويجب تقديم تقارير خاصة بالرقابة تخضع للتحليل والفحص من كفاءات هذه الأجهزة، وردع الممارسات المنافية للقانون وللمنافسة غير المشروعة على المستوى العالمي.

الفرع الثاني

تحيين مبادئ الرقابة البنكية الفعالة للجنة بال

كان النظام القديم للجنة بال[1] يأخذ بعين الاعتبار فقط نوعين من المخاطر في تعريف الأصول التي يتم تقديرها (actifs pondérés) وهي خطر القرض، وخطر السوق، وقد تفهم اتفاق بال 2 التغيرات الجوهرية في تقدير خطر القرض، مع الاحتفاظ بتدبير خطر السوق والنص بصفة صريحة على الخطر التشغيلي[2]، ولمعالجة هذه النقائص كان من الضروروي إصلاح الرقابة المالية في بال 2 **(أولا)**، كما أفرزت الأزمة المالية حتمية تحيين المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة كاجابة للأزمة المالية الحديثة التي حدثت في السداسي الثاني لسنة 2007 **(ثانيا)**، مع إيجاد تقنيات أكثر تقدما وتلاؤما، تمثلت أساسا في الآليات التي نص عليها اتفاق بال 3 **(ثالثا)**.

1 – تعالج اتفاقات بال 1 وبال 2 مادة الحذر على المستوى الدولي وقد قامت لجنة بال بالاعلان عن خمسة وعشرين مبدأ من المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة "في سنة 1997، وتمت تكملتها في 1999 بواسطة مساعد منهجية (un guide de méthodologie) أكثر تحليلا على مطابقة هذه المبادئ مع مختلف المبادئ بعنوان "منهجية المبادئ الأساسية"، وتمت مراجعة هذه المبادئ و"مساعد منهجية المبادئ الأساسية" ونشرها في 2006.

تهدف هذه المبادئ إلى تقوية النظام المالي الدولي وتكريس إطار للأشكال الدنيا للممارسات في مادة الرقابة المالية، كماخضعت هذه المبادئ للمراجعة في أكتوبر 2010، بحيث أصبحت عدد المبادئ المعلن عنها تسعة وعشرين مبدأ (29) بدلا من خمسة وعشرين بعد تحيينها، وتقديمها كإجابة للأزمة المالية والاقتصادية.

2 – BORDES Mishkin Christian., HAUTCOUEUR Pierre.Cyrille., LABARTHE Dominique, Lacque, RAGOT, Xavier, op. cit., p. 373.

أولا – إصلاحات الرقابة البنكية والمالية في بال 2

يرتكز الاصلاح الذي جاء به بال 2 على ثلاثة دعائم، وهي تمثل محاور ثلاثة للإصلاح، تتمثل في تنظيم البنوك من أجل تقدير خطر الغش وهو الأساس الأول لاتفاق بال 2 **(1)** والتقدير الكمي للالتزامات الدنيا للأموال الخاصة وهو الأساس الثاني للرقابة الحذرة ونظام السوق **(2)** ويتمثل الأساس الثالث في تقوية سيرة السوق **(3)**.

1- تقدير خطر الغش (الأساس الأول لاصلاح بال 2)

يجب أن تقوم مؤسسات القرض بتحديد وتقدير ومتابعة خطر الغش في هيكلها، وتقترح توجيه جزءا من أموالها الخاصة بالبنك لتغطية خطر الغش.

2- تدعيم الرقابة الحذرة (الأساس الثاني)

إن المحور الثاني لإصلاحات بال 2 تفرض على البنوك تحديد "الرأسمال الاقتصادي"، المتمثل في مبلغ الأموال الخاصة، التي يرى البنك الزاميتها مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر التي تتعرض لها بفعل نشاطاتها، وكذا التقنيات المتعلقة بالضمان و/أ والتغطية التي يجب وضعها حيز التنفيذ، ويتعلق الأمر "بتحفيز البنوك من أجل تحسين تجربتها في مجال تسيير المخاطر"، ويقوي الأساس الثاني إجراء الرقابة الحذرة ويسمح لسلطات الرقابة، بالتحكم في التلازم بين الأموال الخاصة المحسوبة من طرف البنوك والمخاطر التي تتحملها بصفة فعلية.

يمكن لسلطة الرقابة وبفعل نوعية تسيير المخاطر الخاصة بالبنك، وإجراءات الرقابة الداخلية، وكذا توجيه أمواله الخاصة، أن تلزم بنكا ما بأن يزيد من أمواله الخاصة فوق نسبة 8% وذلك حسب خصوصيات كل بنك، فهذا الأساس الثاني يسمح لسلطات الرقابة أن تفرض على البنك معامل سيولة على مقياسه "sur mesure"[1].

1 – LELIEVRE Valérie, op. cit., p. 108.

3- تدعيم سيرة السوق (الأساس الثالث) (la discipline de marché)

يفرض الأساس الثالث لتسيير السوق تسييرا ملائما على البنوك، بارسال معلومات في كل (3) ثلاثة أشهر والخاص بهيكلتها واستعمالات أموالها الخاصة (l'allocation de leur fond propres)، وطبيعة تعرضها، والطرق المستعملة لقياسها، ويسمح تبليغ هذه المعلومات للأسواق بتحسين الشفافية المالية للبنوك.

كما يترجم الانتقال من "معامل كوك" إلى "معامل ماكدوناو" التخلي عن شكلية عمومية دولية (une norme publique internationale)، تطبق بنفس الكيفية على مجموع الأنظمة البنكية، وبداية معامل "علي المقاس" "sur mesure" وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار الصفات النوعية لكل بنك (les caractéristiques spécifiques à chaque banque)، بمنح مكان مركزي لوكالات التنقيط الخاصة، ولكن يخشى من هذا المعامل ما تسميه بعض البنوك "بديكتاتورية وكالات التنقيط".

إن إنشاء الأموال الخاصة للبنوك في إطار معامل السيولة، يرتكز على تنظيمات خاصة تتمثل في وضع النماذج الداخلية للبنوك لتسيير المخاطر، عندما تكون مؤهلة من طرف سلطات الرقابة لاستعمالها، وتلك المتعلقة بوكالات التنقيط، وهذا مالا يمكن تحقيقه في الطريقة الثابتة "l'approche standard"، لأن معاملات التقدير المطبقة على الأصول والعناصر التي تكون خارج الحساب، تتعلق بوكالات التنقيط[1]. ويمكن أن تتحقق في النماذج الداخلية، فبالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالبنك، ترتبط الأخطار التي تنتج من المدينين حتما بتقدير المخاطر على الأسواق المالية، أي بتنقيط المدينين، ولهذا تتمتع هنا وكالات التنقيط بدور مركزي في حساب

1 – L'approche standars qui est shématiquement une amélioration de l'approche cook procédant par différenciation du risque grace aux notations dites « externes fourniées par les agences de notation. George Pierre, « Les Apports des agences de notation dans la réforme du ratio de solvabilité », 1996, article paru sur le sit : https://ensae.org /

الأموال الخاصة التنظيمية، التي تتمثل في الأموال الخاصة التي يجب أن تتوفر عليها المؤسسات المالية حسب التنظيم المملى من لجنة بال، بحيث أظهرت أزمة بداية 2007 أهمية نوعية الأموال الخاصة لضمان الاستقرار للأنظمة البنكية لكل الدول[1].

يضاف إلى ذلك أن سيرة السوق تعرقل البنوك عن الإعلان عن أموالها الخاصة، ويؤدي ذلك إلى تقوية سلطة وكالات التنقيط، مع ارتباط ظروف تمويلها بهذا التنقيط، بما يحتم شفافية المعلومات المنشورة من البنوك حسب الأساس الثالث.

يضاف إلى هذا الدور المركزي لوكالات التنقيط، كون "معامل ماكدوناو" قد اعتبر من طرف البعض أنه مساير للاتجاهات الدورية (pro-cyclique)، بما يعني أنه في مرحلة تراجع الاقتصاد، فإن تطبيقه يؤدي إلى تراجع النشاط، بحيث تكون الوضعية المالية للعديد من المؤسسات متأخرة، مع التزايد وبصفة شاملة لمخاطر العيب "les risques de défaut"، وبذلك ترتفع معاملات التقدير المطبقة على تعهدات البنك على الأصل وخارج الحساب، ويرتفع بالتالي مؤشر المعامل (dénominateur du ratio)، وتظهر الحالات التالية :

– إما أن يرفع البنك من أمواله الخاصة لاحترام سقف 8%، هذا ما لا يكون سهلا في ظروف التراجع الاقتصادي،

– وإما أن يكون للبنك هامش استعمال في مادة الأموال الخاصة (une marge de manoeuvre)، ويقبل إنقاص معامل سيولته، وهذا قليل الاحتمال في مثل هذا الظرف الاقتصادي، لأنه ينتج من ذلك نقص نقطة البنك في الأسواق وبالتالي صعوبة ظروف تمويله[2]، ومن أجل التخفيف من عراقيل الأموال الخاصة، يحدد البنك حصص المدينين، خاصة الذين يملكون نقطة متوسطة النوعية (التحكيم التنظيمي)، من أجل القيام باقتصاد الأموال الخاصة،

1 – Fonds propres réglementaires, [en ligne] disponible sur le : https://fr.wikipedia.org/wiki/fonds_propres_reglementaires

2 – LELIEVRE V., op. cit., p. 109.

ويؤدي تخفيض توزيع القروض الناتج، إلى كبح الاستثمار الخاص بالمؤسسات، وبالتالي تعطيل التنمية، وزيادة دائرة التراجع الاقتصادي الذي يخفي الطابع الكابح.

نتيجة المستجدات التي فرضتها الأزمة المالية (2007–2010)، فقد أعيدت مراجعة بال 2 لسببين وهما أن قواعده لم تتمكن من منع حدوث الأزمة، ولا تتلاءم ولا تقدر بشكل جيد المنتوجات المالية المعقدة، خاصة عمليات السندات، إضافة إلى ظهور أمور جديدة يجب استحداث طريقة مراقبتها والتحكم فيها، كالمخاطر النظامية التي تؤدي إلى فشل نظام بأكمله، وبهذا ظهرت تدابير بال 3.

ثانيا – الانتقال من اتفاق بال 2 إلى اتفاق بال 3

إن آخر مراجعة للمبادئ الأساسية المحققة من لجنة بال كان في 2006، وذلك بالتعاون مع سلطات الرقابة للعالم أجمع، إذ أصدر تقريرا في أكتوبر 2010 بعنوان "إجابة لجنة بال للأزمة المالية"[1] مع تحيين المبادئ الأساسية ومراجعتها و الزامها بتوفير بعض الشروط لتطبيق هذه المبادئ التسعة والعشرين (29)[2].

بينت الأزمة المالية التي حدثت في الفترة الممتدة بين (2007–2010)، نقص الأموال الخاصة بالمؤسسات المالية ورداءة نوعيتها، إضافة إلى الطريقة السيئة للكشف عن بعض المخاطر وهذا للأسباب التالية:

1– تعقد العمليات المحققة في الأسواق المالية للمنتوجات المهيكلة (les produits structurés) والسندات،

2– ضعف الرقابة الداخلية وحوكمة المؤسسات البنكية،

1– نشر اتفاق بال 3 في 16 ديسمبر 2010 مبادئ الرقابة البنكية الفعالة كاجابة للأزمة المالية التي حدثت في 2008، ثم تمت مراجعته في 2011.

2 – Comité de Bâle, les principes fandamentales pour un contrôle bancaire efficace, Banque des réglements international, 2012, disponible sur le de la banque des reglements internationaux: www bis.org.

3- نقص الرقابة الممارسة من المنظمين، خاصة بعد ضعف الثقة في التنظيم الذاتي[1] (autorégulation).

كما بينت الأزمة المالية أن النماذج الأساسية لرسم السياسة الاقتصادية ما قبل الأزمة، لابد أن يخضع إلى تغيير عميق وإن كانت الحاجة للتغيير موجودة منذ وقت طويل، وبالرغم من كثرة الحديث عن الإصلاح، إلا أن الإصلاح التنظيمي الفعلي جاء بطيئاً ويميل إلى الحدوث في إطار وطني، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك قانون "دود فرانك" لإصلاح "وول ستريت" وقانون حماية المستهلك في الولايات المتحدة.

التزمت لجنة بال تحت تأثير مجموعة العشرين (G20)، بمراجعة كاملة للإطار الحذر المطبق على البنوك بحيث بدأ هذا الاتفاق في صيف 2009 مع التركيز على مخاطر السوق، واستمر ذلك في ديسمبر 2009، بنشر وثيقتين بعد وضعهما للاستشارة العامة، حول مستلزمات الرأسمال وتسيير "خطر السيولة".

تشكل المبادئ الأساسية لبال اطارا للأشكال الدنيا للممارسات الصحية للرقابة والتي تطبق كونيا، ويمكن للدول أن تختار بعض الممارسات التكميلية التي تراها ضرورية في تشريعها الداخلي، وقد وضعت هذه المبادئ للمساهمة في الاستقرار المالي الدولي، إذ يمكن أن تؤدي نقائص في نظام بنكي لبلد متقدم أو في إطار النمو إلى اعاقة الاستقرار المالي سواء على مستوى الدولة نفسها أو على المستوى الدولي.

يشكل وضع هذه المبادئ حيز التنفيذ من كل الدول، خطوة هامة نحو تحسين الاستقرار المالي الداخلي والدولي، ويقدم أساسا قوي للاستمرار في تدعيم تطور الرقابة الفعلية، وقد اعتمدت الأغلبية العظمي من الدول هذه المبادئ التي تعتبر ضرورية لفعالية نظام الرقابة. تم تجميع هذه

1 – Les insuffisances de Bâle 2 article paru dans : [en ligne] disponible sur le : http://www.lafinancepourtous.com/Decryptage/Dossier/Comité-de-Bale.

المبادئ في مجموعتين كبيرتين تقوم المجموعة الأولى (من المبدأ 1 إلى 13) على سلطات ومسؤوليات ومهام سلطات الرقابة، في حين تقوم المجموعة الثانية (المبدأ 14 إلى 29) على التنظيم الحذر للالتزامات الخاصة بالبنوك، وأدخلت في مراجعة مبادئ بال للرقابة الفعالة مع مبادئ أخرى في مجال حوكمة المؤسسة، وشفافية المعلومات المالية، وبالتالي أصبحت هذه المبادئ (29) تسعة وعشرين مبدأ بعد أن كانت (25) خمسة وعشرين مبدأ[1].

يرى بعض المحللين أن التدابير التي جاء بها بال 3 هي تنقيحية لما جاء في بال 2، وتهدف ليس فقط إصلاح القطاع البنكي واستقرار الأسواق المالية، لكن الاقتصاد بمجموعه (الاقتصاد الكلي)، إذ يتعلق الأمر في المقام الأول بتقوية الرقابة الحذرة، والحفاظ على النظام المالي والصناعة البنكية ودعم مواصلة قوته وديمومته، ومن الضروري أن تكون الأسواق والبنوك في درجة تمكنها من تحقيق دورها في تمويل الاقتصاد، حتى تتمكن الدول والبنوك المركزية في وضع وتطهير المالية العامة، مع وضع "مخارج استراتيجية "للإنقاذ والخروج من الأزمة (Les éxites stratégies)، لكن التدابير التي نص عليها اتفاق بال 3 يجب أن تدخل بعضها حيز التطبيق في 1 جانفي 2013، ومجموعها في 1 جانفي 2019[2].

المطلب الثالث

تنسيق آليات الرقابة المالية الدولية والتعاون الدولي

تتمثل التدابير الاصلاحية للرقابة على المستوى الدولي في تدابير تعمل على تحقيق الاستقرار المالي والخاصة بتقوية متطلبات الرأسمال **(الفرع الأول)** وتدعيم متابعة نشاطات السوق وإدخال

1 – Comité de Bâle, les principes fandamentales pour un contrôle bancaire éfficace, op. cit.

2 – CHEBOTAREVA Ekatrina « L'influence possible de Bale 3 sur les relations entreprises – banques, financement, placement, flux–instruments de couverture » Master 2 finance, Université d'Orléan–Laboratoire d'Economié, France, 16 septembre 2011, p. 15. www.master-finance.orlean .org.

قياس الخطر التكميلي ونسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية الرأس المال على أساس المخاطر **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تقوية رأسمال البنوك على المستوى الدولي

يعمل المنظمون الدوليون من أجل تكريس تدابير من شأنها منع وقوع مثل تلك الأزمة الأخطر منذ الأزمة الاقتصادية التي حدثت في 1929، والتي نتجت منها الحرب العالمية الثانية، ومن بين الجهود نجد متطلبات الرأسمال التي يجب أن تكون أكثر صرامة للمساعدة في منع المصارف الكبرى من الانهيار تحت وطأة خسائر غير متوقعة، وقد تم إعداد المقترحات الجديدة المسماة "بال 3" كإجابة للأزمة الاقتصادية والحد من المخاطرة، وبصفة عامة تقوية القطاع المالي بفضل متطلبات رأس المال الأكثر صرامة[1]، فتدعيم رأسمال البنوك هو الضامن الوحيد لقوتها ومواجهتها لمخاطر المال والأعمال **(أولا)** والتي تفرض بطريقة محاسبية دقيقة **(ثانيا)**.

أولا– تدعيم رقابة الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية

تم تدعيم رقابة الأموال الخاصة من خلال هيكلتها وتدعيم نوعيتها **(1)** وتحقيق أهداف خاصة بسيولة المؤسسات ومواجهتها للمخاطر الخاصة بها **(2)** وتدعيم المستلزمات الحذرة ورقابة خطر السيولة **(3)**.

1– يرى بعض المحللين الاقتصاديين إمكانية ظهور أزمات أخرى، وبعضهم الآخر يرى أنه لا يمكن الوقاية من الأزمات بتقوية الأموال الخاصة فقط، مثل ما ذهب اليه باتريك أودي وهو رئيس جمعية البنوك الضخمة السويسرية إذ ذهب إلى القول أنه وحده التسيير الصارم والحذر الكبير يسمحان بمنع وقوع كارثة مالية جديدة، ولكن وبما أن التدابير والتنظيمات الجديدة لا يمكن أن تبدأ إلا بعد مرور (8) سنوات، فلا أحد يعرف ماذا سيحدث.

1 – إعادة هيكلة الأموال الخاصة وتدعيم نوعيتها

تعمل الدول تطبيقا لتوصيات بال الخاصة بمبادئ الرقابة على تقوية الأموال الخاصة للبنوك بتحقيق هيكلة جديدة لها **(أ)** وتدعيم نوعيتها **(ب)**، ومواجهة البنوك الكبيرة ذات الأهمية النظامية التي تعتبر كبيرة جدا لدرجة أنها لايمكن تركها تسقط " too big too fail" **(ج)**.

أ) هيكلة الأموال الخاصة

بسطت الأموال الخاصة إلى مجموعتين هما الأموال الخاصة الأساسية (les fonds propres de base) تسمي (Tier 1) تسمح بامتصاص الخسارة، والأموال الخاصة الإضافية والتي تسمى (Tier 2)، تسمح بامتصاص الخسارة في حالة التصفية، مع إقصاء مجموعة الأموال الخاصة فوق الإضافية (les fonds propres sur complémentaires) والتي تسمى (Tier 3)، الموجهة لتغطية مخاطر السوق[1].

لاجل تدعيم قوة البنوك الأوروبية اقترحت اللجنة الأوروبية رفع مستلزمات الأموال الخاصة المتعلقة بمخاطر السوق، ومخاطر الطرف المتعاقد والتعرضات على الأطراف المتعاقدة المركزية (غرف المقاصة)، مع التأكيد على ضرورة وضع نظام حذر نوعي لوضعيات البنوك في السوق بالنسبة لقيامها بأعمال السمسرة[2].

ب) تدعيم نوعية الأموال الخاصة

تتكون (Tier 1) من لب قوي (un noyau dur)، أو مايسمي ب (Core Tier 1) من الأسهم العادية، والاحتياطات والتحصيلات الجديدة (report à nouveau)، إضافة إلى العناصر الأخرى

1 – Le renforcement de la solvabilité des banques: www.lafinancepourtous.com/content/view/pdf/27387.

2 – Bruxelles réclame des banques encore plus solide en cas de choc, [en ligne] disponible sur le :www.latribune.fr/entreprise-finance/banques-finance/bruxelles-réclame-des-banques-en-cas-de-choc-619001.htm.

التي لا تنتمي إلى لب تيير 1 (Core Tier 1)، والتي تفي ببعض الشروط لتأكيد نوعيتها، وتكون ثانوية، غير مؤرخة دون تحفيز لاعادة الشراء (sans incitation de rachat)، ويجب أن تكون مرنة وكاملة للدفع (une flexibilité totale des paiements)، ومن شأن ذلك أن يضع حدا بصفة شبه كلية للسندات (الغامضة) (les titre hybrides)، مع وضع حدود دنيا تنظيمية للأموال الخاصة بعد دراسة أثرها، وقد كرست بروكسل معامل صافي لتمويل ثابت un Ratio Net de Financement Stable (NSFR)، يسمح بمستوى متوازن لنضج الأصل والخصم في البنوك حتى تنقص تبعيتها للتمويل قصير الأجل المستوحى من لجنة بال، ويكون متكيفا مع البنوك الأوروبية باقصاء القروض العقارية المضمونة والبنوك التعاونية[1].

ج) مواجهة البنوك الكبيرة التي لا يمكن تركها تسقط

يشكل افلاس البنوك الكبيرة مشكل كبير يؤدي إلى خطر مهم جدا بالنسبة لمجموع النظام البنكي، وقد اقترحت السياسة التنفيذية الأروبية ادماج داخل التنظيم البنكي الأوروبي التزاما جديدا أصدره مجلس الاستقرار المالي لمجموعة العشرين (G20)والذي يسمى الأهلية الكلية لامتصاص الخسائر Capacité totale d'absorption des pertes وبالإنجليزية Total Absorption Capacity (TLAC) والذي يهدف إلى التأكد من أن البنوك النظامية تمتلك مستوى أدنى من الأموال الخاصة والوسائل الأخرى بما يشكل وسادة كافية للسيولة الثابتة والكافية والتي تسمح في حالة الافلاس من تجنيبها اللجوء لدافعي الضرائب (le contribuable) لوضع مخطط إنقاذها[2].

1 – bruxelles réclame des banques encore plus solide en cas de choc, [en ligne] disponible sur le site : www.latribune.fr/entreprise-finance/banques-finance/bruxelles-réclame-desbanques-en-cas-de-choc-619001.htm

2 – CARSTENS Augustin : « les banques internationales et l'adoption d'un nouveau dispositif réglementaire : éffets sur le financement des marchés émergents et des économies en développement », revue de stabilité financiére, n° 19, p. 125.

2 – أهداف تقوية الأموال الخاصة

تساهم تقوية الأموال الخاصة في تقوية تغطية المخاطر للطرف المتعاقد **(أ)** والتنسيق في التعامل مع أثر الرافعة المالية **(ب)** بما يسمح للوصول إلى كيفيات معالجة الميل نحو الرجوع الحلقي للنظام المالي **(ج)**.

أ) تدعيم تغطية مخاطر الطرف المتعاقد (la couverture du risque de contrepartie)

يمكن تعريف خطر الطرف المتعاقد أنه الخطر الذي يتعرض له مستثمر، ويظهر في تحمل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بالقرض لإفلاس المقترض (l'emprunteur)، والذي يمس جزء أو كل مبلغ القرض، يمكن أن ينتج من سوء نية المدين بالقرض أو من عدم القدرة التقنية لهذا الأخير لتسديد دينه[1].

يجب تقوية تغطية تقدير المخاطر المتصلة بالنشاطات الخاصة بالوسائل المشتقة التي تتزايد بحيث وصلت مبالغها إلى 70.000 مليار دولار، كما تسمح بالربط بين الفاعلين الماليين ولكنها تبقى غامضة، متضارب بها وتحوزها بعض المؤسسات ذات الأهمية النظامية، مثل بنك (BNP Paribas)[2]، وكذلك تقدير المنح، والعمليات على السندات، مع ضرورة زيادة الالتزامات والأخذ بعين الاعتبار لحساب الرأسمال المطلوب والمعطيات المستنتجة من اختبارات الثبات، والخسائر الكبيرة المتصلة بتعديل تقييم الوسائل (ajustements de valorisation des instruments).

ب) معالجة الميل نحو مسايرة الاتجاهات الدورية للنظام المالي (tendances pro-cycliques)

يتحقق ذلك بوضع حيز التنفيذ لتمويل تدابير اسقاط محاسبي لتستجيب للتطورات المالية (provisionnement d'un prospectif comptable)، وتعمل لجنة بال مع الجهاز الدولي

1 – droit –finance-commentcamarche.net/faq /23995-risque-de-contrepartie-définition.

2 – Lauerance SCIALOM, « Le risque de contrepartie est massif », Revue Banque, n°777, Paris, 27/10/2014, www. revue–banque.fr.

للتقييس المحاسبي والذي يطلق عليه بالانجليزية بـــ (l'International Acounting Standards Board) (IASB)، بالفرنسية (L'Organisme international de normalisation comptable)، من أجل تطوير تمويل مؤسس على نموذج الخسائر المرتقبة وإرساء مسندين للرأسمال (deux coussins de capital)، يتمثل الأول في المعامل الذي يكون أكبر من المعامل التنظيمي، وعدم التوصل اليه يمنع توزيع الأرباح، أو إعادة شراء الأسهم

(Le premier fixerait une cible supérieur au ratio réglementaire qui, faute d'être atteint, conduirait à des restrictions en matière de distribution des dividendes ou de rachats d'actions) ، والمسند الثاني، هو مسند الحذر الكلي (Le coussin macro prudentiel)، والذي يتطور مقداره بفعل التغيرات المتصلة بالاقتصاد الكلي[1].

ج) تدعيم المستلزمات الحذرة ورقابة خطر السيولة

يتم تدعيم المستلزمات الحذرة لتحسين تسيير مخاطر السيولة، إذ تقترح لجنة بال وضع حيز التنفيذ لنظام كمي (un dispositif quantitatif)، تحت شكل معاملين يتم تنسيقهما على المستوي العالمي، وهما معامل السيولة على المدى القصير (شهر واحد)، ويتطلب حيازة أصول سائلة من نوعية كبيرة في حدود مبلغ يحدده سيناريو الثبات (scénario de stress)، ويتشكل من تركيب عناصر الصدمة النظامية (le choc systémique)، وعناصر الصدمة النوعية (de choc spécifique)، ومعامل آخر هو معامل هيكلي للتحول (un ratio structurel de transformation)، (في أجل سنة) والذي يسمى بـــ " قاعدة نورزرن روك"، الذي يتطلب مستوى من الموارد الثابتة مقارنة بالأصول الطويلة، من أجل تحديد استراتيجيات التحويل المتعسف فيها.

1 – Bâle 3: dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systémes bancaire, op. cit., [en ligne] disponible sur le : www.bis.org/publ/bcbs189_fr .pdf

يتضمن هذا التدبير على تقديرات بحسب درجات الموارد الأكثر أو الأقل ثباتا (المسمى) وللأصول التي تكون قليلة السيولة (المقسم). (La mesure contiendrait des pondérations graduées aux ressources plus ou moins excessive (numérateur) et aux actifs plus ou moins liquides dénominateur). يولي تدبير بال 3 أهمية للتنسيق والتعاون العابر للحدود على المستوى الدولي، لكن تنسيق تصميم أشكال السيولة الكمية على المستوى الدولي أمر صعب لأنه يمكن لهذه الأشكال أن يكون لها أثار على أنشطة البنوك، ويؤدي إلى تحولات غير متوقعة على القطاع المالي[1].

لتحقيق هذه المعايير التزمت اللجنة الأروبية بوضع هيكل تنظيمي منفرد (un corpus réglementaire unique) في أروبا، يهدف إلى إزالة التأويلات والتداخلات غير المنسجمة والمختلفة بين الدول الأعضاء، يمكنها من تحديد الالتزامات الصارمة، وتحديد ميدان تطبيقها عن طريق معالجة حذرة لقروض الرهن العقارية، والأسواق الخاصة بمشتقات القرض (dérivés de crédit) التي تشترك معها (CDS).

وانطلاقا من أسواق المنتجات المشتقة، يمكن التخلي عن إمكانية التحكيم في تنظيم الحذر الجزئي، والخاص بمجموع أسواق الوسائل المالية[2]، بما يتطلب تحديد الرأسمال الأدني للبنوك والمؤسسات المالية بطريقة موحدة ومنسقة في القوانين الداخلية للدول، ضمن إطار قانوني يلزم البنوك بإنشاء احتياطات تعاقدية دورية (contracycliques)، بفضل أدوات دائمة تأخذ شكل الدين في الفترة الاقتصادية العادية، وتحول بعد ذلك إلى رأسمال يمتص الخسائر في حالة القلق المالي (le stress financier).

1 – GOMES Tamara et KAHN Natacha, « Renforcement de la gestion du risque de liquidité dans les banques : les nouvelles normes de Bale sur la liquidité », Banque du canada, Revue du systéme financier, décembre 2011, p. 42. [en ligne] disponible sur le lien: www.bankofcanada.ca/wp-uplouds/2011/12.

2 – Bale 3: dispositif reglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systémes bancaire, op.cit

عالج مجلس الاستقرار المالي (CSF) كيفية اللجوء إلى "الرأسمال المنسباتي" (capital contingent) بإمكانية بيع رأسمال بثمن معين، خلال تدخل حادث يحدد مسبقا، فالرأسمال يمكن أن يأخذ شكل أسهم جديدة، أوالتزامات يمكن تحويلها إلى وسائل مشابهة، مع وجوب تنسيق تسيير جيد للسيولة بإدخال "معامل أثر الرافعة" (ratio de levier)[1] كقياس إضافي في إطار تقدير المخاطر حسب بال 2.

وقد صدر نص نهائي لاتفاق بال في ديسمبر 2010 يتعلق بتعريف خصائص الوسائل الهجينة من نوع الرأسمال الاستثنائي أو المنسباتي المؤهل للأموال الخاصة في حالتي التوقف عن النشاط او استمراره، بما يمثل استراتيجية "للرأسمال التخطيطى " "capital planning"[2].

تعترف مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي، أن هذه المتطلبات الخاصة بتقوية الأموال الخاصة للبنك، تصطدم بضخامة التحديات التي يجب رفعها خلال الأزمة المالية، فاختلاف الثوابت المحاسبية يمكن أن يحدث مشاكل في قياس المعامل السابق على أساس دولي، كما طالبت به الدول الأوربية "من أجل السماح بالمقارنة وتحديد تفاصيل المعامل التي يتم تنسيقها على المستوي الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار لفروق المعالجة المحاسبية".

ثانيا – حساب الرأسمال

أقرت لجنة بال 3 زيادة متطلب رئيسي للرأس المال بـــ 2% عن المعيار الدولي السابق ليصل إلى 7% من الأموال بالنسبة للمبلغ الإجمالي الممنوح لقروض العملاء، الذي يعتبر هدفا لعام

1 – أصبحت أزمة العقار أزمة مالية وبنكية، بسبب المديونية الزائدة للخواص ومجموعة من المؤسسات المالية، وبالنسبة لكل المؤسسات، فان مردودية الأموال الخاصة هي المردودية بين الأصول (الفوائد / والأصول)، عن طريق عبء المديونية (الأصول/والأموال الخاصة)، وأثر العبء المالي هو الأداة التي تحسن النتائج في الحالة العادية، ويؤخر الوضعية عندما تكون غير ملائمة.

V. JACQUILLAT Bertrand, op. cit., p. 46.

2 - Quel type de « Contingent Capital » les banques pourront-elles émettre pour renforcer leurs fonds propres sous Bale 3 ? [en ligne] disponible sur le lien electronique : list2 pwe.fr/quel-type-de-contingent-capital./….

2019، و4% يتم استخدامها من قبل المصارف الأمريكية الكبرى، بحيث يهدف هذا التدعيم إلى ضمان رأسمال كاف للمصارف لمواصلة الإقراض، وتجنب نوع الأزمة التي هزت المصارف في السنوات الأخيرة، وهذا لمنعها من اتخاذ رهانات خطيرة على الرغم من الخوف السائد من إمكانية أن يؤدي تقييد الإقراض إلى رفع تكاليفه.

تسعى المعايير الجديدة لتحسين الرأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للمصارف، بينما تحد من درجة الإقراض المحتمل لهذه الأخيرة، وبالاقتباس من البيان الرسمي للجنة بال للإشراف المصرفي "فإن الهدف من حملة الإصلاح هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي، أياً كان مصدره، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى "الاقتصاد الحقيقي"، ويتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية، ومن المرجح أن تطبق مثل هذه النسب على نطاق وطني مع بدئها في 2013.

كما اتفق المنظمون على اختبار الفئة 1 (Tier 1) من نسبة الإقراض المقدرة بـــ 3%، في حين سيكون هذا الشرط إلزامياً في 2018، إلا أنه يتعين على المصارف الكشف عن نسب إقراضها اعتباراً من 2015[1]، وتلتزم البنوك بتحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة الرأس المال، والتي يجب أن تغطي الأمور التالية :

أ- تحديد تعريف عناصر الرأس المال،

ب- تحديد معايير تصنيف الرأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحة الأولى والثانية، (Tier 1 وTier 2)

1 – Définition-de-bale-III, [en ligne], 18/07/2013, disponible sur le : www.andlil.com/definition-de-bale-III-126361.html, paru le 18/07/2013.

ج- تحديد السقوف (الرأس المال العادي)، بالشريحة الأولى للرأسمال، والرأسمال العادي، والرأس المال الإجمالي (الشريحة الأولى والثانية)، ويجب أن يظل الحد الأدنى هو 10% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة حسب التعليمات الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة كفاية الرأس المال[1].

د- القيام بالتعديلات الرقابية، التي تتعلق بالقواعد الخاصة ببعض الأصول غير الملموسة وأصول الضرائب المؤجلة واحتياطي تحوط التدفقات النقدية وأرباح البيع المجمعة من عمليات التوريق، والمساهمات التبادلية والاستثمارية النهائية في رأس المال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، يتم الحصول على كل هذه البنود من المتطلبات المالية من حساب الرأس المال العادي بالشريحة الأولى بدلا من المتطلبات المالية الخاصة بإطار بال 2 التي تأخذ 50% من الشريحة الأولى و50% من الشريحة الثانية.

هـ- القدرة على امتصاص الصدمات عند التعسر، هذا عندما يضيف البنك أداة للرأس المال يصدرها إلى رأس المال للشريحة الأولى أو الثانية، ويكون ذلك طبقا للحد الأدنى للمتطلبات أو يزيد عنها.

و- هامش حماية للمحافظة على رأس المال، ويتمثل الهدف من ذلك في المحافظة على رأسمالها في غير أوقات الأزمات، بحيث يستفاد منه في مواجهة الخسائر المحتملة.

يصبح إجمالي متطلبات رأس المال بعد إضافة الهامش هو 12,5% وفي حالة زيادة الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى 12% تصبح كفاية الرأس المال هي 14,5%[2].

---

1 – إصدار لجنة بال للاصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها لجنة بازل الثالثة، موجود على الموقع الإلكتروني: [en ligne], 18/07/2013, disponible sur le lien electronique : www.qcb.gov.qa/arabic legislation…./13-010.pdf :

2 – البيان الصحفي "الحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بضمان امتصاص الخسائر عند التعسر" المستند على الموقع بتاريخ 13 جانفي 2011 [en ligne], disponible sur le lien electronique : www.bis.org/press/p110113.htm

ح- هامش الحماية من التقلبات الدورية، التي يتمثل الهدف منها ضمان من أن تأخذ متطلبات الرأس المال في القطاع المصرفي النسبة المالية الكلية.

يجب أن يتم تحديد رأس المال بصفة يتم معها حساب الخسائر المتوقعة خاصة في وقت الأزمة، إضافة إلى توسيع آليات تقدير وحساب الخطر خاصة الخطر التكميلي بادخال قياسه في قياس المخاطر الأخرى، ونسبة الرافعة المالية (le levier financier).

الفرع الثاني

إدخال قياس الخطر التكميلي ونسبة الرافعة المالية

تم إدخال قياس الخطر التكميلي لتقوية متابعة نشاطات السوق **(أولا)** بالإضافة إلى نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية الرأس المال على أساس المخاطر **(ثانيا)**.

أولا – إدخال قياس الخطر التكميلي

قامت لجنة بال بتخصيص جزء من الرأس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق (Mark to market)، وهذا بربط التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل.

من أجل تقوية متابعة نشاطات السوق تم ادخال قياس الخطر التكميلي، مع استقامة معالجة وضعيات التسنيد لتلك الخاصة بالحافظة البنكية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من 31 ديسمبر 2011[1].

1 – Bâle 3 : dispositif réglementaire mondiale visant à renforcer la résilience des établissements et systémes bancaires, décembre 2010, document révisé en juin 2011, [en ligne], disponible sur le lien electronique : paru sur le site internet: www.bis.org/publ/bcbs189-fr.pdf

ثانيا – إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية الرأس المال على أساس المخاطر

تعتبر الرافعة المالية وحدة قياس لتأثير استعمال الرأس المال من طرف الغير بالنسبة للمؤسسة وأموالها الخاصة، بما يسمح للمساهمين والشركاء للمؤسسة بتقدير وقياس مدى قدرتهم على تحمل المديونية، أي تقهقر معامل القدرة على الوفاء[1].

وضعت نسبة رافعة بسيطة وشفافة بالارتكاز على أوراق المخاطرة لفرض احتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع المصرفي وتقوية متطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر.

يجب التنسيق مع أثر الرافعة المالية (le ratio de levier financier)[2]، بحيث يرفع أثر الرافعة الأموال الخاصة إلى مجموع التعرضات دون تقدير المخاطر، التي تكون تكميلية لمعامل القدرة على الوفاء المعدل للمخاطر[3] (rapportant les fonds propres au total des expositions sans pondération des risques, qui seraient complémentaire au ratio de solvabilité ajusté des risques).

يجب تنسيق تعريفه لضمان مطابقة كاملة للمعامل من طرف الدول، والأخذ بعين الاعتبار للاختلافات المحاسبية الأروبية مع نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يجب أن يشمل التنسيق أيضا النشاطات خارج الحساب (les activités hors bilan).

---

1 – Effet de levier, https[en ligne], disponible sur le lien electronique : https://fr.wikipedia.org/wiki/effet_de_levier.

2 – هو مصطلح عام يستعمل للاشارة الى أية تقنية موجهة لتنويع الأرباح والخسائر،وتتمثل التقنيات المعمول بها في أثر الرافعة المالي في المديونية، شراء الأصول لأجل طويل، والمنتجات المشتقة (les produits dérivés) وهو عبارة عن اداة قياس محاسبية لتأثير استعمال رؤوس الأموال من طرف الغير مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة، وهو مايسمح للمساهمين في المؤسسة لتقدير الى أي حد يمكن أن يستطيعون تحمل وقبول المديونية، بمعنى تحمل تدهور معامل القدرة على الوفاء .https://fr.wipedia .org

3 – Le renforcement de la solvabilité des banques, op. cit.

المبحث الثاني

آثار التدابير الجديدة للرقابة على النظام البنكي والمالي الدولي

إن استعادة الثقة في النظام البنكي والمالي العالمي بفرض رقابة عقلانية عليه، من شأنه أن يمنع حدوث افلاسات البنوك الدولية واستعادة الثقة في النظام البنكي والمالي العالمي**(المطلب الأول)** وهى الثقة التي تتحقق بالقضاء على "مالية الظل" أو ما يعرف في اللغة الاقتصادية بالجنات الضريبية بفرض حد معين من الأخلاق المهنية في الخدمة المصرفية **(المطلب الثاني)** بما أدى إلى اتجاه منظار الدول (le colimateur des Etats) إلى المالية الاسلامية أو المالية الأخلاقية، بما تحتويه هذه الأخيرة من مبادئ تختلف عن المالية التقليدية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

استعادة الثقة في النظام البنكي والمالي الدولي

تتجسد محاولة استعادة الثقة من خلال تدعيم الأموال الخاصة للبنوك وتحقيق صلابتها، لمنع حدوث إفلاس البنوك ذات البعد الكوني **(الفرع الأول)** وإعادة هيكلة وكالات التنقيط وتكريس استقلاليتها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تدعيم صلابة البنوك والمؤسسات المالية ذات البعد الكوني

يتوقف وجود الاقتصاد الحقيقي بالقطاع المالي الذي يرتكز على أن الثقة هى لغة المالية" (la confiance est la langue de la finance)، ومنها جاءت كلمة القرض (التي تعتبر أهم العمليات التي تقوم بها البنوك)، والتي تعني "Credere" أي الحصول على الثقة[1] .(avoir confiance)

1 – Rétablir la confiance envers le systéme bancaire mondial [en ligne], disponible sur le lien electronique : http://www.banqueducanada.ca/2013/02discount/rétablir-confiance_envers-système.fr

انهارت خلال الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في 2008 أواصر الثقة بين البنوك من جهة، والمودعين والعملاء والمستثمرين وسلطات التنظيم من جهة أخرى، بسبب سوء التسيير للمؤسسات البنكية، وفي حالات أخرى كثيرة بسبب إهمال موظفيها، بما أدى إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لعناصر السيرة الجيدة والكفاءة المهنية، من خلال اتهام العديد من البنوك ومستخدميها بالنشاطات الاجرامية، والعبث بالمؤشرات المالية (la manipulation d'indicateurs financiérs)، مثل (le LiBor) وهي النسبة في مابين البنوك المطبقة في لندن[1]، وكذلك جريمة تبييض الأموال والحجز العقاري غير القانوني، واستعمال غير مرخص به لأموال العملاء، وقد زرع هذا الغش شكا عميقا في أنظمة القيم للمؤسسات المالية.

ولاستعادة الثقة في الأسواق يجب مواجهة المخاطر النظامية بتدعيم صلابة وقوة الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية ذات البعد الكوني **(أولا)** وتحقيق الشفافية **(ثانيا)** وتنظيم وتأديب الرأسمالية **(ثالثا)** مع الاهتمام بعملاء البنوك **(رابعا)**.

أولا – مواجهة المخاطر النظامية

يجب على البنوك الكبيرة ذات الأهمية النظامية التي تنشط على المستوى العالمي أن تحوز على الأقل أموالا تفوق بأكثر من سبع (7) مرات ماكانت تحوزه قبل الأزمة مع تحديد جيد لها، ووضع تعريفات صارمة لها[2]، كما تلتزم باحترام معامل جديد للسيولة هو معامل أدنى مشترك

1 – Le LiBor (London interbank offered rate) et en français c'est « le taux interbancaire pratiqué à Londre » historiquement, c'est le premier des nombreux taux iBoR. Le Libor est un moyen qui n'a de sens que si toutes les grandes banques sont très proches de cette moyenne .La crise économique mondiale des années 2008 et suivantes à fait exploser ses écarts à la moyenne, faisant perdre tout son sens au LiBor.
Voir : http://fr.wikipedia.org/wiki/Libor.

2 – رفعت البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا رأسمال أسهمها إلى 575 مليار دولار ومعامل رأسمال أسهمها العادي إلى 25%.

يسمى (Total Loss Abssorbing Capacité TLAC) نص عليه مجلس الاستقرار المالي لتمكين البنوك النظامية لامتصاص خسارتها المالية في حالة الإفلاس، ويقدر هذا المعامل بين 16% و20% بالنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر، والأموال الخاصة التي يمكن أن تحول إلى رأسمال في حالة الإفلاس من أجل وضح حد لمبدأ "too big too fail"[1].

كما نشرت لجنة بال في جانفي 2013 أربعة عشرة (14) مبدأ، يسمح وضعها حيز التنفيذ تدعيم تسيير المخاطر التي تتعرض لها البنوك النظامية، ونجد من بينها تقوية حوكمة هذه البنوك النظامية، وتحسين سلوكها لمواجهة وضعيات القلق المالي و/أو الأزمة، واعتماد هندسة معطيات (architecture de données)، وبنية تحتية معلوماتية (infrastructure informatique) وإنتاج معطيات دقيقة وصحيحة[2].

ثانيا – تحقيق الشفافية

وضع مجلس الاستقرار المالي (CSF)[3] حيز التنفيذ مجموعة من التدابير تعمل على تقوية الممارسات الخاصة بالشفافية، من أجل تحسين التقارير المالية للبنوك، ومن خلال ذلك وضعت مجموعة من التوصيات، تستند على سبعة (7) مبادئ تخص المعلومات التي يجب الاعلان عنها، والتي تكون واضحة كاملة حالة (pertinentes)، متناسقة ومتماثلة من بنك إلى آخر،

Rétablir la confiance envers le systéme bancaire mondial [en ligne], disponible sur le lien électronique : blogs.msars.com/entreprise-et-confiance/2015/05/07/.

1– la-résolution-des-banques-systémiques [en ligne], disponible sur le lien electronique : blogs.msars.com/entreprise-et-confiance tlac-ou-la-résolution-des-banques-systémiques

2– les–banques systémiques au-niveau mondial une réglementation pour des profils diversifiés, [en ligne], disponible sur le lien électronique : finance.scia-partners.com/les–banques-systémiques-au-niveau-mondial-une-réglementation-pour-des-profils-diversifiés/1011L2015.

3 – Gestion des risques et réformes financiéres, discours prononcé par tiff Macklem, Premier sous gouverneur de la banque du canada devant l'autorité des marchés financiers, Montréal, 18 novembre 2013 [en ligne], disponible sur le lien electronique : www.banqueducanada.ca/wp…./discours -181113 .pdf.

وممنوحة في الوقت الملائم، كما يجب أن توضح التقارير الطريقة التي يتم بها تسيير الخطر، إذ تؤدي الزيادة في الشفافية إلى تحسين سيرة السوق، والحصول على التمويل، وزيادة الثقة في البنوك[1]مع تحقيق أمن المستهلكين للمنتجات المالية، وتحقيق الاستقرار المالي عن طريق تدعيم الرقابة على المخاطر حسب كل أشكالها، مع احترام التنسيق مع المعايير الدولية التي استحدثت نتيجة الأزمة البنكية والمالية الحديثة[2].

كما أعلنت مجموعة العشرين في قمة "بيترسبورغ" في سبتمبر 2009، على مجموعة من الإصلاحات الخاصة بأسواق المنتجات المشتقة (les produits dérivés) التي تصدر بكل حرية (de gré à gré)، وتتمثل هذه التدابير في الزامية ابرام عقود المنتجات المشتقة بصفة ثابتة ويتم تبادلها على أرضية تبادل معلومات أو مفاوضات الكترونية. يدعم جميع المنظمين الدوليين برنامج لتحقيق أهداف الشفافية باعتبارها حجر الزاوية للأسواق المالية الصحية والثابتة.

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الشفافية، وهي الشفافية قبل المفاوضات والتي وسعت لتشمل ليس فقط المنتجات المشتقة بل أيضا كل الوسائل الاجبارية والتنازل المؤقت عن السندات، والشفافية بعد المفاوضات، والتي تغير هيكل السوق وتعوض جزئيا أسواق التبادل الحر (les marchés du gré à gré)، بإطار منظم من المشاورات، وتتمثل الشفافية الثالثة في الشفافية في مواجهة المراقبين والمنظمين[3].

1 – Le rétablissement de la confiance envers le secteur bancaire est essentiel à l'amélioration du rythme de la reprise économique mondiale, selon le gouverneur de la banque du canada CARNY Mark, [en ligne], disponible sur le lien electronique : www.banqueducanada.ca/2013/02 discount/rétablir-confiance_envers-système-secteur-bancaire 25/02/2015.

2 – MERVILLE Anne-Dominique, L'essentiel du Droit financier, Les Carrés, édition Gualino, 2ème édiution, Paris 2011, p. 50 .

3 – BUENAVENTURA Rodrigo, ROSS Verera, « Transparence et stabilité financiere », Revue de la stabilité financiére, n° 17, Paris, avril, pp. 128-129.

ثالثا – تنظيم وتأديب الرأسمالية (réguler et discipliner le capitalisme)

دمر التزوير والغش في العمق الرأسمالية وحرية السوق والأسس التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي، وهو ما يؤكد عليه الاقتصاديون ومن بينهم رئيس البنك المركزي الأمريكي "ألان قريسبان" (Alan Greespan)، واضعا لائحة اتهام ضد "جريمة المؤسسة " التي ظهرت بسبب فضائح البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نادى باصلاح حوكمة المؤسسة، كما أشار إلى الجريمة المحاسبية، التي دمرت المودعين في البنوك، وأحالت إلى البطالة ملايين مستخدميها، ضاربة بذلك الاقتصاد في العمق وفي أساسه المتمثل في الثقة. كما نادى آخرون ومن بينهم الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الامريكية "جورج وركر بوش "ب" أخلاقيات المسؤولية في عالم الأعمال " Ethique de résponsabilite dans le monde des affaires"[1].

تمكن البنكيون من الحصول على أموال ضخمة في المرحلة التي سبقت الأزمة الاقتصادية والمالية، وقد استمر ذلك حتى بعد انفجار هذه الأخيرة، وبهذا يجب إعادة النظر في المفهوم الذي تقوم عليه المالية والمتمثل في اللعب بأوجه العملة، جهة أربح وجهة تخسر (pile je gagne, face tu perds)، وهو ما ضرب وبقوة ثقة الجمهور، بسبب الربح الفاحش الذي يسعى البنكيون للحصول عليه على حساب المتعاملين البسطاء والأسر التي تلجأ إلى البنوك، لاقتناء مستلزماتها اليومية، وتضاف إلى أجورهم الخيالية، العلاوات التي تضخم بصفة غير عقلانية أجورهم، الأمر الذي أدى إلى فصل مصلحة البنكي عن تلك الخاصة بالمؤسسة والجمهور بصفة عامة.

1 – Réguler le capitalisme, [en ligne], disponible sur le lien électronique : www.lemonde.fr/economie/article2002/07/18/reguler-le-capitalisme-285169_3234html

رابعا – إعطاء الأولوية للعملاء

يرتكز النشاط البنكي على الوساطة، بادخال المقترضين والمودعين في الاقتصاد الحقيقي، وتؤدي زيادة المتدخلين والمشاركين إلى أن يكون النشاط البنكي والمالي في قلب النشاط الاقتصادي.

وقد زاد بعد الأزمة المالية الأخيرة الحاح العملاء وتمسكهم بالثقة والحذر في التعامل مع البنوك، بما يحمل هذه الاخيرة عبء ادماج نوعية مصلحة العملاء في قلب استراتيجية البنك، من أجل ارساء دعائم الثقة، بتحسين نوعية الخدمة البنكية المقدمة، خاصة بالنسبة للبنوك الالكترونية التي تمثل بعدا أساسيا للبنك الذي يقدم خدمات للأفراد، بحيث تمثل الخدمات الالكترونية سلاحا تسويقيا ضخما " une arme marketing puissante" في محيط تنافسي يزداد تعقيدا، أين تبقى الثقة واعادة التأمين من العوامل المفتاح لنجاحها[1].

ظهرت بعد الأزمة الأخيرة ضرورة الرجوع بالبنوك إلى التقليدية الكبيرة للنشاطات البنكية" (la grande tradition des activités bancaires)، والتي تعمل من خلالها البنوك، لتنمية بلدانها، وان كان الاتجاه محلا لاختلاف شبه كلي بين الدول التي لا تزال تتمسك بالتحديثات والتقنيات المعقدة والأهداف الضمنية التي تهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من الثراء والربح، على حساب المستهلك العادي للخدمات المالية.

كما يقع على عاتق القطاع المالي ومسيريه اعادة تحديد قيمهم المركزية، بحيث أثبتت الأزمة أن عددا كبيرا من هؤلاء لم يقودوا نظاما جيدا للقيم (un bon systéme de valeurs)، وقد عكفوا بعد الأزمة لدراسة كيفية تأثير العلاوة على سلوكهم، ومن خلال ذلك ظهر أكبر درس من

1 – Communication-des-banques-comment-regagner-la-confiance ? [en ligne], disponible sur le lien électronique : www.marketing-banque.fr/blog/2010/11/communication-des-banques-comment-regagner-la-confiance ?

دروس الأزمة يتمثل في نظام العلاوة، الذي يرتقب منح علاوات مرتفعة لمردود ذا أجل قصير، يشجع على أخذ مخاطر متعسف فيها في الأجل الطويل، ويرفع من تقدير الحاضر وينقص من تقدير المستقبل (le présent est surevalué et l'avenir nettement dévalué).

يرتكز المجال المالي على الثقة التي تخلق فيه ديناميكية وتنافسية وفقا لمبادئ معقولة، وان غابت هذه الثقة فان القطاع برمته سوف ينهار، حيث أن الثقة يصعب ويطول اكتسابها ويسهل ضياعها، وهو حال النظام البنكي والمالي العالمي خلال الأزمة المالية والاقتصادية الحديثة.

الفرع الثاني

إعادة هيكلة وكالات التنقيط وتكريس استقلاليتها

نعني بوكالة التنقيط بصفة تقليدية المؤسسة أو الهيئة المكلفة بالتنقيط المالي للجماعات الإقليمة والدول، أو المؤسسات حسب مجموعة من المعايير التي يتم تحديدها بواسطة التنظيم أو بواسطة الفاعلين الماليين في السوق.

من الناحية التاريخية فإن أولى وكالات التنقيط المالية هي (Fitch Ratings) و (Standards & Poors)[1]، وهي تعمل مقابل أجر بطلب من المؤسسات أو الجماعات العمومية، التي تريد أن تكون منقطة، بحيث كانت استقلالية هذه الوكالات موضوع شك في قضية "أونرون" و"أزمة قروض الرهن العقارية " في 2007-2011.

ظهر دور وكالات التنقيط من خلال اتفاق بال 2، بحيث تسمح الطريقة المسماة "الطريقة الثابتة" في تنظيم بال 2 بالترخيص للبنوك للجوء إلى نقاط وكالات التنقيط، من أجل تحديد مستوى الأموال الخاصة الملائمة، وحتى يمكن للبنوك أن تستعمل التنقيط من جهاز خارجي، يجب أن

1 – تم احصاء في 2010، 150 وكالة عبر العالم، ولكن القليل منها فقط لها طبيعة عالمية، بمعنى انها تقوم بتنقيط بنوك وشركات صناعية عابرة للحدود أو دول ذات سيادة.

[en ligne], disponible sur le lien électronique : Agence de notation.fr.wikipedia.org/wiki/ Agence_de notation_financiere

يكون هذا الأخير معتمدا وبالتالي يمكن اللجوء إلى هيئة تنقيط خارجية أو ما يطلق عليه بالإنجليزية :"External Credit Assesment Institution ECAI أو الهيئة الخارجية للتنقيط.

يجب أن تستجيب الوكالات المعتمدة لبعض المعايير مثل الموضوعية والاستقلالية والشفافية، وذلك حتى يتمكن الجميع من رؤية العلامة وإعلام الجمهور، الذي يتحقق بتوفر هذه الوكالات على نسبة موارد كافية (موارد مالية وبشرية كافية)، ويمكنها ذلك من اكتساب المصداقية.

فتطور الاستنساخ (la photocopie) على مستوى السوق العالمية للتنقيط يهدد نموذج (استثمار– دافع) **(أولا)** بما أدى إلى ظهور ضرورة ملحة للرجوع إلى الأسواق البديلة أو الرجوع إلى هيكل السوق **(ثانيا)** الذي يحقق لوكالات التنقيط مصداقيتها مع اقتراح تكريس وكالة تنقيط عمومية **(ثالثا)** وإدخال الغير المستقل **(رابعا)**.

أولا – انتقاد مسألة استقلالية وكالات التنقيط في نظام (استثمار–دفع)

تعتبر العلاقة التي تربط بين الآمر (le donneur d'ordre) ووكالة التنقيط علاقة خاصة، بحيث توظف وكالة التنقيط من طرف فاعل في السوق يريد الحصول على نقطة، وهو ما يثير مشكل استقلالية وكالة التنقيط. ترتكز ثقة السوق في هذه الاستقلالية على فكرة ضرورة احتفاظ وكالة التنقيط بسمعتها، وبعبارة أخرى فان الوكالة لا يمكن لها أن تأخذ خطر النقطة الزائدة (sur-noter) لعميل من عملائها، خوفا من ضياع مصداقيتها وبالتالي ضياع مجموع أعمالها.

وقد أدت الهفوات الكثيرة لوكالات التنقيط على إثر التنقيط الزائد في قضية "أنرون"، أو القروض الرهنية إلى التأثير في سمعة هذه الأخيرة وفي رقم أعمالها، بما أدى إلى إظهار دور ميكانيزم السمعة في ضمان الاستقلالية[1]، وإذا رفضت وكالة تنقيط منح نقطة جيدة

1 – Il s'agit de Nationally Reconised Statistical Organisations reconnues par la SEC américaine ou des agences de notation communautaires reconnues le 23 avril 2009 [en ligne], disponible sur le lien électronique : (http://europa.eu/rapid/pressReleased Action.do?)

للمنتجات المهيكلة التي تقوم على القروض العقارية، فلا تحرمها فقط من تنقيط واحد ولكن من جزء كبير من رقم أعمالها السنوي، وعندما يدخل منتوج جديد إلى السوق، فلا يمكن تقديره وتنقيطه، بما يؤدي إلى خطر السوق بسبب عدم تقديره وتنقيطه، ويظهر هذا الفراغ في حالة عدم تمتع أية وكالة بالسمعة اللازمة لتنقيط هذه المنتوجات الجديدة[1].

ثانيا – نموذج الأسواق البديلة (Le modèle des marchés altérnatifs)

يقترح بعض الملاحظين والفاعلين في سوق التنقيط، الرجوع إلى هيكل السوق أين يقوم المستثمرون بدفع أجرة وكالة التنقيط من أجل الحصول على نقطة، ويمكن لهيكل السوق (La structure du marché) أن يحد من تنازع المصالح، ولكن يعاب على هذه الطريقة أنها تضع في متناول الجمهور المعلومة، في حين أنها نموذج يحتفظ به المستثمرون، ويمكن تسجيل هذا البديل خوفا من التعسف في مواجهة التنظيمات المحاسبية التي تفرض على المستثمرين المؤسساتيين حيازة أصول آمنة (بمعنى أنها منقطة جيدا)، ويكون السوق أحسن وسيلة لتقدير نوعية استثمار (بالرجوع إلى الميكانيزم التقليدى الخاص بالعرض والطلب)، فهنا لا يمكن لأي تنظيم أن يرتكز على تقدير الغير لفرض حيازة أصل من الأصول.

وقد حاول المنظم الأمريكي والأوربي تحديد الآثار السلبية (les effets pervers)، لهيكل السوق بتنظيم دقيق (des réglementation ponctuelles)، بالحد من تركيز عمل الوكالة لدى متعامل واحد وضرورة إلغاء العلاوات التي تمنح لأجراء وكالات التنقيط، بفعل النتائج الخاصة باستثمار منقط، مع وجوب زيادة التزامات الشفافية على معايير التنقيط.

1 – Les investisseurs veulent des agences de notation responsables, [en ligne], le 7 Avril 2015.disponible sur le lien électronique : www.lavoixdunord.fr/economie/les-investisseurs-veulent-desagences-de-notation-responsables-ia0b0n495889?.

يقع على عاتق الدول خاصة المتقدمة منها والتي تمتلك بنوكا ضخمة بمثابة "شركات متعددة الجنسيات" أن تعمل على تغيير طريقة عمل وكالات التنقيط وتكريس مسؤوليتها وتخفيف تنازع المصالح وتقوية المنافسة بينها، للقضاء على سيادة وسلطان وكالات تنقيط القرض[1].

ثالثا – تكريس وكالة عمومية (L'instauration d'une agence publique)

تفضل لجنة الأمن والتبادل الأمريكية (SEC :Securitie and Exchange Commission)، بالإضافة إلى بعض المنظمين البورصيين الأسكندينافيين تكريس وكالة تنقيط عمومية، على الرغم من أن هذا الحل الذي يحدد وبصفة فعلية تنازع المصالح يثير بعض الانتقادات منها أنه:

– يمكن لهذه الوكالة أن تحدث اختلافات وطنية ومحلية في ممارسات التنقيط، في حين أن آراء وكالة التنقيط لا تعرف الحدود،

– كما تخوف بعض المستثمرين والمصدرين من البطء الإداري الذي يمكن أن يحدث بادخال هذه السلطة العمومية الجديدة، والتي يمكن أن تحد من التحديث المالي.

رابعا – إدخال الغير المستقل (L'interposition d'un tiers indépendant)

اقترح باحث في جامعة "بركلي الأمريكية"[2] حلا وسيطا، من خلاله يمكن لسلطة السوق مثل (سلطة الأسواق المالية) في فرنسا و(SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية، أن يتوسط فيها مجلس تمثيلي للمستثمرين بين المصدر ووكالة التنقيط، ويستمر دفع التنقيط من المصدرين، بينما يعود عبء انتقاء وتحقيق الوكالة إلى سلطة السوق.

1 – LEMARIE Alexandre, « Agence de notation : quelles réformes proposent les candidats pour 2012, [en ligne], le 7 Avril 2015.disponible sur le lien électronique : www.lemonde.fr/ election-présidentielle-2012.

2 – Blue sky new ideas for the obama administration, [en ligne], 2009/04/19, disponible sur le lien électronique : -Arescues plan for rating Agencies.ideas.berkeleylawblogs.org/a-rescue plan-for rating-agencies.

يساهم هذا المتدخل كوسيط لمنع تنازع المصالح، وذلك بوضع حد للعلاقة المباشرة بين المصدر للأصول والوكالة، ويسهل أيضا من وضع حيز التنفيذ لسياسات العلاوات (les politiques de rémunération) للوكالات بفضل تنائجها الجيدة (en fonction de leur performance)[1].

أما على المستوي الأوربي فقد أقترحت فكرة إنشاء وكالة تنقيط أروبية من رئيس قائمة رؤساء المالية لمنطقة الأورو (le chef de file des ministres de la zone euro)، "جون كلود جانكر"، والذي أعيدت فكرته في نهاية مارس 2010 من رئيس الوزراء الألماني (le chancelier allemand)، "ڤيدو ويستر ويل"، ثم من رئيسة الوزراء البريطانية "إنجيلا ميركل" والتي ذكرت هذا الاقتراح في 2010، وكما عبر المحافظ الأوربي في السوق الداخلي "ميشال بارني"، عن أمله في إنشاء وكالة للتنقيط الأوربية،

ألزمت الأزمة الاقتصادية الحالية، ابتداءا من 2008 الإجابة وبصفة مستعجلة لارادة إصلاح الإطار التشريعي للنشاطات المالية، هذا البرنامج الذي يجب أن ينتهي في 2011، من أجل ادخاله في الدول الأعضاء قبل نهاية 2012، وقد تأسس على ثلاثة مبادئ تتمثل في:

– تكريس الشفافية، باعتماد نظام يتعلق بوكالات التنقيط المعتمد في 2009، مع ضرورة مراجعة التعليمة[2] المهمة حول الوسائل المالية (les instruments financiers)،

– ضرورة تقوية الاستقرار المالي، باعتماد تدابير تشريعية لحل الأزمات، كما تم وضع تقرير حول إستراتيجية وضع حيز التنفيذ للمظاهر الهيكلية لوكالات التنظيم مستقبلا.

اقترحت اللجنة الأروبية اعداد مجموعة عمل مكلفة بتحديد تأطير وكالات التنقيط الأروبية، مع تقرير قواعد جديدة تسمح للوكالات بتنقيط دين سيادى غير مطلوب في تاريخ ثابت، بما يخول

1 – هذه الفرضية شكلت اليوم محلا للعديد من النقاشات والتي دافع عنها المستثمرون الأمريكيون.

2 – التي تمثل النواة الصلبة لتنظيم الأسواق المالية، التي تعرف هياكلها تغيرات تكنولوجية كثيرة السرعة، تستعد لمختلفة الانحرافات.

للمستثمرين الخواص متابعتها قضائيا في حالة الإهمال[1]، ووضع توزيع واضح للكفاءات بين الأجهزة المختلفة للاتحاد وهذه الوكالات.

تدعوا مجموعة الفاعلين المؤسسين للعمل في المؤسسة في إطار واضح ومشترك لتحقيق حوكمة وكالات التنقيط وعقلانية تسييرها، وعقلانية بعض القيم (optimiser certaines valeur)، وهذا بشرط تحقيق الشفافية ورقابة ديمقراطية وحقيقية.

تقوم السلطة الأوروبية للأسوق المالية (AEMF)[2] بتنظيم وكالات تنقيط القرض المسجلة في الاتحاد الأوروبي، ومراقبة تسجيلها ومراقبة نجاعتها، وعملية أخذ القرارات المتعلقة بالرقابة التي تجريها على القروض الممنوحة من المؤسسات المالية، تقابلها في الولايات المتحدة الأمريكية (Office of Crédit Rating OCR) وهي فرع مكرس بصفة خاصة للتشريع الخاص بالبورصة[3].

على الرغم من الأرمادة والتضخم في النصوص القانونية والتنظيمات ومجموعات العمل، إلا أن عالم المالية والأعمال بتعقيدات وسائله، وتشعب اتصلاته بأكثر من مجال إقتصادي، مازال يفرض تحديا كبيرا على الرغم من تجند الدول ومعها المنظمات والهيئات الدولية لتنظيمه ورقابته.

تعدت المجهودات الحاصلة على المستوى الدولي في مجال مراقبة المال، إلى محاولة إيجاد بدائل لميكانيزمات المالية الرأسمالية التي تسير نحو عدم التنظيم المشكوك في فعاليته، كما لا

1 – Agence de notation, [en ligne], 2009/04/19, disponible sur le lien électronique : eu.europa.eu/finance/rating-agencies/index_fr.htm.02/02/2015.

2 – وهي السلطة التي تأسست في 1 جانفي 2014

3 - Rapport spécial de la Cour des Comptes Européenne « La surveillance par l'Union Européenne des Agences de notation de crédit est bien en place, mais elle n'est pas encore totalement efficace », Luxembourg, 2015, p. 10. [en ligne], 2009/04/19, disponible sur le lien électronique : www.eca.europa.eu/List/ECADocuments/SR15_22/SR_ESMA_FR.pdf.

يحقق تنظيم استقلالية وكالات التنقيط الدولية إلا بتكثيف الجهود الدولية لمحاربة "مالية اللا قانون" أو ما يعرف "بمالية الظل "والمتمثلة في الجنات الضريبية الجاذبة لمعظم رؤوس الأموال والتدفقات المالية عبر العالم.

المطلب الثاني

مكافحة الجنات الضريبية

يكتسي موضوع الجنات الضريبية أهمية قصوى في الآونة الأخيرة، لكونها تساهم في اخفاء وحماية الأموال المشبوهة وغير المشروعة، فهي تعتبر أماكن "اللاقانون" أو "أماكن الظل" (les zones d'ombre)، بما يؤدي بنا إلى القاء الضوء على أماكن الخفاء للمالية العالمية باعتباره مناطق لا تراها الرقابة ولا المراقبون **(الفرع الأول)** مع دراسة مختلف التدابير التي لا تزال تشكل جدلا كبيرا على المستوى الدولي خلال الأزمة المالية الأخيرة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مفهوم الجنات الضريبية

يعتبر غموض الأنظمة الضريبية والمالية سببا في صعوبة تحديد معنى "الجنة الضريبية"، وبذلك يجب الدقة في تحديد ماذا نعني "بالجنة الضريبية" وهو المصطلح أو التعريف الذي يستعمل غالبا **(أولا)** مع تحديد أنواع الجنات الضريبية حسب معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (l'OCDE)، والتي تعتبر بمثابة البلد أو الاقليم أين تخفض الضريبة أو تعتبر منعدمة، بما يعني أن نسبة الخضوع للضريبة منخفضة بالمقارنة بالدول الموجودة في (l'OCDE) **(ثانيا)**.

أولا – تعريف الجنات الضريبية

لا يأخذ مصطلح جنة ضريبية معناه إلا بمعرفة ما إذا كانت الضريبة منخفضة مقارنة مع دول أخرى أين تكون نسبة الضريبة أكثر ارتفاعا، على الأقل في بعض القطاعات أو بعض

النشاطات، وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (l'OCDE) أنه "**لا يوجد معيار موحد وواضح وهدف واحد يسمح بتحديد دولة على أساس أنها جنة ضريبية**[1].

كما منح قانون الضرائب العام الفرنسي تعريف للجنات الضريبية على أنها " **البلدان التي تمتلك نظام ضريبي تفضيلي**[2].

ثانيا – طبيعة الجنات الضريبية وتأثيرها على الرقابة البنكية

تعمل الجنات الضريبية باسم السر البنكي وتقديسا له على سياسة عدم التعاون مع التحقيقات التي يقوم بها القضاة الأجانب بناءا على الاتفاقيات الدولية، وكذلك سلطات الرقابة الأجنبية، التي تتأسس على التعاون في مجال المعلومات والتحقيقات القضائية.

تحاول هذه الجنات القيام بنفسها بالرقابة على الجنح والجرائم المالية والمخاطر البنكية، وهو ما يساهم في إخفاء وغموض القنوات البنكية التي تستعملها الشركات التي تقام من الإرهابين والمافيا في كل دول العالم، ومن طرف الأعوان الاقتصاديين، بما أدى بالجنات الضريبية[3] إلى مساعدة ظهور الأزمات المالية، إذ مرت عبر الجنات الضريبية في سنة 2000 أكثر من 50% من التدفقات المالية الدولية[4].

نميز ثلاثة أنواع من الجنات الضريبية وهي الجنات الضريبية مع خضوع ضعيف للضريبة على الأشخاص الطبيعية، والجنات الضريبية ذات الضريبة المنخفضة بالنسبة للمؤسسات، والجنات الضريبية ذات الضريبة المنخفضة بالنسبة للأشخاص الطبيعية الأجنبية.

1 – Paradis fiscal [en ligne], disponible sur le lien électronique : www.toupie.org/dictionnaire/paradis_fiscal.html

2 – Ibidem.

3 – Selon le réseau pour la justice fiscale, estime que les dix paradis fiscaux sont, dans l'ordre l'état du Delaware aux Etats-Unis, le Luxembourg, la Suisse, les Îles Caimans, LA City de Londre les Bermudes, Singapour, la Belgique et Honkkong, [en ligne], disponible sur le lien électronique : http://ufr.wikipedia.org/wiki/paradis_fiscal.

4 – Paradis fiscal [en ligne], disponible sur le lien électronique : http:ufrwekipedia.org/wiki/paradis_fiscal.

الفرع الثاني

تدابير مكافحة الجنات الضريبية

عملت الدول الصناعية الكبرى على تكريس وتدعيم التعاون بينها في إطار مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (l'OCDE) والاتحاد الأوروبي، من أجل التنسيق في سياسة مكافحة الجنات الضريبية وهدم الأسس التي تقوم عليها المتمثلة في السر البنكي (le secret bancaire) **(أولا)** مع ضرورة تحسين الشفافية للتدفقات المالية الدولية وفعالية الأطر التنظيمية **(ثانيا)** وإنشاء أنظمة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات وتكريس الشفافية في المعاملات الضريبية **(ثالثا)**.

أولا – إنهاء مبدأ السرية المصرفية

يعاقب القانون السويسري "قانون الدولة المهد للسر البنكي" لسنة 1934 عن كل خرق للسر المصرفي بالغرامة والسجن[1]، بما يعتبر تقديس وحماية مطلقة للسر المصرفي، وهو الأمر الذي أدى ويؤدي إلى إخفاء أموال تم تهريبها أوأنها من مصدر غير مشروع، والتي ساهمت في تكريس اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي.

بذلت المجموعة الدولية مجهودات كبيرة من خلال أعمال مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من أجل مكافحة الجنات الضريبية التي تتميز بعدم الشفافية، وبسر مصرفي مكرس ومقدس بواسطة استراتجيتين، تتمثل الأولى في رفع السر البنكي داخل الأقاليم

1 – حسب البنك المركزي السويسري فان سويسرا تملك في 2009 2,1 بليون دولار في حسابات غير المقيمين، كما قدرت تحاليل مالية لايليفيا (Helvea) أن حوالي 80% من 836 مليار فرنك سويسري هو من الأصول الأوروبية غير المصرح بها للإدارة الضريبية للدول التي ينتمي اليها أصحابها.

Le Rapport de la commission des questions sociales, de la santé et du développement durable: « promouvoir une politique appropriée en matiere de paradis fiscaux, Assemblée parlementaire du conseil européen, 05 avril 2012. [en ligne], disponible sur le lien électronique : http://assembly.coe.int.

أو الدول غير المتعاونة "les Etats non coopératifs"، والتي تعتبر جنات ضريبية من أجل منع الغش الضريبي وإرساء دعائم التنظيم الخاص في هذا المجال، وقد حاولت مجموعة العشرين الضغط في سنة 2009 على سويسرا، وجيرزي، وموناكو، وسنغافورة للتعاون والتفتح أمام طلبات المعلومات من السلطات الضريبية والقضائية الأجنبية مع الاحتفاظ بالسر البنكي في المسائل المصرفية المهمة.

كان أول تدبير ضد هذا السر هو تمديد التعليمة الأوروبية الخاصة بالادخار التي سمحت بنوع من التقدم على الرغم من تأثيرها الضيق لاقصاء "شركات الترست"les sociétes Trust"" والتكتلات الخاصة بها، كما نشر الاتحاد الأوروبي اقتراحا لمواجهة البنوك التي تكون على علاقة بشركات الشاشة (les sociétés écrans)، بالزامها بمعرفة الملاك الحقيقيين لهذه الشركات، إما بارسال المعلومة إلى المصالح الضريبية الأجنبية، أو بوضع رسم يقدر بـــ 35% بالنسبة للمبالغ المتحصل عليها في البنوك الخاصة بهذه الشركات، إذ يجب تطبيق هذا الاقتراح على جميع الأعوان الدافعين (les agents payeurs) للبنوك والوسطاء الماليين الذين يعملون داخل الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه التدابير إلى معرفة كل الأصحاب الحقيقيين للكيانات الموجودة داخل الجنات الضريبية، وتحديدهم بنفس الكيفية كما لو كانوا داخل الدول التي ينتمون إليها[1].

ولتفعيل هذه التدابير يجب أن يتحقق قبول كل الاتحاد الأروبي، الأمر الذي يصعب تحقيقه، بمعارضة بعض الدول مثل لوكسومبورغ، على الرغم من أن هذا الاقتراح لم يحقق التوافق إلا أنه يوضح على الأقل الاتجاه الذي يريد الاتحاد الأورروبي أخذه لمواجهة ومحاربة الجنات

1 – L'éonomie politique n° 42, [en ligne], avril 2009 disponible sur le lien électronique : www.leconomiepolitique.fr/evasion_fiscale_contournement_des_regles_fr_art836_42965.html

الضريبية. أخذ المشرع الأمريكي نفس هذا المسلك لمكافحة تعسف الجنات الضريبية، بنصه على أن كل شخص له علاقة بكيان يقع في جنة ضريبية، يفترض أنه يخضع للرقابة واستغلال الأرباح التي تقررها له، وبهذا يجب لهذه الأخيرة التصريح بمداخيله للسلطات الضريبية الأمريكية.

تتمثل الاستراتيجية الثانية لمكافحة الجنات الضريبية في مواجهة السر البنكي بالنسبة "للشركات متعددة الجنسيات" (les multinationales)، إذ تلتزم هذه الأخيرة بوضع حساباتها وفقا للقواعد المحاسبية الدولية الخاصة بمجلس الأشكال المحاسبية الدولية (L'international Accounting Standards Boards IASB)، وتلك الخاصة بمجلس المحاسبة الأمريكي، ويجب على هذه الأخيرة تقديم حسابات مدعمة "des comptes consolidés" معدة وفقا للأشكال المعترف بها من السلطات المحاسبية الدولية[1]، بحيث أصبحت رقابة الأشكال المحاسبية مسألة تتعلق بالمصلحة العامة.

يواجه تطبيق هذه التدابير صعوبات تتمثل في أن هذه الرقابة لا يمكن لها أن توضح العمليات الداخلية للمجموعة، بالنسبة لأثمان التحويل وتبادل الأموال والخدمات المعتمدة من فروع هذه الشركات، إضافة إلى ذلك نجد أن القواعد المشتركة للمجلسين المحاسبيين لا يلزم معرفة العلاقة الجغرافية للعمليات، وهو ما يؤدي إلى استحالة معرفة وتحديد مكان تحقيق العمليات للمجموعة التي تتكون منها الشركة متعددة الجنسيات، الذي تحقق فيه الأرباح أو تخضع فيه للضرائب. تلزم هذه التدابير التعاون بين الدول فيما بينها في المجال الضريبي، باعتماد قانون ضريبي دولي، وابرام اتفاقيات ضريبية دولية باعطاء مفهوم واضح للمؤسسة غير المرئية (Etablissement virtuel)، اعتماد شرط الحفظ الضريبي الذي يهدف إلى التأكد من أن تدفقا

1 – Reportings financiers aux Etats–Unis. [en ligne], disponible sur le lien électronique : https://fr.wikipedia.org.

أو منتوجا غير خاضع أو معفى من الضريبة في الدولة العضو في الاتفاقية الضريبية هو خاضع للضريبة في البلد المصدر[1].

ولا تزال الجنات الضريبية على الرغم من التدابير المختلفة تظهر وتعمل في الخفاء وخير دليل على ذلك قضية "أوراق بنما" " Panama Papers " التي أعادت إلى الواجهة الجنات الضريبية وشركات الأوفشور[2].

ثانيا – ضرورة تحسين الشفافية للتدفقات المالية الدولية

أثارت المؤسسات الدولية[3] مجموعة من الانشغالات على المستوى الدولي لمحاربة "المناطق المالية الأفشور"[4]، و محاربة التهرب والغش الضريبي الذي يعتبر من بين أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحديثة، مع تعقيد الهندسة المالية التي تتم عن طريق حاملات الاستثمار

1 – Rapport d'information sur l'optimisation fiscale des entreprises dans un contexte international, l'assemblée nationale n° 1243, France, 10 juillet 2013. [en ligne], disponible sur le lien électronique : www.assemblée nationale.fr

2 – Dans le cadre de sa politique de lutte contre l'évasion fiscale, la France tient à jour « sa » liste des Etats et territoires non coopératifs (ETNC), ces Etats appelés Paradis fiscaux sont Bormudes (ajouté en 2013 retirés en janvier 2014) Botswana, Brunei, Guatimala, Iles Marshal, Iles vierges britaniques (ajoutés en aout 2013 retiré en janvier 2014), Montserrat, Nauru, Nieu, Panama (ré-inscrit le 8 avril 2016), les paradis fiscaux [en ligne], disponible sur le lien électronique : site :www.paradisfiscaux20.com.

3 – يتمثل في منتدى الاستقرار المالي (le forum pour la stabilité financier) والذي تحول إلى المنتدى الدولي لشفافية تبادل المعلومات لأهداف ضريبية، ومجموع المساهمات المالية الدولي (Le GAFI groupe d'actions financieres international) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (l'OCDE) وصندوق النقد الدولي (FMI) ومختلف الاجتماعات من خلال مجموعة السبعة والثمانية والعشرين (G7/G8/G20).

4 – تعمل مناطق الأفشور بقواعد مشابهة لقواعد الجنات الصريبية بالنسبة للعمليات الدولية، هي مناطق منظمة من بعض الدول والأقاليم التي تحتفظ بقواعد نوعية مشابهة للقواعد التي تعمل بها الجنات الضريبية للعمليات الدولية التي ليست لها أية علاقة مع النشاط الاقتصادي في اقليمها. يمارس المركز المالي بصفة أساسية النشاطات المالية الموجهة لغير المقيمين فقط، وتمنح هذه المراكز خدمات لمتعاملين أجانب لعمليات التسيير المالي بفوائد بالعملة الصعبة.
Qu'est ce qu'un centre financier offshores ? 22-10-2002 [en ligne], disponible sur le lien électronique : www.ladepeche.fr/article/2002/10/22/359086-qu-est-ce-qu-un-centre-financier-offshore.html.

المهيكلة (les véhicules d'investissements structurés)، إذ يعتبر أثر الرافعة المالية بالنسبة للعمليات المالية مرتفع جدا بالنسبة للتعرض إلى المخاطر غير الملائمة، والتي أدت إلى اعتبار أن المراكز المالية "الأفشور" هي وراء الأزمة المالية والاقتصادية لسنوات 2008 و2009.

تابع مجموع المساهمات المالية الدولي دراسات في عام 2000 للكشف عن مدى الاستجابة لتوصيات هذا الأخير (40+8 توصية)، وسجلت بالتالي خروقات في حوالي 15 أقليم في مجال تدابير تبييض الأموال، وكما تابعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جهودها في مكافحة الممارسات الضريبية المضرة، وحددت خلال ذلك 47 دولة تملك أنظمة ضريبية ضارة مشكلة بذلك "جنات ضريبية"[1]، وبهذا تم وضع قائمة في 2002 لسبع (7) جنات ضريبية غير متعاونة و30 مركز أفشور، بأن ألزمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة الشفافية والتعاون في مجال تبادل المعلومات.

ثالثا – التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات الضريبية

نعني بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، وجوب إعلام الإدارة الضريبية للدولة الأصل بصفة أوتوماتيكية عن كل فتح حساب بنكي من شخص غير مقيم في اقليم معين.

ضمن هذا المسعى تعمل بعض الدول إلى وضع حيز التنفيذ لتصريح (FATCA foreigh account tax compliance act) في إطار القانون المسمى " huring incentives to restore employment act" الذي انتخب في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2010، ويهدف إلى الوقاية من التهرب الضريبي من كل مواطن أو شخص يخضع للقانون الأمريكي، وتم إدماج هذا التنظيم ضمن حركة شاملة لمكافحة التهرب الضريبي من خلال تزايد العلاقات بين الدول.

1 – Rapport de la commission des questions sociales, op. cit., p. 12.

أمضت الجزائر اتفاق مابين الحكومات (IGA) مع الولايات المتحدة الامريكية[1] بهدف تبادل المعلومات وقبول منح معلومات عن كل حركة للأموال يفوق مبلغ 50.000 دولار على الحساب المدين لإدارة الضرائب الأمريكية[2]، كما ظهر اتجاه دولي لإنشاء هيئة للتعاون الضريبي الدولي من أجل تبادل المعلومات، يكون مؤسسا على مخططات للتهرب الضريبي، لكنه تعترضه بعض العقبات[3].

في نفس هذا المسعى ذهبت الجزائر من خلال ما نصت عليه المادة 79 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على أنه: "**يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار والصناديق المشتركة للتوظيف وشركات التأمين وكل شركة أو هيئة مالية، أن تقدم للمديرية العامة للضرائب حسب الأشكال والآجال المطلوبة، المعلومات التي تخص الخاضعين للضريبة المنتمين للدول التي أبرمت مع الجزائر اتفاق تبادل المعلومات لأغراض جبائية**"، وما نلمسه من نص هذه المادة أنها لا تتضمن طابع الإلزام نظرا لاستعمالها لمصطلح أو عبارة يتعين، وهي تخص موضوعا في غاية الأهمية وهي التهرب الضريبي الذي يسبب تهريب للأموال، بما يحفز عمل الجنات الضريبية، وهو ما يستوجب التعامل معه بنوع من الصرامة.

تخرج قواعد ردع هذه الجريمة عن قواعد القانون العام، وإن كان يمكن ملاحظة نوعا من التقارب بين قواعد ردع هذه الجريمة على مستوى الدولة، ويتم دراستها بطريقة خاصة حسب نوع جريمة التهرب الضريبي، ففي فرنسا مثلا نجد الإجراءات منصوص عليها في كتاب

1 – لغاية 31 ديسمبر 2014 أمضت 120 دولة الاتفاق ما بين الحكومات (AIG) أو اتفاق في الموضوع بين الولايات المتحدة الامريكية من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بتصريح (FATCA).

2 – L'audit de la fraude dans le secteur bancaire et financier, Cahier de recherche réalisé par le groupe professionnel Banque, IFACI, Paris, janvier 2010, p. 29.

3 – Paradis fiscaux: [en ligne], avril 2009 disponible sur le lien électronique : www.lafinancepartoutm.com/decyptage/mot-de-la-finance-/paradisfiscaux.

الإجراءات الضريبية (LPF)[1]، بينما تعتبر جريمة التهرب الضريبي في الجزائر جنحة في كل الأحوال[2]، والتي أخذت موقفا متشددا في قمع هذه الجريمة، وهو موقف مخالف لما هو معمول به في أغلبية الدول[3]، نظرا للطابع التقني لهذه الجريمة فهي إذن منظمة باحكام تجريمية وإجراءات خاصة لا نجد لها مثالا في قانون الإجراءات المدنية والإدارية[4].

نلمس على المستوى الدولي اتجاه وإرادة لاضفاء الشرعية على المعاملات الدولية التي تقام من الشركات الكبرى العابرة للحدود بواسطة وضع تدابير ردعية، وإن كان الردع على المستوى الدولي يختلف عن السياسة الردعية داخل الدول، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التعقيد في هذه المسألة، خاصة أمام سيادة المال والربح الفاحش، وصعوبة وضع حدود لذلك.

استمرت المجموعة الدولية في البحث لردع الجريمة الاقتصادية ووضع حد لها عن طريق مجموعات عمل وقوانين ساهمت في احداث تضخم في منظومتها القانونية مثل تلك الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، وقد تعدت هذه المجهودات إلى أن تتجه منظارها إلى دراسة المالية الاسلامية والبحث في امكانية اعتبارها كبديل للمالية التقليدية.

---

1 – المادة 13 من القانون رقم 11–16 المتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 72 المؤرخة في 30 ديسمبر 2012.

2 - LARGERUI- Jean –, CONTE Philippe, Droit pénal des Affaires, édition Armand Colin, 11ème édition, France, 2004, p. 4.

3 – يلس شاوش بشير"العقوبات الجزائية في المواد الضريبية"مجلة المحكمة العليا، عدد خاص باليومين الدراسيين عن الغش الضريبي والتهريب الجمركي، الجزائر 2007، ص. 177.

4 – معاشو عمار، "خصوصية إجراءات الدعوى الجزائية في مجال الغش الضريبي"، مجلة المحكمة العليا، المرجع السابق، ص. 139.

المطلب الثالث

المالية الاسلامية كبديل للمالية التقليدية

ظهرت خلال الأزمة المالية التي حدثت في السداسي الثاني من عام 2007 أهمية الأخلاق في مهنة المالية، ودورها في الضبط والتنظيم لسلوك المتعاملين الماليين، إذ يستوجب التحكم فيها التحلي بروح المسؤولية وتغليب المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، والعمل على تحقيق رفاهية المتعاملين والحفاظ على ودائعم.

وقد رأى بعض المحللين أن المالية يجب أن تحكمها بعض المبادئ الدينية التي تحرم الربح الفاحش والفوائد المتعسف، فيها التي لم تبن على العمل والقيمة الحقيقية، وبالتالي اتجهت منظار الدول إلى المالية الإسلامية وإلى البنوك الاسلامية نظرا لاهتمامها بالقروض بدون فائدة، والابتعاد عن الربا الذي يمثل الربح الفاحش والمضاربة الذين حققهما المتدخلون في السوق المالية الدولية والمضاربون على الأموال خلال الأزمة المالية التي حدثت في السداسي الثاني لعام 2007 ومن ذلك ظهرت وبقوة فكرة المالية الاسلامية بما يدفعنا إلى تعريف البنوك الاسلامية **(الفرع الأول)** ونوع الرقابة التي تخضع لها **(الفرع الثاني)** وأهم العوامل المساعدة على ظهورها **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

تعريف البنوك الاسلامية وخصائص المالية الاسلامية

نعرف البنوك الاسلامية **(أولا)** والخصائص الأساسية للمالية الاسلامية **(ثانيا)**

أولا– تعريف البنوك الاسلامية

تعرف اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية[1] البنك الإسلامي بأنه: "**مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال، بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي**[2]، وقد سارت على هذا النهج كل التعاريف التي أعطيت للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سواء في القوانين المنظمة لها، أو التي تبناها الفقه، إما دون اختلاف عن التعريف السابق، أو مع اختلافات بسيطة، كما أكد بعض فقهاء المسلمين على تجارية هذه البنوك، كما هو عليه الحال في ماليزيا، فالبنك الإسلامي يعتبر بنكا تجاريا، يهدف إلى تحقيق الربح الذي يكفل له البقاء ومنافسة البنوك العاملة في الساحة المالية [3].

لم يعرف المشرع الجزائري البنوك الإسلامية، لا في قانون النقد والقرض ولا في القوانين المكملة له أو النصوص المتممة (المدونة البنكية الجزائرية)، رغم أن الدستور ينص في مادته الثانية على أن "**الإسلام دين الدولة**" ورغم وجود بنوك إسلامية معتمدة في الجزائر وتنشط في الواقع، مثل "بنك البركة الجزائري" و"بنك السلام الجزائري".

تمارس البنوك الإسلامية[4] نشاطها الاستثماري مباشرة أو بشراء مشروعات أو بتمويل مشروعات أو أعمال للغير، وذلك على غير أساس الربا المحرم شرعا[1]، وهو مايميز البنوك

---

1 – أنشئ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 حيث تم التوقيع على مشروع اتفاقية تأسيسه بمقر البنك الإسلامي بجدة بالمملكة العربية السعودية.

2 – وهو التعريف الذي جاءت به الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1977، الجزء الأول، ص. 5.

3 – عبد الفاضل عادل عيد، الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2 الإسكندرية، 2007، ص. 23.

4 – فمصطلح البنك هو مصطلح دخيل على العالم الإسلامي الذي يضم حاليا 56 دولة في العالم أي حوالي ربع سكانه، إذ لم تكن البنوك موجودة في التراث الإسلامي ولم يكن نشاطها معروفا لدى المسلمين بهذا الشكل، وتتفق جميع المرجعيات الإسلامية على أن فوائد البنوك هي الربا الحرام، وأن قانون البنوك في الدول الإسلامية هو قانون دخيل =

التقليدية عن البنوك الإسلامية بالإضافة إلى مجموعة من المعايير مثل معيار المرجعية والمصدر ومعيار الفوائد المصرفية.

بالنسبة لمعيار المرجعية يتمثل في أن الشريعة الإسلامية بالمفهوم الواسع هي المرجع الوحيد للبنوك الاسلامية والتي تعتبر مصادرها مختلفة[2]، وتقوم على اعتبارات أخلاقية ودينية بالدرجة الأولى، وكذا على اعتبارات اقتصادية واجتماعية[3].

كما أن اعتماد البنوك الاسلامية على القرض الحسن أي القرض بدون فائدة يعتبر معيارا أخر للتمييز بين البنوك الاسلامية والتقليدية لأن النظام المالي التقليدي يقوم على أساس مبدأ تأجير المال وبيع وشراء الدين وحساب الادخار[4]، كما تتعامل بالربح الذي يصعب تقديره في ظل وسائل تمثيلية وغير مجردة، في حين تعمل البنوك الاسلامية على تحريم ذلك استنادا إلى كونه

= وهو بمثابة غزو ربوي ظهر بعد قيام النهضة الأوروبية العلمانية المجردة من القيم الدينية، بسبب فصل الدين عن الدولة لأن الكنيسة في تاريخها القديم والحديث لا تتعامل بالربا ولا تبيحه، فمصدر البنوك في العالم الغربي ومرجعيتها هي العلمانية القائمة على إباحة الربا، بعد فصل الدين عن الدولة وكذا النظام الليبرالي القائم على الحريات المطلقة سواء كانت دينية أو تجارية.

1 – محمدين جلال وفاء، البنوك الإسلامية –دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص. 55، 56، 57.

2 – المصدر الأول هو القرآن الكريم (سورة البقرة الآية 276 إلى 279) والمصدر الثاني: السنة النبوية، والمصدر الثالث: الإجماع، المصدر الرابع: القياس، المصدر الخامس: الاستحسان، المصدر السادس: الاستصحاب، المصدر السابع: المصالح المرسلة، المصدر الثامن: العرف، المصدر التاسع: شرع من قبلنا، المصدر العاشر: مذهب الصحابي، المصدر الحادي عشر: سد الذرائع.

3 – تقية محمد، مصادر التشريع الإسلامي، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 1993، ص. 191.

4 – 90% من المعاملات البنكية غير الإسلامية تعتمد على الاقتراض بالفائدة أي القرض الربوي، بمفهوم الشريعة الإسلامية، بينما يقوم النظام الإسلامي على أوجه مختلفة منها المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة المنتهية بتمليك وهو ما يعرف بالقرض الحسن، أي قرض بدون فائدة، على اعتبار أن شراء الدين محرم في الشريعة الإسلامية (عدم بيع الدين بالدين)، وعليه تعتبر الفوائد على القروض أهم نقطة اختلاف بين النظام المصرفي التقليدي – المبيح للتعامل بالفوائد – والنظام المصرفي الإسلامي المحرم للتعامل على أساس الفوائد، إذ تعد من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية.

ربا، وإن كانت الفوائد المصرفية من الربا المحرم شرعا، فما هو البديل عنها في البنوك الإسلامية ؟ وقبل ذلك ماذا نعني بالربا الذي يعتبر من بين أهم خصائص المالية الاسلامية ؟

ثانيا – خصائص المالية الاسلامية

من أهم خصائص المالية الإسلامية هو عدم تعاملها بالفوائد أخذا وعطاء، بالإضافة إلى ارتكازها على فكرة الربا التي لا تقتصر فقط على الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي، بل أن الأمر له علاقة بكل الديانات والمجتمعات[1]، فالربا محرم في كل الديانات، لكن على الرغم من الأهمية التي يكتسيها تعريف الربا إلا أنه لا نجد تعريف له في قانون النقد والقرض ولا في قانون العقوبات الجزائري، ولا حتى القانون المدني، في حين نجد تعريفه في قانون الاستهلاك الفرنسي، في نص المادة 313–3 في صيغته المطبقة إلى غاية 1 أفريل 2011 بنصها على أنه "**يشكل قرض ربوي كل قرض اتفاقي مقبول بنسبة فائدة إجمالية[2] تتعدى في وقت قبوله، ثلث النسبة الفعلية المتوسطة المطبقة في ثلاثة (3) أشهر السابقة لممارسة مؤسسات القرض من أجل عمليات بنفس الطبيعة، والتي تتحمل مخاطر متماثلة، وتحدده السلطة الإدارية بعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية للقطاع المالي**".

يطبق هذا السقف على كل أنواع القروض باستثناء القروض المقبولة لشخص معنوي من أجل احتياجاته المهنية، أوعلى كل شخص معنوي يقوم بنشاط صناعي، تجاري، حرفي، فلاحي أو مهني غير تجاري، يوضع هذا السقف مهما تكن صفة المقترض وذلك بالنسبة للحساب على

1 – مسدور فارس، التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص. 17.

2 – تتمثل العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد قعر النسبة الفعلية الإجمالية في التكاليف والمصروفات (les commissions) والعلاوات (les rémunérations) المتصلة بالقرض والتي تفرض على المقترض وإن كانت مدفوعة للغير، كما تكون تكاليف الملف من ضمن النسبة الفعلية الإجمالية وكذلك كل التعويضات والتكاليف والرسوم، ولا تؤخذ أقساط التأمين بعين الاعتبار إلا إذا تم فرضها للحصول على القرض.

المكشوف (les découvert en compte)، حسب المادة 313-5-1 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، ويتم تحديد شروط حساب وإعلان النسب الفعلية المتوسطة بواسطة مرسوم.

كما نص المشرع الفرنسي على الجزاء المقرر على الربا بتقريره عقوبات مدنية وأخرى جزائية، تتمثل العقوبات المدنية في تخفيض النسب التعسفية إلى النسب القانونية القصوى، ويتم اقتطاع الفوائد المتعسف فيها والتي تم دفعها من الفوائد المتبقية والواجبة الأداء، أو على الرأسمال والتي يتم تعويضها.

تخص هذه العقوبة كل القروض الربوية، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بانتهاء الحساب (des découverts bancaires)، أو الموجهة إلى المهنيين حسب نص المادة 313-5-2 من القانون النقدي والمالي الفرنسي[1]، إضافة إلى العقوبات المدنية التي لم ينص عليها لا قانون النقد والقرض لا قانون العقوبات الجزائري.

رتب المشرع الفرنسي جزاءات على النسب الربوية التي نص عليها في قانون الاستهلاك وليس في القانون النقدي والمالي[2]، والمتمثلة في الحبس من سنتين (2) وغرامة تقدر بـــ 45.000 أورو أو بإحدى هاتين العقوبتين مع تدابير مختلفة يمكن أن تصل إلى حد غلق المؤسسة[3]، إضافة إلى المنع من ممارسة المهنة للمؤسسة التي تسببت في ذلك.

إن الفوائد المصرفية التي تتعدى حدا معينا، تكون في حكم الربا الممنوع قانونا[4]، أي يمكن التعامل بالفوائد بشرط عدم تجاوز سقف معين من خلاله يظهر الربا الذي يعاقب عليه القانون الوضعي، ولا وجود لذكر كلمة الربا والجزاء المقرر عليه في القانون الجزائري.

---

1 – Dekewer-DEFOSSEY Françoise, MOREL Sophie, droit bancaire, édition Dalloz, France, octobre 2009, p. 132.

2 – المادة 313-5 من قانون الاستهلاك الفرنسي.

3 – المادة 313-5 من قانون الاستهلاك الفرنسي.

4 – كما أن البنوك الإسلامية تعتمد على أداة الزكاة، الذي هو الركن الثالث في الإسلام وهي تشجع المودعين، لأن اكتناز الأموال (الذهب والفضة) محرم بنص قرآني وجريمة في الشريعة الإسلامية، استنادا إلى الآية الكريمة: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم) سورة التوبة الآية 34، إلى جانب ذلك فإن =

فالبنوك الإسلامية هي بنوك غير ربوية لا تتعامل بالربا، استنادا إلى الآية الكريمة (**يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة**)[1] ولا تتعامل بالربا، بل تتعامل بالطرق والآليات المشروعة وهو ما يعرف بالقرض الحسن مثل الإجارة والمرابحة والمشاركة والمضاربة[2].

= البنوك الإسلامية هي بنوك اجتماعية واقتصادية استنادا إلى الآية الكريمة: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) سورة الحشر الآية 7، تهدف إلى التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ونبذ الربح الفاحش المبني على المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

1 – سورة آل عمران: الآية 130.

2 – من صور هذا القرض الحسن نجد ما يلي:

أ– صيغة الغنم بالغرم

إن أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هي قاعدة الغنم بالغرم المعروفة في الشريعة الإسلامية، وتعني هذه القاعدة أن البنوك الإسلامية تلعب دورا ايجابيا مع الممولين والطالبين للتمويل في مشاريعهم، وبالتالي فهي تتقاسم معهم الإرباح والخسائر، أي هي متعامل اقتصادي عكس ما هو الحال مع البنوك التقليدية، التي تمنح القروض والتمويلات دون التدخل الايجابي أو السلبي في المشروع، المهم نسبة الفائدة التي تأخذها في كل الحالات بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله.

ب– صيغة التمويل بالمشاركة

كما تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بما يعرف بعقد المشاركة، وهو عبارة عن عقد يشترك فيه اثنين فأكثر في مال بأنصبة متساوية أو غير متساوية، أو بدون مال كالمساهمة بالشهرة أو السمعة أو المهارة في شركة أشخاص لا أموال وقد يكون الشريك بالغا أو قاصرا مرشدا، ويكون الربح بقدر الحصة، كما تكون الخسارة كذلك والشريك يمكن أن يكون مسلم أو غير مسلم، المهم أن يكون من أهل الكتاب وفقا للأحكام العامة للشريعة الإسلامية.

ج– صيغة القرض بدون فائدة_عادة ما تمنح البنوك التقليدية قرض بفائدة، بمعنى أن المقرض (البنك) يضع تحت تصرف المقترض (المتعامل أو المستثمر أو التاجر أو أي شخص طبيعي آخر كالمستهلك) رأس مال مقابل الحصول على نسبة محددة مدفوعة كتعويض عن استعمال هذه النقود لمدة زمنية عادة ما تحسب بالسنة وهي تعرف بمصطلح نسبة الفائدة –taux d'intérêt – هذه النسبة المئوية تحددها السلطات المختصة.

د– صيغة مصدر التمويل

تمول البنوك الإسلامية من أموال المودعين وتبرعات الأفراد بالهبات والوصايا، ومن موارد صندوق الزكاة بالنسبة للمسلمين استنادا إلى الآية الكريمة "إن الذين أمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولاخوف عليهم ولا يحزنون" وبالجزية بالنسبة للذميين أو غير المسلمين الذين يعيشون تحت سلطة المسلمين وهذا استنادا إلى الآية الكريمة "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الأخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" على عكس البنوك التقليدية التي تنعدم فيها أموال الزكاة والجزية.

وبما أن الربا محرم شرعا، فكثيرا ما نجد في الساحة المصرفية الإسلامية، بل وحتى في الثقافة الإسلامية والتراث الإسلامي خلط بين الربا (l'usure)، الذي يمكن اعتباره فائدة فاحشة وبين القرض الحسن بفائدة تجارية معقولة، تحت رقابة السلطات الوصية (أولو الأمر)، كما أن في التراث الإسلامي لا نجد التفرقة بين الدين المدني والدين التجاري أو الاقتصادي، وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، وليس هناك تمييز سواء كان القرض تجاريا أو استهلاكيا.

نص المشرع الجزائري في القانون المدني بمقتضي المادة 450 على القرض الاستهلاكي[1]، الذي أجازه لمؤسسات القرض (les établissements de crédit) في حالة إيداع أموال لديها بأن تمنح فائدة يحدد قدرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لتشجيع الادخار، وهو ما نصت عليه المادة 455 من القانون المدني، إضافة إلى تشجيع الادخار، أجاز المشرع الجزائري قصد تشجيع النشاط الاقتصادي الوطني لمؤسسات القرض أخذ فائدة وفقا للشروط المذكورة سابقا.

أورد المشرع الجزائري بالنسبة للقرض الاستهلاكي المنصوص عليه في القانون المدني، نص المادة 454 وهو نص مهم جدا يساهم في رفع اللبس الواقع في ذهنية المقترض المسلم، بحيث ميز بين الأشخاص الطبيعية (الأفراد) والأشخاص المعنوية من حيث الفائدة، وجعل القرض بين الأفراد (Entre particuliers) يكون دائما بدون أجر (sans rémunération)، بينما يقع باطلا كل نص يخالف ذلك، والشيء الملاحظ هنا، أن المشرع الجزائري منع القرض بالفائدة بين الأفراد في مجال القرض الاستهلاكي الوارد في القانون المدني.

1 – عرفت المادة 450 من القانون المدني القرض الاستهلاكي على أنه عقد يلتزم به المقرض على أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي أخر، على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع، والقدر، والصفة.

لكن لم يوفق المشرع الجزائري في اختيار مصطلحاته، فبدلا من أن ينص صراحة على منع القرض بالفائدة بين الأفراد، نص على كون القرض بين الأفراد يكون دائما بدون أجر، أي استعمل مصطلح (أجر) وكان عليه أن يستعمل مصطلح (فائدة)، كما أنه أخفق في عدم تعميم هذا المنع (القرض بدون فائدة بين الأفراد) إلى جميع المعاملات المدنية والتجارية وجميع القروض سواء القروض الاستهلاكية أو غيرها، ما عدا عندما يتعلق الأمر بتجارة بين الأفراد وفي إطار الشراكة.

اعتبر التراث الإسلامي الفائدة المصرفية ربا محرما، لذا نجد اليوم البنوك الإسلامية تتعامل بالقروض بدون فائدة، خاصة في حالات المرض وطلب العلاج وفي حالات الوفاة، في حالات الدراسة والبحث العلمي، في حالات الزواج وفي حالات الكوارث الطبيعية والإنسانية... الخ من الحالات التي تتحقق فيها الشروط العقلية والنقلية، ويعتبر هذا المعيار الخدماتي– الاجتماعي من أهم المعايير التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.

الفرع الثاني

الرقابة على البنوك الاسلامية

يمكن تمييز الرقابة التقليدية التي تخضع لها البنوك الاسلامية **(أولا)** عن الرقابة الشرعية **(ثانيا)**.

أولا– الرقابة التقليدية

يمكن تمييز هذه العلاقة من خلال تقيد البنوك الإسلامية بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية وسحبها، كما يودع البنك الإسلامي نسبة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وهي التي تسمى بالاحتياطي النقدي، الذي يمنح عليه البنك

المركزي فوائد بالنسبة للبنوك التجارية، لكن البنوك الإسلامية لا تأخذها باعتبار أنها ربا محرم[1].

وفي النظام المالي التقليدي الذي تعمل في اطاره البنوك الاسلامية فإن هذه الأخيرة تخضع للرقابة التي تخضع لها البنوك التقليدية، وفي الجزائر للتدابير المنصوص عليها في قانون النقد القرض وهو القانون رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم بما أنه لا توجد قوانين منظمة لها في الأساس.

كما تخضع البنوك الإسلامية لبعض الضوابط التي تضعها السلطات النقدية التي تقوم بالرقابة التقليدية على البنوك التجارية، نظرا لطبيعتها الخاصة، كما تخضع لرقابة اللجنة المصرفية والبنك المركزي بالنسبة للأحكام والأشكال التي تخص البنوك التجارية، إذ نجد أن في أغلبية الدول تخضع لرقابة البنوك المركزية كما هو عليه الأمر في الجزائر، وذلك بالتقيد ببعض الضوابط والتعليمات الرقابية مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية، باستثناء المجالات التي تتضمن التعامل بالفوائد أخذا وعطاءا والتي تتعارض مع الطبيعة الإسلامية للبنك، وصدرت في دول أخرى كما هو عليه الحال في دولة الكويت، تعليمات رقابية خاصة بالبنوك الإسلامية[2].

ثانيا – الرقابة الشرعية

إلى جانب رقابة السلطات المصرفية والنقدية والحكومية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تخضع إلى رقابة شرعية[3]، قد

1 – مسدور فارس، المرجع نفسه، ص. 216.

2 – محمدين جلال وفاء، المرجع السابق، ص. 151.

3 – ومؤخرا بعد نجاح الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في كل من المغرب ومصر وتونس والرئاسية في مصر (بعدما نجحت الحركة الاسلامية في مصر لمدة محدودة، وقد تعرضت لانقلاب عسكري بقيادة السيسي، الذي أصبح رئيسا للجمهورية بعد محمد مرسي)، تعززت الرقابة الشرعية باستحداث لجان الشريعة والمالية للبث حول =

تأخذ شكل رقابة بواسطة مستشار شرعي مختص في الشريعة الإسلامية، له دراية بعلوم الشرع والدين والاقتصاد أو أية هيئة دينية مختصة، وتتم الرقابة عن طريق استصدار فتاوى دينية من طرف شيوخ من أهل الاختصاص، وغالبا ما يتقاضى هذا المستشار أو المفتي أو الشيخ أجرا من البنك، وهو المعمول به اليوم في البنوك الإسلامية مثل "بنك البركة" في الجزائر، لكن يعاب على هذه الرقابة أنها رقابة غير موضوعية وغير مستقلة على اعتبار أن المفتي أو المراقب الشرعي يتقاضى أجره من البنك الذي يفتي لصالحه أو لغير صالحه.

تختلف الرقابة التي تخضع لها البنوك الاسلامية بين النظام المالي التقليدي والاسلامي إذ نجد أن في الدول الإسلامية التي قامت "بأسلمة نظامها المصرفي "بأكمله، يتقيد البنك الإسلامي فيها بتوجيهات البنك المركزي الإسلامي، ويخضع لإشرافه ورقابته، كما يلتزم بتوجيهات البنك المركزي في مجال الاستثمار، بحيث يضع هذا الأخير خطة للاستثمار مبنية على مقاصد الشريعة الإسلامية.

كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بدور المكتب الفني الذي يقوم بتقييم فرص الاستثمار المختلفة، وطرحها بين البنوك الإسلامية، وتحديد معدل الربح في كل فرصة استثمارية، كما أنه ولكونه بنكا للبنوك، فإن البنك المركزي الإسلامي يفرض على البنوك الإسلامية أن تودع لديه فوائضها المالية على أساس القرض الحسن وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة[1].

= مطابقة العمليات والمنتوجات المقدمة للجمهور للشريعة، وذلك عن طريق الرد على استشارات البنوك، وإبداء رأي مسبق كما يفعل ذلك المجلس الأعلى للعلماء (Conseil Supérieur des Oulémas) في المغرب وجامع الأزهر في مصر، ويبقى حاليا هذا الأسلوب من الرقابة الشرعية هو الأسلوب الوحيد في انتظار اعتماد أو إيجاد هيئة شرعية إسلامية علمية موحدة في المجال المصرفي.

1 – مسدور فارس، نفس المرجع السابق، ص. 214، 215.

الفرع الثالث

العوامل المساعدة على ظهور المالية الاسلامية

ندرس الفساد والركود السياسي في الدول الاسلامية واعتباره بمثابة عامل اقتصادي اقليمي ساهم في ظهور المالية الاسلامية **(أولا)** وعامل الأزمة الاقتصادية أو ما يمكن أن نطلق عليه عامل اقتصادي دولي **(ثانيا)**.

أولا– العامل الاقتصادي الاقليمي

كان الفساد والركود الاقتصادي وسوء أحوال المعيشة والتضييق السياسي والأمني على الحريات الفردية والجماعية وانعدام الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة عامة، من الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع احتجاجات شعبية في معظم الدول العربية، انتهت بثورات شعبية أدت إلى سقوط الأنظمة الشمولية لهذه الدول، وعرفت هذه الأحداث بالربيع العربي في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن والبحرين، أسفرت عن تحول جوهري في النظم السياسية والقانونية إذ كانت الحركات الإسلامية المستفيد الوحيد من هذا الربيع بتوليها الحكم في كل من مصر وتونس وكذا المغرب وليبيا.

إن نجاح الحركات الإسلامية بعد هذه الثورات الشعبية في الانتخابات البرلمانية في كل من تونس والمغرب والرئاسية في مصر، فتح مجال واسع لتطبيق الشريعة الإسلامية في الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن دساتير هذه الدول تنص صراحة على أن الإسلام هو الدين الوحيد للدولة، وهو الشيء الذي سيوسع من مجال الدولة الدينية على حساب الدولة المدنية.

لا شك أن هذه التحولات الإقليمية الجوهرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستكون لها نتائج على المنظومات المالية والبنكية من أجل إيجاد البديل الأنسب والأنجع للبنوك التقليدية

والمؤسسات المالية التي تسببت في الأزمة المالية العالمية انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية في 2008، كما سبق وأن أشرنا إليه آنفا.

أول هذه النتائج هو إعداد مشاريع قوانين للبنوك والمصارف المالية الإسلامية كما حدث في دولة المغرب لأول مرة في التاريخ، تماشيا مع الرأي العام الإسلامي الذي يرفض الاستثمار في البنوك الكلاسيكية لاعتمادها على مبدأ الفائدة (أي القرض الربوي) المحرم في الشريعة الإسلامية.

أمام انطلاق حملة واسعة للقرض الحسن في الشبكات الاجتماعية للانترنت والصحافة المكتوبة في معظم الدول العربية ستعرف في المستقبل القريب الساحة البنكية والمالية ميلاد العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، التي تعتمد على القرض الحسن والمشاركة والمرابحة المشروعة بحيث ستشكل هذه البنوك ملجأ لكثير من المستهلكين والمستثمرين المتحفظين على طريقة عمل البنوك الكلاسيكية.

ثانيا – العامل الاقتصادي الدولي

إضافة إلى التغيرات والمستجدات الاقليمة التي من شأنها وضع البنوك الاسلامية على الواجهة فقد فرضت الأزمة المالية والبنكية الواقعة في 2008، إعادة النظر في التشريعات البنكية الأوروبية والأمريكية بإدخال ميكانيزمات جديدة تحد من الربح الفاحش كتسقيف أرباح البنوك وأخلقة المهن البنكية وأبعد من ذلك تسليط الأنظار على النظم البديلة للنظام الليبرالي الفاحش، وبه لجأت أنظار المحللين الاقتصاديين إلى البنوك الإسلامية التي اعتمدتها الكثير من الدول الإسلامية، والتي حققت رفاهية كبيرة في المجتمع مثل أندونيسيا وتركيا وإيران ودول الخليج العربي، إذ شكلت البنوك الإسلامية ملجأ الكثير من المستهلكين والمستثمرين المتحفظين على طريقة عمل البنوك التقليدية والمقاطعين لها لأسباب دينية.

إن الأزمة المالية والنقدية التي حدثت في السداسي الثاني من 2007 والناتجة عن ما يعرف بأزمة "قروض الرهن العقاري" أحدثت ارتباكا كبيرا في العالم الغربي، أدى ذلك إلى إعادة النظر جذريا في فلسفة ومفاهيم الليبرالية، حيث استدعت الضرورة الملحة إلى تدخل الدولة لتمويل البنوك الخاصة في أمريكا من أجل إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الانهيار الوشيك، نظرا لإفلاس عدد من البنوك الكبيرة نتيجة فشل سياسة قروض الرهن العقاري، وبمعنى أدق فشل سياسة القرض بالفائدة المعتمدة من طرف البنوك التقليدية الليبرالية.

ونخلص في الأخير إلى القول بأن البنوك الإسلامية حديثة النشأة تفتقد إلى المرجعية الموحدة في العالمين العربي والإسلامي وتفتقد إلى نموذج يقتدي به، بالإضافة إلى العديد من التناقضات في الفتاوى بين الشيوخ الكبار في الأزهر في مسائل عديدة، خاصة بجواز أو عدم جواز الفوائد البنكية يجعل النموذج الإسلامي معرضا للانتقاد من الغرب، خاصة أن هناك غموض كبير في التراث الإسلامي، فيما يخص التفرقة بين الفائدة والربح، فهناك مثلا من الفقهاء المسلمين المعاصرين من يعتبر أن الفوائد البنكية بنسبة معقولة هي قرض حسن وبالتالي ليس بالربا، وهناك من الفقهاء الآخرين من يعتبر هذه الفوائد ربوية مهما كانت النسبة ومهما كانت السلطة المرخصة به ولو كانت من أولو الأمر من المسلمين.

خاتمة

رغم انتهاج الجزائر للسياسة الليبرالية منذ دستور1989، الذي كرس حرية التجارة والصناعة داخليا وخارجيا[1] "ورغم استحداث ترسانة من القوانين والتشريعات الخاصة بالبنوك (قانون 90-10 الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم له، الأمر رقم 03-11 والأمر والذي ألغى القانون 90-10 المعدل والمتمم بالامر رقم 10-04)، وأرمادة من الأنظمة والتعليمات البنكية، الأولى الصادرة عن مجلس النقد والقرض والثانية عن بنك الجزائر من أجل التحكم في المنظومة البنكية، إلا أن الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية لا تزال هشة، ولم تصمد أمام الهزات التي أحدثتها الفضائح المالية الكبرى سواءا في القطاع البنكي والمالي العمومي أو القطاع الخاص، الأول الذي يمول من "الريع البترولي" والذي لا يمكن إعلان الإفلاس فيه بسبب ارتباطه بالدولة والسيادة الوطنية رغم خضوعه لقانون النقد والقرض كقانون إطار والقانون التجاري كقانون عام. ورغم اختلاس مبالغ معتبرة تقدر بمليارات الدولارات، مع النزيف المالي الناتج عن الفضائح المالية مثل (فضيحة البنك الوطني الجزائري، فضيحة بنك التنمية المحلية، فضيحة البنك الصناعي والتجاري)، والثاني الذي يمول من أرباح الشركات الخاصة والذي عرف فضائح وصفت بفضائح القرن مثل فضيحة "بنك الخليفة" التي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال والمستخدمين، وإفلاس البنك وسحب الاعتماد منه ثم متابعة جزائية ومحاكمات مراطونية داخل وخارج الوطن.

تبقى المنظومة البنكية الجزائرية رغم كل هذا فقيرة جدا سواء في القطاع العام (بقاء عدد البنوك العمومية ستة (6) سواءا في مرحلة الاشتراكية قبل 1989 أو اثناء مرحلة الليبرالية بعد 1989) أو في القطاع الخاص (عدم وجود أي بنك خاص مملوك للوطنيين) مقارنة مع دول الجوار

1 – المادة 37 من دستور 1996 والتي تم تعويضها بالمادة 43 من نص التعديل الدستوري الصادر بموجب القانون رقم 16-01 لسنة 2016، مرجع سابق.

(تونس والمغرب)، ناهيك عن عدم تقديم أي فائض قيمة للاقتصاد الوطن (la plus value)، ويبقى الدينار الجزائري العملة الوحيدة على مستوى شمال افريقيا غير قابل للتحويل، كما تبقى 98% من واردات الجزائر ناتجة حصريا من عائدات الغاز والبترول منذ الاستقلال في 1962 إلى غاية اليوم، ورغم تغني السلطات العمومية بالبحبوحة المالية التي تنعم بها الجزائر في القطاع العام وتواجد عدد معتبر من رجال الأعمال الجزائريين تحت مظلة منتدى رجال الأعمال[1] le Foum des Chefs d'entreprises FCE) إلا أن الإقلاع الاقتصادي لم يحدث بعد في الجزائر الدولة العملاق أو الدولة القارة (باعتبارها أكبر دولة افريقيا من حيث المساحة). لقد دخلت الجزائر في اقتصاد السوق بداية من 1990 وعرفت كيف تفاوض المنعرج الخطير الذي خاضته، لكن العشرية السوداء بسبب الإرهاب الذي كاد أن يعيد الجزائر إلى القرون الوسطى، حال دون تحقيق العبقرية الجزائرية والإقلاع الاقتصادي الحقيقي، وبه تخلفت الجزائر كثيرا، لكن وبفضل سياسة المصالحة الوطنية التي أتت بثمارها باسترجاع الأمن والطمأنينة، استطاعت الجزائر من جديد اجتياز مخاطر الأزمات المالية العالمية خاصة منها تلك التي حدثت في أواخر سنة 2007، والتي تأثرت بها الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[2] ولم تتأثر بها الجزائر بنفس الدرجة بسبب الريع البترولي الوافر الناتج عن ارتفاع أسعار البترول. إلا أن التحدي الدولي وما يتطلبه من الجدية في التنظيم والرقابة يحتم على الجزائر الخروج من سياسة النعامة (la politique de l'autruche)، والدخول في السباق والتنسيق في آليات رقابتها للقطاع البنكي مع الأشكال الدولية المستحدثة، وأخذ العبر من

1 – (Le Forum des Chefs D'Entreprises FCE) (منتدى رؤساء المؤسسات بالعربية) جمعية تم إنشاؤها في أكتوبر 2000 من طرف مجموعة من رجال أعمال وهي تضم 663 مؤسسة منخرطة، رئيسها الأول كان عمار رمضاني، ثم رضا حمياني، ثم مؤخرا ابتداءا من نوفمبر 2014 علي حداد.

2 – كانت درجات تأثير هذه الدول بالأزمة متفاوتة فيما بينها.

المشاكل والأسباب التي كانت وراء الأزمة المالية العالمية الحالية، مع وضع أنظمة للوقاية من المخاطر التي تمس القطاع، والسعي وراء تحديث المنظومة وتفتحها على السوق العالمية[1].

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توافرت الإرادة السياسة والوسائل اللازمة للقضاء على العقلية الاشتراكية، والتعامل بمنطق اقتصاد السوق، وفتح المجال للمبادرات الفردية ومحاربة البيروقراطية التي لا تزال تطغى على المجال الاقتصادي، ويجب التغلب على العراقيل التي تشل القطاع والمتمثلة في نقص ثقافة الرقابة، وعدم وجود وسائل تقنية وفنية وبشرية لتكريسها على أرض الواقع، بالإضافة إلى عدم استقلالية السلطات الخاصة بالرقابة، وبدائية التقنيات والأساليب المستعملة في العمليات البنكية والرقابة عليها.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لخدمة المنظومة البنكية في الجزائر مستقبلا، وتتمثل في :

1. إنشاء بنك خاص بالمغتربين والجالية الجزائرية في فرنسا وانجلترا وكندا مكان تواجد الجالية الجزائرية بكثرة داخل الوطن وكذا اقامة فروع له خارجها من أجل جذب العملة الصعبة والقضاء على الأسواق الموازية، مثل سوق تبادل العملات الصعبة ببورسعيد بالجزائر العاصمة، وأماكن عديدة في جميع ولايات الوطن،
2. تفعيل مكاتب الصرف المعتمدة من قبل بنك الجزائر والتي يصل عددها إلى 45 مكتب صرف كما أكده محافظ بنك الجزائر السابق بدر الدين نويوة[2]، ورفع من

1 – لم يبدأ التشريع الجزائري طريق التفتح، نظرا للتذبذب الذي شاب القرار السياسي في فتح المجال للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية من جهة، وخلق نوع من العقبات التي يمكن أن تعيق المستثمر الأجنبي والمتمثلة خاصة في الشفعة، وحرمان المستثمر الأجنبي من الحصول على أغلبية الرأسمال، على الرغم من أنه سوف يساهم بنسبة أكبر وتتمثل مساهمته في الخبرة الفنية، والمهارات في المجال البنكي والمالي، وفي توفير فرص العمل، في تطوير الاقتصاد، ولعل ما يترجم أكثر عدم التفتح وهيمنة القطاع العام، ومواصلة تسيير البنوك بالعقلية الاشتراكية في فترة اقتصاد السوق.

2 - NOUIOUA Badredine, « Pourquoi les bureaux de change ne peuvent pas fonctionner », Article paru dans le quotidien indépendant Le Soir D'Algérie n° 7501 du 4 juin 2015, p. 9.

هامش الربح لهذه المكاتب من 1% (وهو هامش الربح المقرر من بنك الجزائر) إلى 4% (2% على ذمة المشتري و2% على ذمة البائع) ووفقا لسلم تحدد نسبته السلطة الوصية (وزير المالية) مثل ما هو الحال بالنسبة لمكاتب الموثقين.

3. إصدار أوراق نقدية بوجهين وجه باللغة العربية وآخر باللغة الأمازيغية، تجسيدا لمبدأ دستوري[1] ولكون العملة وجه من أوجه السيادة الوطنية، بما يحقق المساواة والاستقرار في البلاد.
4. تقوية الرقابة الداخلية، بالنسبة للمستخدمين داخل البنك أو المؤسسة المالية، والمسيرين والمديرين وخلق هذه الثقافة على أعلى مستوى، خاصة في الهيئات التي تقوم بالرقابة والتفتيش والتدقيق،
5. تنظيم تكوين مستمر ودائم للمستخدمين داخل البنك والأشخاص المكلفين بالتسيير والمحاسبة، وتدريبهم وتوعيتهم بالأشكال والتقنيات المستحدثة داخل البنوك وكيفيات متابعتها والتأكد من التنفيذ الفعال لها،
6. العمل على القضاء على تعارض المصالح وخلق استقلالية وشفافية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ومطابقة المعلومات الصادرة عنها عن تلك الموجودة فعلا فالمعلومات الصادقة هي التي تكشف عن الصورة الحقيقية لما يحدث،
7. ضرورة تطبيق المعايير الدولية في مجال التسيير، واعتماد التقنيات الحديثة وتطوير المعلوماتية، مع تدعيم صلاحيات أجهزة الرقابة والقضاء على تداخل الصلاحيات

1 – حيث كرست هذا المبدأ المادة 4 من الدستور الجديدي لسنة 2016 بنصها "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها ..."

وتحديد المهام بدقة، وتمكين متعاملي البنوك من الاتصال بالبنك وتوفير معلومات الكترونية متوفرة في كل وقت،

8. تحديد طبيعة اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض في قانون النقد والقرض لتفعيل الرقابة على أعمالهما، وضمان استقلاليتهما لأخذ قرارات ذات مصداقية،
9. تكريس سلطات الضبط المستقلة كاللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض دستوريا لارتباط عملهما بمجال حيوي وسيادي وهو المجال النقدي والمالي والاقتصادي،
10. وضع قانون أخلاقيات المهنة المصرفية، وتفعيل دوره في إرساء مبادئ الرقابة الفعالة والالتزامات المهنية،
11. تشجيع التعاون بين سلطات الرقابة الوطنية والدولية مع ضرورة التنسيق مع الأشكال الدولية للرقابة، وتشجيع التعاون بامضاء بروتوكولات بين بنك الجزائر ونظيرتها عبر العالم، باعتباره عضو في بنك النزاعات الدولية (BRI)،
12. تنسيق التعاون بين اللجنة المصرفية والقضاء وتحديد حدود تدخلهما في مسائل الإفلاس والتسوية القضائية،
13. عدم تركيز سلطة مراقبة شروط الاعتماد وسلطة منحه أو رفضه في هيئة واحدة تتمثل في مجلس النقد والقرض، وإنما يجب تكريس سلطة أخرى منفصلة تقوم بتحقيق شروط الاعتماد ومنحه أوسحبه،
14. تفعيل المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية[1] والإدارية بجعل المنازعات البنكية من اختصاص الأقطاب المتخصصة، بتشكيلة جماعية، تتكون من قضاة

1 – القانون رقم 08–09 المؤرخ في 18 صفر 1429 المؤرخ في 25 فبراير2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

متخصصين في الجانب البنكي والمالي، ودائما بحضور النيابة العامة كطرف أصلي كما هو الحال بالنسبة لشؤون الأسرة[1]، ولذلك نقترح على المشرع ادراج مادة جديدة، ولتكن 32 مكرر في قانون الإجراءات المدنية والإدارية على الشكل الآتي:

"النيابة العامة طرفا أصليا في جميع قضايا المنازعات البنكية"

15. تشجيع الحكومة لخلق بنوك خاصة وطنية، وتأطيرها من أجل خلق ثقافة بنكية خاصة في المجتمع الجزائري، مع وجوب تدعيمها من طرف الدولة، وتشجيع مشاريع الاستثمار في المجال البنكي،
16. إلغاء قاعدة 51% و49% في المجال البنكي، فهي قاعدة غير جاذبة للاستثمار، وسيخدم الغاؤها الاستثمار الأجنبي، والعمل على إبقاء هذه القاعدة فقط في مجال المحروقات باعتباره المورد الرئيسي للاقتصاد وللعملة الصعبة.
17. جعل جميع الجرائم البنكية من اختصاص الاقطاب القضائية الجزائية المتخصصة،
18. تحقيق الشفافية في العمل، وفي المعلومات التي تصدر من البنوك والمؤسسات المالية وتلك الخاصة بسلطات الرقابة، وتكريس التعاون مع سلطات الرقابة على المستوى العالمي في مجال المعطيات الاحصائية والمعلومات االالكترونية لمحاربة الجرائم المنظمة، والغش الضريبي،
19. محاربة الفساد في المجال البنكي، وتفعيل آليات مراقبته وتنسيقها مع تلك الموجودة على المستوى العالمي،

1 – المادة 3 مكرر من الأمر رقم 05–02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

20. استحداث قانون المهنة المصرفية، وخلق قانون شامل ومندمج (une loi intégrée) لكل التنظيمات والتعليمات والأوامر والقوانين الصادرة في مجال النقد والقرض،
21. تنسيق التعاون الدولي في مجال الرقابة، والعمل على تنسيق الجهود وتكثيفها لتطوير المنظومة البنكية، بتشجيع التكوين للمستخدمين في البنك والإطارات وإرسال بعثات إلى الخارج من أجل تبادل الخبرات في مجال الرقابة،
22. خلق بنوك أعمال وبنوك متخصصة مقيمة وغير مقيمة مثل ما هو عليه الحال في المغرب وتونس،
23. تشريع قانون خاص ببنوك القرض الحسن أو البنوك الاخلاقية (حسب تعبيرنا) مثل ما هو عليه الأمر في المغرب، للتعريف بها وفسح المجال لها للمنافسة مع البنوك التقليدية،
24. تعزيز استقلالية بنك الجزائر واستقلالية اللجنة المصرفية، ومجلس النقد والقرض،
25. تقرير إمكانية افلاس البنوك العمومية التي تعتمد في تمويلها على الريع البترولي في حالة مخالفتها للقوانين والأنظمة الخاصة بالمهنة المصرفية، وتدعيم الرقابة عليها.
26. خوصصة البنوك العمومية، وفتح المجال أمامها لتدخل مجال المنافسة المشروعة وعالم المال والأعمال،

27. تفعيل الرقابة البعدية للمال العام التي يقوم بها مجلس المحاسبة، وتزويده بوسائل تقنية ومالية وبشرية، وتكريس التنسيق والتعاون بينه وبين المفتشية العامة للمالية، وتجسيد القوانين المنظمة له على أرض الواقع.

وفي الأخير، إعادة النظر في الأموال التي هي في متناول البنوك والتي تأتي بصفة أساسية بطريقة أو بأخرى من الريع البترولي، والتي تجعل بنك الجزائر والخزينة العمومية تحت رقابة السياسي.

أما على المستوى الدولي الذي يبقى على اتصال دائم مع الانظمة البنكية الداخلية لمعظم دول العالم بفعل العولمة والشمولية المالية والاقتصادية، فإن الخريطة التي تركتها وانحسرت عليها الأزمة تظهر وبدون شك الاتجاه نحو تقوية وتحويل الإطار التنظيمي للنظام المالي العالمي، بعد ضخامة الأعمال التي قامت بها مجموعة العشرين (G20)، بالإضافة إلى أعمال لجنة بال وبنك تسوية المنازعات الدولية، وقد حدد المحللون أربعة تطورات خاصة بسياسة الحذر الجزئي (micro-prudentielles) محتملة الحدوث تتمثل في:

أ – تأطير جيد لمخاطر السوق (التمييز بين الأسواق المنظمة والأسواق التي تخضع إلى إرادة الأطراف (les marchés de gré à gré)، ورقابة أثر الرافعة (l'effet de levier) الذي تلاعبت به صناديق المضاربة hedge funds، وضمان أكبر لرأسمال البنوك التي تستعمل تقنية التسنيد (la technique de la titrisation).

ب– الأخذ بعين الاعتبار لحجم النشاطات والحسابات، على الرغم من أن التأطير الكمي المتعسف فيه يمكن أن يؤثر سلبا على تمويل الاقتصاد،

ت– الأخذ بعين الاعتبار للوقت ولتوزيع نموذج "الشحن المحرك" provisionnement » « dynamique ، والذي دشن من بنك إسبانيا وأخذت اللجنة الأوربية هذه الفكرة ومجموعة

العشرين من أجل إلزام البنوك لإدماج الخطر المستقبلي في مرحلة تنامي القرض (على الرغم من محدودية هذه التقنية في تقدير المستوى الحقيقي للأرصدة وللمعالجة الضريبية، الرقابة عليها والتسجيل المحاسبي)،

ث- إعادة النظر في الحوكمة في مواجهة المخاطر في مرحلة التنمية، وفي مواجهة سياسة العلاوات.

على الرغم من الدمار الذي خلفته الأزمة الاقتصادية الحالية في الاقتصاد، إلا أنه يجب الاعتراف بالتقنيات المالية المتقدمة، ونجاحها التاريخي في البحث والتحديث والتنمية الاقتصادية، التي تحتاج إليها المالية عبر العالم بشكل متزايد، بشرط عدم الابتعاد عن الأهداف وتحسين الإعلام والشفافية، المهم هو أن يعمل القرض على تسيير الاقتصاد بصفة عامة، سواء بالنسبة للمؤسسات أوالمستعملين والأسر[1] (les ménages)، ولتحقيق "دمقرطة القرض" يجب عدم التعسف فيه لأن من شأن ذلك الاضرار بالمقرضين والاقتصاد مع ضرورة توجيهه بشكل يمكن أن يستفيد أكبر عدد ممكن من الأسر والفاعلين من الممارسات الجيدة ومن المنتجات والخدمات المالية الصحية، وضمان السيولة من أجل دعم نظام السوق وذلك لتغطية أكبر عدد ممكن من المخاطر، وإنشاء وسائل جديدة للمودعين لضمان أكبر أمان لهم مع تجسيد "الديمقراطية المالية".

1 – George DECOCQ, Yves GERARD, Juilette Morel-MAROGER: « Droit bancaire », édition revue banque, France, décembre 2010, p. 123.

قائمة المراجع

قائمــة المراجــع

أولا – باللغة العربية:

أ – القرآن الكريم

ب – الكتب:

1. **المصري أحمد محمد:** إدارة البنوك التجارية الإسلامية، المؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
2. **الكفراوي عوف محمود:** البنوك الإسلامية، النقود، البنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
3. **الناقة أحمد:** نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الكتاب الحديث، طبعة 1996.
4. **القليوبي سميحة:** الأسس القانونية لعمليات البنوك، مكتبة الإسكندرية، 1996.
5. **الجزار جعفر:** البنوك في العالم، أنواعها وكيف تتعامل معها، الطبعة الثالثة، دار النفائس، لبنان، 1993.
6. **الموسوي مجيد ضياء:** الاقتصاد النقدي والمؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
7. **البستاني سعيد يوسف:** أحكام الإفلاس والصلح الواقي في التشريعات العربية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
8. **القزويني شاكر:** محاضرات في اقتصاد البنوك، الدار الجامعية، الجزائر، 1988.
9. **أمين عبد الله خالد:** التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، الأردن، 1997.
10. **أكرم يا مالكي:** الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، وفقا لاتفاقيات جنيف الموحدة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

11. **الموسوي مجيد ضياء:** الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

12. ـــــــــــــــــ: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

13. **الفقي محمد السيد:** الإفلاس-عمليات البنوك، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

14. **إبراهيم هنيدي منير:** إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1996.

15. **بوسقيعة أحسن:** الوجيز في القانون الجنائي الخاص – جرائم الفساد – جرائم المال والأعمال جرائم التزوير، الطبعة الثامنة، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2008.

16. ـــــــــــــــــ: الوجيز في القانون الجنائي الخاص الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار هومة الجزائر، 2012.

17. **تيورسي محمد:** الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2013.

18. **تدرس قريصة صبحي:** مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

19. **تقية محمد:** مصادر التشريع الإسلامي، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 1993.

20. **حميدات محمود:** مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

21. **حشيش عادل أحمد:** اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

22. **حزيط محمد:** المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار هومة، الجزائر، 2013.

23. **رشدي شيحة مصطفى:** الاقتصاد النقدي والمصرفي، النظرية والسياسات النقدية، المؤسسات المصرفية، الدار الجامعية، بيروت، 1995.

24. **سركيس أنطوان جورج:** السرية المصرفية في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

25. **سعيفان محمود محمد:** تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

26. **شافعي محمد زكي:** مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1969.

27. **شافي نادر عبد العزيز:** تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

28. **طيار عبد الكريم:** الرقابة المصرفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

29. **عيد عادل عبد الفاضل:** الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

30. **عبيد رضا:** عمليات البنوك من الناحية القانونية، دون دار النشر، القاهرة، 1994.

31. **عبد المطلب عبد المجيد:** العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.

32. **عيبوط محند وعلي:** الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013.

33. **عوض عوض جمال الدين:** عمليات البنوك التجارية من الوجهة القانونية، جامعة القاهرة، طبعة مبكرة، 1989.

34. **عبيدات مؤيد أحمد محي الدين:** الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات – دراسة مقارنة – دار حامد، الأردن، 2007.

35. **عبد المنعم سليمان:** مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، ظاهرة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

36. **فتاك علي:** مبسوط القانون التجاري الجزائري في مقدمة القانون التجاري، نظرية الأعمال التجارية، ابن خلدون للنشر والتوزيع، 2004.

37. **قاسم على سيد:** مراقب الحسابات، دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.

38. **لطرش الطاهر:** تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

39. **لعشب محفوظ:** الوجيز في شرح القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

40. ـــــــــــــ: النظام المصرفي، النظرية العامة للقانون المصرفي– النظام المصرفي الجزائري، "العقود والمسؤولية المصرفية، السر المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

41. **لطفي علي:** مقدمة في علم الاقتصاد، مطبعة لجنة البيان العربي، 1966.

42. **محمدين جلال وفاء:** دور البنوك في مكافحة تبييض غسيل الأموال، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.

43. **ملهاق فضيلة:** وقاية النظام البنكي من تبييض الأموال "دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول"، دار هومة، الجزائر، 2003.

44. **مسدور فارس:** التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

45. **مصطفى كمال طه:** القانون التجاري – العقود التجارية وعمليات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993.

46. **مبروك حسين:** المدونة البنكية الجزائرية مع النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص المتممة، دار هومة، طبعة، 2006.

47. **يعدل يخزر فريدة:** تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

ت – الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. **أيت وازو زينة:** مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 25 سبتمر 2012.

2. **العيد سعدية:** المسؤولية الجزائية للبنك عن جريمة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016.

3. **بلحارث ليندة:** نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

4. **رحموني موسى:** الرقابة القضائية على سلطات الضبط المستقلة في التشريع الجزائري، مذكرة تكميلية لنيل درجة الماجستير في القانون – تخصص قانون إداري وإدارة عامة – جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2012–2013.

5. **شيخ ناجية:** خصوصية جريمة الصرف في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 8 جويلية 2012.

6. **نايت جودي مناد:** النظام القانوني لضمان الودائع المصرفية، مذكرة لنيل درجة الماجستير – فرع قانون الأعمال – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2007.

ث – المقالات:

1. **بوسقيعة أحسن:** الجديد في اجتهاد المحكمة العليا بخصوص جنحة إصدار شيك بدون رصيد، مجلة المحكمة العليا، العدد 2، السنة 2012، ص ص 97–112.
2. **تملغاغت مصطفى:** الإصلاح المالي وأثره على قطاع العدالة، مداخلة قدمت إلى الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة، الجزائر 2005، ص ص235–246.
3. **جادي عبد الكريم:** خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة تبييض الأموال، دراسة قدمت في نشرة القضاء، العدد 60، لسنة 2006، ص ص 209 –216.
4. **حسان نادية:** "تأثير تعديل القانون التجاري لسنة 2005 على جريمة إصدار شيك بدون رصيد أو ناقص الرصيد، المجلة القضائية، العدد 1، المؤرخة في 2009، ص ص 49–91.
5. **دلندة سامية:** ظاهرة تبييض الأموال ومكافحتها والوقاية منها، نشرة القضاء العدد 60، الجزائر، 2000، ص 219 –298.
6. **ديب السعيد:** مداخلة مقدمة في اليوم البرلماني الأول حول قانون البنوك، الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك، منشورات مجلس الأمة، 5 جوان 2005، ص 23–40.
7. **رابح بوسعيد:** مهمة إطلاق الإنذار والتي يقوم بها محافظ الحسابات والوقاية من المشاكل التي تواجهها المؤسسات، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول حول قانون البنوك "الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك"، مجلس الأمة، 5 جوان 2005. ص 97 – 116.

8. **صوار يوسف، طاوش قندوس:** محاولة تقدير خطر القرض بالبنوك الجزائرية باستعمال تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، مجلة الخلدونية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 4، ماي 2010، ص ص 45 – 59.

9. **فنيش كمال:** آلية ضمان دولة القانون والحريات العامة ترتكز على العدالة، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول لقانون البنوك، الإجراءات الجماعية المطبقة على البنوك مجلس الأمة، 5 جوان 2005، ص 41–61.

10. **قرموش عبد الطيف:** جريمة التهرب الضريبي، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، الجزائر، 2009، ص ص 17–26.

11. **كريستيان أورنغ:** ميكانيزمات الإنذار، التدابير الوقائية المطبقة على المؤسسات التي تواجه مشاكل ودور محافظ الحسابات في هذه التدابير، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول حول البنوك، مجلس الأمة، الجزائر، 5 جوان 2005، ص ص 81–96.

12. **ماتوت جان بيار:** ملخص أشغال اليوم البرلماني الأول المخصص للبنوك، منشورات الأمة، 5 جوان 2005، ص 117–142.

13. **معاشو بن عاومر:** اللجنة المصرفية أمام الرهانات والأفاق المستقبلية لقانون الإفلاس المطبق على البنوك والمؤسسات المالية، مداخلة قدمت في اليوم البرلماني الأول حول البنوك، مجلس الأمة، 5 جوان 2005، ص ص 63– 80.

14. **ملهاق فاطمة:** الوقاية من إفلاس البنوك في القانون الجزائري – دراسة على ضوء أحكام الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض)، نشرة القضاء، العدد 62، ص ص 294 –331.

15. **معاشو عمار:** خصوصية إجراءات الدعوى الجزائية في مجال الغش الضريبي، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص باليومين الدراسيين عن الغش الضريبي والتهريب الجمركي، 13 و14 نوفمبر 2007، الجزائر 2009، ص ص 133-155.

16. **يلس شاوش بشير:** العقوبات الجزائية في المواد الضريبية، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص باليومين الدراسيين عن الغش الضريبي والتهريب الجمركي، 13-14 نوفمبر 2007، الجزائر، 2009، ص ص 177-188.

ج - النصوص القانونية

I. الدساتير:

1. دستور 23 فيفري 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89 -18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09 الصادرة في 01 مارس 1989.

2. دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة 08 ديسمبر 1996 رقم المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

3. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن نص تعديل الدستوري 2016 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

II. الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة ضد الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 يناير 1995، الجريدة الرسمية، العدد 7 المؤرخة في 28 جانفي 1995.

2. الاتفاقية العربية لمكافحة تمويل الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 22 أفريل 1998، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-413 المؤرخ في 7 ديسمبر 1998، الجريدة الرسمية العدد 93، المؤرخة في 13 ديسمبر 1998.
3. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو 1999، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 79-2000 المؤرخ في 19 أفريل 2000، الجريدة الرسمية العدد 30.
4. الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 ديسمبر 1999، والمصادق عليها بموجب المرسوم رقم 2000-445 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية العدد 1، المؤرخة في 03 جانفي 2001.
5. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000 المصادق عليها من طرف الجزائر بالتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002، الجريدة الرسمية العدد 9، المؤرخة في 10 فيفري 2002.
6. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها من طرف الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، الجريدة الرسمية العدد 26 المؤرخة في 25 أفريل 2004.

III. النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 10 المؤرخة في 28 ديسمبر 1962.
2. القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخ في 20 أوت 1986.
3. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 2 المؤرخة في 13 جانفي 1988.
4. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1886 والمتضمن نظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية العدد 2، لسنة 1988.
5. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16 لسنة 1990 (ملغى).
6. القانون رقم 04 -15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 71 المؤرخة في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم بالقانون رقم 14-01 المؤرخ في 4 فيفري 2014 الجريدة الرسمية العدد 7.
7. القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية العدد 11، المؤرخة في 9 فبراير 2005.

8. القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني.

9. القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفيري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الرسمية العدد 14 لسنة 2006، معدل ومتمم بالأمر رقم 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية، العدد 50، لسنة 2010، المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخة في 10 أوت 2011.

10. القانون رقم 07-01 المؤرخ في 27 فبراير 2007، يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 28 فبراير 2007.

11. القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 الذي يتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 21 لسنة 2008.

12. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الذي ألغى أحكام القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية العدد 42 المؤرخة في أول 11 يوليو 2010).

13. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية العدد 2، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

14. القانون رقم 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة العمليات التجارية، العدد 39، المؤرخة في 31 جويلية 2013.

15. القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2014.

16. القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة العدد 16، المؤرخة في 23 مارس 2014.

17. القانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005، الجريدة الرسمية العدد 08 المؤرخة في 15 فبراير 2015.

18. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لتقنين العقوبات المعدل والمتمم، الطبعة السادسة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2009.

19. الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 20 يوليو 1971المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية العدد 55 المؤرخة في 06 جويلية 1971.

20. الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن التقنين المدني المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 78 لسنة 1975.

21. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن التقنين التجاري، المعدل والمتمم الطبعة الثالثة، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2005.

22. الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 يوليو 1995، العدد 39.

23. الأمر رقم 95-23 المؤرخ في 1995 المتعلق بنظام قضاة مجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 48، المؤرخة في 3 سبتمبر 1995.

24. الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 9 مارس 1997.

25. الأمر رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 الذي يتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 2 ذي الحجة 1413، المعدل والمتمم بالأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 11، المؤرخة في 19 فبراير 2003.

26. الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري، الجريدة الرسمية العدد 3 المؤرخة في 1996/01/14.

27. الأمر رقم 96 -27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 المتضمن القانون التجاري.

28. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 14 لسنة 2001.

29. الأمر رقم 01-04 المؤرخ في في 02 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47، المؤرخة في 22-08-2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فيفري 2008، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 2 مارس 2008.

30. الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 المؤرخة في 27 أوت 2003.

31. الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003.

32. الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يتعلق بالنظام العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 16 جويلية 2006.

33. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 يوليو 2009، العدد 44.

34. الأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية المؤرخة في أول سبتمبر 2010، العدد 50.

35. الأمر رقم 10-03 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخة في 2010/09/01.

36. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 2010/09/01.

37. الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخة في 15 فبراير 2012.

38. الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، العدد 41 المؤرخة في 29 يوليو 2015

39. المرسوم رقم 71-191 المؤرخ في 30 جوان 1971 الذي يتعلق بتشكيل وتسيير اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، الجريدة الرسمية العدد 55 المؤرخة في 06 جويلية 1971.

40. المرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1409 الموافق لـــ 18 أكتوبر سنة 1988 المتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار التجارة، الجريدة الرسمية رقم 42، المؤرخة في 1988/10/19.

41. المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 1993.

42. المرسوم التشريعي رقم 93 -10 المؤرخ في 23 مايو 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية العدد 3، المؤرخة في 23-05-1993 المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-10 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية العدد 03 المؤرخة في 14-01-1996، والقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

IV. النصوص التنظيمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 92-70 المؤرخ في 18 فبراير 1992 المتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخ في 1992/02/23.

2. المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فيفري 1995، الذي يحدد صلاحيات وزير المالية، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 19 /03 /1995

3. المرسوم التنفيذي رقم 97-256 المؤرخ في 14 جويلية 1997 يتعلق بشروط وكيفيات تعيين الأعوان والمظفين المؤهلين لمعاينة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الجريدة الرسمية العدد 47، المؤرخة في 16 جويلية 1997.

4. المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية، الجريدة الرسمية، العدد 75 المؤرخة في 2005/11/20 (ملغي).

5. المرسوم التنفيذي رقم 08-275 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 02-127 المؤرخ في 07 أبريل 2002، والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في 7 سبتمبر 2008، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-237 المؤرخ في 12 أكتوبر 2010، الجريدة الرسمية، العدد 59 المؤرخة في 13 أكتوبر 2010.

6. المرسوم التنفيذي رقم 348/06 المؤرخ في 2006/10/05 الذي يتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 8 أكتوبر 2006.

7. المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 9 يناير 2006 يتضمن شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل استلامه، الجريدة الرسمية، العدد 2 المؤرخة في 2006/01/15.

8. المرسوم التنفيذي رقم 13-84 يحدد كيفيات تنظيم وتسيير البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية

والمالية، وكذا عدم القيام بالايداع القانوني لحسابات الشركة، الجريدة الرسمية العدد 9 المؤرخة في 06 فيفري 2013.

9. المرسوم التنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 23 رجب عام 1436 الموافق لـــ 12 مايو 2015، يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، الجريدة الرسمية، العدد 24 المؤرخة في 13 ماي 2015.

10. النظام رقم 91-07 المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يتعلق بقواعد الصرف وشروطه، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخة في 29 مارس 1992.

11. النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية (ملغى) الجريدة الرسمية، العدد 24 المؤرخة في 1992/03/25 الملغى بالنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 56 المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

12. النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 يتضمن تنظيم مركزية المخاطر وعملها (الجريدة الرسمية العدد 8 المؤرخة في 93/02/07).

13. النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 والذي يتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 8 المؤرخة في 1993/02/07).

14. النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 يتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها (الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 3/7 /93).

15. النظام رقم 93-02 المؤرخ في 3 جانفي 1993 يتعلق بإصدار عقود الضمان والضمان المقابل من قبل البنوك والوسطاء المعتمدون، الجريدة الرسمية، العدد 17 المؤرخ في 93/03/14.

16. النظام رقم 94-13 مؤرخ في 2 يونيو 1994 يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 72 المؤرخة في 1994/11/06.

17. النظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991، الجريدة الرسمية، العدد 39، المؤرخة في 95/07/23.

18. النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 الذي يتعلق بسوق الصرف، الجريدة الرسمية، العدد 5 المؤرخة في 1996/01/21.

19. النظام رقم 96-07 المؤرخ في 3 يوليو 1996 الذي يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها (الجريدة الرسمية العدد 64 المؤرخة في 96/10/27).

20. النظام رقم 2000-02 الموافق ل 02 أفريل 2000 الذي يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط اقامة فرع بنك ومؤسسة مالية اجنبية، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 10 ماي 2000.

21. النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004، يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 04/4/28.

22. النظام رقم 04-04 الذي يتعلق بالمعامل المسمى بـــ "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على (الجريدة الرسمية العدد، 24 المؤرخة في 2004/10/24).

23. النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 الذي يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية المؤرخ في 4 مارس 2004 يتعلق بنظام الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 2 جوان 2004.

24. النظام رقم 05-05 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 26 المؤرخة في 06/04/23 (ملغي).

25. النظام رقم 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 06/12/02 الذي ألغى النظام رقم 93 -01، الجريدة الرسمية العدد 17 المؤرخة في 17 /1993/03.

26. النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية، العدد 31 المؤرخة في 2007/05/31.

27. النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 الذي يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها (الجريدة الرسمية، العدد 33 المؤرخة في 2008/07/22).

28. النظام رقم 08-02 المؤرخ في 21 يوليو2008 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 مارس 2009، العدد 15.

29. النظام رقم 08-03 المؤرخ في 21 يوليو 2008 الذي يحدد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 8 مارس 2009، العدد 15.

30. النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 08/12/24.

31. النظام رقم 09-01 المؤرخ في 17 فبراير 2009 يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين، الجريدة الرسمية العدد 25 المؤرخة في 29 فبراير 2009.

32. النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 مايو 2009، الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، الجريدة الرسمية العدد 53 المؤرخة في 13 سبتمبر 2009.

33. النظام رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 الذي يحدد القواعد العامة في مادة وشروط البنك المطبقة على عمليات البنك، الجريدة الرسمية، العدد 53، المؤرخة في 13 سبتمبر 2009 (ملغى).

34. النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009.

35. النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76 المؤرخة في 29 ديسمبر 2009.

36. النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 مايو 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية العدد 54، المؤرخة في 2 أكتوبر 2011.

37. النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو 2011، الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية العدد 54 المؤرخة في 2 أكتوبر 2011.

38. النظام رقم 11-06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 الذي يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 فبراير 2012، العدد 08.

39. النظام رقم 11-07 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 الذي يعدل ويتمم النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخة في 15 فبراير 2011.

40. النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 29 أوت 2012.

41. النظام رقم 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012، يتضمن تنظيم مركزية المؤسسات والأسر وعملها، الجريدة الرسمية العدد 36 المؤرخة في 13 يونيو 2012.

42. النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 الذي يلغي النظام رقم 05-05 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 27 فيفري 2013.

43. النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أبريل 2013 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في

27 فبراير 2013 الذي ألغى النظام رقم 09-03 الذي يحدد الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، ج.ر. العدد 53، المؤرخة في 13 سبتمبر 2009.

44. النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية العدد 56 المؤرخة في 25 سبتمبر 2014.

45. النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـــ 16 فبراير 2014، يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 سبتمبر 2014، العدد 56.

46. النظام رقم 14-03 المؤرخ 16 فبراير 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 سبتمبر 2014، العدد 56.

47. النظام رقم رقم 15-06 المؤرخ 15 فبراير 2015 المعدل والمتمم رقم 05-01 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية العدد 08 المؤرخة في 15 أفريل 2016.

48. النظام رقم 16-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية بين الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الصادر بتاريخ 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية العدد 17 المؤرخة في 16 مارس 2016.

ح - تعليمات بنك الجزائر:

1. التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

2. التعليمة رقم 91-04 المؤرخة في 31 جويلية 1991.

3. التعليمة رقم 05-09 المؤرخة في 28 أوت 2005.

4. التعليمة رقم 03-07 المؤرخة في 31 ماي 2007 غير منشورة.

5. التعليمة رقم 03-09 المؤرخة في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للتعليمة رقم 02-08 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

6. التعليمة رقم 01-08 المؤرخة في 09 مارس 2008 المتعلقة بتجميع المعلومات التي تعني القروض المقبولة للخواص من البنوك والمؤسسات المالية، وتعاونيات الادخار والقرض.

7. التعليمة رقم 06-08 المؤرخة في 30 أكتوبر 2008 الذي يتعلق بحسابات الوضعيات المحاسبية الشهرية.

8. التعليمة رقم 05-09 المؤرخة في 30 جويلية 2009 المتعلقة بالتصريح بالقروض المقبولة من بنك أو مؤسسة مالية التي تحوز على مشاركة في الرأسمال.

9. التعليمة رقم 04-2010 المؤرخة في 15 ديسمبر 2010 والمعدلة والمكملة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

10. التعليمة رقم 02-14 المؤرخة في 29 سبتمبر 2014 المتصمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

خ - الاجتهاد القضائي لمجلس الدولة:

1. قرار مجلس الدولة رقم 2129 المؤرخ في 8 ماي 2000 بين يونيون بنك وبنك الجزائر.

2. قرار مجلس الدولة رقم 13 الصادر في 09 فيفري 1999، قضية اتحاد البنك والمؤسسة المالية المالية على شكل شركة مساهمة (يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر)، مجلة الإدارة، العدد 01، 1999.

3. قرار مجلس الدولة رقم 12101 المؤرخ في 01 أفريل 2003 بين "أنترناسيونال بنك"، الشركة بالأسهم (BIA) وبنك الجزائر.

4. قرار مجلس الدولة رقم 172994 المؤرخ في 1998/07/27، مجلة مجلس الدولة، العدد 1، 2002.

5. قرار مجلس الدولة رقم 182491 الصادر بتاريخ 17 /01 /2000، مجلة مجلس الدولة، العدد 1، 2002.

6. قرار مجلس الدولة رقم 2138 المؤرخ في 8 ماي 2000 يتعلق بسحب صفة الوسيط المعتمد ليونيون من بنك الجزائر، الغرفة الخامسة، مجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005.

7. قرار مجلس الدولة رقم 19080 المؤرخ في 2003/04/20 بين البنك الصناعي والتجاري وبنك الجزائر، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، الصادرة في 2005.

8. القرار رقم 002111 المؤرخ في 08 ماي 2005، يتعلق بمرافعة محامي فرنسي أمام الجهات القضائية في الجزائر، الغرفة الخامسة (يونيون بنك ضد محافظ بنك) مجلس الدولة، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005.

9. القرار رقم 006614 المؤرخ في 2001/11/12، مجلة مجلس الدولة، العدد 6 لسنة 2005.

10. القرار رقم 00657 المؤرخ في 27 فيفري 2001 بين يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005.

د – مقررات وتقارير بنك الجزائر:

1. المقرر رقم 98-04 المؤرخ في 27 جويلية 1998 الذي يتضمن اعتماد بنك الخليفة، الجريدة الرسمية العدد 63 لسنة 1998.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2014.
3. المقرر رقم 15-01 المؤرخ في 04 يناير 2015، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.

ثانيا – باللغة الفرنسية

I - OUVRAGES

1. **Alary-HOUIN Corine Saint-**, *Droit des entreprises en difficulté*, 5ème édition, édition Montchrestien, Paris, 2006.
2. **Ait-Larbi Mokrane**, *la justice du palais, Dossiers noirs d'une justice sous influence*, koukou édition, Alger, 2016.
3. **Attali -Jacques**, *Les juifs, Le monde et l'argent*, Paris, 8 fevrier 2014.
4. **Ben amara Mansour, Bouznad Hocine**, *Le Droit Fiscal des affaires en Algérie*, édition Houma, Algerie, 2012.
5. **BENHALIMA Ammour**, *Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie*, édition Dahlab, Alger, 1997.
6. _____**,** *Le système bancaire algérien, textes et rialité*, édition Dahlab, Alger.
7. **BELLOULA Tayeb**, *Droit Pénal des Affaires et des sociétés commerciales*, édition Berti, Alger 2011.
8. **BONNEAU Thierry**, *Droit bancaire*, 6ème édition, Montchrestien, France, 2006.
9. _____, *Droit bancaire*, édition Montchrestien, 8ème édition, 2009.
10. **BEKENNICHE Otmane**, *Le partenariat Euro-Mediterranéen, Les enjeux*, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010.
11. **BOSKIA Ahcéne**, *L'infraction de change en Droit Algérien*, 2ème édition, édition Houma, Alger, 2004.
12. **COHEN Elie,** *Penser la crise, Défaillance de la théorie du marché, de la régulation*, édition Fayard, France, 14 avril 2014.
13. **DECOCQ George, GERARD Yves**, **MAROGER- Juliette Morel-,** *Droit bancaire*, édition revue banque, France, décembre 2010.

14. **DEFOSSEY -Françoise Dekewer, MOREL Sophie**, *Droit bancaire*, édition Dalloz, octobre 2009.
15. _____, *Droit bancaire*, 10ème édition, Dalloz, octobre 2010.
16. **ETOA Samuel et MOULIN Jean-Marc**, *l'application de la notion conventionnelle du procès équitable aux autorités administratives*.
17. **FERHAT Raymond**, *Le droit bancaire*, Bayrout, 1995.
18. **Frison-ROCHE Marie-Anne**, *QPC, Autorités de concurrence, Autorités de régulation économique et financière : perspectives institutionnelles*, Paris 29 septembre 2011.
19. **Favarel-Garrigues Gilles, Godefroy Thierry, Lascoums Pierre**, L*es sentinelles de l'argent sale les banques aux prise avec l'anti-blanchiment*, édition la découverte, Paris, 2009.
20. **GAVALDA- Christian, -STOUFLET Jean**, *Droit bancaire Institutions Comptes-Opérations Services*, édition Litec, 6ème édition France, mai, 2005.
21. **Grégorie DAMY** : *Les aspects juridiques des fusions et acquisitions Bancaires nationales et européenne*, édition Litec, Paris, octobre 2005.
22. **Giudicelli-Delage Geneviève**, *Droit des affaires*, édition Dalloz, 6ème édition, novembre 2006.
23. **JACQUILLAT Bertrand, GARBOUA- Vivien Levy**, *Les 100 mots de la crise*, édition que sais-je, février 2010.
24. **LARGUIER Jean**, **CONTE -Philippe**, D*roit pénal des Affaires*, édition Armand Colin, 11ème édition, France, 2004.
25. **LELART Michel**, *Le fonds monétaire international*, 2ème édition, édition Dahlab, Alger 1995.
26. **LELIEVRE Valérie**, *Le système bancaire et financier français*, édition Bréal, octobre 2008.

27. **LACHEB Mahfoud**, *Droit des Affaires*, 3ème édition, office des publications universitaires, Alger, 12-2006.
28. **Mishkin F., C BORDES., P. C. HAUTCOEUR,. X RAGOT**, *Monnaie, banque et marchés financiers*, édition Pearson, 9ème édition, France, 2010.
29. **MERVILLE Anne-Dominique**, *l'essentiel du droit financier*, 2ème édition, édition Gualino, Paris, 2011.
30. _____, *L'essentiel du Droit financier*, lextenso édition, 2ème édition, France, décembre 2010.
31. **Neau-LEDUC Philippe**, *Droit bancaire*, 4ème édition, Dalloz, Paris, Septembre 2010.
32. **Oberdoff -Henri -**, *Droit de L'homme et Libértés Fondamentales*, 2ème édition, édition L'extenso, Paris 2010
33. **Ollard Romain**, *La protection pénale du patrimoine*, édition Dalloz, France, avril 2010.
34. **PEZAR -Alice**, *Code monétaire et financier*, édition Litec, Paris, 2010.
35. **ROUBI- Blanche Soussi-,** *Lexique de la banque et des marchés financiers*, édition Dunod, 6ème édition, France, mai 2009.
36. **SIRUGUET- Jean-Luc-**, *Le contrôle comptable bancaire, dispositif de maîtrise des risques*, édition Revue Banque, 2ème édition, Avril 2007.
37. **_____,** *Le contrôle comptable bancaire, dispositif de maîtrise des risques*, édition Revue Banque, 2ème édition, Avril 2007.
38. **SIRUGUET Jean-Luc, E. Fernandez, L. Koessler** : *Le contrôle interne bancaire et la fraude*, édition Dunod, Paris, 2006.
39. **Sordino M-C.**, *Droit pénal des Affaires*, édition Bréal, France, Août 2012.

40. **TRARI Mostepha- , PISSOUT William et SAERNS Patrick-**, *Droit Commercial international : Conforme aux conventions internationales ratifiées par l'Algérie*, édition Berti, Alger, 2007.
41. **TERKI Nour-Eddine**, *Les Sociétés Commerciales*, AJED Edition, Alger, 2010.
42. **VERON Michel**, *Droit pénal des affaires*, édition Dalloz, 7ème édition, Paris, 2007
43. **Villmonteix Mariane–**, *Fiches de droit bancaire*, édition ellipes, Paris, 2012.
44. **Wilfrid - Jeandidier**, *Doit pénal des affaires*, 4ème édition, Dalloz, Paris, octobre, 2000.
45. **ZOUAIMIA Rachid ,** *Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie,* édition Houma, Alger, 2005.
46. **_____,** *Droit de la régulation économique*, édition BERTI, Alger, 2006.
47. **ZOUAIMIA Rachid,** *Les instruments juridiques de la régulation économique*, édition Belkis, Alger, 2012.
48. **_____**, *Les autorités de régulation indépendantes*, in Algérie, cinquante ans après : la part du droit sous la dir. De Walid Laggoune, t2 édition AJED, Alger, 2013.
49. **_____,** *Les autorités de régulations indépendantes face aux exigences de la gouvernance*, Belkeise édition, Alger, 2013.
50. **ZOUAIMIA Rachid, ROUAULT Marie Christine,** *Droit Administratif*, Edition BERTI, Alger, 2009

II - THESES ET MEMOIRES

1. **CHEBOTAREVA Ekatrina,** *L'influence possible de Bale 3 sur les relations entreprises –banques –financement –placement –flux – instruments de couverture*, Master 2 finance, Université d'Orléans –

l'Aboratoire d'Economie d'Orléan, France, 16 septembre 2011, p.14, www.master –finance –orlean.org.

2. **Mehdi Djazira**, *Les Instrument de lutte contre le blanchiment de l'Argent en Algerie*, Thése en vue de l'obtention du Doctorat en Droit, l'université Nice Sophia Antipolis, 15 decembre 2015.
3. **RUMEAU MAILLOT- Hala Doud** : *Les autorités de régulation dans le domaine bancaire et financier : vers la mise en ouevre d'un cadre institutionnel européen ?* (thése de doctorat en droit des affaires), Université Jean Moulin Lyon 3, 16 septembre 2008.

III – ARTICLES :

1. **Anton Brender**, « Face au marché, la politique », *Analyses et documents économiques*, n° 108-109, juin 2008, p. 55 – 56.
2. **BOURETZ Emmanuelle et EMERY Jean- Louis**, « le contrôle de second degré effectué par la commission bancaire et ses suites possibles », *Revue du droit bancaire et financier*, Melange AEDBF-France, pp. 85-93.
3. **BERY Benedite, CAPDVILLE Jérôme Lassere**, « 2009 l'année du renouveau en droit bancaire», *Gazette du Palais*, tri-hebdomadaire, N° 129, 182 à 183.
4. **BOUREGHDA Maya**, « La crise financière internationale : comment remédier à la défaillance des groupes internationaux » ?, *la semaine juridique*, édition entreprise et affaires n° 44, 30 octobre 2008, pp. 37 –50.
5. **BLACHE David**, « La régulation des banques de l'union européenne face à la crise », *Revue banque*, Paris, 2009, paru sur www.revue-banque.fr 04/08/2009
6. **BUENAVENTURA Rodrigo**, **ROSS Verera**, « Transparence et stabilité financiere », *Revue de la stabilité financiere*, n° 17, Paris, avril, pp. 125-135.

7. **CAPDEVILLE Jérome Lassere,** « Le secret bancaire, Approches nationales et internationale », *Revue Banque édition*, www.revue-banque.fr/media/content/users/...../01/01/2014 /lors de sa mission de surveillance d'un établissement du crédit.
8. **CARSTENS Agustin**, « Les banques internationales et l'adop d'un nouveau dispositif reglementaire : effets sur le financement des marchés emergents et des économies en développement », *Revue de stabilité financière*, n° 19
9. **COHEN David**, « La première vraie crise de la mondialisation, L'atlas de 174 pays », *Bilan Economie*, www.wordcat.org/title/bilan.economie-latlas, 2010.
10. **EPRON Quentin**, « Le statut des autorités de régulation et la séparation des pouvoirs», *Revue Francaise de droit adminustratif*, n° 5, pp.1007-1018.
11. **Frison-ROCHE Marie-Anne**, « Ambition et éfficacité économique », *Revue de droit bancaire et financier*, France, novembre–décembre 2009, pp. 59-66.
12. **Gizard B. et Deshanel J.P.**, « Déontologie financière : des règles de bonnes conduites à la lutte anti blanchiment », coll. Les Essentiels, *Revue Banque Edition*, 2005.
13. **GOMES Tamara et KAHN Natacha**, « Renforcement de la gestion du risque de liquidité dans les banques : les nouvelles normes de Bale sur la liquidité », Banque du canada, *Revue du systéme financier*, décembre 2011, pp. 42-48. www.bankofcanada.ca/wp-uplouds/2011/12.
14. **HADJADJ Djilali,** « L'indépendance de la cour des comptes est factice », *Quotidien National El Watan*, n° 8026,19 fevrier 2017, p. 6 – 7.
15. **HUSSON TRAORE– Anne-Cathrine**: « L'éthique, pierre angulaire de l'investissement responsable », *Eurogroup Consulting*, Mai 2014, pp. 37–45. www.eurogroupconsulting.fr

16. **IDOUX Pascal**, « Autorités administratives indépendantes et garanties procédurales », *Revue française du droit administratif*, n° 5, Paris, septembre –octobre 2010, pp. 920 – 931.
17. **JOUFFIN Emmanuel, et HOTTE David**, « Déclaration de soupçon, Etat des lieux et questions», *Revue banque édition*, Paris, 2008, pp. 37-137.
18. **Jean-jacques Surzur,** « Une crise bancaire qui interroge la place et le role du système financier », *Analyses Et Documents Economiques*, n° 108-109, juin 2008, pp. 42 – 43.
19. **MERIEUX Antoine** : « Les enjeux de l'éthique dans la finance », *Group Consulting*, mai 2014, pp. 30 – 35, www.eurogroupconsulting.fr
20. **NOUIOUA Badreddine**, « Pourquoi les bureaux de change ne peuvent pas fonctionner », Article paru dans le *Quotidien National indépendant Le Soir D'Algérie*, n° 7501 du 4 juin 2015, p. 9.
21. **Pézard A.**, « L'hypothèse de la déontologie comme sources de sécurité des marchés financiers », *LPA du 8 mai 1996*.
22. **PRÜM André**, « Le processus lamfalussy sous examen », *Revue droit bancaire et financier*, Lexisnexis, jurisclasseur, janvier-fevrier 2008, pp. 1 – 2.
23. **SCIALOM Laurence**, « Le risque de contrepartie est massif », *Revue Banque*, n° 777, Paris, 27/10/2014, www. revue–banque.fr
24. **STOUFFLET Jean,** *Revue du Droit bancaire et financier*, mars-avr.2001.
25. **Tapia Jean Claude**, « Les risques de la banque du troisième millénaire», *Banque Magazine*, n° 616, Juillet-Août 2000, pp. 31 – 43.
26. **WERNER. Patrick**, « Avant propos dans la revue banque : le soupçon en question », pour une lutte éfficace contre le banchiment, *édition revue banque*, Paris 2008, pp. 13 – 20.

27. **ZOUAIMIA Rachid**, « Les fonctions décoratives de l'organe national de lutte contre la corruption», *El watan*, 29 janvier, 2011, p. 4.

28. _____: « Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes », in *Revue Académique de la recherche juridique Faculté de droit et des sciences Politique*, Université de Bejaia, n° 1, Volume 7, 2013, pp. 5 – 23.

IV –TEXTES LIGISLATIFS

a) LOIS ALGERIENNES

1. Loi n° 91-02 du 08 janvier 1991 relatives aux dispositions particulieres à certaines décisions de justice, JORADP, n° 2 du 9 janvier 1991.

2. L'ordonnance n° 07-01 de 1 mars 2007 relative aux incompatibilités et obligations particulières attachés à certains emplois et fonctions, JORADP, n° 16 du 7 mars 2007.

b) LOIS FRANCAISES

1. La loi 2004-204 du 9 février 2004 portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité (loi dite Perben), JORF N° 59 du 10 mars 2004).

2. La Loi du 8 avril 2011 portant introduction du code de la consommation modifié par la loi du 28 juillet 2011 et modifiée par la loi du 2 avril 2011.

3. La loi n° 004-2010 portant institution d'un livre de procédures fiscales.

4. L'ordonnance n° 2010-76 du 21 janvier 2010 portant fusion des autorités l'agrément et le contrôle de la banque et de l'assurance, JORF n° 18 du 22 janvier 2010.

5. La loi 2008-776 du 04 août 2008 de modernisation de l'économie, JORF, n° 0181 du 05 aout 2008.

6. Loi n° 2009-1255 du 19 octobre 2009 tendant à favoriser l'accés au crédit des petites et moyennes entreprises et à améliorer le fonctionnement des marchés financiers, JORF, n° 0243 du 20 octobre 2009.

V – TEXTES REGLEMENTAIRES

1. Decret exécutif n° 2000-85 du 22 avril 2000 portant composition, organisation et fonctionnement de la commission nationale en matiére douaniere, JORADP, n° 23 du 23 avril 2000.

2. Decrét éxécutif n° 06 – 357 du 16 Ramadhan 1427 correspondant au 9 octobre 2006 portant composition, organisation et fonctionnemnt de la commission de recours compétente en matiere d'investissement, JORADP, n° 64 du 11 octobre 2006.

VI – NOTES ET DECISIONS

a) NOTES ET DECISIONS ALGERIENNE

1. Décision n° 04-2005 du 20 avril 2005 portant règles d'organisation de la commission bancaire en Algérie (inédite).
2. Instruction n° 07-04 portant declaration par les banques et les établissements financiers du ratio dit "coefficient de fonds propres et des ressources permanente "
3. instruction n° 05-08 du 19 octobre 2008 portant détermination du taux de due au titre de la participation au fonds de garantie des dépôts bancaires.
4. L'instruction n° 01-08 du 09 mars 2008 relative à la collection des renseignements concernant les crédits consentis aux particuliers par les banques, les établissements financiers et les
5. Note du 26 août 2009 du ministre des finances et de la banque d'Algérie
6. CE 01-04-2003, Algérien International Bank c/Gouverneur de la banque d'Algérie, Revue du conseil d'Etat, n° 3, 2003.
7. CE Ord, 30-12-2003, Actionnaire B.C.I.A c /Commission Bancaire, Revue du Conseil d'Etat, n° 6, 2005.
8. Communiqué de 8 Décembre 2009, Note d'information sur l'augmentation du capital des banques et établissements financiers

B) NOTES ET DECISIONS FRANCAISES ET EUROPEENNES

1. CE, Ass. 30 nov.2001.II, 10042, note Licari (décision concernant la commission bancaire française)
2. Chambre Commerciale 8 juillet 2003 pourvoi n°00-11-993, Société Générale Contre /Montaurier (France).
3. CEDH du 11 juin 2009, affaire du Bus, Bull. Joly Bourse septembre-octobre 2009, p. 388, note L. Ruet, JCP E, 2009, 2081, www.revue-banque.fr consulté le 05-05-2015.
4. Com .11 mai 1999, Dalloz Affaires 1999
5. CE, Ass 30 nov. 2001.II, 10042, note Licari (décision concernant la commission bancaire française).
6. Com .22 sept.2009, pourvoi n° 08-16.573
7. Com.18.Sept.2007, Bull.civ.4, n°195.
8. Comm. CE, déc. N° 2009/77/CE et 2009/78/CE, 23janv 2009 : JOUE, n° L.25, 29 janv. 2009.
9. Comm. CE, déc. N° 2009/77/CE et 2009/78/CE, 23janv 2009 : JOUE, n° L.25, 29 janv. 2009.
10. Com.16 janvier 2001, Crédit Lyonnais c/Dame Lenaff, JCP E 2003 .396, p. 463, obs. J. Stoufflet, Rdbanc.fin.mars-avr., 2001, p. 74.
11. Com. 8 juillet 2003, Sté Générale c/Montaurier, JCP E 2004, 1020, note D. Gibirila ; RTD Com.2003.783.
12. Communication de la commission européenne, Bruxelles, le 27/05/2009 Surveillance financière européenne, COM 2009 (252) 2009.

VII – DIRECTIVES EUROPEENNES

1. La directive n° 2005 /60 /CE du 26 octobre 2005 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux et du financement du terrorisme.

2. La directive sur l'adéquation des fonds propres (93/6/CEE), modifiée par la directive 2009/111/CE du 16 septembre 2009.
3. Directive 2009/111/ CE du parlement européen du 16 septembre 2009 modifiant les directives 2006/48/CE,2006/49/CE et 2007/64/CE en ce qui concerne les banques affiliées à des institutions centrales, certains éléments des fonds propres, les grands risques, les dispositions en matière de surveillance et la gestion de crises, JOUE n° 302/97 du 17 novembre 2009.
4. Communication COM 2009 (252), Surveillance financière européenne du mai 2009.
5. La directive 2013/36/UE du parlement européen et du conseil des ministres du 26 juin 2013 et du parlement européen et du conseil, sur l'accès à l'activité des établissements de crédit et son exercice, qui abroge les directives 06 /48/ CE et 06/49/ CE.

VIII –RAPPORTS

a) RAPPORTS DES AUTORITES DE CONTROLE ALGERIENNES ET FRANCAISES

1. Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2003, disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz., consulté le 24/04/2015.
2. Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2012, disponible sur le lien électronique: http://www.bank-of-algeria.dz., consulté le 14/02/2017.
3. Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2013, disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz., consulté le 24/04/2015.
4. Rapport de la banque d'Algérie sur la stabilité du systéme bancaire algerien, 2009-2011, juin 2013.

5. Rapport annuel de la banque d'Algérie pour l'année 2014 disponible sur le lien électronique : http://www.bank-of-algeria.dz.
6. Le Rapport annuel de la commission bancaire, Française, 2007.

b) RAPPORTS DES INSTITUTIONS INTERNATIONALES

1. Les principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Comité de Bale sur le contrôle bancaire, Banque des règlements internationaux, septembre 2006.
2. Rapport du comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Saine pratiques pour la gestion et la surveillance du risque opérationnel, fevrier 2003.
3. Rapport de la commission bancaire française, 2008.
4. Le comité de Bale sur le contrôle bancaire, Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires, Septembre 1998.
5. Moody's Rapport Annuel du 20 février 2008 (form 10 –K), document en anglais.
6. Comité de Bale, Consultative proposals to strengthen the resilience of the anglais http://www.bis.org./publ/bcbs164.htm.
7. Enhancing Risk Disclosures of banks, rapport du groupe du travail sur le renforcement des pratiques de transparence, 29 octobre 2012.
8. Comité de Bale, les principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Banque des règlements international, 2012, www.bis.org/bubl/bcbs_230.fr.pdf
9. Bale 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, Banque des règlements internationaux, décembre 2010, www.bis.org/publ/bcbs189_fr.pdf
10. Le Rapport de la commission des questions sociales, de la santé et du développement durable : « promouvoir une politique appropriée en matière de paradis fiscaux, Assemblée parlementaire du conseil européen, 05 avril 2012. http://assembly.coe.int.

11. Les nouvelles propositions sur les éxigences de fonds propres CRD IV .V.paru sur le site : http://ec.europa.eu/internal_market/bank reg capital /new_proposals-fr.htm.
12. Ordre des experts comptables & compagnie des commissaires aux comptes, « Le commissaire aux comptes dans les sociétés », France, 1962.
13. Le rapport du FMI, Algerie, évaluation de la stabilité du systéme financier n° 14 /161, juin 2014.
14. Crimminalité et drogues, obstacles à la sécurités et au développement en affrique Programme d'action 2006-2010, organisé par l'office des nation unies contre la drogue et le crime, Abuja, 05-06 septembre 2005.
15. Rapport annuel du Groupe des actions financieres international, 2011 - 2012, www.fatf-gafi 2011-2012.
16. Rapport spécial de la Cour des Comptes Européenne « La surveillance par l'Union Européenne des Agences de notation de crédit est bien en place, mais elle n'est pas encore totalement efficace», Luxembourg, 2015.
17. Livre vert : Le système bancaire paralléle, (texte présentant de l'intérêt pour l'EEE), Commission Européenne, Bruxelle, 19-03-2012, COM (2012), 101final, pp. 2-3.
18. Livre Blan sur la politique des services financier, (2005-2010), Textes 2882 et E3021 COM(2005)177 final et COM (2005) 0629 final du 01/12/2005.www.senat.fr/ue/pac/e3021.html, consulté le 10 décembre 2016.
19. Rapport d'information surl'optimisation fiscale des entreprises dans un contexte international, l'assemblée nationale n° 1243, France, 10 juillet 2013, www.assemblée nationale.fr.
20. Le Rapport du groupe du travail du Cnis, « L'accés aux données bancaires et financiere : une mission de service publics », juillet 2015.

IX – CAHIERS DE RECHERCHE

1. L'audit et la fraude dans le secteur bancaire et financier, Cahier de recherche réalisé par le groupe pfofessionnel Banque, IFACI, Paris – janvier 2010.
2. indépendantes en droit économique et financier », étude du centre de recherche sur le les droits fondamentaux France, n° 1, 2002.
3. Mini Encyclopedie de droit algérien, Notion fondamentales et doctrinales, Edition Berti, Alger 2006.

X – GUIDES

1. Guide des banques et des établissements financiers en Algerie, édition 2015
2. Guide du Banquier, Union Monétaire Ouest Africaine (LUMOA), Commission Bancaire : www.bceao.int/img/pdf/guide_du_banquier.pdf

XI – DICTIONNAIRES

1. Petit Larousse, Paris, 2007.

XII – ENCYCLOPEDIE ELECTRONIQUE, SITES WEB

1. Imanel Eton, Jean-Marc Moulin, « L'application de la notion conventionnelle de procès équitable aux autorités administratives indépendantes en droit économique et financier, [en ligne], disponible sur : www.unicaen.fr p.55 (consulté le 29/04/2015).
2. www.bank-of.algeria
3. les paradis fiscaux paru sur le site : [en ligne], disponible sur le lien éléctronique : www.paradisfiscaux20.com. (consulté le 01/07/2016).

4. La banque du canada : [en ligne], disponible sur le lien éléctronique www.banqueducanada.ca/wp…./discours-181113.pdf. (consulté le 10/07/2016).
5. La banque du canada [en ligne], 02/2013, disponible sur le lien éléctronique : www.banqueducanada.ca/2013/02/discount/rétablir-confiance-envers-système secteur-bancaire (consulté le 25/02/2015).
6. Agence de notation, [en ligne], disponible sur le lien éléctronique, fr.wikipedia.org/wiki/Agence_de notation_financiére
7. Le rôle de secteur bancaire dansla relance des-investissements en Tunisie, [en ligne], disponible sur le lien éléctronique, http://www.tunispages.com/com/articles/le-role-du-secteur-bancaire-dans-la relance-des-investissements-en-Tunisie/29 septembre 2013.
8. rating-agencies[en ligne], disponible sur le lien éléctronique : europa.eu/finance/rating-agencies/index _fr.htm. (consulté le 02/02/2015).
9. La crise économique mondiale des années 2008 et suivantes à fait exploser ses écarts à la moyenne faisant perdre tout son sens au LiBor. [en ligne], disponible sur le lien éléctronique : http://fr.wikipedia.org/ wiki/Libor.
10. Organismes génétiquement modifiés (OGM) : est un organisme vivant dans le patrimoine génétique a été modifié par l'intervention humaine. [en ligne], disponible sur le lien éléctronique : https://fr.wikipedia.org/wiki/ organisme_génétiquement_modifié.
11. Gestion des risques et réformes financiéres, discours prononcé par tiff Macklem, Premier sous gouverneur de la banque du canada devant l'autorité des marchés financiers, [en ligne], Montréal, 18 novembre 2013 disponible sur le lien éléctronique : www.banqueducanada.ca/wp/discours -181113.pdf. (consulté le 20/03 /2016).

فهرس الموضوعات

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الباب الأول

6

عناصر وآليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

الفصل الأول

9

عناصر الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

المبحث الأول: مفهوم الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 11

المطلب الأول: خصوصية الرقابة البنكية على البنوك والمؤسسات المالية 11

الفرع الأول: تعريف الرقابة والمطلحات المشابهة 11

أولا: تعريف الرقابة على الأموال 11

ثانيا:المطلحات المشابهة 12

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 15

أولا: مبادئ الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 15

ثانيا: أهداف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 19

1. الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي 19

2. ضمان كفاءة النظام البنكي والمالي 19

3. حماية المودعين 20

المطلب الثاني: أنواع الرقابة 20

الفرع الأول: الرقابة حسب الجهة التي تمارس الرقابة 20
أولا: الرقابة الخارجية 20
ثانيا: الرقابة الداخلية 21
الفرع الثاني: أنواع الرقابة حسب وقت حدوثها 24
أولا: الرقابة الوقائية 24
ثانيا: الرقابة على أداء البنوك والمؤسسات المالية 25
ثالثا: الرقابة التصحيحية أو اللاحقة على التنفيذ 25
المطلب الثالث: نطاق تطبيق الرقابة 25
الفرع الأول: نطاق تطبيق الرقابة من حيث المؤسسات الخاضعة للرقابة 26
أولا: البنوك 26
ثانيا: المؤسسات لمالية 29
ثالثا: فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ومكاتب التمثيل 29
1. فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية 29
2. مكاتب التمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية 31
رابعا: المؤسسات المشابهة 31
الفرع الثاني: نطاق تطبيق الرقابة من حيث النشاط 32
أولا: نشاط البنوك 33
ثانيا: نشاط المؤسسات المالية 33
المبحث الثاني: موضوع الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 35
المطلب الأول: الرقابة على القروض 37
الفرع الأول: القواعد التي يخضع لها القرض البنكي. 38

أولا: رقابة منح القرض 38
ثانيا: رقابة أجرة القرض 41
الفرع الثاني: الرقابة على القرض و التغيرات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية 42
أولا: الالتزامات الخاصة بعرض منتجات جديدة 43
ثانيا: التزامات الإعلام والشفافية 43
ثالثا: الالتزام بإعلام بنك عن القروض الممنوحة 44
رابعا: الالتزامات الخاصة بالقروض في الحساب 45
خامسا: الالتزامات الخاصة بقياس وتقدير مخاطر القرض 46
سادسا: تنقيط القروض 48
المطلب الثاني: الرقابة على قواعدالحذر والرقابة المحاسبية..... 48
الفرع الأول: الرقابة على قواعد الحذر 49
أولا: تعريف الرقابة الحذرة والأموال الخاصة بالبنك 50
1. تعريف الرقابة الحذرة 50
2. تحديد الأموال الخاصة 51
ثانيا: تقنيات الرقابة على قواعد الحذر 52
1. معامل تغطية المخاطر أو معامل القدرة على الوفاء 52
2. معامل تقسيم المخاطر 54
3. معامل السيولة 55
4. معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة 56
5. معامل مخاطر السوق 56
6. معامل أخذ المساهمات 57

الفرع الثاني: الرقابة على المحاسبة البنكية 59
أولا: تنظيم المحاسبة البنكية ومهنة محافظي الحسابات 60
1. تنظيم المحاسبة البنكية 60
2. تنظيم مهنة محافظي الحسابات 61
ثانيا: الرقابة التي يمارسها محافظو الحسابات 62
ثالثا: الرقابة التي يمارسها المركز الوطني للسجل التجاري 66
رابعا: المحاسبة البنكية وتكييفها مع الأشكال المحاسبية الدولية 68
المطلب الثالث: الرقابة على الأمن المالي والاقتصادي للقنوات البنكية والمالية 70
الفرع الأول: الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر 70
أولا: تعريف الرقابة على الصرف 71
ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها الرقابة على الصرف 72
1. احتكار الوسطاء المعتمدين لكل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وكل عملية صرف 72
2. وجوب الترخيص بالدفع بين الجزائر والخارج 75
3. منع المقيمين من تشكيل موجودات نقديـــة مالية أو عقارية من نشـــاطاتهم في الجزائر 76
4. تنظيم الرقابة على الصرف اليدوي 77
الفرع الثاني: الرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 79
أولا: الوقاية من استعمال القنوات البنكية والمالية لتبييض الأموال وتمويل الارهاب . 82
1. إعداد برامج فعالة للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 83
2. تطبيق قاعدة "اعرف عميلك جيدا" 85

أ) إثبات شخصية الزبائن غير الاعتياديين 86
ب) إثبات هوية المتعاملين في حالة تعقد العمليات (الحذر المدعم) 89
ج) وضع أنظمة رقابة ملائمة للكشف عن عمليات تبييض الأموال 90
3. تدعيم إجراءات الرقابة الداخلية 91
4. إلزام أن يتم كل دفع أو تعامل مالي عن طريق القنوات البنكية 91
5 .تقييد مبدأ السرية المصرفية 93
ثانيا: الرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 96
1. الإخطار بالشبهة..... 96
2. الهيئة المتخصصة بمعالجة وتحليل المعلومات المالية 98

الفصل الثاني

100

آليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

المبحث الأول: السلطات المكلفة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 101
المطلب الأول: بنك الجزائر 101
الفرع الأول: نظام بنك الجزائر 101
أولا: الطبيعة القانونية لبنك الجزائر 102
ثانيا: إدارة بنك الجزائر 104
الفرع الثاني: الهياكل المساعدة لبنك الجزائر في الرقابة على البنـــوك والمؤسســـات المالية 105
أولا: مركزية مخاطر المؤسسات والأسر 105
ثانيا: مركزية المبالغ غير المدفوعة 109

ثالثا: مركزية الميزانيات 113
المطلب الثاني: اللجنة المصرفية 115
الفرع الأول: تنظيم اللجنة المصرفية 115
أولا: تشكيل اللجنة المصرفية 116
ثانيا: الطبيعة القانونية للجنة المصرفية 117
ثالثا: . تعيين أعضاء اللجنة المصرفية 121
الفرع الثاني : علاقة اللجنة المصرفية بسلطات الرقابة الاخرى 123
أولا: علاقة اللجنة المصرفية بمجلس المنافسة 123
ثانيا :علاقة اللجنة المصرفية بمجلس النقد والقرض 125
ثالثا : علاقة اللجنة المصرفية ببنك الجزائر 126
المطلب الثالث: السلطات الأخرى المساهمة في الرقابة 126
الفرع الأول: مجلس النقد والقرض 127
أولا: تنظيم مجلس النقد والقرض 127
ثانيا: تشكيل مجلس النقد والقرض 127
الفرع الثاني: وزير المالية 129
أولا: الرقابة التي يمارسها وزير المالية 129
ثانيا: علاقة وزير المالية بأجهزة الرقابة 130
1. علاقة وزير المالية ببنك الجزائر 130
2. علاقة وزير المالية باللجنة المصرفية 132
الفرع الثالث: مجلس المحاسبة 132
أولا: الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة 133

ثانيا: نطاق تطبيق رقابة مجلس المحاسبة 134
الفرع الرابع: الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط الدولية 135
أولا: تحديد وكالات التنقيط الدولية 135
ثانيا: نوع الرقابة التي تقوم بها وكالات التنقيط الدولية 136
الفرع الخامس: الرقابة التي تمارسها إدارة الضرائب 137
المبحث الثاني: وسائل سلطات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 139
المطلب الأول: وسائل الرقابة السابقة لمجلس النقد والقرض 139
الفرع الأول: الترخيص كإجراء أولي للرقابة السابقة 140
أولا: تعريف الترخيص 140
ثانيا: رقابة الحصول على الترخيص 142
1. رقابة الشكل القانوني للبنك أو المؤسسة المالية 142
2. رقابة شرف ونزاهة المسيرين والمديرين 145
3. رقابة الرأسمال الأدنى 148
ثالثا: رقابة الترخيص بالتنازل عن الأسهم في البنك أو المؤسسة المالية 150
الفرع الثاني: الاعتمـــاد كإجـــراء ثانوي للرقابة السابقة التي يمارسهـــا مجلس النقد والقرض 152
أولا: رقابة منح الاعتماد 152
ثانيا: رفض الاعتماد 154
ثالثا: سحب الاعتماد من مجلس النقد والقرض 155
المطلب الثاني: وسائل الرقابة لبنك الجزائر 156
الفرع الأول: وسائل رقابة بنك الجزائر على القروض 156

أولا: الرقابة الكمية على القروض 157
1- نظام الاحتياطات الالزامية 158
2- تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية 159
ثانيا: الرقابة النوعية على القروض 160
1- اختيار القروض 160
2- اختيار الأشخاص المقترضين 161
الفرع الثاني: نشاط الرقابة لبنك الجزائر 162
أولا: الرقابة على الوثائق وفي المكان 162
1. الرقابة على الوثائق 163
2. الرقابة في المكان 163
ثانيا: التنقيط البنكي 166
ثالثا: مراقبة التحويل الخارجي 167
رابعا: تشديد اجراءات الرقابة المسبقة على البنوك والمؤسسات المالية 168
المطلب الثالث: وسائل الرقابة للجنة المصرفية 169
الفرع الأول: الرقابة الوقائية للجنة المصرفية 169
أولا: الرقابة المستندية 170
ثانيا: الرقابة في المكان 171
ثالثا: الرقبة المستمرة 172
رابعا: التدابير الوقائية 174
الفرع الثاني: التدابير التأديبية وسلطة توقيع العقاب 174
أولا: التدابير التأديبية 175

ثانيا: سلطة توقيع العقاب 175
الفرع الثالث: ضمانات المحاكمة العادلة أمام اللجنة المصرفية 177
أولا: مبدأ عدم التحيز 178
1. عدم التحيز الشخصي 178
أ) نظام التنافي 178
ب) إجراء المنع 180
2. عدم التحيز الموضوعي 180
أ) الحق في الدعوى 180
ب) مشاركة المقرر في المداولات 182
ثانيا: تعادل وسائل الدفاع 183
1. احترام مبدأ الوجاهية 183
2. احترام حقوق الدفاع 184
الفرع الرابع: رقابة القضاء على أعمال اللجنة المصرفية 185
أولا: الطعن في القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية 185
ثانيا: الطعن الإداري المسبق 186
ثالثا: آجال تقديم الطعن 187
رابعا: وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية 187
خامسا: تنفيذ القرارات الصادرة عن القاضي الإداري 187
سادسا: الطرق البديلة لحل النزاعات الإدارية 190
سابعا: دعوى المسؤولية 192

الباب الثاني

195

آثار الرقابة ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات داخليا ودوليا

الفصل الأول

200

آثار الرقابة ومدى نجاعتها في مواجهة الأزمات داخليا

المبحث الأول: معالجة المؤسسات التي تكون في وضعية صعبة 202

المطلب الأول: الحلول الحذرة 203

الفرع الأول: تضامن الساحة المالية ودعوة المساهمين 203

أولا: تضامن الساحة المالية 204

ثانيا: دعوة المساهمين 205

الفرع الثاني: الضمان كاجراء احترازي للبنوك والمؤسسات المالية 208

أولا: ضمان الودائع المصرفية 208

1. المقصود بالودائع المصرفية 209

2. إنشاء شركة ضمان الودائع المصرفية 211

ثانيا: صندوق ضمان الودائع المصرفية وعمله 212

1. طبيعة صندوق ضمان الودائع المصرفية 212

2. عمل صندوق ضمان الودائع المصرفية 215

3. تحديد سقف التعويض 216

4. الإقصاء من نظام الضمان 217

5. حلول الصندوق محل المودعين 217

المطلب الثاني: الإجراءات الجماعية 218

الفرع الأول: بدء الإجراءات 219

أولا: إعلان التوقف عن الدفع 219
1. مفهوم التوقف عن الدفع بالنسبة للبنوك 220
2. آثار التوقف عن الدفع 222
ثانيا: التسوية القضائية 224
الفرع الثاني: سريان الإجراء 226
أولا: تعيين ادراي مؤقت 226
ثانيا: تعيين المصفي 228
ثالثا: التصريح بالديون 229
المطلب الثالث: دور اللجنة المصرفية والقضـــاء التجـــاري في حـــالة إفلاس البنوك والمؤسسات المالية 230
الفرع الأول: دور القضاء التجاري في حالة إفلاس البنوك والمؤسسات المالية 230
الفرع الثاني: التنسيق بين اللجنة المصرفية والقضاء التجاري 231
المبحث الثاني: تكريس مصداقية النظام البنكي والمالي 235
المطلب الأول: مسألة البنوك والمؤسسات المالية 235
الفرع الأول: المسؤولية المدنية 235
أولا: المسؤولية المدنية اتجاه متعاملي البنك أو المؤسسة المالية 236
1. التزامات البنكي اتجاه المتعاملين 236
أ) التزام الشرعية 237
ب) التزام الإعلام 237
ج) التزام الحذر وعدم التدخل 238
2. الخطأ التعاقدي للبنكي 239

أ) المسؤولية أثناء منح القرض 240
ب) الشروط التي تتضمن عدم المسؤولية 241
ج) المسؤولية في حالة قطع القرض 242
د) منح القرض لشخص كثير الديون 243
ه) حالة منح القرض بنسبة فائدة تعسفية 244
ثانيا: المسؤولية البنكية اتجاه الغير 244
1. المسؤولية الشخصية للبنكي 244
2. مسؤولية البنكي بفعل الغير 248
أ) مسؤولية البنكي عن أفعال مسيريه 248
ب) المسؤولية عن أفعال المتعاملين مع البنك أو المؤسسة المالية 249
الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية 249
أولا: التدابير التي تحمي البنوك والمؤسسات المالية 250
ثانيا: حماية المتعاملين مع البنك أو المؤسسة المالية 252
1. حماية السر المهني 253
2. المعلومات الواجب حمايتها 254
3. الاستثناءات التي ترد على حماية السر المهني 255
ثالثا: رقابة القضاء على البنوك والمؤسسات المالية 257
1. جرائم البنوك والمؤسسات المالية في قانون النقد والقرض 260
2. جرائم البنوك والمؤسسات المالية في القانون التجاري 263
3. جرائم البنوك والمؤسسات المالية في قانون العقوبات 265
4. جرائم البنوك والمؤسسات المالية في القوانين الخاصة 268

أ) في قانون قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر 269
ب) في قانون بورصة القيم المنقولة 271
ج) في قانون مكافحة الفساد 273
المطلب الثاني: مكافحة ورقابة الغش في المجال البنكي 279
الفرع الأول: تحديد معنى الغش في المجال البنكي 280
أولا: تعريف الغش 280
ثانيا: أنواع الغش 281
1. الغش الداخلي 281
2. الغش الخارجي 281
3. الغش المختلط 281
الفرع الثاني: الوقاية والكشف عن خطر الغش البنكي 282
أولا: الوقاية من خطر الغش 282
ثانيا: دور الرقابة الداخلية في الكشف عن خطر الغش 284
الفرع الثالث: رقابة الغش البنكي 285
أولا: الجهات المكلفة برقابة الغش البنكي 285
ثانيا: قياس فعالية نظام رقابة الغش البنكي 286
ثالثا: قمع الغش بتفعيل القواعد الأخلاقية 287
1. الاهتمام بالقواعد الاخلاقية 287
أ) أهمية القواعد الأخلاقية في المجال البنكي 287
ب) شكل القواعد الأخلاقية وأهدافها 289

2. تكريس القواعد الخاصة بأخلاقيات المهنة..... 290
أ) كيفية تكريس القواعد الأخلاقية 290
ب) الجهة المكلفة بوضع حيز التنفيذ للقواعد الأخلاقية 291
المطلب الثالث: الكشف عن الفضائح المالية وتحقيق الاستقرار المالي 293
الفرع الأول: الرقابة والكشف عن الفضائح المالية 293
أولا: الفضائح المالية على الساحة المالية في الجزائر 293
1. قضية بنك الخليفة 293
2. قضية يونيون بنك 296
3. قضية البنك الجزائري الدولي 297
4. قضية البنك الصناعي والتجاري 298
ثانيا: مدى فعالية أجهزة الرقابة للكشف عن الفضائح المالية 300
الفرع الثاني: الرقابة البنكية وتحقيق الاستقرار المالي وجذب الاستثمار 303
أولا: الرقابة المالية وتحقيق الاستقرار المالي 303
ثانيا: الرقابة المالية وجذب الاستثمار 306

الفصل الثاني

309

تدابير الرقابة وآثارها لمنع حدوث الأزمات على المستوي الدولي

المبحث الأول: الرقابة البنكية والمالية على المستوى الدولي 313
المطلب الأول: رقابة ضمان الاستقرار المالي الدولي 313
الفرع الأول: إصلاح رقابة "الحذر الكلي" و"الحذر الجزئي" 314
أولا: تنسيق سياسة رقابة "الحذر الكلية" و"الحذر الجزئية" على المستوى الدولي 315

ثانيا: نحو رقابة حذرة جديدة 316
الفرع الثاني: اصلاح الأشكال المحاسبية الدولية 320
أولا: التنسيق في الأشكال المحاسبية الدولية 320
ثانيا: قياس القيمة الحقيقية 323
ثالثا: أهمية الاعلام لمواجهة الأزمة 325
رابعا: الانتقال من التقييم حسب "قيمة السوق" إلى "التقييم النموذج" 326
المطلب الثاني: إصلاح سلطات الرقابة وتعديل اتفاق لجنة بال 328
الفرع الأول: إصلاح سلطات الرقابة على المستوى الأوروبي والدولي 328
أولا: اصلاح سلطات الرقابة على المستوى الأوروبي 329
1. مراجعة اطار الرقابة المالية على المستوى الأوروبي 329
2. تدعيم دور البنك المركزي الأوروبي 333
ثانيا: اصلاح سلطات الرقابة والتنظيم على المستوى الدولي 335
1. مجلس الاستقرار المالي 335
2. صندوق النقد الدولي 336
الفرع الثاني :تحيين مبادئ الرقابة البنكية الفعالة للجنة بال 338
أولا: اصلاحات الرقابة البنكية والمالية في اتفاق بال 2 339
1. تقدير خطر الغش (الأساس الأول لإصلاح بال 2) 339
2. تدعيم الرقابة الحذرة (الأساس الثاني) 339
3. تدعيم سيرة السوق (الأساس الثالث) 340
ثانيا: الانتقال من اتفاق بال 2 إلى اتفاق بال 3 342
المطلب الثالث: تنسيق آليات الرقابة المالية الدولية والتعاون الدولي 344

الفرع الأول: تدعيم رأسمال البنوك على المستوى الدولي 345
أولا: تدعيم رقابة الأموال الخاصة في البنوك والمؤسسات المـــالية على المستوى الدولي 345
1.إعادة هيكلة الأموال الخاصة وتدعيم نوعيتها 346
أ) هيكلة الأموال الخاصة 346
ب) تدعيم نوعية الأموال الخاصة..... 346
ج) مواجهة البنوك الكبيرة التي لا يمكن تركها تسقط 347
2. أهداف تقوية الأموال الخاصة 348
أ) تدعيم تغطية مخاطر الطرف المتعاقد 348
ب) معالجة الميل نحو مسايرة الاتجاهات الدورية للنظام المالي 348
ج) تدعيم المستلزمات الحذرة ورقابة خطر السيولة 349
ثانيا: حساب الرأسمال 351
الفرع الثاني: إدخال قياس الخطر التكميلي ونسبة الرافعة المالية 354
أولا: إدخال قياس الخطر التكميلي 354
ثانيا: إدخال نسبة الرافعة المالية 355
المبحث الثاني: أثار التدابير الجديدة للرقابة على النظام البنكي والمالي الدولي 356
المطلب الأول: استعادة الثقة في النظام البنكي والمالي الدولي 356
الفرع الأول: تدعيم صلابة البنوك والمؤسسات المالية ذات البعد الكوني 356
أولا: مواجهة المخاطر النظامية 357
ثانيا: تحقيق الشفافية 358
ثالثا: تنظيم وتأديب الرأسمالية 360

رابعا: إعطاء الأولوية للعملاء 361
الفرع الثاني: إعادة هيكلة وكالات التنقيط الدولية وتكريس استقلاليتها 362
أولا: انتقاد استقلالية وكالات التنقيط الدولية في نظام (رأسمال – دفع) 363
ثانيا: نموذج الأسواق البديلة 364
ثالثا: تكريس وكالة عمومية 365
رابعا: إدخال الغير المستقل 365
المطلب الثاني: مكافحة الجنات الضريبية 368
الفرع الأول: مفهوم الجنات الضريبية 368
أولا: تعريف الجنات الضريبية 368
ثانيا: طبيعة الجنات الضريبية 369
الفرع الثاني: تدابير مكافحة الجنات الضريبية 370
أولا: انهاء مبدأ السرية المصرفية 370
ثانيا: ضرورة شفافية التدفقات المالية الدولية 373
ثالثا: التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات المالية 374
المطلب الثالث: المالية الإسلامية كبديل للمالية التقليدية 377
الفرع الأول: تعريف البنوك الاسلامية وخصائصها 377
أولا: تعريف البنوك الإسلامية 378
ثانيا: خصائص المالية الإسلامية 380
الفرع الثاني: الرقابة على البنوك الاسلامية 384
أولا: الرقابة التقليدية 384
ثانيا: الرقابة الشرعية 385

الفرع الثالث: العوامل المساعدة على ظهور المالية الإسلامية 387
أولا: العامل الاقتصادي الإقليمي 387
ثانيا: العامل الاقتصادي الدولي 388

خاتمة 390
قائمة المراجع 400
فهرس الموضوعات 441

ملخص الرسالة

لجأت الجزائر تحت تأثير العولمة الاقتصادية إلى إصدار سلسلة من القوانين الاقتصادية ذات الوجهة الليبرالية تزامنا مع اعتماد الجزائر لسياسة اقتصاد السوق، بتكريس مبدأ حرية الصناعة والتجارة داخليا وخارجيا. مست هذه التعديلات أهم القوانين الاقتصادية المتمثلة أساسا في قانون النقد والقرض، القانون الإطار لتنظيم المهنة المصرفية وما نتج عن ذلك من تغيير في آليات وأساليب الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

لكن وعلى الرغم من الترسانة القانونية وتدعيم دور سلطات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر تحت تأثير أزمة قروض الرهن العقارية والأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أنها لم تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها تعقيد المعاملات المصرفية وتطور تقنيات الجريمة المنظمة واستفحال وهيمنة الفساد الاقتصادي، وهيمنة السوق الموازية للصرف للانعدام التام لمكاتب الصرف، الأمر الذي يستوجب تفعيل الرقابة وتطوير أشكالها وتنسيقها مع قواعد الرقابة الفعالة للجنة بال والتعديلات اللاحقة بها.

Le résumé de la thèse

L'Algérie a promulgué une série de lois à vocation libérale, Sous l'effet direct de la mondialisation économique et son entrée dans l'économie de marché, en adoptant le principe de la liberté de commerce et de l'industrie.

La loi cadre de la profession bancaire en l'occurrence la loi sur la monnaie et le crédit a été largement modifiée, ce qui a produit des réformes des mécanismes et des méthodes de contrôle sur les banques et les établissements financiers.

Malgré cet arsenal juridique, et le renforcement du rôle des autorités de contrôle sur les banques et les établissements financiers sous l'effet de « la crise des supprimes » et la crise bancaire et économique internationale, les moyens entrepris restent insuffisants pour faire face à la complexités des opérations bancaires et l'évolutions des techniques des crimes organisés, et la domination de la corruption économique et le marché informel de change, ce qui nécessite une adoption efficace et urgente des formes du contrôle reconnues sur le plan international et leurs coordination avec les principes du contrôle efficaces édictés par le comité de Bâle et les modifications annexes.